وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة ـ 1 ـ

كلية اللغة والأدب العربي والفنون قسم اللغة والأدب العربي

البنية الحجاجية في الخطاب السُوسيري

دراسة مقارنة بين المحاضرات والمخطوطات

رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في اللغة و الأدب العربي

تخصص لسانيات الخطاب

إعداد الطالب:
جيلي محمد الزين

إشراف الأستاذ:
أ.د. محمد بوعمامة

الاسم و اللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
فرحات عياش	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	رئيسا
محمد بوعمامة	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	مشرفا و مقررا
شريف ميهوبي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	عضوا مناقشا
خليفة صحراوي	أستاذ التعليم العالي	جامعة عنابة	عضوا مناقشا
عادل محلو	أستاذ التعليم العالي	جامعة الوادى	عضوا مناقشا
صلاح الدين ملاوي	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2017/2016

الموافق لـ 1439/1438 هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

مقدمة

لقد كان سُوسير مُحفزًا على التفكير وباعثا عليه ولا يزال، حيث تُعدّ مُحاضراته مَعلمًا من المعالم الفكرية في القرن العشرين، بالنّظر إلى الدراسات النقدية وما استتبعته من تعقيب عليها؛ إذ تُعدّ في نُسختها الشائعة المنشورة في مطلع القرن الماضي أكثر المؤلفات دوراناً فيه من حيث الإحالة عليه، كما تُعدّ كذلك إلى يومنا هذا الكتاب الأول المُوصى به لطلبة العلوم الإنسانية في العالَم كُلّه.

إنّ العودة إلى الخطاب السُوسيري لا تعني التقهقر إلى فترة التأسيس ـ بالمعنى القَدحي لكلمة التقهقر ـ بما تحمله من معانٍ حافّة قد تُحيل إلى طور تاريخيٍّ انقضى مجده، وخَبت جذوته، وتناثر رمادُه بفعل رياح التجديد، بل تعني في تصورنا عودة تستمد مشروعيتها وطرافتها في آنٍ واحدٍ من مُحاولتها الانخراط في بحث علميٍّ، يتخذ المبادئ المِحورية الّتي تحكُم الاستدلالات اللّسانية قديمها وحديثها موضُوعًا له، بالنّظر إلى أنّ تقسيم تاريخ اللّسانيات إلى أطوار يَفقد وجاهته حالما تُطرح مسألة المَحاور.

يُفضي الاحتفال بدراسة المَحاور المُتحكمة في الاستدلالات عند سُوسير وفق منظور جديد لا يُصنّف النّظريات اللّسانية بحسب تاريخ نشأتها، إلى مُراجعة منهجية التأريخ للأفكار اللسانية وفق ذلك التسلسل التاريخي الّذي ينبني على التصوّر الساذج المُراكِم (accumulation) للمعرفة العلمية على خط اطّرادي تتابعي مُستقيم، وتقسيمها تعسفاً إلى قديمة وحديثة استنادا إلى حُجج بلاغية في مُعظمها.

يُركّز هذا المنظُور على دراسة المَحاور الاستدلالية الّتي تمّ طرحُها في صُلب الخطاب العلمي النّظري، بناء على التشابهات الّتي لاحظها تُولمين(S .Toulmin) في البنية الأساسية للمُمارسة العقلانية، وفي الحُجج التعليلية بصفة عامة والّتي لا يُؤثر فيها اختلاف مجالات الحِجاج، حيث لا يكتمل الفضاء الاستدلالي اللّساني إلا بقيام ما

أسماه الفاسي الفهري " لسانيات المحاور" إلى جانب " لسانيات الظواهر" ؛ إذ يستمد الطرح السالف مشروعيته من وحدة الاستدلالات في جميع العلوم التي تُعدّ من غايات دراسة طرائق الحِجاج في الخطاب العلمي النّظري ومقاصده، الذي يقوم بدوره على المُسوّغ العِرفاني المُتمثل في وحدة القوانين العقليّة المُولدة للمفاهيم العلمية.

وبناء على ما تمّ ذكرُه، كانت الغاية من العودة إلى خطاب سُوسير استكناه طرائق التدليل الخطابي التفاعلي الحِجاجي فيه؛ أي وصفُ مَسالك الاستدلال الحِجاجي اللساني في خطابه وتحليلها، بوصفها مُمارسة تخاطبية تُراعي مُقتضيات التبليغ، ومُحاورةً عقلانية بالحُجج، وذلك ببيان الطابع التشاركي للمحاورة التناظرية، لأنّ كُل تفكير حِجاجي في حقيقته هو تفكير مع الآخر، وتواصل معه بإشراكه في بناء المعرفة وتصحيحها. فالخطاب اللساني الواصف، بوصفه خطابا علميا معرفيا هو ضرب من ضروب استعمال اللّغة في مقام تواصلي تبليغي مُعيّن، له مقصدية معرفية تروم وصف ظاهرة بشرية كونية وتفسيرها، هي اللسان البشري؛ إذ حاولنا من خلال هذه الأطروحة التي وسمناها بـ:

البنية الحِجاجية للخطاب السُوسيري دراسة مقارنة بين المحاضرات والمخطوطات

في ضوء ما تكشف لنا من مصادر مخطوطة ومنشورات مُعاصرة، تحليل بنية الخطاب الحِجاجي السُوسيري المُتضمن في المحاضرات المنشورة في نُسختها الشّائعة في ضوء الكتابات الحديثة، واستنباط البنية الحِجاجية للخطاب السُوسيري، وفحص مدى انسجامها، فضلا عن هذا، تحليل الطريقة الّتي عرَض بها سُوسير مُوضوعات النّظر العقلي؛ أي طريقته في عرض مواقفه الفكرية بوصفها مادة الاستدلال اللساني ونسجها نسجا عقليا خطابيًّا، حيث تتضمن طريقة العرض أدوات البناء وترجيح الرّأي وتسويغه تسويغاً عقليًا، وكذا تقنيات تعليل القضايا والدعَاوى المطروحة، وبعبارة أخرى؛ ذكر القواعد العقلية واللغوية الّتي فكر بها سُوسير من خلال الموضُوعات الّتي بحث فيها.

نعزو الدَواعي التي دفعتنا إلى اختيار هذا البحث في مُجملها إلى تلك الرغبة الجامحة في اكتشاف الطريقة التي فكر بها سُوسير، والمجرى الفكري (paradigme) الذي انتظمت فيه أفكاره المعروضة علينا في ضوء المخطوطات والكتابات المنشورة حديثا، بسبب عدم اقتناعنا بالطريقة التي حُلّل بها خطابه، وعلى وجه الخصوص الدراسات العربية الحديثة والمعاصرة التي غلب على مُجملها التحليل التجزيئيّ؛ بداية بدراسة محمد حسن عبد العزيز، ثم دراسة مبارك حنون إلى نقل الدراسات الغربية التي أفادت من المخطوطات من قبيل دراسة لويك دوبيكر التي ترجمتها إلى اللغة العربية ريما بركة الموسومة بـ: فهم فرديناند دو سوسير وفقاً لمخطوطاته، وكذا دراسة ميشال أرّيفيه الموسومة بـ: البحث عن فرديناند دو سوسير، تر: محمد خير محمود البقاعي، حيث لم تلتفت هذه الدراسات في الغالب إلى ترابط المفاهيم السُوسيرية، كما لم تتجشم كذلك عناء توضيح الطرائق التي حاجَج بها سُوسير في إثبات تصوّراته بما يُسهم في نقد المعرفة اللسانية.

ولمّا كانت تلك هي الغاية المُتوخاة من تناول الخطاب موضوع التحليل، كان لزاماً أن ينصبّ اهتمامنا على الطّرائق الّتي توسّل بها مُنشئ الخطاب في استدلالاته الحِجاجية وإجراءاتها الخطابية، بوصفها مُمارسة حوارية عقلانية، إثباتاً لدعَاويه وإبطالاً، ودحضًا للدعاوى المُعارضة لأنّ وصف النّظر العقلي بالفعالية يستدعي تقابل طرفين وتناظرهما لبناء المطلوب.

كما نتوخى كذلك من خلال هذه الأطروحة، فحص الخطاب الحِجاجي السُوسيري، الذي يندرجُ في سياق الكشف عن الدَعاوى الرئيسة الّتي بُني عليها، ثمّ إنّ الهدف من طرق هذا الموضوع بالذات، هو الرغبة في توسيع دائرة تحليل الخطاب الحِجاجي السُوسيري لتتجاوز الاهتمام بالمُصطلحات باعتبارها مفاتيح معزولة، إلى دراسة طابعها التفاعلي بما يُفنّد فكرة الحقيقة الماقبلية الجاهزة (la vérité préétablie) التي رسختها التقاليد الغربية في مُعظمها حين جعلت من العلم وخطابه مسألة مفاهيم

ومُصطلحات، ولم تجعل منه مسألة خطاب ونصّ، بناء على أنّ الموضوعية، حسب التصوّر الأخير، لا علاقة لها باختلاف اللغُات والمعايير الخَطابية.

وبعبارة أخرى، يتعيّن توضيح الطريقة الّتي وضَع بها سُوسير مفاهيمه في إطار خطاب نظريّ كُليّ، وكيفية توظّيف تلك المفاهيم في تحصيل مقاصده؟ وما علاقة تلك المفاهيم فيما بينها؟ ويكون ذلك بتتبع المسالك التي تناول بها موضوعاته بُغية تحصيل مطالب نظرية وتطبيقية، فلا محيص لهذا التناول المفهومي من تناول حجاجي قائم على السعي إلى تحديد المفهوم في سياقه الحِجاجي بتتبع مساراته.

لقد أضرت تلك الثنائيات التبسيطية، في تصورنا، بالفكر السُوسيري ونظره وأفرغته من مُحتواه حيث تقوم حُجيّة الاعتراض على هذا التقديم التبسيطي غير المأمون على قصوره عن الإحاطة الشاملة والكُليّة بأصول تفكير سُوسير، وطرائق استدلاله، وبخطابه في كُليّته، يُضاف إليها تقديم قضية القطيعة المعرفية المنسوبه إليه تقديما بلاغيا بالمعنى القدحي لهذا المُصطلح؛ حيث نلمس في هذا التقديم صفة الإطلاقية المُتطرفة في نزوعها إلى إطلاق الأحكام دون سند علمي متين.

أمّا التحليل، الذي نحن بصدده، فلا يكتفي بالنّظر إلى الحُجَج والدَعاوى الّتي يسوقها المُحاجج بطريقة ذرية (جُزئية)؛ أي بوصفها قضايا مُستقلة بذاتها قائمة برؤوسها مُستغنية بأنفسها، بل ينظر إليها في داخل منظُومتها الحِجاجية الكُليّة، وهو إذ يفعل ذلك فإنّه يفحص طرق الانتقال(progression) من حُجّة إلى أخرى، لأنّ الانتقال من أقوال الانطلاق إلى أقوال الوصول، لا يتم بطريقة اعتباطية أو بقفز حدسي مُباشر، بل ينبغي أن يُنجَز بواسطة قول يُبرّر الصلة السّببية بينهما ويسوّغها، حيث يتضمن جُملة من الأدلة العقلية الّتي توجد بين القولين.

وإذا كان الخطاب السُوسيري نظاماً؛ أي خطاباً حجاجياً واصفا مُحكما، فهو بذلك مجموعة من الأقوال تربطها شبَكة من العلاقات الحِجاجية قِوامها مجموعة من المواضع

(topai) الخاصة (المُقدمات)، والمسالك الاستدلالية الحِجاجية المُفضية إلى جُملة من النتائج؛ أي قضايا الخطاب، ساغ لنا طرح الإشكالية المحورية التالية التي انعقد هذا البحث من أجل الإجابة عنها وهي :

ما هي بنية العلاقات الحِجاجية الّتي تحكُم منطق خطاب سُوسير في كُليتّه؟ أي تلك العلاقات الّتي تربط الحُجج فيما بينها، وتوّجه الحُجج صوب الدَعاوى إثباتاً وإبطالاً، ثمّ تربط الدَعاوى فيما بينها بغية تحصيل المقصد الكُليّ للخطاب.

كما ترتبط بها تساؤلات فرعية هي:

ما مدى إسهام هذه العلاقات في الانسجام الحِجاجي (cohérence argumentative) لخطاب سُوسير في ضوء المخطوطات والكتابات المنشورة حديثا (2002)؟

ما الإجراءات الخطابية التي توسل بها سُوسير لتحصيل مطلب الانسجام الحجاجي؟

ما الطريقة التي تحاور بها سُوسير بالحُجج العقلية وما مسالك التفاعل الحواري العقلي مع خطابات سابقيه ومعاصريه؟

ما الأصول الاستدلالية المُوجّهة للمُحاجة السُوسيرية؟

ما الترتيب الذي أعطاه سُوسير لموضوعات نظره؟

ما الفكرة الناظمة(idée directrice) والمُكون المفهومي الذي حقق به سُوسير نظامية (systématicité) خطابه؟

ما المقصد المعرفي الذي انعقد من أجله الخطاب السُوسيري؟

تستند هذه الأطروحة التي عُقدت للإجابة عن الإشكالية المحورية والتساؤلات الفرعية التي أتينا على عرضها إلى مُقاربة تعتبر الاشتغال المُثمر على الحِجاج، لا يقتصر على

تتبع تقنيات الحِجاج واحدة واحدة، ودراسة خاصة لكل حُجّة بعزلها عن السياق العام للخطاب في كُليّته، بناء على أنّ الحُجّة قد أضحت فعلاً لا يتعلق بالجملة الواحدة كفعل كلامي قائم بذاته، بل أصبح مرتبطا بحقيقة خطابية مُتميزة تتمثل في النص، وعليه امتد اشتغال الدراسة إلى الكشف عن الخطاطة الحِجاجية العامة لخطاب سُوسير(Schématiser)، لذلك فإنّ دراسة الحُجّة ستكون ضمن اعتبارها وحدة منطقية مُندرجة في بناء المنطق الداخلي الكُلي للخطاب، وذلك عن طريق بيان ترتيبها باعتبار وجاهتها(pertinence) ووثاقتها في إسناد الدعوى الكُلية له.

ومما لا مُماراة فيه، أنّ الحِجاج فعالية تداولية، حيث لا يتم إلاّ باللغة وداخلها ذلك أنّه مهما حاولت الأنساق البُرهانية والاستدلالات العقلية أن تبتعد عن نموذج النسق اللغوي الطبيعي، فإنّ هذا الأخير يبقى هو المرجعية الأولى لاشتغال العقل وعملياته، كما أنّ الإيبستيمولوجيا المُعاصرة قد بيّنت بما لا يدع مجالا للشك، أنّه ليس بإمكاننا أنّ نفْصل، في أي قطاع من قطاعات العمل المعرفي، صور التّفكير عن أدواته ولغته والموضوعات الّتي يدرسها.

لم يعد النّظر إلى الحُجّة المعزولة سائغًا، فقد حلّ محله الاهتمام بتنظيمها المُنسجم؛ أي دراسة العلاقات القائمة بين الدعَاوى من جهة تميّزها بالقصدية الحِجاجية (visée argumentatif)، وتحديد موضع كلّ دَعوى داخل المنظُومة الحِجاجية الكُليّة. ويكون ذلك ببيان العلاقات المنطقية اللّغوية التّداولية الناظمة لعناصر البنية الحِجاجية المُحققة للحمتها، وحركيّتها الّتي يحكمها مبدأ الاسترسال الخطابي بوصفه بؤرة الحِجاج.

يسعي الخطاب اللّساني إلى تماسك المفاهيم أكثر من سعيه إلى تحصيل التماسك المنطقي الصُورى المحض لها داخل النسق. فوظيفة التي تنهض بها المعرفة هي الانتقال من المعلُوم إلى المجهُول عبر مجمُوعة من المُقدمات التي يربط الفكر بينها، وعليه كان

السعي وراء دراسة الانسجام الحِجاجي هو سعيٌ إلى دراسة تلك الإجراءات الخطابية اللّغوية والعقلية التي توسّل بها سُوسير لتركيب خطابه من خلال نزوعه إلى التوحيد والتنظيم؛ حيث نقل بموجبهما عملية التركيب من مُحض الرصف البسيط إلى النظامية (systématicité) ذات القصد الحِجاجي.

كما أنّ المضامين المفهومية للخطاب موضوع التحليل الحِجاجي، بوصفها مدخلاً لتأسيس خطاب معرفي بما هو حقلٌ دلالي، يفرض علينا أن نتتبع شبكته المفهومية بُغية تحديد دلالاتها ومجالات استخدامها وضبط علاقتها واسترسالها، مما قد يقودنا إلى إعادة النّظر في التناول التجزيئي المدرسي للحجاج المُكتفي بإيراد الأمثلة المعزُولة عن بنيتها المفاهيمية الكُلّية وبجرد قائمة أو سِجل للحجج (nomenclaturer les arguments).

لقد أفضت الدراسات المُشتغلة بتحليل الخطاب العلمي إلى نتيجة مفادها أنّ الخطاب العلمي لا يملك بنية نمطية عُليا أو خطاطة نموذجية (schéma type) خاصة، إنّما تكمن قوته في العلاقات التي بين عناصر مضمون الخطاب لا في صوريّته.

إذا كانت لسانيات الحِجاج، حسب الباحثة لندكيست (Litta lindquiste)، وعلى وجه التحديد التداولية المُدمجة قد قدمت مبادئ مُفسرة لتسلسل محلي (locale) للأقوال حين أوضحت أنّ ثمة عبارات لسانية ذات طبيعة حجاجية (روابط، وعوامل...) تفرض قُيودا على استمراريتها وتتابعها، فإنّها في مقابل ذلك لم تُفسر لنا الكيفية والطريقة الّتي يستجيب بها النصّ في كُليّته؛ أي بوصفه كُلاًّ (en son entier) لمبدأ الانسجام الحِجاجي الكُلي (la cohérence argumentative globale) كما يمكن أن نضيف إلى قول الباحثة التي أفدنا منها في بناء الإطار المفاهيمي للأطروحة، إلى أنّ أغلب النّظريات والمُقاربات الحِجاجية الحديثة، إنّ لم نقل كُلّها لم تقدم نظرية كافية وافية لتحليل البنية الحِجاجية في كُليتها من بداية الخطاب إلى نهايته، يضاف إلى هذا

غياب نموذج لتحليل الاستدلال الحِجاجي في الخطاب اللّساني الواصف وتقويمه، وعليه اعتمدنا على إطار مفاهيمي مبسوط في المدخل قامت عليه مُقاربة الموضوع.

قسّمنا البحث إلى مدخل وثلاثة فُصول وخاتمة، حيث بسطنا في المدخل عَناصر العُنوان وحملنا المُصطلحات الواردة فيه على محمَلها بما يفيد في تجليتها، كما قُمنا فيه ببسط موضوع الدراسة وإشكاليته بسطًا مُوّسعًا قليلا، ثم انتقلنا إلى الإطار المفاهيمي للدراسة حيث عرضنا فيه أهم المفاهيم، والتصوّرات، والتحديدات المنهجية التي استند عليها البحث.

أمّا الفصل الأوّل، فقد تطرقنا فيه إلى السياق المعرفي للحجاج السُوسيري نظرا لأهميته في بيان قوادح الحِجاج السُوسيري، وتوضيح مواقفه من سابقيه ومعاصريه متبعين في ذلك تحليلا حواريا بالحضور والغياب.

أمّا الفصل الثاني، فقد حصرنا فيه أهم الأصول الاستدلالية التي أقام عليها سُوسير حجاجه وضوابط الاستنباط من الأدلة، وشروط المُحاجّة العلمية في اللسانية من منظوره، من تعيين لمجال المُحاجّة المُشترك، وضبط للنسق النّظري المُوجّه(كُل التعريفات والتحديدات) وتعيين للواقع الذي يتجه إليه الاشتغال العلمي، وبناء للمنهج الناجع الذي يدرس هذا الواقع، إلى عدم التساهل في جعل المُمكن بمنزلة القابل للبرهان.

أمّا الفصل الثالث، فقد قمنا بتقديم قراءة تأليفية وخطاطة، أو خريطة للاستدلال التي هي بمنزلة رسم بياني يُشخص القضايا، ويُبيّن العلاقات المنطقية الاستدلالية التي تربط بينها وترتيب الخطاب السُوسيري، حيث عرضنا فيه لمسالك التدرج والانتقال في الخطاب السُوسيري والعلاقات الناظمة لقضاياه، مُعولين في ذلك على توضيح وجوه انسجام الخطاب من خلال بيان تساند الحجج (وتوافقها، تعاضدها) وعدم تعارضها متوسلين

بقراءة تأليفية تأويلية للطّرائق التي قام بها سُوسير بتوجيه أفعاله الحِجاجية صوب تدعيم قضايا خطابه النّظري.

أمّا الخاتمة، فقد حوصلنا فيها أهم النتائج التي خلص إليها البحث، محاولين الإجابة عن الإشكالية التي انعقدت من أجلها الدراسة.

لا تختلف الصعوبات التي واجهتنا عن الصعوبات التي قد تواجه كُلّ باحث في مسائل الخطاب الحِجاجي النّظري لما يتسم به من تعقيد وتجريد، كما تتمثّل الصُعوبة الجوهرية في كيفية إقامة مداخل قرائية للخطاب موضوع التحليل، بين التعويل على إبراز الآليات الحِجاجية وأساليب الحِجاج، وتقنياته بوصفها صورة الحجاج، أو جعل الموضوعات بدلاً منها مدخلا لإبراز الانسجام، لأنّ مُصطلح الحِجاج يتضمّن الدلالة على عملية الحِجاج وعلى منتوجه في الآن نفسه.

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على عدة مصادر ومراجع كان أبرزها:

Ferdinand de Saussure, cours de linguistique générale, publié par : Charles Bally et Albert Sechehay avec la collaboration de Albert Riedlinger, édition critique préparée par : Tullio de Mauro, Paris, Payot 1979.

Ferdinand de Saussure, Ecrits de linguistique générale, texte établie et édité par : Simon Bouquet et Rudolf Engler, Editions Gallimard, janvier 2002.

Robert Godel, les sources manuscrites du cours de linguistique générale, de F.de Saussure, 2e tirage, libraire Drow, Genève.

وفي الأخير لا يسعنا سوى أن نتقدم بالشكر الموصول إلى كل من أمدنا بيد العون لإتمام هذا البحث وفي مقدمتهم الأستاذ المُشرف الدكتور مُحمد بوعمامة، والزملاء الأساتذة الهادي بوديب، وبوعياد نوّراة.

مـدخل:

تحديدات مفاهيمية ومنهجية

درَجت عاداتُ وأعراف البحث الأكاديمي على تقديم المفاهيم والتصوّرات الجوهرية التي ينبني عليها التحليل في المداخل التمهيدية للبحوث والأطروحات، حتّى تكون إطارًا للمنطلقات النّظرية ومهاداً للمفاهيم المنهجية الناظمة (notions directrices) لأجزائها، حيث تتولى هذه المفاهيم الأخيرة قيادة وجهته بما يخدم أهدافه الّتي يروم تحصيلها، لأنّ المفاهيم الناظمة هي عمل ذهني وسيط يربط بين الوسائل المُسخرة والأهداف والغايات المتوخاة، وبناء عليه، بات حرّيًا بنا وضع هذا المدخل المنهجي في موضع الفصل النّظري، لنطرح فيه معالم الإطار المفاهيمي[1].

تتأتى أهمية المفاهيم المُستخدمة في البحوث من كون تحديد إشكالية البحث لا يتوقف عند حدّ صياغة هذه الأخيرة في شكل سؤال، بل لا محيص من القيام أيضا بضبط الموضوع من حيث تحديد المُصطلحات الّتي تضمنها سؤال الأطروحة بما يشتمل عليه من مفاهيم أساسية وإجراءات ومبادئ منهجية لمقاربة موضع البحث الموسوم بـ :

البنية الحِجاجية للخطاب السُوسيري دراسة مقارنة بين المحاضرات والمخطوطات.

1. تحديد مُصطلحات العنوان:

يحسُن بنا بعد بيان عنوان الأطروحة أنّ نُفصل تفصيلاً دقيقاً كُلّ مُكوناته وأن نحمل مُصطلحاته على محلمها الموافق لتصور البحث على النحو التالي:

1.1. البنية:

دأبت الأدبيات المُشتغلة على تحديد المفاهيم من قبيل المعاجم المفهُومية على تعريف البنية بكونها تتحدد منطقيا بمجموعة العناصر الّتي تحتويها، ومجمُوعة العلاقات الّتي تربط

---

[1] نرجّح مصطلح الإطار المفاهيمي على النّظري لأنّ إطار الأطروحة لا يندرج كُلّيا في نظرية مُحددة من نظريات تحليل الخطاب الحِجاجي.

هذه العناصر، وبتعبير أدق؛ يراد بالبنية بالمعنى الفني لها : « البنية المنطقية أو الرياضية الّتي تُستعمل لرصد مجموعة من العمليات الّتي تملك فيما بينها علاقات مُعينة»[1]. فالبنية هي أنظمة علاقات تجرى عليها عمليات لتحويل هذه العلاقات وفق قواعد محددة.

يُستفاد من البسط السالف المُقتضب لمفهوم البنية أمران أساسيان هما؛ العناصر والعلاقات بين هذه العناصر، حيث يغدو مُصطلح "منطق الخطاب" المُكافئ لها في سياق هذا البحث لأنّنا نُطلق مُصطلح البنية في سياقه ونريد بها تلك الطريقة العقلية اللغوية التداولية المخصُوصة في تنظيم الأقوال، إذ يغدو المقصُود بالطريقة على وجه الخصوص، التنظيم الاستدلالي الحِجاجي لها، وذلك لأنّه ليس كل استدلال هو برهنة واستنباط بالمعنى الصوري لهما. فالبنية الحِجاجية على هذا سابقة عن المضمون الإبلاغي بما يجعل تسلسل الأقوال مُتوقفاً على مقصدها الحِجاجي بدلاً من توقفه على قيمتها الإبلاغية الإخبارية، يُضاف إلى هذا أنّ البنية ليست شيئًا ماثلا في النصّ مُثولاً ماديًّا (بقرائن قولية)، وإنّما هي بدلاً من ذلك شيء يتم تشكيلُه وفق رؤية المتلقي بوصفه مؤولاً.

إنّ دراستنا للخطاب السُوسيري ستكون من جهة البنيّة الحِجاجية الّتي هي بمنزلة دراسة الاستدلال الحِجاجي(= النحو الحِجاجي) والأصول الّتي بُني عليها هذا الاستدلال، وكذا مسالك تحصيل المعرفة العلمية الّتي اتبعها سُوسير فهي على هذا ليست دراسة إبستمولوجية محضة؛ أي دراسة متمحضة للعمليات الفكرية الاستنباطية التجريدية، على الرغم من أن الاهتمام بالمفاهيم وطريقة تشكّلها يبقى خطوة أساسية في كُلّ ممارسة إبستولوجية[2] .

---

[1].Dubois et autres, Dictionnaire de linguistique, Paris, Larousse, 1973, p 455.

[2] حافظ إسماعيلي علوي، امحمد الملاخ،المرجع السابق، ص296.

إنّ المُراد إذاً بالبنية الحِجاجية في الخطاب السُوسيري هو الاستدلال الحجاجي بوصفه منطقا حواريا للمعرفة بناء على أنّ الخطاب العلمي يُعرف بمُصطلحاته وطرق الاستدلال فيه من جهة كونه مسلكًا من مسالك بناء المعرفة وتصحيحها.

2.1. الحِجاج :

الحِجاج في اللّغة من حَاجَجْتُه، أحاجّه حِجَاجاً ومُحاجَة، حتّى حَجَجْتُه، أي غَلَبْتُه بالحُجَجِ الّتي أدليت بها. والمَحَجَّة: الطريق. والحُجّة: البرهان، وقيل: الحُجّة ما دوفع به الخصم، وقال الأزهري: الحُجّة الوجه الّذي يكون به الظفر عند الخصومة. وهو رجل مِحجَاج أي جدِل، والتَّحَاج التخاصم، وجمع الحُجّة حجج وحِجاج.والحُجّة الدّليل والبرهان.

وذهب الأزهري إلى القول: إنّما سُميت حُجّة لأنها تُحج أي تُقصد؛ لأنّ القَصد لها وإليها، وكذلك مَحجة الطريق هي المقصد والمسلك [...]، والحُجّة الدّليل والبرهان[1]".

كما يُطلق مُصطلح الحِجاج ويراد به المُنازعة بالحُجّة، وهو نشاط وفعالية إقناعية واستدلالية على شكل خطاب يوظف آليات وتقنيات لغوية وتنظيمية تسعى إلى التأثير في المتلقي لكسب تأييده وموالاته. حيث يدل مُصطلح الحِجاج بحكم صيغته الصرفية؛ على معنى المُشاركة في تقديم الحُجج، كما يدل على مُقابلة الحُجّة بالحُجّة.

وبعد هذا التحديد لمصطلح الحِجاج من جهة اللغة، نورد التعريف المفهومي له الذي يَحدّه لالاند(Lalande) في قاموسه الفلسفي بهذا التّحديد : المُحاجّة أو الحِجاج ؛ ومفاده أنّ المُحاجّة هي مسار من الحجج تنزعُ كُلّها إلى النتيجة ذاتِها أو طريقة في عرض الحجج وترتيبها [(2)].

---

[1] ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج: 2 / 779.

[2] أندري لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، تر: أحمد خليل، مجلد1.

وعرّفه حديثاً، طه عبد الرحمن على أنّه: « كُل منطوق به مُوجّه إلى الغير لإفهامه دَعوى مخصُوصة يحق له الاعتراض عليها»[1]. حيث لم يحمل هذا التعريف الأخير جديدا أو اختلافا عما جاء به القدامى، ولكنّ صاحبه اجتهد في سبيل توسيع المفهوم وتدقيقه ليتجاوز دائرة الجدل والخصومة، ولتحصيل ذلك فقد بلوره في هذا التّحديد الدقيق الموجز في قوله:« لا خطاب بغير حجاج، ولا مُخاطِب (بكسر الطاء) من غير أنّ تكون له وظيفة المُدعي ولا مخاطَب (بفتح الطاء) من غير أنّ تكون له وظيفة المعترض»[2].

حقيق أنّ نشير إلى أننا لا نبسط الكلام في مفهوم الحِجاج بصفة عامة بمختلف نظرياته ومذاهبه وتوجهاته القديمة منها والحديثة، بل نقتصر على الآليات والتقنيات الحجاجية التي لها صلة مُباشرة بالخطاب اللساني بوصفه من جنس الخطاب العلمي النّظري أي؛ بكل ما له صلة بالتأليف المنطقي للأقوال، إذ يُعرّف الحِجاج تقليديا كما ورد ذلك في معجم تحليل الخطاب بكونه :« خطابٌ منطقي، في نطاق نظرية العمليات الذهنية الثلاث : الفهمُ والحكمُ والنّظرُ العقليّ. بواسطة الإدراك يتصور الذهن فكرة شيء وبالحُكم يثبت أو ينفي شيئا عن هذه الفكرة ليفضي إلى قضية مثل " الإنسان ميت" وبالنّظر العقلي ينسق أحكاماً تنسيقاً يتدَرجُ به من المعلُوم إلى المجهول. وعلى المستوى اللساني تُطابق هذه العمليات العِرفانية الثلاث على التوالي:

1. إرساء الخطاب مرجعياً بواسطة اللفظ .
2. بناء الملفوظ بفرض مسند على اللفظ .

---

[1] طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت/ الدار البيضاء،1998،ص، 226.

[2] المرجع نفسه، ص213.

3. تسلسل القضايا أو حجاج بواسطته يُنتج المرء قضايا انطلاقا من القضايا الّتي تمت معرفتها. يُطابق الحِجاج على الصعيد الخطابي النّظر العقلي[1] على الصعيد العرفاني"[2].

يُستفاد من التعريف السالف، الذي تصرفنا في طريقة عرضه، مايلي:

1.الإظهار والإنجاز الفعلي للحجاج عن طريق اللفظ.

2. الخاصية البنائية للحجاج من خلال تعالق الأقوال وانبناء بعضها على بعض.

3. تركيزه على المجهود العِرفاني التّفكيري الّذي يبذله المرء في سبيل تحصيل معرفة مجهولة انطلاقا مما هو معلوم؛ أي بناء على ما يصطلح عليه بالمُقدمات أو المواضع، وهي في الحِجاج اللساني بما هو جنس ذو صلة مباشرة بالتأليف المنطقي للأقوال، مواضعَ خاصة بعلم اللسان البشري(topoï scientifique)، وليست مواضع عامة(المشهورات) يُلجأ إليها في كلّ حجاج يروم الإقناع، بغضّ النّظر عن جنس الخطاب. كما أنّ الفعل العقلي أو كما يُصطلح عليه بالحركة أو النقلة العقلية الّتي تُنتج العلم بالاستناد إلى المعارف السّابقة هو الاستدلال الّذي ينبني بدوره على قوانين متى كانت منطقية صورية يقينية أفضت إلى البُرهان، ومتى كانت طبيعية ظنية راجحة أفضت إلى الحِجاج.

كما دأبت الأدبيات المُشتغلة بالحِجاج على تقديم تعريف جامع له نركَن إليه ومؤداه : «الحِجاج جنسٌ خاصٌ من الخطاب يُبنى على قضية أو فرضية خلافية يعرض فيه المتكلم دعواه مدعومة بالتبريرات عبر سلسلة من الأقوال المُترابطة ترابطا منطقيا قاصداً

---

[1] النّظر : هو التفكر الّذي يطلب به الناظر علما أو غلبة ظن أو ترتيب اعتقادات وظنون ليتوصل بها إلى الوقوف على أمر أو اعتقاد أو ظن. ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري، الخطاب الحجاجي عند ابن تيمية مقاربة تداولية، ط1، الانتشار العربي، بيروت، لبنان2013.

[2] باتريك شارودو ودومينيك منغنو، معجم تحليل الخطاب، تر: عبد القادر المهيري وحمادي صمّود، المركز الوطني للترجمة، تونس2008، ص 69.

إلى إقناع الآخر بصدق دعواه والتأثير في موقفه أو سلوكه تجاه تلك القضية»[1]. يحصل من هذا التعريف المبسوط لمشمولات فعل المُحاجّة وأطرافها ما يلي :

1.2.1. القضية أو الفرضية الخلافية:

يُراد بالقضية الوحدة المنطقية المُركبة من جملة ودلالة (proposition) وذلك أنّ العملية الحِجاجية هي في الأصل عبارة عن قضية أو مجموعة من القضايا يتم الادّعاء بها، والدفاع عنها أيضا وذلك لتعذر وجود دليل دون قضية مُستدل عليها، كما يتعذر إثبات الشيء بنفسه كذلك، فالادعاء فعل كلامي يعتقد فيه المُدّعي صدق دعواه، ويطالب المعروض عليه بأنّ يُصدق بدوره هذه الدّعوى ومن شروطه في المجال المعرفي:

أ ـ **الاعتقادية:** إنّ المعرفة مُكونة بشكل يجعلنا نعترف أننا لا نعرف شيئا إذا لم ندّعي أنّ ما نعرفه صادقاً؟ والإخلال بهذا الشرط مدعاة إلى إفراغ الادّعاء العلمي من طاقته الإقناعية إذا كان أوّل من يدّعيه غير مُقتنع به. فكل من يعتقد دعوى ـ كما يذهب إلى ذلك طه عبد الرحمن ـ يبني اعتقاده ذلك على دليل وإلاّ بطل اعتقاده. وعليه كانت الاعتقادية من شروط صحة فعل العرض.

ب ـ **عبءُ الإثبات والتدليل:** من شروط إنجاز فعلِ الادّعاء القصدُ إلى التّدليل وإلاّ كان هذا الفعل مُجرّد عبث من القول لا طائل من ورائه[2]، كما يُضاف إليه القصد إلى التّدليل على مضمونه والالتزام بمقتضيات المضمون اللازمة منه، فعبء الإثبات هو الذي يُشكلّ الدّليل على صحة ادعاء ما، إذ يُتوصل إليه عن طريق مسالك التّدليل. وكل ادعاء عارٍ من التدعيم والسند المنطقي هو ادعاء مُرسل، كما أنّ التنصل من عبء التّدليل هو من الصور الاستدلالية الفاسدة.

---

[1] حافظ إسماعيلي علوي، الحِجاج مجالاته ومفهومه، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط 1، 2010، ج4، ص5 .

[2] ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري، الخطاب الحِجاجي عند ابن تيميّة:مقاربة تداولية، المرجع السابق.

2.2.1. الفرضية:

يُطلق مُصطلح الفرضية في مناهج العلوم ويُراد بها الطرح أو التفسير المُقترح لظاهرة ما، أو هي أطروحة منطقية مقترحة تُقدم علاقة ارتباط بين ظواهر متعددة. وكلمة (hypothèse) مشتقة من الجذر الإغريقي القديم (hypotithenai) الّذي يعني "يَضع أسفل" أو يعني "يفترض"، ومن شروطها القابلية للفحص. كما يتعالق مفهوم الافتراضات مع مفهوم المعرفة المُشتركة[1] بين المُتخاطبين.

3.2.1. الخلافية:

تعتبِر الأدبيات الحديثة الحِجاجَ بصفة عامة مُلازماً للفضاء الخلافي، وهذا الاعتبار، في واقع الأمر، قد تواصل منذ أرسطو إلى العصر الحديث، إذ لا حجاج فيما لا خلاف فيه كما لا يحتاج النهار إلى دليل يُستدل به عليه، ذلك أنّه ما من مُحاجَة إلاّ والباعث عليها وجود شك (la mise en doute) في مدى صحة فكرة أو قضية مُعينة يُفترض تدقيقها وتصحيحها أو بيان حُجيّتها، وعليه كان ابتدار الاعتراض قادحاً(déclencheur)[2] من قوادح إنشاء الخطاب الحِجاجي، حيث لا يبدأ الحِجاج الحقُ من القَبول الإيجابي، بل يبدأ على خلاف ذلك من الرّفض الكُلي أو الجزئي للدعوى المعروضة للنّظر أو الشك فيها. كما لا ينفكّ الباعث الخلافي على مسار(trajet) الحِجاج إذ يتحكم في عرضه ووجهته من جهة أنّ المسار الحِجاجي في حالة الخلاف يبدأ من عرض دعوى الطرف الآخر والتشكيك في صحتها ثم الاعتراض عليها.

ولا ينبغي علينا أن نحصر مرامي الحِجاج على البواعث الخلافية له فحسب، الّتي هي في الحقيقة، العَصُب المُحرك له، فنجعل من أهدافه التمييز بين الصادق والكاذب من

---

[1] عبد الهادي بن ظافر الشّهري، المرجع السابق، ص30.

[2] ينظر: كريستيان بلانتان، الحجاج، تر: عبد القادر المهيري، المركز الوطني للترجمة، تونس2008.

القضايا بغية البت فيها، بل إنّ مراميه، كما يذهب إلى ذلك فينو(G.Vignaux) وأصحاب المُقاربة التّداولية الجدلية، تتعدى ذلك إلى جعله أداة للتفكير باعتبار حصوله هو وجه من وجوه الحِجاج، مما له صلة مباشرة بموضوع بحثنا الّذي نروم فيه التركيز على الوجه المعرفي (face cognitive) للحجاج[1] بسبب صلته المُباشرة بالخطاب العلمي ذي الأهداف المعرفية (épistémique) والأنطولوجية التي تجعل إنتاج معارف حول العالم غايةً لها.

يتوخى هذا النمطُ من الحِجاج كما تشيعه الأدبيات الإبيستمولوجية بناء المعرفة وتمتينها عن طريق التدليل الذي يسلك في ذلك مسالك خَطابية (démarches discursives)، وإنشاء حقائق ذات معقولية مُتسعة تأخذ بالتدليل المستند، دون أن تقف عند حدود البرهان الصوري الضيّق وتحصره فيه، بسبب ظُهور مبدأ نسبيّة الصدق المنطقي الذي أفضى بدوره إلى مبدأ مُرونة الحقيقة العلمية بشكل عام [(2)].

يقوم التدليل الذي يسلك المسالك الخطابية بتطويع القواعد الصورية الصارمة بما يتوافق وخصائص الاستدلال الحِجاجي باللغة الطبيعية، فالمُحاجّة العلميّة تهدف إلى التأثير في العمليات العقلية المعرفية للآخر المعروض عليه، من خلال نقل قناعة إليه وخلق تصديق وقَبول عنده، وهذه العمليات السالفة تُصاحب عملية الادّعاء العلمي والتدليل عليه.

تجدر الإشارة إلى أنّ سمة الخلافية الّتي هي من مشمولات السياق الذي يجري فيه الحِجاج ذات وظيفة إجرائية تتمثل في التفريق بين الدّليل والحُجّة، بحسب الغاية المتوخاة من إيرادهما، فالحُجّة تردُ في موضع الخصومة أمّا الدّليل فلا يساق بقصد الغَلبة.

---

[1] يتجلى الوجه المعرفي في الحِجاج في إجراءات التحليل والتركيب(التأليف)، والفحص النقدي للقضايا بوضعها موضع التساؤل، ونقاش الأفكار و تفسيرها، والبرهنة بالحجج والعلل والأدلة وتقديم الدوافع، حيث نحصل في خلاصة المُحاجّة على النشاط الفكري المصاحب لها.

[2] ينظر: بنّاصر البُعزّاتي، الاستدلال مستويات في القوة والوثاقة، ضمن آليات الاستدلال في العلم، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2000.

4.2.1 الدّعوى:

اصطنع المُهندسون العرب في بدايات التأليف الأول في ميدان الهندسة مُصطلح الدّعوى للدلالة على مفهوم المُبرهنات[1] فيما يعرّف التّهانوي الدّعوى عند أهل المناظرة بأنّها: «قضية تشمل على الحُكم المقصود إثباته بالدليل، أو إظهاره بالتنبيه، والقاصد والمتصدي لذلك أي؛ لإثبات الحكم أو إظهاره يسمى مُدّعيا» [2]

يُستفاد من التعريف السالف أنّ الدّعوى هي القضية الّتي يُستدل عليها لإثبات نسبتها المجهولة قبل الشروع في الاستدلال، ومن شروطها أن تكون محل خلاف أي؛ محل إثبات أو إبطال ولا تكون مشفوعة بحجة تُؤيدها.

فالدعوى مُكوّن لغوي يُعبّر بها صاحب الخطاب عن مواقفه إذ تبرز قيمتها وتتخذ صفتها عند إيرادها وإحلالها في موقف (مقام) اختلافي تنازعي؛ « فالدعوى إذ تحدى به المُتحدي ولم يكن عليه برهان إن كان في مقابلة خصم، وإن لم يكن في مقابلة خصم سميناها قضية »[3] حيث تُعدّ الدّعوى البنية الأساسية الّتي يُفتتح بها الخطاب الحِجاجي، كما أنّها النتيجة التي يسعى المُستدل أن يثبتها أو يبطلها، وعليه كانت المحور الّذي من أجله ينعقد الخطاب الحِجاجي والمحور الذي عليه يدور، إذ تستمد الدّعوى قوتها من الحُجّة كما أنّها تحدد الغاية من إيراد هذه الأخيرة.

تنقسم الدَعاوى ـ كما تُشيعه الأدبيات الحجاجية ـ إلى كُليّة وجزئية، فالكُليّة هي الدّعوى المُؤسِسة الّتي يطرح فيها المُدّعي تصوّره العامّ وقد تتضمن دعاوى مشتقة عليه، وهي الدَعاوى الجزئية الّتي تؤلف مع غيرها دعوى كلّيّة، على أنّ المُخاطَب (المعروض عليه) لا

---

[1] عماد صالح محنان، تحليل الخطاب الهندسي في التراث العربي، دار كنوز المعرفة، عمان، ط1،2015، ص121.

[2] محمد على التّهانوي، موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، بيروت لبنان، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1996،ج1، ص785.

[3] عبد الهادي بن ظافر الشهري، الخطاب الحجاجي عند ابن تيمية، المرجع السابق، ص 256.

بدّ أن يكون مُؤهلاً لاستخلاص علاقة اندراج الجزئية في الكُليّة، مُعولاً في عملية الاستخلاص تلك على معرفته بمقتضيات اللغة التي كُتب بها الخطاب، وعلى معرفته بمجال الخطاب وموضوعه مُهتديًا بقرائن ترجيحية وحُجج توجيهية توصله إلى الدعوى الكُليّة.

والدّعوى فعلٌ كلامي يتلفظ به المُدّعي في سياق اختلافي حيث يفضي ذلك إلى سلسلة لوازم متضمنة فيها لتغدو محلاً للدلالة[1]، أمّا الوظيفة التي تنهض بها الدّعوى في الخطاب الحِجاجي فتحددها الأدبيات المُشتغلة به في:

- تحديد المجال الّذي يتحرك فيه الفكر.
- تعيين القضية موضع السؤال والخلاف.
- مساق الدّليل والحُجّة والسؤال والجواب.

5.2.1 الدعامة أو السند:

تُطلق كلمة الدعامة في اللّغة ويراد بها دعامة الشيء أي عماده الّذي يقوم عليه وسنده وركيزته حيث يقال؛ هذا من دعائم الأمور بمعنى ما تتماسك به تلك الأمور، والدَّعامةُ : غُصْنٌ أو فَرْعٌ يُغْرزُ في الأرض لتتسلَّق عليه النَّباتات المُعْترِشة، كما وردت لفظة الدعامة كذلك في المعجم الوسيط؛ دعَمَ فُلاناً دَعْماً: أعانه وقوّاه (دَعَّمَهُ)؛ قوّاه وثبّته أي؛ أسنده بشيء يمنعه من السقوط. كما يقال(ادَّعَمَ) : اتّكأ على الدِّعامة.

والمعني الاصطلاحي للدعامة في الأدبيات الحِجاجية هو كلّ مادة يقدمها العارض ليزيد من تصديق المعروض عليه لمقدماته وتبريرها، وتتضمن الدعامة الأدلة المنطقية

[1] عبد الهادي بن ظافر الشهري، الخطاب الحجاجي عند ابن تيمية، المرجع السابق، ص286.

والأمثال والشواهد الخاصة التي تدعم صحة الدعوى المعروضة. أمّا السّندُ فهو المعطيات المشتركة الّتي يقوم عليها الضامن، (le garant) الذي أسهم به تولمين(S.Toulmin) وأصبغ عليه معانيَ قانونية (القوانين، والتشريعات)، أمّا في الحِجاج العلمي فإنّ الدعم والسند (étayage) ينبني على مبدإ قاعدي مفاده دعم الدعاوى بطريقة عقلانية.

6.2.1. التبرير والتعليل:

لقد ركَن الفلاسفة إلى الاعتقاد السائد بأنّ الكائن البشري إنّما هو على الصعيد العرفاني كاشف للتماثلات والتشابهات (les analogies)، ثمّ انصرف بعضهم إلى اعتبار الكائنات البشرية صانعة عِلة ومُستخدمة لها في خطاباتها فتساءلوا عن كيفية صناعة الناس للعلل واستخدامها.

التعليل هو تبيين العِلّة الّتي يُراد بها في اللّغة ما يقوم في الشيء فيتغيّر به حاله، أمّا في الاصطلاح فهي ما يرجع وجود الشيء إليه، والتعليل من صور الحِجاج، إذ يعرض الفكرة ويُبيّن سببها لأنّ النفوس أبعث على قَبول الأحكام المُعللة من غيرها، كما عبر عن ذلك السُيوطي في الأدبيات التراثية، فلا مماراة في أنّ الاستدلال الحِجاجي إنّما يُمارس بهدف إضفاء التصديق على أطروحة ما عن طريق:

1. حشد التعليلات.
2. المُسوّغات (التسوّيغ العقلي).
3. الحُجج الداعمة (المُثبِتة) والحجج الداحضة(المُبطِلة).

يغلب استخدام مُصطلح التعليل في مجال العلم الطبيعي في حين قد غلب استخدام مفهوم التدليل في مجال المعرفة الفلسفية والمنطقية[1]، كما لا ينفك التعليل عن مفهوم العقلانية: «فإذا قيل هذا شيء عقلاني فقد يُراد به أنّه شيء تدليلي أو أنّه

[1] طه عبد الرحمن، فقه الفلسفة ج1، المركز الثقافي العربي، ط1995،1، ص، 178.

تعليلي أو أنّهما معًا».[1] إذ يتّضح وجه هذا التلازم بين التعليل والعقلانية في اللّغة الفرنسية بوضوح حيث يفيد المُصطلح الفرنسي (raison) معنى العقل ومعنى السّبب في آن واحد [2]. وقد دَرج النُظّار في الحجاج، وعلى رأسهم تولمين، على اعتبار التعليل الوظيفة الأساسية للحُجّة وما سواه من استعمالات فهو ثانوي.

7.2.1. سلسلة من الأقوال المترابطة:

لا يقوم الخطاب الحِجاجي عادة على لفظة واحدة ولا على قول واحد، إنّما تلزمه مجموعة من الأقوال، حيث يقوم على أقلّ تقدير على ملفوظين أو قولين، هما الحُجّة والنتيجة حيث ينبني الحِجاج على قضيتين على أقل تقدير.

تصطلح الأدبيات المشتغلة بالنصّ وانسجامه على تحديد مفهوم الرابط بوصفه كُلّ عبارة لسانية تسمح بربط مختلف أجزاء الملفوظ من خلال إقامة علاقات دلالية أو منطقية أو تداولية بينها. إذ يعمل الرّابط المنطقي عمل الكلمة دلاليا حيث يتناغم مع كلمات الجملة أو النصّ أو المقطع الّذي يردُ فيه، مما يستوجب قراءته بنظرة كُليّة شاملة في النصّ قبل الالتفات إلى القراءة التفصيلية. على أنّ العلاقة بين المفاهيم العلميّة المعرفية ليست تجميعا بسيطا لا نظام فيه (simple juxtaposition).

8.2.1. الإقناع:

يرجع أصل كلمة الإقناع في اللّغة العربية إلى الجذر (ق. ن.ع)، حيث يقال أقنع الرجل يديه في القنوت أي؛ رفعهما مُسترحماً ربّه مستقبلا بها وجهه لدعاء، كما وردت في الحديث تقنع يديك في الدعاء أي ترفعهما. أمّا المقابل الأجنبي لها فهي كلمة (persuasion) ذات الأصل اللاتيني الّتي تتكون من مقطعين (per) وتعني عاطفي أو انفصالي، و(suadre)

---

[1] طه عبد الرحمن، فقه الفلسفة، المرجع نفسه، ص175.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

الّتي معناها الحث والحض أي؛ أنّ تجعل شخصا ما يفعل أو يعتقد شيئا ما من خلال الحث العاطفي أو العقلي.

أمّا في الاصطلاح فيراد به تلك الظّاهرة اللّسانية المنطقية ذات الصلة الوثيقة بالفعل التأثيري الّذي يتكئ على الكفاية التّداولية وذلك لبلوغ مقاصد منشئ الفعل الحجاجي الجوهرية لأنّ الإجراء المقصدي التأثيري يبدو هاما لتعيين المعنى بما هو ضابط له عن طريق؛

1. توضيح الحُجج.
2. كشف القضايا.
3. دفع اللبس وإبعاده.

إنّ جوهر الفعالية الحِجاجية إذاً، هو إنشاء رابطة مُقنعة بين قولين، وعليه كان اعتماد النصّ الحِجاجي على بنية أساسية عند عالم المنطق هي بنية القياس المنطقي اعتمادا كبيرا، كما يرتبط الإقناع بالدحض والتفنيد، إذ اعددنا أنّ موقف المُفند هو موقف المُدّعي المُنكر، من جهة أنّ الإقناع بصحة خطاب أو قضية ما، تعني فيما تعنيه الاعتراض على خطاب آخر أو التشكيك فيه ثم بيان زيفه وتهافته . فالغاية القصوى من الحِجاج كما ذهبت إلى ذلك جُلّ المذاهب و المقاربات هو: « هي إحداث التأثير العملي الّذي يُمَهد له التأثير الذهني » [1] .

إنّ مطلب العلم هو **سيادة سُلطان الدّليل** بين العارض والمعترض(طالب الدليل)، كما يتوجه الخطاب العلمي من جهة التلقي إلى جُمهور كونيّ كُليّ، حيث ينشد بذلك العقلانية في مُخاطبته للعقل الإنساني مُعولاً على حُجيّته، وعلى كونه أعدل قسمة بين الناس بعبارة ديكارت، ومن جهة التشارك التفاعلي كذلك الذي يحصل بطلب مُشاركة الغير في اعتقاد الفكرة العلمية المعروضة عليهم بوصفها مدار العملية الاستدلالية بينهما.

---

[1] عبد اللطيف عادل، بلاغة الإقناع في المناظرة، منشورات الضفاف، بيروت لبنان، ط1، 2013.

وبعبارة أخرى فإنّ الحِجاج يتعالق بالمنطق الطبيعي من جهة كونه فعالية لغوية عقلانية غايتها إقناع المعترض العاقل (طالب الدليل) بمقبولية رأي من الآراء ومعقوليته، وذلك عبر تقديم مجموعة من القضايا مشفوعة بنسقها الاستدلالي المُرتبط بها. أما علاقته بالخطاب العلمي المعرفي؛ فتتجلى في تتبع طرائق الاستدلال في العلوم والمعارف الّتي تتوسّل باللغة الطبيعية والإجراءات الخطابية حيث تمتزج مادة الدّليل بصورته، وتمتزج الشُحنة المعرفية الابستيمية للمقطع الحِجاجي بالصيغة التعبيرية للهيكل القولي للمقطع.

لا تقتصر صلاحية الحُجّة والدّليل في صياغة القضايا على صُورتها فحسب، بل قد يُصاغ الدّليل في جمل إنشائية وهو ما اصطلح عليه ابن تيمية قديما بالدليل الإنشائي، الذي يذكر فيه الدليل في صيغة استفهام الإنكار لبيان بديهية القضية وفطريتها واستقرارها في النفوس نحو ما ورد في الاستدلالات القرآنية ؛ (أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ)[1]، والدليل الإنشائي يختلف اختلافا بيّنًا عن صياغة الدليل في القياسات البرهانية لاقتصار هذه الأخيرة على جعل الخبر صيغتها الوحيدة، حيث لا يظل الفعل الكلامي الخبري - على حد تعبير عبد الهادي بن ظافر الشهري - الفعلَ الكلامي الوحيد لإنجاز الخطاب الحِجاجي، بخلاف المنطق الصوري الّذي يقتصر على الصياغة الخبرية.

3.1. الخطاب السُوسيري:

إنّ عمل الناشرين في جمعهم للأفكار السُوسيرية تحضيرا لنشرها كان في غاية من الصعوبة لتعقده على حد وصف أحدهم له حيث يقول شارل بالي (C.Bally) في هذا الصدد:« لا بدّ من التسلّح بالتجريد لفهم الأفكار السُوسيرية الّتي سأعرضها فالقضايا من هذا الصنف يتعذّر عرضها أو فهمها بدون مجهود فكري كبير »[2] إلى جانب تعدد الأمالي (notes) الّتي تصل إلى حد التناقض في بعض الأحيان، فعملهم في جمع وتقديم المُحاضرات يمكن حمله على عمل المُحققين للنصوص.

---

[1] سورة الطور، الآية رقم 35.

[2] C.Bally, le langage et la vie, Genève, libraire Droz,1952,p 150.

وأكبر العقبات الّتي واجهتهم في تقديم عمل سُوسير - على ما يبدو- هي عقبة اكتشاف الرّابط المنطقي والخيط الناظم للمفاهيم الّذي يُخول تسلسل الأفكار السُوسيرية وترابطها في لُحمة حتى تظهر مُتماسكة، وهذه العقبة قد عبّر عنها شارل بالي قبل نشر المحاضرات حين قال :« لا أقدّم لكم هنا إلاّ صُورة غير كاملة [من الفكر السُوسيري] لأنني لا أقدر على تبيان الرّابط الداخلي الّذي يجمع كل الأجزاء »[1].

إنّ المُراد بالخطاب السُوسيري موضوع هذه الدّراسة، هو مجموعة الأقوال ذات المضمون الفكري بما هو بُنى دلالية واستدلالية أي؛ خطاب ذو طبيعة لغوية ومنطقية، فسُوسير يكون قد بنى خطابه على أكثر من جُملة واحدة، وعرض موضوعات نظره في مجموعة من الأقوال لا تَسعها جُملة واحدة، حيث يظهر في المقام الأول بُعدها الخطابي؛ بمعنى أنّ العِماد الحامل لمقاصده الحجاجية هو الخطاب، فهو على هذا من نمط الخطابات الّتي يُعرّفها الجابري بقوله: « فالخطاب باعتباره مقول الكاتب . أو أقاويله بتعبير الفلاسفة العرب القدماء . هو بناء من الأفكار(إذ تعلق الأمر بوجهة نظر يعبر عنها تعبيرا استدلالياً، و إلا فهو أحاسيس و مشاعر، فن أو شعر) يحمل وجهة نظر، أو هو هذه الوجهة من النّظر، مَصوغة في بناء استدلالي أي بشكل مُقدمات ونتائج، هنا كما هو الشأن في كل بناء (المنزل مثلا) لا بد من استعمال مواد (مفاهيم) ولابد من إقامة علاقات معينة بين تلك المواد حتى يصبح بناء يَشدُ بعضه بعضا»[2] .

يبدو هذا التعريف، من بين التعريفات الكثيرة المتُشعّبة لمُصطلح الخطاب في أدبيات تحليله، ونظرا لكون المُدونة قيد التحليل ذات مضامين معرفية فإنّ هذا التعريف الأخير من بين الحدود الأنسب من جهة الوضوح والملاءمة لكونه يشتمل بناء المضمون الفكري بناء استدلالياً يقوم على مُقدمات ونتائج.

---

[1] C.Bally, , le langage et la vie, Genève, ibid, p151.

[2] محمد عابد الجابريّ، الخطاب العربي المعاصر، دراسة تحليلية نقدية، بيروت، دار الطليعة 1988.ص10.

4.1 .دراسة مقارنة:

نروم في هذه الدّراسة من خلال مُصطلح المُقارنة الوارد في عنوان الأطروحة توضيح القضايا المحورية المعروضة في المحاضرات السُوسيرية في نسختها الشّائعة 1916[1] في ضوء الكتابات المنشورة حديثا والطبعة النقدية لدمورو والمصادر المخطوطة لقودل وهي؛

Ferdinand de Saussure, cours de linguistique générale, publié par : Charles Bally et Albert Sechehay avec la collaboration de Albert Riedlinger, édition critique préparée par : Tulio de Mauro, Paris, Payot 1979.
Ferdinand de Saussure, Ecrits de linguistique générale, texte établie et édité par : Simon Bouquet et Rudolf Engler, Editions Gallimard, janvier 2002.
Robert Godel, les sources manuscrites du cours de linguistique générale, de F.de Saussure, 2e tirage, libraire Drow, Genève.

ومن المعلوم أنّ الكتابات الحديثة 2002 تتضمن أهمّ فصل فيها هو الفصل الموسوم بـ: "الجوهر المُزدوج للسان" الذي يؤرخ لبداية الكتابة فيه بسنة1891.وهو التاريخ الموافق للمحاضرات الثلاث التي ألقاها سُوسير في جامعة جونيف التي نشرت كاملة في هذا الكتاب الأخير (2002).

تهدف مُقارنة نصوص المحاضرات المنشورة فيما يعرف بالنسخة الشّائعة (1916) مع نصوص المخطوطات الّتي اعتمدناها إلى جعلهما بمنزلة الدّعوى أو الأطروحة الواحدة وتفسير هذا بهذا، لأنّ المقاطع الحجاجية يستدعي بعضها بعضا ويُفسر أحدها الآخر، مع احتراز منهجي التزمنا به يقتضي رد كلّ مفهوم إلى سياقه التاريخي المُرتبط بطور من أطوار التّفكير السُوسيري كما سيأتي بيانه في الفصل الأول من هذا البحث.

---

[1] ترجمت المحاضرات في نسختها الشائعة 1916 إلى اللغة العربية في خمس ترجمات بداية من سنة 1985، أمّا بخصوص بحثنا، فإنّنا آثرنا الاعتماد على الترجمة التونسية الموسومة بـ: فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، تر: محمد الشاوش، ومحمد عجينة، إشراف صالح القرمادي، الدار العربية للكتاب، ليبيا، الدار العربية للكتاب،1985.

فليست الغاية إذاً، من المُقارنة هي تحقيق النّصوص في مُجملها في سياق ما بات يُعرف بالدراسات الفيلولوجية للنصوص السُوسيرية التي تسعى إلى تحقيق نصوص المُحاضرات بنسختها الشائعة بتمحيصها ومقارنتها بنصوص المخطوطات، وإنّما بيان ترابط القضايا الأساسية وتوضيح ترتيبها في ضوء ما بلغنا من المخطوطات المذكورة سالفا. حيث تقوم المُقارنة بين المُدونات على الإجراءات المنهجية التالية:

1. استقراء النصوص السُوسيرية في المُدونات المذكورة سالفا، وغاية الاستقراء هي تعقب التناظر بغية إلحاق مقطع حجاجي بآخر مُعولين على التشابه والتناظر باعتبارهما ضابطين مُحددين لمسار الاستقراء حيث يفرض الاستقراء صيغة العلاقة التفسيرية التأويلية بين مقطع حجاجي وآخر.
2. التصديق المُتبادل : يلزم التصديق على المقايسة والمُقارنة التفسيرية بين المقاطع الحِجاجية في المحاضرات والمخطوطات التي تشملها مدونة التحليل.

2.أهمّية الأطروحة:

تتأتى أهمية الدّراسة ومشروعيتها من كونها تربط الخطاب العلمي النّظري بأصوله الحِجاجية من جهة النشأة أي؛ بالسياق الحاضن له، كما تربطه كذلك بالمُمارسة الحوارية التفاعلية، فهي تتوخى تحصيل مطلب لم تلتفت إليه الأبحاث السّابقة التي قدّمت الأفكار السُوسيرية دون الاهتمام ببيان الرّوابط المنطقية والحِجاجية بين قضايا الخطاب السُوسيري، حيث لم تُظهر تلك الدّراسات الطريقة الّتي حاجَج بها سُوسير من خلال دراسة الأدوات والآليات الّتي سخرها لبناء خطابه الحِجاجي، فالمقصود إذاً بدراسة البنية الحِجاجية في الخطاب السُوسيري هو دراسة طريقة الاستدلال الحجاجي في هذا

الخطاب بناء على أنّ الخطاب العلمي يُعرف بمُصطلحاته وطرق الاستدلال فيه بوصفه مسلكا من مسالك بناء المعرفة وتصحيحها.

وبمعنى عام تهدف الدراسة إلى بيان الخيط التّفكيري الّذي سَلَكه سُوسير لبلوغ نتائجه، على أنّ الدّراسة ليست دراسة إبستيمولوجية منطقية، إنّما هي حجاجية لكونها تهتم بالمسالك الحِجاجية الّتي سلكها سوسير لبناء مفاهيمه والطريقة التي اتبعها لعرض موضوعات النّظر، وتقديم قضاياه بآليات خطابية في سياق ما يصطلح عليه في الدراسات الحديثة بالاستعقال الخطابي الموازي للاستعقال التحليلي[1] الصوري.

والمُراد بمُصطلح النّظر هو تقليب الفكر وتحريك الذهن في قضية من القضايا وغايته ومُنتهاه هو العمل النّظري ، أما المقصود بالطريقة فهي الكيفية (modalité) اللّغوية والعقلية الّتي يعتمدها مُنشئ الخطاب العلمي حين يتحدث عن موضوع ما في سعيه إلى بلوغ غاية إنتاج المعارف حول العالم (غاية معرفية وأنطولوجية).

3.بسط الإشكالية :

إذا كان الخطاب السُوسيري نظاماً أي؛ خطاباً حجاجياً واصفا مُحكماً، فهو على ذلك مجمُوعة من الأقوال تربطها شبكة من العلاقات الحِجاجية قوامها مجموعة من المواضع الخاصة (المقدمات)، والمسالك الاستدلالية الحِجاجية المُفضية إلى جملة من النتائج؛ أي قضايا الخطاب ساغ لنا طرح الإشكالية التالية :

ما بنية العلاقات الحِجاجية الّتي تحكم منطق خطاب سُوسير في كُليته؟ أي تلك العلاقات الحجاجية الّتي تربط الحُجج فيما بينها، وتوجه الحُجج صوب الدعاوى، ثمّ تربط الدَعاوى فيما بينها بغية تحصيل المقصد الكُلي للخطاب، وما مدى إسهام هذه العلاقات في الانسجام الحِجاجي الكُلي (cohérence argumentative) لخطاب سُوسير في ضوء المخطوطات؟

---

[1] و التحليل كما هو معلوم عند أرسطو هو تسلسل القضايا من أجل الوصول إلى معرفة برهانية.

نحتاج لإدراك هذا المطلوب الرئيس إلى جانب التساؤلات الفرعية المذكورة في المقدمة التوسّل بمقاربة توفّر لنا الجهاز المفاهيمي القادر على تحليل البنية الحِجاجية للخطاب السُوسيري الّذي صيغ في لغة طبيعية، وإذا كانت المقاربة هي كيفية بلوغ غاية عبر مجموعة من التصوّرات والمبادئ والاستراتيجيات فقد سلكنا في بحثنا هذا مقاربة تداولية من جانبها الحِجاجي قوامها المفاهيم والإجراءات التالية:

4.تحديدات مفاهيمية:

.1.4.التحليل:

تحمل المعاجم المفهومية مصطلح التحليل على تفكيك الخطاب إلى مكونات جزئية تتيح لنا معرفة بنياته الدّاخلية (الصغرى والكُبرى) وتفكيك الخطاب المحبوك المتماسك شكلا ودلالة من أجل معرفة المرجعيات الخطابية والأصول المعرفية المضمرة والأطر النّظرية للخطاب الّتي ساهمت في بنائه بمعرفة مضامين وغايات ومعايير بنياته وجنسه حيث يتطلب معرفة موسوعية في المجال المعرفي[1].

2.4الإجراءات الخطابية:

تعرف المعاجم المفهومية مُصطلح الخطابي (discursive) بوصفه مُصطلحا مشتقا من الجذر اللاتيني الّذي معناه الجري من جانب إلى آخر حيث يقال في المنطق على كلّ إجراء حيث يكون فيه الذهن ملزما على تقليب عدد من الأفكار منتقلا من واحدة إلى أخرى بغية الجمع بينها، أو الاستنتاج منها وعليه فالتعميم والمقارنة والاستدلال هي إجراءات خطابية. والمعارف الحاصلة من تلك الإجراءات والعمليات الخطابية يُقال عليها كذلك خطابية كما يطلق مُصطلح الخطابية على اليقين والاستنتاج المُصاحب لتلك العمليات[2].

---

[1] ينظر: باترتك شارودو ودومينيك منغنو، معجم تحليل الخطاب، المرجع السابق.

[2] A Jacob et autres, dictionnaire des notions philosophiques ,P U F ,1998 ,sous, discursive.

أما الإدراك المُباشر للظواهر والتصور الحدسي للحقائق بصفة ماقبلية فلا تصدق عليه صفة الخطابية. حيث يمكن لنا أن نحمل الخطابية بمعناها الفلسفي العام على المعنى المراد به في سياق هذا البحث حيث يُراد بها الطُرق الّتي يتّخذها النصّ لإفادة المعنى(= سجل مفهومي) ولصناعة أفعال تفكيرية منهجية بأقوال. وإذا كان مطلب العلم هو جمال الفكرة لا جمال العبارة ألا يسوغ تحصيلهما معا؟ حتى نظفر بالصحيح من المعارف في فضاء الجميل[1].

3.4 **الخطاب العلمي** : « [...] إنّ الخطاب العلمي . في جوهره . خطاب نظري يمكن تصوره كبنية تفسيرية تربط عددا من الظواهر بعدد من المفاهيم والمسلمات والمبادئ عن طريق جهاز استنتاجي أو أكسيومية [...] وتتحدد البنية التفسيرية بصفة أدق بالنّظر إلى مجال البحث ومجال التفسير ومجال الاحتجاج. فمجال بحث الخطاب تحدده مفاهيم ذلك الخطاب وهذه المفاهيم تخصص مجموعة من الظواهر ومجال التفسير مجموعة فرعية من الظواهر تنتمي إلى مجال البحث (بما في ذلك كلّ الظواهر الّتي تنتمي إلى مجال البحث) .ومجال الاحتجاج مجموعة ظواهر تبطل أو تزكي التفاسير المقترحة »[2]

إنّ ما يهمنا في هذا التعريف الدقيق هو مجال الاحتجاج المرتبط بموضوع دراستنا حيث أشار الفاسي الفهري إلى الفعلين الرئيسيين للحجاج وهما التزكية الذي يقابله فعل الإثبات بوصفه تدليلاً على الدعوى، أو هو بصفة أدق: سلسلة إثباتات لغوية تقوم بتوجيه الخطاب إلى إنجاز أغراضه[3] والإبطال الذي هو ضدّ الإحقاق.

إنّ لغة الخطاب اللساني هي لغة واصفة علمية مُحدّدة تعالج المفاهيم والمُصطلحات فمادتها اللّغة وموضوعها اللغة، كما أشار المقتبس السالف كذلك إلى مفهوم ذي أهمّية

---

[1] عمارة ناصر، الفلسفة والبلاغة مقاربة حجاجية للخطاب الفلسفي، منشورات الاختلاف، ط1،2009، ص37.

[2] عبد القادر الفاسى الفهري، عن أساسيات الخطاب العلمي والخطاب اللساني، دار توبقال ط1 1986 ص43.

[3] عمارة ناصر، الفسفة و البلاغة،المرجع السابق، ص104.

قصوى وهو الخطاب النّظري الّذي يعرّفه برونكار(J P Bronckart) بقوله: هو ذلك الخطاب الّذي يتسم بالتجريد وعدم التقيّد الكُلي بمقام مُعيّن (situation particulière) على الرغم من كونه قد أنتج في زمن[1] ومكان(سياق) مُحددين من قبل مرسل وموجه إلى متلق[2]، حيث يتّسم هذا النمط من النّصوص بغياب المعايير التلفظية[3]، كما يظهر هذا الخطاب النّظري في صيغته القصوى خطابا علميا، من هذه الحيثية، صحيح لكل مكان وزمان[4].

وحدّ العلاقة الاستدلالية في الخطاب هي ما يُبينه طه عبد الرحمن بقوله : «كلّ خطاب طبيعي هو نصّ أو بناء يتركب من عدد من الجمل السليمة مرتبطة فيما بينها بعدد من العلاقات، هذه العلاقات قد تكون علاقات مثنوية أو جمعية، أي بين جملتين أو أكثر، ثمّ كذلك يمكن أن يكون هذا الرّبط مباشرا أو غير مباشر»[5] .

إلى جانب الصفة الاقترانية للنص الاستدلالي الّتي أشار إليها المُقتبس السالف فإنّ حدّ العلاقة الاستدلالية هو: « بنية تربط بين صور منطقية لعدد مُعين من جمل النصّ أي بنية نونية يمكن صوغها كما يلي:(صن 1، ....صن ء، ....صن ن .1، .....، صن ن) حيث يشكلّ كلّ صن ء (1 > ء > ن) الصورة المنطقية لإحدى الجمل وتدعى المتوالية الجزئية صن 1، ....صن ن .1 بمقدم هذه العلاقة وصن ن بتاليها »[6].

يتّضح من المقتبس السالف أنّ الاستدلال يستبطن اللّزوم بمفهومه الواسع ؛ « وإذا صح أنّ الخطاب الطبيعي، وخاصة الحواري، يستند إلى الخطاب الاستدلالي صح معه أنّ الخطاب الحِجاجي خطاب يعتمد الاستدلال الّذي نفهم من خلاله المستلزم أو المتضمن في النص،

---

[1] العرفان العلمي عرفان تقريري غير مقيد بزمن لهذا يلجأ على المستوي التعبيري إلى صيغ المبنى للمجهول.كما أنّه يتوجه يتوجه إلى جمهور كوني هو العقل الإنساني محاولا أن لا تُلابسه ذاتية ولا يداخله انحياز.

[2] المتلقي الكلي هو تمثيل للمعقولية.

[3] تُمحى المعايير التلفظية على سبيل المثال ذات الصلة بالمتلفظين باستخدام أفعال الوجوب(ينبغي، يجب)

[4] J.P.Bronckart, le fonctionnement des discours, Paris, 1985, p.63.

[5] طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص ص 20 .27.

[6] المرجع نفسه ص 29.

فالمتكلم يذكر دليلا صحيحا على قوله من غير أن يقصد التّدليل به وأن يسوق الدّليل على قضية بديهية أو مشهورة هي في غنى عن دليل للتسليم بها ».[1]

يتجلى لنا مما تقدم، أنّ الحُجج والأدلة هي أقوال وأفكار مُفسرة كما أنّ الرّوابط بين الحُجج وموضوعاتها هي روابط لسانية ذات وجه منطقي وعقلي، ذلك أنّ المتكلم لابد وأن يأخذ بمقتضيات الحال الّتي تتمثل في المعارف والمعتقدات الموجِّهة ثمّ المطالب والأغراض المرُاد تحصيلها .

و ممّا سلف نستخلص البنية المقطعية للخطاب العلمي الذي يتكون من ؛

1. مقاطع إخبارية وصفية.
2. مقاطع تفسيرية غرضها الإفهام.
3. مقاطع حجاجية غرضها الإقناع (بناء الخطاب بصفة مُحكمة ومعقولة حيث يتولد الإقناع من ذلك البناء).

وبعبارة أخرى يتكوّن الخطاب اللساني النّظري من حيث تفرعه إلى:

1. قضايا استشكالية تنهض بوظيفة بناء المُشكل.
2. قضايا تقريرية توجب موقفا أو تنفي آخر.
3. قضايا حجاجية تمثّل مسار ومجرى التّفكير في الخطاب.

سينصبّ اهتمامنا في هذه الدراسة على القضايا الحِجاجية دون إهمال القضايا الأولى والثانية بقدر ما سيكون اهتمامنا بالحِجاج في علاقته بهما من حيث وظيفته إزاء الإشكالات والمفاهيم.

لا يملك الخطاب العلمي بنيّة عُليّا نمطية أي خطاطة نموذجية (schéma type) على الرغم من أنّ فلاسفة العلوم والدراسات الّتي تناولته قد أكدت على نجاعة الخطاطة الّتي صورتها : قضايا. حلول . مناقشة.

---

[1] طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المرجع السابق، ص40.

ومما سلف يمكن أن نجمل وظائف الاستدلال في النّظرية الحِجاجية وهي:

1. إنتاج الحُجج وإثبات صدق القضايا بصورة غير مباشرة واستكشاف لمعارف جديدة.
2. تقييمها في حالة خلاف عن طريق التفنيد بإثبات كذب قضية ما .
3. استباق الخلاف أو تقديره.

فإذا كان الاستدلال هو مجموع البراهين التي يؤتى بها لدعم أو إثبات أو نقض قضية ما فهو بذلك كما تصوره بلانشي (R.Blanché)، عملية الانتقال من نظام العقل إلى نظام الخطاب، حيث يتعذر علينا بناء على ذلك تحليل العمليات الاستدلالية إلاّ في شكلها وصورتها المكتوبة أوالمنطوقة.

هذا ما يؤكد أنّ الطريقة (الكيفية) التي يسلكها اللساني لا تعدو كونها إبرازاً للمجرى الّذي سار عليه بالفعل، إذ سيصبح من الضروري فهم مسلك التّفكير الذي سلكه كل لساني، بواسطة فهم البراديقم (paradigme) والمجرى التفكيري له من خلال استصراح المقدمات الضّمنية المُوجّهة والمواضع الحجاجية الخاصة، الّتي تقود طريقة المُحاجّة عنده. حيث يفضي هذا- كما ذهبت إلى ذلك الأدبيات المحللة للخطاب الفلسفي - إلى أنّ كلّ خطاب لساني يضمر على الدوام طريقة تفكيرية وإستراتيجية قولية خاصة به.

يمكن لتفكير ما أن يكون معقولا ومنطقيا بدون أن يخضع بالضّرورة إلى قواعد المنطق أو البرهان الضروري القاطع، فالمعقولية على هذا لا تعني بالضّرورة الالتزام بالصّحة الصورية أو شروط الصدق الصوري. بمعنى أنّ صلاحية الحُجّة لا تعتمد على صورتها فقط، فالمعقول حسب بيرلمان (CH .Perlman)، باعث الحِجاج في عصرنا، ومخلص البلاغة من التصور القدحي الّذي لحق بها مستعيدا لها صيتها من جديد، هو طريق وسيط صعب غير مُمهد، لكنّه أداة نظرية كفيلة بالتمييز بين البديهي (الديكارتي) والمعقول.

لقد أصبح مفهوم المعقولية مفهومًا مهيمنًا على الدّراسة الحِجاجية بفضل أعمال بيرلمان وتولمين ومن جاء في أعقابهما، في مقابل البرهنة التي يراد بها تلك العملية العقليّة التي تُثبت استدلاليًّا (استنتاجيّا) حقيقةَ قضيّةٍ ما.

تتّصف البرهنة في ذاتها بالبداهة والضّرورة، أما الحِجاج فيحيل على ما هو شبه حقيقيّ أو على ما هو مستوفٍ لشروط الحقيقة (Le vraisemblable) ويتوجّه إلى جمهور خاصّ.

وجماع القول فإنّ الحِجاج لا يختلف عن الاستدلال الصوري في الأهداف وإنّما يختلفان في الطّرائق (modalités) فالمُحاجج يقدّم لنا مسار تشكل رأيه بهدف تمكين المعروض عليهم من إعادة إنتاجه وفهمه، كما قد ينزع إلى بيان السّبب والعلّة الّتي جعلته يفكر على ذاك النحو، وهو حين يفعل ذلك فإنّه يلتزم بذكر الدّليل المُستلزم للمدلول دون أن يكون ذلك الذكر بالضرورة في صيغتي القياس الاقتراني أو القياس الشرطي أي دون أن يلتزم بصور العقلانية الاستنباطية[1] لأنّه من سلك طريق المناطقة في تأليف الاستدلال كان من المضيّقين لطريق العلم عقولا وألسنة كما ذهب إلى ذلك ابن تيمية في ردوده على المنطق الصوري حيث بيّن مثالب المنطق المُفضي إلى قولبة الفكر في أنماط قارة عند إلزامه صب النّظر في قالب مخصوص، إذ يفهم في المحصلة من كلام المُعترضين على المنطق الصوري نزوعهم إلى إغناء طُرق التّدليل وتوسيعها.

والحِجاج أعم من البرهنة حيث يروم تفسير المنطق الّذي يسير عليه الناس في عملياتهم الفكرية والطريقة الّتي يقبلون بها أفكارا ويرفضون أخرى وطريقتهم للفهم.ذلك أنّه مهما حاولت الأنساق البرهانية أو الاستدلالات العقلية أن تبتعد عن نموذج النسق اللغوي أو اللفظية فإنّ هذه الأخيرة تبقى هي المرجعية الأولى لاشتغال العقل وعملياته[2] ولما كان الخطاب اللساني

---

[1] تقترن العقلانية الاستنباطية بمظهر وحيد هو العلاقة الشرطية بين الأقوال بغضّ النّظر عن مضامينها.ينظر: دوني فرنان، مدخل إلى فلسفة المنطق تر: محمود يعقوبي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،2006.

[2] حافظ إسماعيلي علوي، الحِجاج مجالاته ومفهومه،المرجع السابق، ج3 ص55.

يستدل عقليا بالحجج القولية (اللفظية) والخَطابية، من جهة كون اللغة الطبيعية هي مادة الدليل، حين ينتقل من نظام العقل (التفكير) إلى نظام الخطاب، و كانت انتقالاته لا تتطلب تسلسلاً صارمًا للقضايا كما هو الحال في البرهان الصوري، لأنّ مقدّمات (مواضع) ونتائج هذا الخطاب هي دعاوى جاءت في صيغة جمل وعبارات ووحدات لفظية (المُصطلحات)، كان لزاما أن نتبع خيّارا منهجيا في مقاربته قوامه تحليل المفاهيم بالمفاهيم ممّا يدفعنا إلى طرح هذا التساؤل الوجيه الّذي مفاده :

هل ثمة أنموذج (مقاربة) لتحليل وتقويم الاستدلال الحِجاجي في اللّسانيات ؟

ونعني بمُصطلح الأنموذج في هذا السياق النقد والتحليل بداية ثم التقويم نهاية. إنّ الإجابة عن هذا التساؤل تتطلب بحثا في حدّ ذاته نتصوّر أنّه في غاية الأهمية حيث سيقدم لنا طرائق الاستدلال في اللّسانيات . ذلك أنّه يتعذّر علينا تحليل العمليات الاستدلالية الذهنية (التفكير) إلاّ في شكلها وصورتها المنطوقة أو المكتوبة، حيث يُفضي هذا الإشكال إلى تساؤل مفاده:

ما هي سمات الاستدلال الحِجاجي في اللّسانيات وهل هو واحد أم متعدد ؟

لا وجود لطبيعة لسانية مُحدّدة وخاصة بالحِجاج يجعل من وصفنا لبنية الخطاب موضوع التحليل له بنية نتوخى تحليلها، إذ ليس ثمة في الحقيقة حجاج لساني وآخر ذو خصائص مُغايرة من حيث الطبيعة والهيئة والصورة، بل هناك تسل لساني بالحجاج وتوظيف له؛ حيث يتنوع هذا التوظيف بتنوع الخطابات والمرجعيات المعرفية والمُقدمات والأصول المعرفية الضمنية (épistèmes) الّتي يختارها اللساني بصفته يبني مفاهيمه مُتوسّلا بالحِجاج.

لقد أشرنا في المقدمة إلى أن المُقاربات الحديثة التي قامت في صلب لسانيات الحجاج لم تقدم نظريات وافية مُفسرة للكيفية والطريقة التي يستجيب بها الخطاب في كُليته من بدايته

إلى نهايته إلى مبدأ الانسجام الحجاجي الكُلي وعليه قدمت الباحثة (Lita lindquist) مقاربة بديلة نلخصها كما يلي:

4.4.البرنامج الحِجاجي : « يقتضي البرنامج الحِجاجي إدراك القارئ للتوجيه الحِجاجي للنص حال تلقيه للأقوال الأولى له، حيث سيقوده هذا التوجيه في تأويل النصّ وتمثّله بانسجام في إطار تأويل مُتدرج وكُلي (شامل) من بداية النصّ إلى نهايته، بعبارة أخرى حركة تنطلق من ق^{1}+ق^{2}+ 1 إلى غاية ق^{1} ق5.... ق^{1ن}»[1].

إذا كانت لسانيات الحِجاج [التداولية المُدمجة] قد قدّمت مبادئ مفسّرة لتسلسل محلي locale بين قولين: ق ^{1}. ق^{1}+1 حين أوضحت أنّه ثمة عبارات لسانية ذات طبيعة حجاجية تفرض قيودا على استمرارية وتتابع القولين ق^{1} . ق^{1}+1، فإنّها في مقابل ذلك لم تفسّر لنا الكيفية والطريقة الّتي يستجيب بها النصّ في كُليّته؛ أي باعتباره كُلاً (en son entier) لمبدأ الانسجام الحِجاجي العام الكُلي (la cohérence argumentative globale)

بناء على ما تقدم، عرضت الباحثة فرضيات داخلية تندرج في صلب التّداولية لتفسير قضية الانسجام الحِجاجي للخطاب في كُليّته، هذه الفرضيات يمكن إجمالها في أربعة عناصر هي:

1. إنّ إدراج واسم حجاجي (marqueur) على قول ما، يجعل منه فعلاً إنجازياً خاصا؛ أي فعلاً للمُحاجَّة (acte d'argumentation).
2. يقتضي فعل المُحاجّة إظهارا لقصد خاص.
3. كما يقتضي القصد الخاص التزام الكاتب (المُحاجج) صاحب الخطاب بعبء ثلاثة أنماط من التماسك (consistance) هي:

1.3. التماسك التوجيهي (consistance orientative).

[1] Lita lindquist, la cohérence textuelle argumentative :illocution et engagement de consistance, revu Québéquoise de linguistique, vol 22,N^{2}, pp 109 -138.

2.3. التماسك المُتعدد الأصوات (consistance polyphonique) .

3.3. التماسك الموضعي (consistance topique).

4.إنّ التزام الكاتب بعبء أنماط التماسك الثلاث تشكل في مجملها سجلاً متراكمًا من الالتزامات (stock d'engagement).

يقابل هذه الفرضيات الأفعال الحجاجية التالية:

1. إنّ الإقرار بقضية ما (ق) يُلزم الكاتب (ك) أن يتصرف بتماسك مع (ق)؛ بمعنى أن يتصرف بتماسك مع المعارف التي له على (ق)، حيث يسوغ لنا الحديث في هذا المقام عن الالتزام بالتماسك الإبيستيمي (Consistance épistémique) .

2. إنّ إبطال الكاتب(ك) للقضية (لا ق) يسمح له أن يدرج مُتوالية من الأقوال المُتماسكة مع (لا ق) الّتي لا يتحمل مسؤوليتها المعرفية، بل ينسبها إلى متلفظين آخرين، حيث يعلن عن أقوال منسوبة إلى أصوات أخرى، حينئذ يدخل الكاتب في التزام نصطلح عليه بالتماسك المُتعدد الأصوات (consistance polyphonique).

3.يتمثّل في استدعاء الكاتب (ك) نظاماً استدلاليا(س) حيث يدرج هذا النّظام بطريقة صريحة تقريبا؛ إذ يدفعه هذا النّظام الاستدلالي إلى أن يحترم جملة القيم الّتي من الراجح أن ينتمي إليها كل من الكاتب والقارئ على حدّ سواء حيث يمكننا الحديث في هذه الحالة عن التماسك الموضعي(Consistance topique) .

4. يُلزم التوجيه نحو النتيجة (ن) الكاتب بأنّ يستمر في الوجهة نفسها؛ بمعنى أن لا يكون ضامنا إلاّ لتلك الأقوال ذات التوجيه المزدوج (coorienté) نحو (ن) وذلك بناء على المبدأ الّذي فحواه: يتعذر علينا أن نعتقد (ق) و(لا ق) في الوقت ذاته وبدرجة أو قدر أقلّ المُحاججة لصالح (ق) و(لا ق) في السلسلة الخطابية (chaine discursive) نفسها، حيث

يتسنى لنا الحديث في هذا المقام عن التزام نصطلح عليه بالتماسك التوجيهي؛ بمعنى أن تكون الأفعال الحِجاجية محمولة على وجه واحد.

بناء على ما تقدم، يسوغ لنا التساؤل عن مدى التزام سُوسير بوصفه مُحاججًا بهذا الأنماط من الالتزامات، فهل التزام سُوسير بمواضع الاستدلال في اللّسانيات بصفة عامة؟ وهل التزام بمواضعه الخاصة الّتي عرضها بصفة صريحة أو ضمنية؟

كما سنحاول من خلال مبدأ التماسك التوجيهي : فحص مدى التزام سُوسير بتوجيه أفعاله الحِجاجية إلى النتائج نفسها الصريحة منها والمضمرة، لأنّ العلاقات الحِجاجية تتميّز بالقصدية الحِجاجية الّتي تساهم في تحديد التوجيه الحِجاجي للقول. والتوجيه المزدوج هو انتماء القولين إلى الفئة الحِجاجية نفسها وسعيهما إلى مقصد واحد.

3.5. الإجراءات التحليلية:

يلزم من التصوّرات والمفاهيم المُمهدة للدراسة التي أتينا على عرضها في ثنايا هذا المدخل الإجراءات المنهجية التالية:

إعطاء الأولوية والأسبقية المنهجية لتحليل الأقوال المُركبة على الأقوال المفردة لأنّ الحُجّة في تصور أصحاب مدرسة التفكير النقدي تتعلق بحقيقة خطابية متمّيزة هي النص، فمدار الدّراسات الحِجاجية ـ كما دأبت الأدبيات الخطابية على تصنيفه ـ على تصورين؛ تصوّر بلاغي يعتبر الحِجاج تعبيرًا عن وجهة نظر، ومنطقي خَطابي يعتبر الحِجاج طريقة(mode) خاصة لتنظيم الخطاب.

إنّ الانسجام الحِجاجي هو التّرابط بين الحُجج والنتائج حيث يجعل الاستدلال الحِجاجي برمته متسلسلا ومتامسكا ومتناميا حيث يحفظ له وحدته وانسجامه . إنّ المقطع الحجاجي لا

معنى له إلا بإضافته إلى المجموع المنطقي الذي يؤلفه، فلا يمكن بالتالي أن يفهم إلا على مستوى الخطاب في كُليته الذي أسهم في بنائه.

سوف ندرس الخطاب السُوسيري موضع هذا البحث في كُليّته كي نتفادى السقوط في الدّراسة الجُزئية، الّتي ألمعنا إليها في المقدمة على أنّها من مثالب الدّراسات الحِجاجية، بناء على ما أمدّنا به سُوسير نفسه من الشروط المنهجية الّتي وضعها لتحصيل واقتناص كلّ معرفة علمية وفق تصوره والّتي تتمثل في مفهوم النّظام المعرفي، حيث نكون بهذا الإجراء قد ألزمناه بمقتضى مقدماته.

تجدر الملاحظة إلى أنّ دراسة الحِجاج من خلال أمثلة متفرقة على شكل جُمل يبعد الكثير من الخصائص والاستنتاجات بسبب غياب الرّبط بين المثال المقطع وما يليه من أمثلة ومقاطع، ولا يسّهل آلية رسم المسار الحِجاجي في نهاية المطاف، كما لا يلتفت إلى المقدمات الضمنية المُوّلدة لتلك المقاطع والجمل المعزولة عن الخطاب في كُليته.

كما سنركّز كذلك في دراستنا للخطاب السُوسيري من جهة الاستدلال الحِجاجي على الجانب الدلالي فيه، وعلى وجه التّحديد على مفهوم الفكرة الموّجهة أو الناظمة (idée directrice) باعتبارها آلية للفهم والتأويل لخطابه وأداة مفهومية إجرائية نحّلل بها الخطاب السُوسيري، لأنّ الاستناد على الفكرة الموّجهة يمدّنا بوحدة ما، حيث تنهض هذه الفكرة الموجّهة بالقيام بوظائف خطابية ثلاث هي :

1. التوحيد :unification.
2. التعميم:généralisation.
3. التركيب:synthèse .

وأمّا إبداء الرّأي، في وصف وتوضيح وشرح الاستدلالات الحِجاجية في المحاضرات والمخطوطات، حين دراستنا للجانب الإقناعي للخطاب السُوسيري على وجه التّحديد، فإنّه لا

يتنافى، في تصورنا، مع مطلب الحياد والموضوعية، ذلك أنّ الالتزام بالحياد التام يُفضي إلى محو ذات الباحث كُليًّا بوصفه مُؤولاً، كما أنّ القضايا الاستدلالية الحِجاجية بناء على طابعها هذا لا تقبل البت الصوري في صحتها، ولا تقبل الحساب مثل قضايا المنطق الصوري، وعليه فسوف نبدي رأينا حيث نقتنع بأنّنا بنيناه على أصول وضوابط تأويلية، فإن أقنعَنَا سُوسير أفصحنا عن مكمن الطاقة الإقناعية في حجاجه جاعلين في قراءتنا لخطابه قراءة تشاركية.

نفحص الحُجج من جهة عقلانيتها ووضوحها وتماسكها بدلاً من فحص الأساس المنطقي لها، لأنّ الاحتفال بالبرهان دون غيره يُفضي بنا إلى أحادية منهجية (monisme méthodologique) تؤكد على ضرورة استعمال المنهج البرهاني بوصفه المنهج الرياضي الوسيط المُوصل إلى الحقيقة، وهو ما يُصطلح عليه كذلك بالاستعقال الهندسي الّذي سدّد عليه بيرلمان (Perlman) النقد، لأنّ الاحتفال بالطابع العقلاني يوضّح لنا الفرق الجوهري بين الدّراسة الأكسيومية والدراسة الحِجاجية للخطاب العلمي. من خلال البعد البلاغي فيه الذي يعضده وجود البُعدين الإقناعي والحِجاجي.

كما أنّ هذه الدراسة لا تنصبّ على فحص الأساس المنطقي للخطاب اللساني المنسوب إلى سُوسير، بل هي دراسة حجاجية من جانبيها المقامي اللغوي الطبيعي، إلى جانب سعيها إلى البحث عن مدى معقولية هذا الخطاب ووضوحه وتماسكه ونجاعته الإقناعية، لأنّ مطلب العقلانية في تصوّر البحث أقوى من مطلب الصحة والسلامة المنطقية معا. فليست العقلانية على حدّ قول طه عبد الرحمن سوى توافر القواعد والمعايير الضرورية للتسويغ والقَبول، ومتى توفرت هذه الضوابط في قضايا يعتريها "عدم الاتّساق" فلا حرج في التمسّك بها.

ندرس الحُجّة في صلب الوحدة الخطابية الكُبرى وهي الخطاب في كُليّته، فالحُجّة هي كلّ ما يُدلي به المُستدل العارض في إثبات دعواه أو الردّ على دعوى المعروض عليه، وبناء عليه

سندرس الحُجج على محورين: المحور الأفقي (حُجّة+حُجّة+حُجّة) و المحور العمودي أي في إطار البنية الكبرى للخطاب مما يفضي إلى التركيز على المعايير التالية:

1. أن لا تُناقض الحُجّة نفسها.
2. أن تكون الحُجّة مُنسجمة مع الدعوى المُدافع عنها.
3. أن تنسجم الحُجج فيما بينها حين عطفها.

يدخل ضمن اهتمامات التّداولية فحص العلاقة بين أجزاء الخطاب والأدوات اللّسانية المحققة لهذا الغرض ومنها أدوات الرّبط وما تؤديه، وإذا كان سُوسير يروم تحصيل الوحدة المفهومية لخطابه ساغ لنا التساؤل عن الإجراءات الخطابية الّتي توسّل بها سُوسير لتحقيق هذه الوحدة أو التماسك المفهومي. بمعنى التساؤل عن الإجراءات الخطابية الّتي توسّل بها سُوسير لبلوغ التماسك؟ أي بناء خطاب واصف منسجم على النحو التالي:

ما الإجراءات الخطابية الّتي سخّرها سُوسير لبلوغ هذا المقصد؟ والمقصود بدراسة الإجراءات الخطابية هو تلك الدراسة التي تسعى إلى :

1. وصفها.
2. تفسيرها.
3. فحص مدى إجرائيتها في بناء التصوّرات وعرضها (تبليغها).
4. دراسة بنيتها أي كيفية انتظامها داخل الخطاب بمقاصدها.

لقد طرأ تغيّر على نظرة الباحثين المُعاصرين إلى الحُجّة من اعتبارها تركيبا خطيا، إلى اعتبارها مُكونا تفاعليا، وذلك بعد ملاحظة الدور الهام للحوار بوصفه من الآليات الحِجاجية في تحصيل المعرفة العلمية وتصحيحها. مما أفضى إلى تقديمها على الآليات البرهانية، ووضع تمامية المنطق البرهاني وكفايته موضع النقد والتقويم حيث يسمح لنا البناء على الخطوات المنهجية السالفة تجاوز مقاربات الحِجاج التى تركّز على الجزئي دون الكلّي، كما تسمح لنا كذلك بتجاوز تلك المقاربات الّتي تكتفي

بمعالجة المستوى التعبيري دون المستوى التّفكيري، فليس بخاف على الناظر في قضايا التحليل الحجاجي للخطاب قُصورَ التحليل المدرسي الّذي يحُوّل الخطابات إلى مُجرّد شواهد وأمثلة على النّظرية الّتي يروم توضيحها.

فعملنا الّذي نروم القيام به لا يعني إقامة توافق بين المنطق وقوانين الخطاب، ولا أن نرصد ونجمع الحجج الواردة في خطاب سُوسير ونصّنفها بناء على طبيعتها ثمّ بيان المجال الّذي تنتمي إليه، وهو ما يصطلح عليه بجرد سجل للحُجج (nomenclatures des arguments).

كما أنّنا لا نكتفي بالنّظر إلى الأصول والمقدمات (أقوال الانطلاق) في ذاتها، بل نفحصها من حيث إنّها نظام من الأقوال الّتي تخول تسلسل الخطاب في صلب البنية الحِجاجية التفسيرية. ووظيفتها في المنظومة الحِجاجية بكاملها ومدى التزام المُدعي بها و الوفاء لها ومدى ملاءمتها ومناسبتها للمجال اللساني من جهة وللنتائج اللازمة منها من جهة أخرى، لأنّ معيار الملاءمة (pertinence) يركّز على علاقة المُطابقة بين المُقدمات والنتائج.

سنحاول من خلال تحليل المدونة الّتي تتشكل من الأفعال الكلامية بيان أنّ لكل فعل كلامي قصداً خاصّاً (تفنيد، واعتراض، وعرض)؛ أي الغاية الّتي توخاها المُحاجج سُوسير من إنجاز ذلك الفعل الحِجاجي مرّكزين على فعلي الإبطال والإثبات.

الفصل الأوّل

السياق المعرفي للحجاج السُوسيري

تمهيد

1. نبذة عن سيرة سُوسير.

2. بواعث الحِجاج السُوسيري.

3. مصادر النّظر السُوسيري.

1.3.مكتبة سُوسير.

4. أطوار تكوين الفكر السُوسيري.

5. سُوسير وتاريخ اللّسانيات .

1.5.في حد العلم ومفهومه.

2.5.التأريخ لمفهوم العلمية.

3.5. سوسير واللّسانيات الهندو أوربية.

3.5. 1 سوسير واللّسانيات التاريخية المقارنة.

2.3.5 سوسير و النحاة الجدد.

3.5. 3 سُوسير ووايتني.

6.سوسير واللّسانيات السلافية.

7.سُوسير ودوركايم.

خاتمة الفصل.

تمهيد:

يجري الخطاب الحِجاجي دائما في سياق تاريخي مُعين، بين عارض مُستدّل مُعيّن ذي معارف واعتقادات ومقاصد مُعيّنة، ومعروض عليه يُراد توجيهه وجهةً مُعيّنة تُمكّن العارض من تحقيق أهدافه وبلوغ مراميه الحِجاجية، حيث يمكن أن يُؤثّر هذا السياق في نظام الحِجاج على مستوى بنيته العامة وبُناه الصغرى، إذ يتجلى هذا التأثير في مسالك عرض الدعاوى، واختيار الحُجَج، ونظمها، وترتيبها. في مقابل الحِجاج التجريدي الّذي تكون فيه الحُجّة بناء استدلاليًّا مُستقلا ومُجردًا حيث لا يُعتمد في التدّليل فيه إلاّ على الجانب الشكلي ويُضرب فيه الصفح عن الجانبين المضموني والاستعمالي.

والمقصود بالسياق المعرفي في هذا المقام، هي جملة الأفكار والمذاهب الفكرية والفلسفية واللّسانية التي عاصرت سُوسير بما لها من أثر بالغ في بناء حجاجه، أو بصفة أدّق، هو السياق التخاطبي للحجاج السُوسيري بمعناه التواصلي الفكري بوصفه مُمارسة تخاطبية فعلية، وليس بنية نصية تأملية تخمينية مُجردة لا تمت بصلة إلى سياقها، فأسلوب خطابه الحِجاجي مردّه إلى موقفه الفكري والعملي[1] من مخاطبيه زمن إنشائه، وموقف أولئك المخاطبين منه، حيث تصطبغ الأساليب الحِجاجية[2] بما تدافع عنه من دعاوى فتغدو التفاعلات الخَطابية بينه وبين متلقيه الأوائل، سواء في التدريس والملتقيات أو النشر العلمي وما يصاحبه من تعقيب وقراءات نقدية، عاملاً حاسما في توجيه دفة الحِجاج وجهة معينة،

---

[1] يظهر لنا الموقف العملي للحجاج السُوسيري بوصفه وجودا فكريًا فعليا تتحكم فيه المُجابهة والمدافعة في سياقه التاريخي الاجتماعي(الجامعة) من خلال عزوفه عن النشر والانخراط في النشاط العلمي المصاحب للتدريس، باستثناء نشاطه في الجمعية اللّسانية لباريس.

[2] نقرأ في الكتابات المنشورة حديثا مقطعا حجاجيا نموذجيا يتألف من أربعة أسطر ونصف السطر ورد فيه أسلوب النفي 6 مرات. F.De Sauusre, Ecrits de linguistique générale, ibid, p154

وبناء على ذلك جاز لنا أن نعتبر الخطاب السُوسيري في تفاعله مع سياقه المعرفي مُمارسة حوارية عقلانية، أي تفاعلا مع جملة الأفكار المعروضة للنقاش العلمي المنسوبة إلى الأصوات الحاضرة في خطابه ومع المحاورين (العارضين) والمعروض عليهم (المستدَل لهم) بدلاً من حصر القضية في مُصطلحات الخصوم والخصومة، لأنّنا ننطلق من تصوّر أن الحِجاج أوسع من الجدل من جهة، فضلا عن كون سُوسير في خطابه لا يوحي بأنّ المقصد منه هو الغَلبة والتبكيت بل كان يسعى للوصول إلى الحقيقة العلمية والصواب، حيث يدل إيراده للبديل في أعقاب الاعتراض والتفنيد على مقصديته.

فغاية الحوار العقلي، من حيث المبدأ، باعتباره وسيطاً خَطابيا لعرض الدعاوى، هي التناصر على بيان الحقيقة واقتسام المعرفة العلميّة عقلانيا، والتعاون في إنتاجها وبنائها في سياق تشاركي يُصطلح عليه بالعقلانية التواصلية: « إذ لا يُحاجج عقلانيّا من يهدف إلى إلزام جمهوره بفهمه، بل يُحاجج من ظل واعيًا بنسبيّة سائر الحُجَج، حيث يضع في الاعتبار إمكانية ظهور معلومات وأفكار قد تطعن في صحة اقتناعه السابق »[1].

كما أنه إذا تقرر أنّ النّظر الصحيح من جانب واحد يولد العلم و يثمر المعرفة، تأكد أيضا أن التناظر من جانبين على الأقل يُنتج ضعف ما يحصل في النّظر الأحادي[2]، يضاف إليه أنّ الخطاب في كُليّته باعتباره حُجّة يُضمر قصدًا لإشراك الآخر فلو لم يكن الأمر كذلك فلأجل من يسوق المُحَاجج أفعاله الحِجاجية حين يستدل ويضرب الأمثال ويتساءل ويُثبت وينفي ويرجّح ويحلل ويلمّح ويفسّر؟ كما أنّ أحسن السُبل في التأثير في المعروض عليه و أنجعها هي جعله يشارك في اكتشاف الحقيقة التي نود إقناعه بها عن طريق مسلك السؤال مثلا.

---

[1] حافظ اسماعيلي علوي، الحِجاج والاستدلال الحِجاجي، دار ورد، الأردن، ط1، 2011، ص 69.

[2] العياشي ادراوي، الحوار الاختلافي، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2012، ص7.

قد يبدو من تحصيل الحاصل السعي إلى البرهنة على البُعد الخلافي السجالي للخطاب السُوسيري في المحاضرات المنشورة في نسختها الشائعة والمخطوطات على حد سواء الّذي يفضحه مُعجم التشنيع[1] على محاوريه[(2)]؛ إذ جاء الخطاب قيد التحليل في سياق سجال محموم بتعدد المذاهب والآراء والتّيارات الفلسفية ذات الصلة المُباشرة بقضايا اللسان البشري، كما سيتضح لنا ذلك في ثنايا هذا الفصل، الّذي ركّزنا فيه على أهمّ الفاعلين ممن تنازع معهم سُوسير موضوعات نظره. من جهة اختلافه معهم على المسالك الاستدلالية المُنتجة للمعرفة العلمية، واختلافه معهم على تقرير الأدلة ووجه الاستنباط منها، وعلى أهداف النشاط المعرفي، وفي تنازعه على القضايا الخلافية تبلورت مواقفه الحِجاجية المتعارضة حيث تبدأ عملية الإقناع.

1. نبذة عن سيرة سُوسير:

ولد فِرْدينان دي سُوسير(Ferdinand de Saussure) في السادس والعشرين من نوفمبر عام 1857م، بجنيف في سويسرا، وهو سليل أسرة ذات باع طويل في مجال العلوم الطبيعية، إلاّ أنّ بيكتي (Pictet) عالم اللّغة وصديق الأسرة، وجّهه وهو في سن مبكرة إلى الدّراسة اللّسانية، فتعلم سُوسير الألمانية والانجليزية واللاتينية، بالإضافة إلى الفرنسية، وعندما بلغ سن الخامسة عشرة، أضاف إليها معرفته باليونانية، وفي عام 1875م التحق سُوسير بجامعة جنيف ليدرس العلوم الطبيعية والكيمياء مُتبعا التقليد المتوارث في عائلته، دون أن يمنعه ذلك من دراسة نحو اللّغة اليونانية واللاتينية، وبعد قضاء سنة في هذه الدراسة، تيقن أنّ مجاله الّذي يميل إليه

---

[1] من قبيل النعوت المشحونة بالمضامين القدحية التي يصف بها سُوسير محاوريه ممن لا يتقاسم معهم وجهات النّظر، مثل العبثية،الفوضى،الفكرة البائسة،الوهم...إلخ.

[2] نميل إلى إطلاق مُصطلح المحاورين باعتبارهم أطرافا في المحاورة النقدية التي هي أرقي الأنماط الحوارية العاقلة، بدلا من مُصطلح الخصوم المتصل بالجدل لأنّ الحِجاج أوسع من الجدل من جهة، بالإضافة إلى كون الطابع الحواري طابعا ملازما للخطابات النّظرية في العلوم الإنسانية من جهة أخرى .

هو دراسة اللغة، وليس شيئا آخر، ثمّ أقنع والديه أن يرسلاه إلى جامعة لايبزج (Leipzig)، حيث كانت هذه الجامعة مقراً لحركة عُرفت باسم "مدرسة النحاة الجُدُد [Junggrammatiker] (Néogrammairiens)، وهي المدرسة التي تفاعل معها سُوسير في صقل أفكاره وآرائه.

وقد قضى سُوسير في لايبزج زهاء الثلاثين شهرا، نشر فيها عام 1878م رسالته عن " النّظام الأولي للصوائت في اللغات الهندية الأوروبية Mémoire sur le système primitif des voyelles dans les langues indoeuropéennes"، حيث أكّد فيها على أهمّية البحث في القضايا المنهجية التي تعوق مجال الدّراسات اللّغوية، والتي تفضي إلى اضطراب نتائج البحث في المجال اللساني. وفي عام 1880م، أعدّ سُوسير أطروحته للدكتوراه، وكانت بعنوان: "استخدام حالة الجر المطلق في اللّغة السنسكريتية De l'emploi du génitif absolu en sanskrit"، وقد حاز عليها بامتياز. ثُمّ رحل سُوسير في العام نفسه إلى باريس، حيث قام بالتدريس في "المدرسة العملية للدراسات العليا l'Ecole Pratique des Hautes Etudes" بالإضافة إلى نشاطه في "جمعية باريس اللّغوية Société de linguistique de Paris" وفي عام 1891م عاد إلى سويسرا، إذ مُنِح في جامعة جنيف كرسي الأستاذية للغة السنسكريتية والنحو المقارن، وتناقص نشره العلمي تدريجيا، وبدا أنّه يعيش حالة من العزلة؛ إلى غاية عام 1906م إثر تقاعد زميله جوزيف وريشيمر (J. Wersheimer) وافق سُوسير على أن يخلفه في كرسي "اللّسانيات العامة La chaire de linguistique générale"، وثمّ ألقى محاضراته المشهورة وكان تاريخها على النحو التالي:

- المحاضرة الأولى من جانفي 1907 إلى غاية جويلية 1907 حضرها من5 إلى 6 طلبة.
- المحاضرة الثّانية من نوفمبر 1908 إلى غاية جوان 1909 وحضرها 11 طالبا.

- المحاضرة الثّالثة من أكتوبر 1910 إلى غاية 1911 وحضرها 11 طالبا.

لم يجمع سُوسير هذه المحاضرات في كتاب ولم ينشرها، خاصة مع مرضه في صيف عام 1912م، ثمّ وفاته في الثاني والعشرين من فبراير عام1913م. وبعد وفاته شعر طلبته بأهمية تلك المحاضرات، بما فيها من مضمون علميّ أصيل فعملوا على نشر ما ألقاه من محاضرات في كتاب، حيث واجهوا في ذلك صعوبات شديدة؛ لكون سُوسير لم يحتفظ إلاّ بالقليل من المُسودات المُتعلقة بتلك المحاضرات، وبذلك لم يكن هناك حل سوى الأمالي(les notes) التي قيّدها الطلبة ممن حضروا محاضراته الثلاث، وكان سُوسير قد ألّف كلّ مجموعة منها تأليفًا جديدا، ووفق خطة مُختلفة، وكانت هذه المُسودات تحوي كمًّا هائلا من التكرار، والتعارضات أحيانا، لأنّ الطابع الشفهي للخطاب يسمح بانسياب الموضوعات، لذا أقدم كلّ من شارل بالي (Charles Bally)، وألبرت سيشهاي (Albert Sechehaye)، على جمع تلك المحاضرات في مؤلف موحد، محاولين بذلك تحقيق بنية مُركبة، مع التركيز على أولوية المحاضرة الثّالثة1911 وقد نشرا ذلك بمساعدة ألبرت ريدلنجر(Albert Riedlinger) في عام 1916م، ومن الجدير بالذكر أنّ مذكرات الطلبة وأماليهم لم تكن متاحة للقرّاء حتّى عام 1967، حيث بدأ في ذلك الوقت رودلف إنجلر (Rudolf Engler) في نشرها وتقديمها لجمهور القرّاء.

إلى جانب هذا الّذي تقدّم، نورد في هذا المقام بعض الجوانب الغامضة من حياته وبعض المحاولات التي رامت تفسيرها، وكان اللساني الفرنسي بنفنيست (E.Benveniste) سنة 1963 أوّل من أشار إلى هذه الجوانب، حيث يُعدّ من بين اللسانيين الفرنسيين الذين نفذوا إلى عمق الفكر السُوسيري، على الرغم من موقفه من مبدأ الاعتباطية، وكسروا دائرة الفهم التي حبسه فيها أنطوان ميي (A.Meillet)، ورجّح جورج مونان كذلك إلى جانب بنفنيست أن يكون سُوسير قد عاش تجربة زواج فاشل في محيط مادي رفاهي لم يكن مُحفزاً لطموحه العلمي،

مضافا إليه إدمانه المُبالغ والخفي على الخمر حيث لم يتفطن إليه زملاؤه السويسريون، توفي سُوسير في عام 1913 مُصابا على ما يبدو بسرطان الحنجرة.

بالإضافة إلى ما تقدم، تجدر الإشارة إلى أنّ سُوسير لم يحظ في حياته الأكاديمية بالمكانة التي يستحقها بين العلماء الكبار في زمانه، وبغضّ النّظر عن مساهمته في الجمعية اللّسانية لباريس التي انتسب إليها، فقد بلغ الخلاف بينه وبين أساتذته الألمان بخصوص ضرورة اعتماد المفهوم الإجرائي للنظام في التحليل الّذي تبناه سُوسير في رسالة الماجستير[1] وعلى وجه الخصوص بينه وبين أستاذه أشتهوف (A.Osthoff) حدّ الإهانة والتحقير، مما دفع بنفيست (Benveniste) إلى وصف سُوسير بأنّه العالِم الّذي تحرك بعد موته [2].

2. بواعث الحِجاج السُوسيري

دأبت الأدبيات المُؤرّخة للفعالية الحِجاجية باعتبارها فعالية تفاعلية تداوليّة على تصوّر الفضاء الخلافي مُلازما لها، وهو تصوّر، في الحقيقة، قد تواصل منذ أرسطو إلى العصر الحديث، كما أنّه ما من مُحاجَة إلاّ والباعث عليها وجود شك و ريبة في فكرة ما أو مفهوم ما يُراد التحقق منه؛ إذ من تعريفات الحِجاج كذلك أنّه عملٌ غرضه الدائم أن يغيّر وضعاً قائماً عل حد تعبير عبد الله صولة[3]، والمقصود بالوضع في هذا السياق هو الوضع المعرفي الّذي كانت عليه علوم اللسان البشري زمن إنشاء الخطاب الحِجاجي السُوسيري حيث يمكن أن نحصر محاور المُحاورة الحِجاجية السُوسيرية بما لها علاقة بسياقها في ثلاثة محاور كُبرى هي:

- الباعث عليه هو انعدام الدليل أو نَقصُه.

---

[1]F.De Saussure, Mémoire sur le système des voyelles dans les langues indo-européenne, Leipsisck, 1879, p,4.

[2] Emile Benveniste, problèmes de linguistique générale, Tunis, Cérès, 1995 « c'est un homme [Saussure] qui a agi surtout après sa mort », T. II , p14.

[3] ينظر:عبد الله صولة، الحجاج في القرآن من خلال خصائصه الأسلوبية،دار الفارابي، ط2،بيروت لبنان،2007.

- منهجه هو معرفة قائمة على التدليل.
- الهدف منه هو إقامة الدليل.

حيث يقابل كل محور من المحاور السالفة إجراء خطابي يناظر محور المحاورة الحِجاجية على هذا النحو:

- طرح الأسئلة التي تطلب الدليل أو تُقوّيه أو تُصحّحه.
- نصب الأدلة والتدليل بطرق خَطابية.
- صياغة الدليل خَطابيا ؛أي إظهاره في شكل وحدة خطابية (مُصطلح، جملة، مقطع، فقرة، نص، خطاب).

ذهب القول بسُوسير في سعيه إلى حصر جهة الخلاف بينه وبين معاصريه إلى اعتبار العلم الذي يهتم به كائناً في جملة ما ننفيه، لأنّه كي نكوّن فكرة أكثر قُربًا من اللّسانيات أمامنا مسلكان مُمكنان: المنهج النّظري (التركيب)، والمنهج التطبيقي (التحليل)، سوف نسلك المسلك الثاني ونباشر في تحليل الأخطاء في اللّسانيات التي مَدارها على سوء الفهم.

يتّضح لنا من مضمون هذه المخطوطة غير المنشورة التي أوردها إنجلر (R.Engler) أنّ سُوسير قد ابتدر الاعتراض على سابقيه ومعاصريه، فاتحا بذلك حوارا معهم، من خلال إطلاق مُصطلح اللّسانيات بصيغة العموم، وابتدار الاعتراض كما تُشيعه الأدبيات المُشتغلة بالتحليل الحِجاجي للخطاب، كافٍ لإنشاء خطاب حجاجي حيث ينهض الاعتراض بوظيفة امتحان الدَعاوى بغرض تصحيحها وتقويمها تمهيدا لصرفها، والتمكين لصاحب الاعتراض، كما نستشف من المقولة السالفة الطابع الاستدلالي لخطابه من جهة تأسيسه لحقائق جديدة على حقائق سابقة، وإقامته لفعله الحِجاجي الكُليّ على ثنائية الهدم (déconstruction) والبناء عند ممارسته للفعلين الحِجاجيين؛ الاعتراض (= الإبطال)، والعرض (= الإثبات) بوصفهما وجها نقده للخطاب اللساني المعاصرة له.

2 . 1 الإعلان عن الخلاف وجهته

إذا كان الخلاف مُضمراً في المحاضرات المنشورة في نسختها الشّائعة 1916 حيث يُفهم ضمنياً من اعتراضات سُوسير على المذاهب التي سبقته وعاصرته، فإنّه في الكتابات الحديثة (2002) مُعلنٌ عنه بشكل صريح حيث يقول:« وحالما لا يتعلق الأمر إلاّ بالأشياء الكونية التي يمكن قولها حول اللسان البشري لا أشايع ولا أتفق، على العموم، مع أيّة مدرسة، لا مع المذهب العقلاني لوايتني(Whitney)، ولا مع المذاهب اللاعقلانية التي حاربها»[1].

والجدير بالملاحظة من خلال هذا المقتبس من الكتابات المنشورة حديثا والّذي لا نجد له نظيراً في المحاضرات في نسختها الشّائعة هو اتصال الحِجاج السُوسيري بشكل من أشكال المعقولية، من حيثية الإعلان الصريح والواضح عن محل النزاع والخلاف وجِهته، وتصنيف المذاهب اللسانية التي سبقته وعاصرته إلى مذاهب عقلانية وغير عقلانية، كما يمكن أن نلاحظ ما يلي:

1. تعيين محل أو جهة الخلاف أو عُمدته وهي القضايا الكونية (الكُليّة).
2. وصف المذاهب التى حاربها وايتني (Whitney) باللاّعقلانية.
3. وصف مذهب وايتني (Whitney) بالعقلاني.

لقد أعاد الخطاب السُوسيري بعث القضايا الكُليّة الكُبرى للتفكير اللساني في عصره التي انقطعت عنها اللّسانيات التاريخية باستثناء قضية تغيّر اللسان البشري، والمراد بمفهوم القضايا الكُليّة هو العمل التفكيري الذي يسعى إلى انتزاع الصفات العامة (الأكثرية) من

[1] F De Saussure, Ecrits de linguistique générale, ibid,p 220.

الأحداث اللغوية المادية وتحويلها إلى مفاهيم عقلية مُجرّدة(مفهَمة conceptualisation). حيث تظهر الإشارة الأولى لقضية الكُليّات اللّسانية[1] التي تهتم بالمظاهر الأساسيّة ذات الصفة الكونية (universelle) للسان البشري في مستهل المحاضرات المنشورة في نسختها الشّائعة 1916، وذلك حين حدّد سُوسير أهداف النشاط المعرفي مُبيّنًا مهمة اللساني في قوله:« أن يبحث عن القوى العاملة عملاً دائماً مستمراً في جميع لغات العالم، وأن يستخلص القوانين العامة التي إليها يمكن إرجاع جميع الظواهر الخاصة بتاريخ اللغات[2]».[3]

هذا بخصوص البناء، أمّا بخصوص الهدم فقد حدّدها سُوسير في قوله:« وليست تلك الأخطاء من وجهة نظر علم النفس مما يستهان به، إلاّ أنّ مهمة الألسني تتمثل قبل كل شيء في أن يندّد بها وأن يدحضها ما استطاع إلى ذلك سبيلا»[4]. ذلك أنّ الصراع الدائر بينه وبين محاوريه ممّن لا يتقاسم معهم وجهات النّظر، الموصوفة بالأخطاء في هذا المقتبس، قد نقلها سُوسير من سياقها التاريخي الاجتماعي الأكاديمي الذي دارت فيه إلى السياق الخطابي، وهو إذ فعل ذلك قد أعطى لذاته الخطابية(être discursive) الغَلبة و الظهور عليهم من خلال التمكين لوجهة نظره بقرائن نصّية ذات بعد خطابي توجيهي حجاجي.

كما يظهر من كلمة "حاربها" الواردة في كلام سُوسير السالف، الطابع السجالي التنازعي للنظر اللساني في زمنه، فمُصطلح السجال والتنازع (polémique) ـ كما ذهبت إلى ذلك أمينة الدهري ـ مُشتق من أصله الإغريقي(polemikos) الّذي مدار شبكته الدلالية على

---

[1] يرجح دومرو في طبعته النقدية للمحاضرات أنّ يكون سُوسيرقد استلهم قضية الكُليّات اللّغوية من مؤلف بريال (M. Bréal) الموسوم بـ " أفكار اللّغة الخفية" المنشور بباريس سنة 1868 وعلى وجه الخصوص من الصفحتين (7، 8).

[2] يطلق سُوسير مُصطلح التاريخ بمعنى خاص صحح به الفكرة التي لا أساس لها من الصحة في تصوّره وهي فكرة التحرك في الزمن حيث لا وجود لحالات آنية.بل التاريخ حسبه معناه أن اللغة تتحرك لكن هناك حالات آنية.

[3] فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، المرجع السابق، ص24.

[4] فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة،المرجع السابق، ص26.

معاني الحرب المُتضمن للتصوّر الصراعي للكلام وحقله التّداولي هو: الهجوم على الآراء، الغلبة في الخصومة، الانتصار، كما نجد في الخطاب السُوسيري مُفردة "الدموية" ذات البعد الحِجاجي السجالي التي تقع في أعلى سُلم النعوت الدالة على التنازع ذات الصلة المباشرة بالسجال عندما وصف سُوسير سجالات وايتني(Whitney) مع معاصريه في الكتابات المنشورة حديثا(2002) بالسجالات الدموية. فالحِجاج سجال من حيث نزوعه إلى المعارضة على الدوام ولو ضمنيّا.

كما يعرض سُوسير جهة خلافه مع معاصريه وسابقيه في قضيّة جوهريّة أوليّة تتفرع عنها كلّ المناهج التي وصفها سُوسير بالفساد طالباً هدمها مُتوسّلا بذلك بمشيرات خطابية دالة على خلافه معهم، ومنها النعت القدحي الّذي ينهض بوظيفة التشكيك الخطابي في دعَاوى وقضايا مُحاوريه، ويحمل المعروض عليهم بقَبول دعوى العارض الموصوفة بالصفات التقريظية، والإعراض عن تلك الموصوفة بالصفات السلبية، حيث يغدو النعت القدحي على هذا، موقفاً وحُكمًا يترجم مقصدية حجاجية حيث يقول: « يجب علينا أن نتشبع بهذه الحقيقة بما فيه الكفاية ولكن أنّى لنا ذلك والحال أنّ جميع ما في مُصطلحاتنا من خلل وجميع طُرقنا الفاسدة في نعت الأمور التابعة إلى اللّغة مُنجرّة عن ذلك الافتراض اللاإرادي القائل بوجود جانب مادي[1] في الظّاهرة اللّغوية »[2].

كما يؤكد سُوسير في الكتابات المنشورة حديثا (2002) على ضرورة ربط فهم لغة الخطاب بفهم حُدوده ومُصطلحاته فهماً لسانياً ومنطقياً، مما يوحي بانتفاء ذلك عند محاوريه، مُوضّحا أنّ الكلمة (المُصطلح) من أكبر العوامل التي تبث التشويش والاضطراب والخلط في العلم

---

[1] يعدّ نفى سُوسير لوجود شئ مادي في اللسان وإثباته بدلاً منه وجود الاختلافات فقط (= العلاقات) بناء على أنّ الوحدة اللّغوية مُتخيلة (imaginaire) إنّما الاختلافات هي وحدها الموجودة (المدركة في وعي الناطقين) هدماً جذريا للمفاهيم الأنطولوجيا الكلاسيكية التي تثبت وجودا ماديا لوحدات اللسان البشري.

[2] فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، المرجع السابق،ص 185.

الذي يشتغل عليها (اللّسانيات)[1]. ذلك أن أكثر ما يقع بين الناس من خلاف إنّما سببه اشتراك الألفاظ و إبهامها [2].

3 .مصادر النّظر السُوسيري

1.3. رواد سُوسير

نُشرت المحاضرات السُوسيرية في نسختها الشّائعة سنة 1916 دون قائمة للمصادر والمراجع، كما أنّ الناشرين لم يكلّفوا أنفسهم تنظيم المراجع التي أحال عليها سُوسير في المتن، أو وضع فهرس للأعلام المذكورين في المحاضرات المنشورة، مما يعطي الانطباع بأنّ سُوسير كان يحرث أرضاً خلاء، في مقابل ذلك ذهب بعض النقاد من أمثال مالمبرج (B.Malmberg) إلى اقتراح رواد عدة سبقوا سُوسير منهم أنطوان مارتي(A.Marty)، وأدولف نورين(Adolf Noreen)، وبودوان دي كورتناي(B.De Courteny). وآخرون، كما ذهب جاكبسون(R.Jakobson) من جهته إلى القول إنّ بودوان دي كورتناي قد أدرك ثنائية الآنية والزمانية في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، ثمّ يورد كذلك اسم اللساني أ.مارتي(A.Marty) من بين الّذين أدركوا هذه الثنائية ويؤرخ جاكبسون لذلك بسنوات 1880[3].

من المُسلّمات التي لا مُماراة فيها أنّ الحِجاج لا ينطلق من فراغ ولمّا كان الأمر كذلك نسوق التساؤلات التالية بخصوص مُنطلقات الحِجاج السُوسيري و خلفيته المعرفية:

- هل لا يعدو سُوسير أن يكون بمنزلة الّذي أفرغ الخمر العتيقة في أقداح جديدة؟
- أم أنّه ألبس الأفكار القديمة لبوسًا لفظيًّا قشيباً؟

---

[1] F De Saussure, Ecrits de linguistique générale, ibid « [...] le rôle du mot comme principal perturbateur de la science des mots». ibid, p. 166.

[2] عبد الهادي بن ظافر الشّهري،الخطاب الحجاجي عند ابن تيمية،المرجع السابق، ص 206 .

[3] R.JaKobson, une vie dans le langage, traduit par, Pascal Boyer, Paris, Minuit, 1984 ,p26.

- أم أنّه لا يعدو أن يكون مُجرّد مُعيد جيّد لأفضل أفكار غيره؟.(le bon répétiteur des bonnes idées des autres).

وإذا سلّمنا بفحوى التساؤل الأخير، فكيف له أن يعرف الجيّد من الأفكار والرديء منها؟ لأنّ القول السالف يُسلّم لسُوسير قدرته على تلخيص كلّ ما كُتب من قبله وفي عصره أولاً، ثمّ قدرته على استخلاص أحسن الأفكار ممّا كُتب ثانيا وانتقائها، وليس ذلك، في تصورنا بالعمل السهل، إذا ما عَددنا أنّ الأفكار الجيّدة لا تُنادي بنفسها على نفسها ولا تترامى على قارعة الطريق.

وعلى ما تقدم فهل سُوسير وبعبارة القدامى عالِم شَرح ممّا أبقى الأوّلون ما كان مُستغلقًا فأوضح طريقه، وسهّل مسلكه، وقرّب مأخذه، أم هو عالِم سبق إلى ما لم يكن مُستخرجاً قبله فورثه من بعده؟

وهل استأنف سُوسير النّظر أم قطعه مع سابقيه؟ وبغضّ النّظر عن مسألة الرّيادة والسبق التاريخي فإنّ ما يهمنا في المقام الأوّل هو فحص مدى تأثير مُجمل الأفكار والمذاهب في بناء الحِجاج السُوسيري وتوجيهه وجهة معينة، وفي طريقة عرضه؟ فكل هذه الأسئلة السالفة ذات صلة بالحِجاج من جهة التقويم والحكم على قيمة الحُجَج والدعَاوى التي طرحها سُوسير، من جهة أصالتها وقدمها أو حداثتها.

2.3. مكتبة سُوسير

العدد	الموضوع	المؤلفون المشهورون	النسبة	الكتب غير الموجودة رغم شيوعها
326	. اللّسانيات التاريخية المقارنة اللغات الهندية الأوربية من بينها : . 132غوثاً في الدّراسات الجرمانية 380، 28% تمثل بالنسبة إلى الأ صل أكثر من الربع. وتمثل بالنسبة للكتب التاريخية ما يقارب 40,49%		% 70,25	. les Principes de H. Paul. . Essai de sémantique, de M Bréal (على أنّ المخطوطات المنشورة حديثاً (2002) تظهر لنا إحالة سُوسير على كتاب ميشال بريال) .Programme et méthodes de A.sechehaye
10	اللّسانيات العامة	-F .N .Finck (1910) -déférentes essais deWhitney -N. Kruzzewski	% 2,15	
27	علم الأصوات التاريخي والوصفي وعلم الأصوات الاختباري	- B .de Courtenay (1902) -P .Passy , -E.Séivers(1881) -J.winteler.	% 5,81	
101	. Recueils de mélanges et notes de la Maine de Saussure مخطوطات		%21,75	
المجموع: 464				

(1) مكتبة سُوسير التي وضعت في المكتبة العمومية لجنيف سنة 1921.

تبيّن لنا الدّراسة الإحصائية لمحتويات مكتبة سُوسير . التي اعتمدنا فيها على الطبعة النقدية لدمورو . أنّ أغلب كُتبه هي من اللّسانيات التاريخية المقارنة بما يمثّل نسبة 70%

كما يوضّحه الجدول أعلاه، حيث نلاحظ كذلك خلوّ مكتبته من مُصنفات الفلسفة الوضعية (Positivisme) لأغوست كونت، وكتب علم النّفس، وكذا مصنفات علم الاجتماع لدوركايم أو قابريال تارد على سبيل المثال، على أنّ الكتابات (2002) تبيّن لنا إحالة سُوسير على فونت(W.Wundt1832/1920).

تجدر الإشارة إلى أنّ سُوسير على الرغم من محتويات مكتبته كان على اطلاع بأهم المذاهب الفلسفية[1] والمعارف المُتاخمة لعلم اللسان البشري التي عاصرته، كما يشي بذلك المضمون المعرفي لخطابه، إلى جانب دليل آخر أورده النقاد تمثل في قائمة الكتب التي أعدّها سُوسير حينما كان مُشرفا على مكتبة كليّة العلوم الاجتماعية في جامعة جونيف، حيث كان يُدرّس، والتي أوصى فيها بضرورة اقتناء كتب الفلسفة الوضعية.

4 . أطوار النّظر السُوسيري

لمّا كان التعويل على فهم الهيكل المعماري للنظرية العلميّة يتحقق أفضل عبر اعتبار دينامية البناء المرحلي لا المحصول النهائي فحسب[2] فإنّه من الجدير أن نتتبع أطوار تكوين المفاهيم والقضايا الأساسية التي تضمّنها الخطاب السُوسيري ذات العلاقة المباشرة بمدونة البحث، وذلك أنّ الخطاب الحِجاجي لم يكتمل في ذهن دي سُوسير دفعة واحدة على شاكلة العلم اللدّني، بل كان ثمرة تفكير طويل انشغل به سُوسير منذ شبابه أي منذ أنّ كان في سن السابعة عشرة، حيث أهدر سنة كاملة من تعليمه الثانوي في محاولة ردّ مجموعة من الكلمات إلى أصولها الاشتقاقية الأولى .

---

[1] يظهر ذلك من خلال المجالات التي يجرى عليها قياس التمثيل حين يروم حمل الاستدلال في اللّسانيات على العلوم الأخرى ومن العلوم المذكورة في المحاضرات نورد منها على سبيل التمثيل: الرياضيات(حساب اللوغاريتم) والفيزياء(علم الإسقاطات) والكيمياء (مركب الأكسوجين والهيدروجين) وعلم الفلك والجيولوجيا والأنثربولوجية والتاريخ والقانون والاقتصاد السياسي، وعلم النفس الاجتماعي.

[2] بنّاصر البُعزّاتي، خصوبة المفاهيم في بناء المعرفة، دارا لأمان، ط1،2007، الرباط، المغرب، ص 205.

وبعد هذه المحاولة المُبكرة قدّم سُوسير بحثه العلمي الأوّل المتمثل في رسالته التي حاز بها على شهادة الماجستير، ثمّ نشرها سنة 1878 وعمره لا يتجاوز آنذاك 21 سنة، كما ينبغي لنا قبل ذلك أن ننظر إلى النتاج السُوسيري أن نلتفت إلى تعليم أساتذته الأوائل، دون أن نغفل كذلك عن تلك الصفات الوراثية التي اتصفت بها ذاته، وجُبلت عليها من النزوع الشديد إلى التّفكير العلمي الدقيق، ومن ذلك نزوعها إلى بناء الأنظمة المعرفية واستخلاص الصفات والخصائص الأكثرية (العامة) للظواهر اللّسانية من صفاتها وخصائصها الجزئية. حيث كان سُوسير على حد تعبيره محموما على الدوام ببناء أنظمة قبل دراسة الأشياء في تفصيلاتها.

بالإضافة إلى هذا النزوع، لا يحسن أن نغفل عبقرية أستاذه بيكت (Pictet) وتعامله مع أساتذته في ليبزيج من النحاة الجُدُد حيث صقل سُوسير مواهبه، على أنّه يذكر في مذكراته أنّه لم يسمع من أستاذه لسكين (A.Laskein) إلاّ محاضرة واحدة، إلى جانب عُلماء برلين التي كانت آنذاك عاصمة اللّسانيات التاريخية والمقارنة، بالإضافة إلى اطلاعه على مؤسس النحو المقارن ف. بوب (F. Bopp) مما دفع سيمون بوكي(S.Bouquet) أن يُفرد كتابا بأكمله ليبرهن فيه على أنّ الإسهام السُوسيري هو نظرية عامة في النحو المقارن.

إلى جانب مؤلفات النحو المقارن اطلع سُوسير اطّلاعا عميقا على مؤلفات العالم الأمريكي وليام دوايت وايتني(W.D.Whitney)، الّذي كتب سُوسير حول مؤلفه تعليقا نقديا عام 1894، وكان ذلك بمناسبة وفاة وايتني، إلاّ أنّ هذا العمل بقي مخطوطا في حوالي 70 صفحة، ثمّ قام الباحث فنتر بنشر هذا العمل سنة 1922 لكنّه لم يلق رواجا إلى درجة أننا لا نجده في جلّ المكتبات الجامعية [1].

أمّا في المرحلة الباريسية ما بين سنة1881 و1891، فقد تعرّف سُوسير في بداية مسيرته الأكاديمية أكثر على قاستون باري(1839. G.Paris1903) وهو من المشتغلين باللغات الرومانية وبعلم اللهجات، وليس على بريال M.Bréal، وقد نشر قاستون باري بتاريخ 6

[1]G.Mounin, linguistique du XX è me siècle, Paris, P.U.F, 1975,p 49.

ماي1888 مقالاً موسوما بـ: " لغات (parles) فرنسا" حيث نقض فيه فكرة اللّغة الأم واللغة البنت، وهذا النقض في هذا التاريخ من الأهمية بمكان.

وتظهر لنا هذه الأقوال في المحاضرات السُوسيرية حيث استشهد سُوسير بقاستون باري ووافقه على ما ذهب إليه من نقضه لفكرتي اللّغة الأم واللغة البنت[1] وعليه يمكننا أن نستدرك على مونان وسيمون بوكي فيما ذهبا إليه من احتمال التأثير الحاصل بين سُوسير وبريال، وخاصة فيما يتعلق بمفهوم الاعتباطية الّذي يرجح مونان أنّ بريال، الّذي أعار سُوسير عناية خاصة، وكان على قدر كبير من المعرفة بكوندياك (Condillac)، قد نقله من هذا الفيلسوف إلى سُوسير[2].

يفهم ضمنيّا من أقوال مونان السالفة أنّه يحاول جاهدا أنّ يفتك لبريال مكانة ضمن الرواد الحقيقيين للسانيات، في حين أنّ بريال، في رأينا، لم ينفلت نهائيا من السلطة المعرفية التي مارسها عليه التيار التطوري، وذلك ظاهر من خلال معجمه واصطلاحاته، على أننا لا ننكر اطلاع سُوسير على فكر بريال مُبكرا بدليل استشهاد سُوسير به مرتين في سياق رسالة الماجستير[3] كما أحال عليه في الكتابات المنشورة حديثا 2002.

وإلى جانب قاستون باري تعرّف سُوسير على بول شوشار (P.Chauchard) صاحب المؤلف النّظري الهام، وعلى الرغم من أهميته هذه لا يظهر لنا في مكتبة سُوسير، وعليه يضعف الاحتمال الّذي رجّح مالمبرج حصوله حين ذهب إلى احتمال اقتباس سُوسير من شوشار. كما توضح الكتابات الحديثة 2002 اعتراض سُوسيرعلى بعض أطروحات شوشار.

---

[1] فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، المرجع السابق، ص325.

[2] جورج مونان، تاريخ علم اللّغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين، تر:بدر الدين القاسم، سورية، مطبعة جامعة دمشق، 1982، ص154.

[3] F.De Saussure, Mémoire sur le système des voyelles dans les langues indo-européenne, Leipsisck, 1879, pp, 53.102.

كما حصل في هذه المرحلة كذلك الوِصال العلمي بين سُوسير وبودوان دي كورتناي ومن خلاله بتلميذه كروسفسكي، اللّذين اعتبرهما سُوسير ممّن خطوا خطوة هامة في سبيل معرفة اللسان، ومما سلف يمكن أن نُقدّم ترتيبًا كرونولوجيا لتطور الفكر السُوسيري كما يلي :

من المبادئ والمفاهيم التي توصّل إليها سُوسير في مراحل تفكيره الأولى مفهوم علائقية وتقابل الكيانات (entités) اللّغوية الّذي يظهر في رسالة الماجستير 1878، كما يظهر ذات المفهوم في رسالة الدكتوراه ذات الحجم الصغير نسبيا فهي لا تتعدى 90 صفحة، وكذا في المحاضرات التي ألقاها في المرحلة الباريسية، وفي الدّراسات التي أجراها حول اللّغة اللتوانية. وإلى جانب المفهوم السالف هيمن مفهوم النّظام على رسالة الماجستير حيث ألحّ في الصفحة الرابعة منها على ضرورة اعتماده في التحليل.

وبداية من سنة 1882 يظهر لنا في المحاضرات الباريسية المفهوم الإجرائي لوصف "لسانيات الحالة" (= الآنية) متميّزا تميّزًا منهجيًّا عن مفهوم " اللّسانيات التطورية " (= الزمانية)، ثمّ بعد ذلك يناقش شميدت (Schmidt) هذين المفهومين في تعليقه النقدي الّذي كتبه سنة 1897[1]، وقد خرج سُوسير من بنائه على مفهوم النّظام في الرسالة إلى التمييز بين مفهومين أساسين هما:

1. النظام.
2. تحصيل النّظام.

وهذان المفهومان مجانسان للثنائية السُوسيرية (اللسان(= النظام)، الكلام(= التحصيل)). حيث يعود تاريخ إدراج هذين المفهومين في الخطاب السُوسيري[2] إلى تاريخ السفر إلى لتوانيا، ثمّ بعد ذلك، عمّق سُوسير هذا الإدراك بعد لقائه ببودوان دي كورتناي في الجمعية اللّسانية لباريس وعن طريق بودوان بأفكار تلميذه كروسفسكي.

---

[1] F.De Saussure cours de linguistique générale, édition critique préparé par T.de Mauro, Paris, Payot, 1979, pp350.351.

[2] Ibid, p331.

تجدر الإشارة إلى أنّ التمييز السالف بين النّظام من جهة، وبين تحصيله من جهة أخرى يتناسب مع ما أقرّه سُوسير في الدروس الباريسية سنة 1881 من التمييز بين الدّراسة الفيزيولوجية والدراسة التاريخية الفونيماتيكية للسان ما[1] ، وهذه الأفكار السّابقة في مجملها صاغها سُوسير ضمن الإطار النّظري العام لمذهب العرفية (= الاصطلاح، المواضعة، التواطؤ، الإتفاق) الّذي ينسب إلى وليام وايتني (Whitney). وقد أشار سُوسير إلى هذا الإطار والمذهب النّظري العام سنة 1885[(2)]، وعلى الرغم من أنّ سُوسير لم يقتنع تمام الاقتناع بمذهب العرفية، إلاّ أنّه لم يتجاوزها في هذه الفترة، بسبب طرافة وأصالة الأفكار التي طرحها عالم السنسكريتية الأمريكي وايتني (Whitney) إذا نظرنا إليها في زمانها وسياقها المعرفي، حيث يُعدّ وايتني (Whitney) أوّل من انتقد بشدة مزاعم المقارنين وخاصة تلك الأفكار الهجينة التي انتقلت من العلوم الطبيعية (البيولوجيا) إلى العلوم اللّسانية .

أمّا التأملات والأفكار السُوسيرية ذات الصلة بالنّظرية العامة (الكُليّات) وقضاياها فتعود إلى سنة 1897 وهي السنة الموافقة لنشر يوهان شميدت (Schimedt) تعليقه النقدي، الّذي أشرنا إليه آنفا، وكانت قبل هذا التاريخ قد ظهرت بعض الآراء العامة في الدروس الاستهلالية لسنة 1891 التي ألحّ فيها سُوسير على ضرورة اعتماد نظرية عامة للسان البشري إلى جانب التحليل الجزئي له، على أنّ هذه الفترة من الفكر السُوسيري قد ميّزها طغيان المناهج والمُصطلحات الوضعية.

وفي سنة 1894 أصبحت الانشغالات السالفة ظاهرة بشكل صريح كما بيّنتهُ الرسالة التي بعث بها سُوسير لأنطوان ميي(A.Meillet) وكذا المخطوطات، فبداية من هذه السنوات بلور سُوسير أفكاره الأصيلة التي يتمحور مجملها على:

اللسان صورة، مفهوم الاعتباطية، التاريخية الجذرية لتنظيم اللسان بأكمله، مفهوم النّظام والبنية.

---

[1] Ibid,337 .
[2] Ibid, p 338.

وإلى جانب هذا كله نلفي شهادة ذات بال تركها لنا ألبير سيشهاي (A. Sechehaye) حول أفكار أستاذه الّذي حدّث طلبته في مناسبات عدة عنها، وعن القضايا النّظرية التي سيعالجها فيما بعد في المحاضرات المشهورة التي وعد بها سُوسير طلبته. حيث كان حسب سيشهاي يطرح بين أيدينا باستمرار فكرة رئيسية مفادها أنّ المعجم لا يمكن ردّه [= تبسيطه] إلى مجرّد أدلة مستغنية بذاتها(قائمة برؤوسها)، بل إنّ الاختلافات بين هذه الأدلة هي التي تشكل تقابلاً لطيفا (le jeu) من القيّم التفاضلية[1].

كما نجد في المخطوطات التي تعود إلى تاريخ (1894.1893)، ما يعضد شهادة سيشهاي سالفة الذكر والتي اعتبرها مفتاحاً لفهم الفكر السُوسيري، والمخطوطات المذكورة آنفا والتي كانت في أصلها مشروع كتاب أو مسودّة كتاب حدّث سُوسير عنه طالبه ومراسله أ. ميي، وكذا مسودّة مقال أعدّه حول نظرية وايتني (Whitney) بمناسبة وفاته .

هذه المخطوطات من الأهمية بمكان لأنّها تبيّن لنا الموقف المنهجي السُوسيري من مفهوم العرفية عند وايتني (Whitney)، الّذي يتلخص في اعتقاد سُوسير بدل العرفية أنّ كلّ شيء في اللسان هو ثمرة فعل مُؤلف (combinées)، وليست ثمرة فعل معزول للعوامل الفيزيولوجية والنفسية والذهنية، بمعنى أنّ اللسان في جوهره يتعذر ردّه وتبسيطه إلى مجرّد نقطة التقاء بين مادة أكوستيكية (= أصوات) ومادة ذهنية (= مفاهيم)، وهو ما تؤمن به العرفية ضمنيا.

وبعد رُكون سُوسير للنظرية العرفية عند وايتني (Whitney) من حيث كون الوضع (convention) هو الّذي يسمح لنا بتحديد هوية الأداءات النطقية المُختلفة، وكذا مختلف الأغراض والمعاني، تفطن فيما بعد إلى أنّ وجهة النّظر التاريخية، أي تدخل عامل الزّمن في الوضع اللغوي، والّذي أولاه سُوسير أهمّية كبيرة وجعله مُقدمة في استدلالاته خلافا لما أشاعه عنه شُرّاح المحاضرات، وكتب الترويج والتبسيط (vulgarisation)، وذلك أنّ وجهة النّظرة التاريخية التي أعملها سُوسير لتدارك العجز الإقناعي لدعوى العرفية، كما سنرى فيما بعد، تُظهر لنا الفراغ التدّليلي للنظرية العرفية، وعجزها الإقناعي لأنّها لا

[1] Ibid, p361.

تُفسر لنا أين؟ ومتى؟ وكيف؟ وبأية وسيلة تمّ الإتفاق؟ وهذا في حدّ ذاته ثغرة استدلالية كبيرة، لأنّ التّسليم بالعرفية يترتب عليه القول إنّ تعريف (أو تحديد هويتها) الأوضاع (= ما تواضع عليه واتفق) يتم مُسبقا؛ أي قبل انتظام اللسان، في حين أنّ مفهوم اللسان عند سُوسير كإوالية (mécanisme) هو الّذي يُحدّد هويات الأوضاع اللغوية، كما يتحكم كذلك في الاختلافات فيما بينها، وعليه فاللسان بوصفه إوالية غايتها التمييز، أي بغير المعنى الكلاسيكي الّذي لهذا المُصطلح، يسبق كلّ مُواضعة.

وبناء على ما تقدّم، يمكن أن نقسّم أطوار النّظر السُوسيري، بصفة تقريبيّة، بخصوص القضايا الكُليّة إلى ثلاثة أطوار رئيسية هي:

- المرحلة العُرفية التي تمتد إلى غاية سنة 1891.
- المرحلة الوضعية التي تمتد إلى غاية سنة 1897.
- المرحلة التأصيلية تبدأ من1897 إلى غاية نهاية المحاضرات، على أنّ الناشرين قد اعتبروا سنة 1906 سنة الكشف عن الأفكار العلمية الهامة.

5. سُوسير وتاريخ اللّسانيات

1.5. في حد العلم ومفهومه

دأبت الأدبيات اللّسانية الحديثة والمعاصرة على تعريف اللّسانيات بالدراسة العلميّة للغة البشرية[1]، وهذا التعريف المفهومي الأخير للعلم من جهتي الموضوع والمنهج، يطرح مسائل عدة وإشكاليات معرفية على المستويين التنظيري والمنهجي، وكذلك على المستوى

1-«La linguistique est l'étude scientifique du langage » voir : G.Mounin, Dictionnaire de la linguistique, Paris, P.U.F, 1974, p.p.204.205.

الاصطلاحي (terminologique)[1]، وأوّل ما يمكن فعله بعد الاستقراء الفيلولوجي للمُصطلح هو تحليل هذه المقولة المُؤسِسة لشرعية الدرس اللساني الحديث والمعاصر إلى عناصرها الأوّلية، حيث يُفضي بنا التحليل إلى استخلاص ثلاثة مُقومات أساسية ينبني عليها التعريف السابق وهي :

---

1 . يرجع تاريخ استخدام هذا المُصطلح باللغة الفرنسية إلى سنة1833، حيث ورد في معجم Boiste، [وبعد عام من هذا التاريخ يظهر مُصطلح الفونيم في المعجم ذاته] في حين يرجع إطلاق صيغة اسم الفاعل إلى سنة 1816 على لسان رينوار Raynouard، [في كتابه الّذي جمع فيه شعر التروبادور والموسوم بـ: Choix original des poésies Traubadours] جورج مونان، تاريخ علم اللّغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين، المرجع السابق، ص 19.) ينظر كذلك حول تاريخ المُصطلح .J.Perrot, la linguistique, Paris, P.U.F, 1989,p1 ويذكر القاموس الموسوعي للأعلام وأسماء الأماكن (.Hachette19 9 1. P 747) أنّ صيغة اسم الفاعل (linguiste) اشتقت من اللاتينية بتاريخ 1632، وأعيد تبنيها سنة 1823، في حين يؤرخ القاموس الاشتقاقي لصيغة اسم الفاعل بسنة 1660. ينظر:

-J.dubois, A.Duzat, et H.Mitterand, dictionnaire étymologique, Larousse, 1964.

أمّا فيما يخص واقع المُصطلح اللساني العربي فإنّه – على حدّ تعبير المسدي – إلى الاستعصاء والتخالف أقرب منه إلى التسوية والتماثل (قاموس اللّسانيات. الدار العربية للكتاب 1985. ص 55)، وقد أدى هذا التشتت ببعض اللسانيين العرب المحدثين من أمثال عبد الصبور شاهين إلى حصر معضلة اللّسانيات العربية الحديثة في المعضلة المُصطلحية (ينظر مقدمة ترجمته لكتاب الأب هنري فليش " العربية الفصحى" ص 14) ونحن نوافقه على هذا، إلاّ أننا نزعم أنّ المعضلة أكبر من هذا بكثير، وكان من نتائج هذا التخالف والتشتت في المُصطلحات اللّسانية العربية الحديثة أن بلغ عدد المُصطلحات التي وضعت كمقابل للفظ الأجنبي الفرنسي linguistique أو الانجليزي linguistics ثلاثة وعشرين مُصطلحا وذلك منذ أنّ ظهر مُصطلح الألسنية لأوّل مرة سنة 1937ومُصطلح علم اللّغة مقابلا للأصل الأجنبي سنة 1941 ينظر بهذا الصدد عبد السلام المسدي، المرجع السابق ص72. وينظر كذلك محمود فهمي حجازي، علم اللّغة العربية، 1977، ص47.

أمّا فيما يتعلق ببحثنا هذا، فقد آثرنا استخدام مُصطلح "اللّسانيات" كونه المُصطلح الأكثر تجريدا والأبعد ائتلافا والأعم تصورا . على حدّ قول المسدي . و أوّل ما ظهر في الجزائر سنة 1966. وبالإضافة إلى الخصائص البنيوية للمُصطلح فقد حصل الاتفاق والإجماع عليه من لدن اللسانيين العرب والهيئات المشتغلة بالقضايا اللّغوية على تكريسه في الندوة التي عقدت بتونس فيما بين 13و19 ديسمبر 1978، و التي حصل فيها الاتفاق بين الحاضرين من المشتغلين بالدراسات اللّغوية على تسمية " علم اللّغة " بـ " اللّسانيات " (تمام حسان،الأ صول. 2000 ص 237 الهامش رقم 1)، و(المسدي المرجع السابق ص 71).

- المقوم الأوّل : الدّراسة[1].
- المقوم الثاني : العلميّة [2].
- المقوم الثالث: اللـغة.

يعتقد جُلّ المشتغلين باللّسانيات، أنّ العلميّة هي السمة الجوهرية المُميّزة لمجالهم المعرفي، وأنّها أهمّ الأصول المعرفية التي تنبني عليها اللّسانيات الحديثة وتُميّزها باعتبارها علما قائماً بذاته، حيث تستمدّ منه طرافتها، وتميّزها عن سائر المعارف الإنسانية والعلوم الأخرى حتى حازت على السبق المعرفي وأضحت عِلما قياديا[3] لمجمل العلوم الإنسانية[4]، غير أنّ اللاّفت للنظر هو أنّ المقوّم الثاني المتمثل في مفهوم العلميّة قد طبع الجدل الابيستمولوجي اللساني الغربي[5] والعربي[6] الحديث والمعاصر[1]، وذلك لأسباب عدة نستعرضها فيما يلي، محاولين تتبع

---

[1]– الدّراسة هي نشاط فكري وعقلي يتمثل بصفة خاصة في الملاحظة الشاملة والتحليل والاستيعاب نحاول من خلالها بلوغ معرفة الظواهر، وفي لسان العرب الدّراسة مرادفة للقراءة والتلاوة والحفظ، (ينظر مادة د ر س)، وكذلك في القاموس المحيط، ج 1، ص. 701.

[2] - E Benveniste, Ibid, p.25.

[3]– و أوّل من أطلق هذه المقولة على اللّسانيات"science pilote" على أنّه ا علم قيادي هو الأنثربولوجي ليفي ستروس سنة 1945 على أنّ التحري التاريخي يقيد من صفة العموم التي تطلق به المقولة السالفة بالنسبة إلى العصر الحديث ففيما يخص تاريخ اللّسانية في الاتحاد السوفياتي سابقا فقد أكد الباحثان باتريك سيريو (P.Seriot) ونتاليا بوكادروفا(N.Bocadorova) أنّ اللّسانيات لم تكن علما قياديا عند الروس كما هو الحال في الغرب. ينظر:

Patrick Seriot et Natalja Bocadorova « une familière étrangeté : la linguistique russe et soviétique » in histoire épistémologie langage T XVII, fasc2 1995.

[4] - E- Benveniste, ibid, Tome II,p. 28.
- R-Jakobson, une vie dans le langage, p21.
- R.Robins, histoire et linguistique, Paris Armand colin, 1973.p.p.13-14.
- G.Mounin,clefs pour la linguistique, Paris, Seghers,1987,p.23.

[5] . وذلك بداية من شيسهاي في 1908على حد تقديرنا.

[6] . يرجع حلمي خليل (ينظر: محمود السعران، علم اللغة، تقديم حلمي خليل، ص7) طرح وتوضيح فكرة العلميّة في الأدبيات اللّسانية الحديثة إلى أستاذه محمود السعران . رحمه الله . في كتابه "علم اللّغة مقدمة للقارئ العربي" المنشور بتاريخ 1962 م والذي يعتبره حلمي خليل أوّل كتاب علمي [عربي] يبسط قضايا العلم اللساني ومناهجه، فإنّ العلميّة عند السعران تتلخص في الموضوعية. ينظر كذلك :

. حلمي خليل، العربية وعلم اللّغة البنيوي. القاهرة: دار المعارف الجامعية، 1995، ص. ص. 207 . 208.

مسيرة النّظر اللساني في سعيه إلى بلوغ مطلب الصرامة العلميّة في دراسة اللسان البشري حيث والاندراج بكامل الشرعية في مجال العلوم حيث يضعنا هذا السعي مُباشرة أمام مسألة التأريخ له.

2.5.التأريخ لمفهوم العلميّة في اللّسانيات

ترجع إشكالية المُحاججة حول علميّة اللّسانيات بمعناها العام، أي كلّ ما له علاقة من قريب، أو بعيد بدراسة اللسان البشري والنّظر فيه[2] في المقام الأوّل إلى قِدم الدّراسات اللّغوية الإنسانية التي تمثلها الدّراسات النحوية بمفهومها العام، والتي يرجع تاريخها على أقلّ تقدير إلى القرن الخامس قبل الميلاد عند الهنود، وقبلهم أدرك مخترعو الكتابة بطريقة عجيبة سر تمثيل الكلام الإنساني خطيًّا[3]، وثَمّ أدركوا بعمق الظّاهرة اللّغوية في أعقد مستوياتها، وأفلحوا بذكاء في تحليل الكلام الإنساني إلى مستويين من التقطيع (وحدات دالة، وحدات غير دالة)، إذ يعدّ هذا الاختراع دليلا على ثورة فكرية في التحليل اللغوي.

يشايع اللساني الفرنسي أنطوان ميي (A. Meillet)، وهو من طلبة سُوسير في المرحلة الباريسية، ما ذهب إليه فايل (R.Weill) حيث يقول: «إنّ أولئك الّذين أوجدوا الكتابة وأتقنوها كانوا من فحول اللسانيين وهم الّذين أبدعوا اللّسانيات»[4]. من البيّن أنّ أنطوان

---

[1] . ويظهر لنا الخطاب حول أصول علمية اللّسانيات المعاصرة وعلاقتها بالعلوم الأخرى عند تشومسكي من خلال دعوته إلى إلغاء الحدود التقليدية بين العلوم الدقيقة والدراسات الإنسانية، وهو بهذا الصنيع يحي تلك المقولات الكلاسيكية المصنفة للعلوم التي حاولت التمييز بين العلوم والفنون.

. جون ليونز، نظرية تشومسكي اللّغوية . المرجع السابق، ص. 38 .

- O.Ducrot, le structuralisme, 1968,p 10.

[2] ممّا هو راجح أنّه ما من مذهب في التفكير اللساني الإنساني منذ نشأته إلاّ وله خلفية ورواسب فلسفية وعليه وصف بالنّظر.

[3] - G. C. Lepschy, la linguistique structurale, tard: J.L.Calvet, France, Payot,1976 : « l'invention même de l'écriture est du en ce sens [générale] a l'intuition structurale », p. 39.

[4] . جورج مونان، تاريخ علم اللغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين، ص 78. أصل الترجمة (...من فحول اللغويين وهم اللذين أبدعوا علم اللغة).

ميي يشيد في قوله السالف بالفينيقيّين الّذين ضُرب عنهم الصفح حسبه، حتّى أيامنا في تاريخ اللّسانيات، وعليه فإنّهم يستحقون مكانة هامة في هذا التاريخ [1].

وبناء على ما سلف هل يصبح . على ما تقدم . ما نادى به أ. مارتني (A. Martinet) من التقطيع المزدوج[2]، والّذي تمثّله مخترعو الكتابة الأبجدية قبله بعمق، مجرّد تبسيط مبتذل؟ أو إعادة صياغة (لفظية) لما كان معروفا منذ آلاف السنيين؟

أمّا في المقام الثاني فإنّ الإشكالية ترجع إلى كون اللّسانيات الحديثة تدرس الموضوع نفسه الّذي طرقته جُلّ المعارف الإنسانية القديمة، وعليه ساغ التساؤل كذلك حول شرعية اللّسانيات وطرافتها، وذلك بصياغة السؤال الجوهري التالي:

- هل اللّسانيات العامة الحديثة علمٌ بموضوعها أم بمنهجها؟.

نرجئ الإجابة عن هذه الإشكالية بصفة مباشرة في هذا المقام، ذلك أنّ محاولة الإجابة عنها تضعنا مباشرة إزاء التراث اللغوي والفلسفي الإنساني القديم برمته، في محاولة لرصد تاريخ المناهج التي حاولت دراسة اللّغة الإنسانية، وذلك منذ وعي الذات الإنسانية بأناها اللغوي المُتميّزة به عن سائر المخلوقات[3]، وقد أفرزت محاولة الإجابة عن هذه الإشكالية

---

3 . جورج مونان، المرجع نفسه، ص. 70.

2 - La double articulation.

3 . وتُعدّ هذه الإشكالية من أقدم القضايا التي انشغل بها الفكر الإنساني محاولا تعريف ذاته تعريفا جامعا مانعا بالتعبير المنطقي، ففي لسان العرب نلفي قول ابن منظور« وقيل جميع الحيوان ضربان أعجم وفصيح فالفصيح كلّ ناطق والأعجم كلّ ما لا ينطق »، وذهب الزمخشري في الكشاف (تح: محمد مرسي عامر)، القاهرة: دار المصحف، د. ت. إلى القول: « ثمّ ذكر ما تميّز به من سائر الحيوان من البيان، وهو المنطق الفصيح المعرب عمّا في الضمير». ج 5، ص. 61. وذلك في معرض تفسيره لقوله تعالى في سورة الرحمان [خَلَقَ الإنسان. عَلَّمَهُ الْبَيَانَ]، وقال القرطبي: علمه أسماء كلّ شيء، وقيل علمه اللغات كلّها، ونقل القرطبي قول قتادة [البيان] وهو ممّا فضل به الإنسان عن سائر الحيوان، ورجح ابن كثير قول الحسن في تفسيره للبيان بمعنى النطق، وذهب الجلالين نفس مذهب الحسن وابن كثير، غير أنّ بن كثير في تفسيره لقوله تعالى "منطق الطير" يخالف ما ورد من الأحاديث في صحيح مسلم، وقد أورد الجاحظ في البيان والتبين (ينظر ثبت المصادر) تعريف أصحاب المنطق :« قال صاحب المنطق حد الإنسان الحي الناطق المبين » . أما عند الغربيين القدماء فقد تعرض إلى هذا التمييز هردر، (J. G. Herder, Traité de l'origine du langage (Tra: et suivi de Denis Madiglini, rapport a Conddillac, Didrot et Rausseau),

المعرفية فيما يُعرف بتاريخ اللّسانيات،(وهو مجال معرفي قائم بذاته) ثلاثة تيارات أو مذاهب مُفسرة لتاريخ اللّسانيات هي:

1. تيار التحوّل المعرفي، أو الثورة العلميّة (القطيعة) .

2. تيارالاستمرارية[1].

Paris, PUF, 1992, p. 256.، ينظر حول هذه القضية جورج مونان اللّسانيات والفلسفة (الأصل الفرنسي) ص 107، وأعاد تشومسكي بعث هذه الإشكالية حين أحال في كتابه اللّغة والفكر (الترجمة الفرنسية، ص 24) إلى الفيلسوف الفرنسي ديكارت (1569-1650م) صاحب المذهب العقلي، حيث يذهب ديكارت إلى اعتبار اللّغة الميزة التي تفرق بين الإنسان والحيوان، وذلك حين يقول:« ثمّ أنّ هـ يمكن [...] معرفة الفرق بين الإنسان والحيوان، إذ من الملاحظ أنّه ليس في النّاس، ولا أستثني البلهاء منهم، من هم من الغباوة والبلادة حيث يعجزون عن ترتيب الألفاظ المختلفة بعضها مع بعض » (ديكارت، مقالة الطريقة ترجمة جميل صليبا، الجزائر، موفم للنشر، 1991، ص 73). ينظر كذلك حول تبني تشومسكي لهذا القول ميشال زكريا،الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللّغة العربية. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1982، ص 25. غير أنّ صاحب النحو التوليدي التحويلي قد أضفي على هذه المقولة معنى إجرائيا، وذلك حين بنى عليها لصياغة الاستعداد الفطري لدى الجنس البشري لاكتساب اللغة، وقد انتقد هذا المفهوم الأخير الّذي وصمه البعض بالداروينية الحديثة، والذي أحياه تشومسكي جذعا. ينظر على سبيل المثال كلّ ود ميلنر ودمورو عالم النّفس بياجي والمؤرخ اللساني سيلفان أورو.

[1] . ومن اللسانيين القائلين بهذا الرّأي جورج مونان اللساني الفرنسي، غير أنّ خطابه التأريخي لا يسلم من الغموض بسبب تأرجحه بين القول بالقطيعة [المطلقة] في مقدمة تاريخه حيث صرح بقوله: « فإنه يمكننا اعتبار اللّسانيات قد ظهرت إلى حيز الوجود منذ أنّ وضع فرديناد دي سُوسير محاضراته في اللّسانيات العامة » ص2 (الترجمة العربية، المرجع السابق)، وبين الاستمرارية، حيث يعتبر اللّسانيات العامة عودة وفية إلى النحو العام حين قال:

G. Mounin, histoire de la linguistique des origines aux XX è me siècle, Paris, P.U.F, 1985. « ... si l'un des caractères du xxè siècle et le retour a la linguistique générale -c'est-a-dire à des généralisations sur le langage que le XIXe s'était de plus interdites », p. 222.

ثم يصرّح في موضع آخر بقوله:

- « ni non plus [de considéré la linguistique]comme une rupture totale entre les deux moments [XIX è. XX è siècle] ». Ibid., p 218.

ويورد مونان القول نفسه عن الاستمرارية في كتابه " مفاتيح اللّسانيات": Clefs pour la linguistique, ibid. p 26. -حيث أشار مونان إلى الإسهام الهندي والعربي والإغريقي في وضع قواعد ممتازة للتحليل الصوتي، و التي لم يُلتفت إليها منذ ألفي عام. والحقيقة أنّ أقوال مونان لا تختلف عن ما قاله سُوسير في المحاضرات المنشورة حول كون اللّسانيات العامة هي

3. التيار التوفيقي[1].

لقد استفاد الدرس اللغوي من تنازع هذه التيارات الثلاثة، حيث أدى الوعي المتنامي بأهمية الموروث القديم إلى تأسيس البحث في تاريخ اللّسانيات مجالاً معرفيًّا قائماً بذاته، حيث أخذ هذا المجال على عاتقه مهمة التنقيب في تركة أكثر من ألفي عام من التّفكير والتأمل في أداة التواصل البشري، كما أنّ الاهتمام الحالي الّذي يُبديه عُلماء اللسان البشري بالتطورات الماضية لعلمهم، وبتاريخه يعدّ في حدّ ذاته، على حد تعبير روبنز(H.Robins)، علامة من علامات نضج اللّسانيات بوصفها علما أكاديميا، بغضّ النّظر عن أيّ تطبيقات عملية لها.[2]

عودة إلى وجهة النّظر الآنية التي تبنّاها النحو الكلاسيكي، ولكنها عودة تتميز بروح جديدة وإجراءات مختلفة. ينظر المحاضرات، الأصل الفرنسي، المرجع السابق، ص119.

[1] . يتلخص مذهب التوفيقية (Eclecticisme) في الجمع بين آراء أو مذاهب مختلفة ومحاولة التأليف بينها لتكوّن مذهبا واحدا وينطوي مذهب التوفيق من الناحية العلميّة على استخدام أيّة إجراءات أو مفاهيم أو مبادئ نظرية دون أنّ يتكون منها نسق متكامل [= بنية بمفهوم كوهن Khun] ولكن تتضح ملاءمتها لحل مشكلة معينة. ينظر : أحمد زكي بدوي، معجم العلوم الاجتماعية، ص 121.ولأن كان المذهب قديما،إلاّ أنّ فيكتور كوزن (V.Cousin1867-1792) في سنة 1817 أعطى مُصطلح التوفيقية معناه الحديث استنادا إلى أصله الاشتقاقي الاغريقي (EKLEGEIN) الّذي يعني الاختيار (choisir) ويفهم من هذا أنّ المذهب يتسم بنزعة انتقائية فالفكرة الرئيسية لصاحب المذهب تتلخص في الأخذ من كلّ نظام معرفي ماهو صحيح، وقد اقتبسنا هذا المُصطلح من الكتابات التي تتن أوّل الفكر العربي الحديث بالنقد ينظر على سبيل المثال : برهان غليون، اغتيال العقل. 1990، ص 23، أما في المجال اللساني فقد أطلقه محمد رشاد الحمزاوي في نقده للمُصطلحات التي يقترحها الحاج صالح بقوله إنّ هذا الأخير «... يسعى إلى بلوغ موقف توفيقي...» دون أنّ يشرح لنا معنى هذا المُصطلح، وإلى جانب هذا المُصطلح يطلق الحمزواي كذلك مُصطلح السلفية اللّغوية . ينظر مؤلفه : المُصطلحات اللّغوية الحديثة في اللّغة العربية، حوليات الجامعة التونسية، تونس، 1977. ص10، هامش رقم 14. إلى جانب استخدامه لمُصطلح النزعة السلفية اللّغوية، المرجع نفسه، ص 10.

[2] ر.هـ .روبنز، موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، تر:أحمد عوض، الكويت: عالم المعرفة،1997، ص. 13.

ومن الدلائل كذلك على نضج اللّسانيات الحديثة اندراجها في سياق الإشكاليات المعرفية الحديثة للعلوم[1]، فالجدل المحوري بين القطيعة والاستمرارية قريب جدا من الجدل الّذي ناقشته بإسهاب فلسفة العلوم الحديثة، كما يقابل هذا الجدل في التّفكير اللساني العربي الحديث[2] مسألة القطيعة والاستمرارية بين التراث اللغوي العربي القديم من جهة، وبين النّظريات اللّسانية الغربية الحديثة من جهة أخرى.

ومع تنامي الوعي بأهمية تاريخ المفاهيم والأفكار اللّسانية أصبحت الطريقة المُثلى لشرح العلميّة، كما نتصوّر، هي إلقاء نظرة على تاريخ دراسة اللسان البشري غايتها الفهم أو المعارضة، غير أنّ ثّمة عوائق منهجية[3] تقف في سبيل تحصيل هذا المطلب، فالتاريخ لا يقدّم نفسه سلفا، وذلك إذا ما أخذنا في الحسبان أنّ الدرس اللغوي الإنساني القديم هو في الحقيقة أمشاج من المعارف المختلفة ذات الصلة الوثيقة بالسياق الفكري والثقافي والديني والاجتماعي للعصر الّذي أفرزها، حيث يغدو التاريخ على ما تقدم في أوّل القول صورة يرتسم فيها نتاج العقل[4] وعلى هذا، وفي حالة ما إذا رُمنا القيام بدراسة علميّة فإنّه يستحيل علينا فصل الدرس اللغوي القديم عن مجاله التّداولي العام، وعلى الرغم من هذه العوائق السالفة إلاّ أنّها أيسر من

---

[1] وكذلك الحال في اللّسانيات المعاصرة عند تشومسكي وأتباعه..

[2] – يقول المسدي بخصوص هذا الجدل:« وقراءتنا للتراث في الحضارة العربية وإن حصلت وتكاملت بفضل مقولات اللّسانيات المعاصرة فإننا قد حرصنا . ما في وسعنا . على تحاشي التعسف في الاستنطاق، والاعتباطية في التأويل، فأعرضنا جوهريا عن كلّ مقارنة صريحة أو تقريب تخميني بين نظريات العرب القدامى ونظريات اللسانيين المحدثين، حتى إذا ما قرأ بحثنا – في نصه أو منقولا – لم يلتبس أمره على قارئه أهو فكر الحضارة العربية خالصا أو هو اصطناع لها أملاه جموح الحداثة "الفلسفية"». التفكير اللساني في الحضارة العربية، تونس، الدار العربية للكتاب،1896م، ص 38.

[3] -A.Jacob, Genèse de la pensée linguistique, ibid, p .7.

[4] . ينظر إلى ربط العقل بتاريخ عند محمد عابد الجابري في كتابه نقد العقل العربي، حيث يقول بخصوص ماهية العقل بحد ذاته أي من حيث هو:« منظومة القواعد المقررة والمقبولة في فترة تاريخية ما، والتي تعطى لها خلال تلك الفترة قيمة مطلقة» ص15. ويستمد هذا الطرح مشروعيته من مفهوم تاريخية العقل(الفكر) l' historié de la raison.

اختزال ألفي سنة من التّفكير اللساني القديم والانطلاق من نقطة الصفر لأنّ البدايات تكون عمليّا على الدوام مصدرًا للأخطاء.

وجماع القول، في القضية المُستعصية على الفصل، هو القول المُبيّن موقف المؤرخ اللساني الفرنسي جورج مونان (G. Mounin) من تاريخ اللّسانيات ومن مفهوم العلميّة فيها، وذلك من خلال صياغة الإشكالية السالفة بصيغة الشمول من خلال مناقشته لفكرة حصول تطور الأفكار اللّسانية على خط مستقيم، وكذا مسألة نقد وتقييم المعارف القديمة في موضوع مُعيّن من وجهة النّظر المُتحيزة للحاضر[1]. حيث خَلُصَ مونان إلى القول بالقطيعة[2] النسبيّة، التي أخرجته إلى القول بالاستمرارية والتواصل النسبي بين المورث القديم واللّسانيات الحديثة، إذ يستبعد مونان مُطلقا الميلاد الطارئ للسانيات الحديثة من غير أن تكون جُل أفكارها قد اختمرت في رحم التّفكير اللغوي القديم. وإذا سلمنا مع مونان ومن يذهب مذهبه، فإنّ اللّسانيات الحديثة ما هي في جوهرها إلاّ

---

[1] – و أوّل من طرح هذه الفكرة واعتمدها إجرائيا في عملية نقد العلوم هو كوهن (Khun) في كتابه "بنية الثورات العلمية" (the structure of scientific revolutions 1962) حيث يقول :

« Leur défaut (des historiens des sciences) assez commun et difficile a corriger consiste a traite toute histoire de science a une époque quelconque en fonction de l'état actuel de la science étudiée ». P.Pottier, ibid, 1992.p13.

وإلى جانب كوهن أحال كيدروف على المفكر العربي ابن خلدون في مسألة تصنيف العلوم حيث يقول :

« Ibn Khaldun qui pensait que toute classification des sciences est une fonction variable de l'état des sciences de l'époque ». Kédrov, classification des sciences, U.R.S.S., Progrés, Moscou, 1980. p. 369.

وبعد كوهن استخدم روبنز في موجز تاريخه المفهوم السالف حيث يقول: « والعروض التاريخية المختصرة لموضوع ما مثل تلك التي تتضمنها الكتب المدرسية التمهيدية، تنظر إلى الماضي بعيون الحاضر [...] ولكن هذا يحمل في طياته خطر تقييم كلّ الأعمال السابقة في موضوع معين من وجهة النّظر المتحيّزة للحاضر» المرجع السابق، ص 20.

[2] و بخصوص سُوسير يقول مونان: « فمهما كانت ثورية سُوسير فإنّه اطلع على سابقيه، وقرأ لهم وعليه فإنه يملك زبدة الأفكار الأرسطية [...] و أفكار بورورويال و كوندياك حول اللسان ...» ينظر مقاله في موسوعة : " Universalise objets et méthodes, ibid, sous "la linguistque,

[3] . بمعنى أنّها تُلبس المفاهيم القديمة أثوابا لفظية جديدة.

اكتشاف لصرح أثري عظيم عكف اللسانيون المحدثون على ترميمه ببراعة فائقة، وبناء على ما تقدم، جاز لنا التساؤل حول طرافة (originalité) اللّسانيات الحديثة بصياغة السؤال التالي:

- هل اللّسانيات علم لا يحمل من الطرافة إلاّ الجانب اللفظي (المُصطلحي) منه[1]؟

انْبَرَى روبنز، إلى جانب مونان (H.Robins) لاستقراء الموروث اللساني القديم، وعلى الرغم من إقامة روبنز بحثه على تاريخ اللّسانيات في الغرب ؛أي في أوربا إلاّ أنّ هذا لا يعني مُطلقا حسبه الادّعاء بالتفوق الأوربي في مجال التفكير اللغوي[2]، أمّا بخصوص موقفه من تاريخ العلم اللساني فإنّه قد رأى الأمر مُغرٍ ومرضٍ للكبرياء عند المعاصرين حين نظروا لتاريخ العلم بوصفه اكتشافا متناميا للحقيقة، وبوصفه وصولا للمناهج الصحيحة [3].

إنّ هذا الموقف الّذي اتخذه روبنز المُفسر لمسيرة العلوم على محورها التطوري هو ما أفضى به إلى تفسير تطور ونضج اللّسانيات العامة في القرن العشرين بردّه إلى الفهم المتعاظم لعلم اللغة الهندي[4]، وعلى وجه الخصوص في مجالي الصوتيات والفنولوجيا، كما يُسلم صراحة في تحليله لتاريخ الفكر اللساني القديم، بفضل الموروث الهندي على اللّسانيات الغربية الحديثة .

---

[1] . بمعنى أنّها تُلبس المفاهيم القديمة أثوابا لفظية جديدة.

[2] . رهـ روبنز، المرجع السابق، ص 24 .وهذا يتنافى مع ما قاله حلمي خليل حول استدراك روبنز لهفوات مونان بخصوص ذكر الإسهام اللساني العربي القديم، وذلك من وجهين:

. الوجه الأوّل أنّ روبنز أسبق تاريخيا من مونان، فمونان في تاريخه يثنى على روبنز معتبرا مؤلفه من أكبر الأسفار في هذا المجال المعرفي (تاريخ اللّسانيات) .

. الوجه الثاني أنّ منهجيته لا تسمح له بذلك لأنّه حصر موضوع دراسته في الغرب وعلّل لذلك التخصيص.

[3] . المرجع نفسه، بتصرف، ص. 25.

[4] اهتم سُوسير اهتماما بالغا بالتفكير اللغوي عند الهنود واستوحى منه مفهوم الموضع الفارغ، أو العلامة العدمية (morphème zéro)،أو ترك العلامة الذي يظهر في قول سُوسير:« فنلاحظ إذن أن العلامة المادية ليست ضرورية للتعبير عن فكرة ما من الأفكار ويمكن للغة أن تكتفي بالمقابلة بين شيء ولا شيء » دروس في الألسنية العامة، المرجع السابق، ص 136، على خلاف وايتنى الذي انصرف متسرعا عن ملاحظات الهنود، على أن سُوسير أعمل مفهوم

وهذه الصلة بين العلمين قد ذهب إلى إثباتها كثير من المؤرخين اللسانيّين، والتي تصب في مجملها في مصب القائلين بالاستمرارية، وبناء على القول السالف، يخلص روبنز إلى الإقرار؛ بأنّ علماء اللّغة اليوم ليسوا وحدهم في إنجازهم ونقاشاتهم ومشكلاتهم فهم ورثة أكثر من ألفي عام من التساؤل الّذي أثاره غرابة الكلام الإنساني وجماله وأهميته في العقول المدققة المتسائلة.

كما أصبح من أعراف التأليف اللساني الحديث[1] التمهيد للمذاهب والمدارس الحديثة والمعاصرة بذكر المفاهيم الأصولية والفلسفية القديمة، إمّا لإثبات الاستمرارية من خلال تأصيل الأفكار الحديثة بردها إلى مصادرها الأولى عند النحاة وفقهاء اللّغة والفيلولوجين وفلاسفة اللّغة وهو التيار الذي يتخذ الاستمرارية مبدأ إجرائياً في استقصاء المفاهيم وتتبع مسيرة تطورها، أو لإثبات القطيعة من خلال نقد التراث ومحاولة تجاوزه، ببيان الثورة المعرفية والمنهجية التي أحدثتها اللّسانيات الحديثة.

تسخر المذاهب والتيارات اللّسانية مسألة القطيعة في المُحاججة باعتبارها حُجّة بلاغية، لا صلة لها بالقضايا العلميّة الحقة، في السياق الاجتماعي للتنازع والتدافع الأكاديمي الّذي نعني به الصراع المحموم بين الباحثين لنيل الكراسى الجامعية، ومصادر التمويل، ونيل الحظوة فقد تُضخم سمة القطيعة لمذهب من المذاهب اللّسانية بنية إبعاد كلّ من يخالفه بحجة بلاغية مفادها؛ أنّ المخالف من أنصار المذهب التقليدي ومن أتباع القديم، دون أيّ اعتبار لأصول النقد العلمي الصارم. في حين أن المعوّل عليه من حيث المبدأ، في الحِجاج هي الأدلة الفعلية التي تُنصب والتي تتعلق تعلقا حقيقيا بالموضوع محل النزاع وليس

الموضع الفارغ في تفسير التغيّر اللغوي وربطه بمفهوم الصدفة ينظر،فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، المرجع السابق، ص131.

[1] . وذلك منذ سشيهاي وألبير دوزا ثمّ تبعهم بعد ذلك سُوسير أو طلبته حين عقدت المقدمة التاريخية في النسخة الشائعة للمحاضرات.

الاحتماء بالجماعات ذات النفوذ الرمزي حيث يتبدى لنا الدور التأثيري الفعّال الّذي للمُحاجَة[1] في الجماعات المُتخصصة التي يتألف منها مُجتمع العلماء.

وفي حال ما إذا رُمنا مناقشة التيار القائل بالاستمرارية ساغ لنا الاعتراض عليه من جهة نظرته إلى التراث بنظرة انتقائية، والانتقاء إجراء جوهري من إجراءات النزعة التوفيقية التي ترمي إلى استخلاص الأفكار الموافقة للسانيات الحديثة، وذلك بناء على مقارنات لا تلتفت إلى السياق التاريخي والثقافي لها، أو ما أسميناه سالفا بالمجال التّداولي، وبتعبير آخر فهي مقارنة مُفارقة للتاريخ (بمعناه الشامل)، وذلك لأنّها تنبني على المفهوم الوضعي للمقدمات المعرفيّة(épistème)، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تتصف هذه المقارنات بالذّرية[2]، كما

---

[1] لا ينبغي لنا أن نغفل دور الحِجاج في نشر المعرفة العلميّة و تبليغها حيث حازت الحُجّة على اهتمام مؤرخي العلوم ونبهوا على ضرورة دراستها لما لها من أثر كبير في تعاقب المذاهب و تدافعها.ينظر : توماس كون، بنية الثورات العلمية، تر: شوقي جلال، عالم المعرفة، الكويت،1992.ص134.

[2] . وذلك لأنها تعزل المفاهيم عن نظامها المعرفي العام كأن تقارن بين مفهوم الاعتباطية (معزولا) بين سُوسير والجرجاني على سبيل المثال، فهي على هذا تنطلق من إجراء خاطئ بدئيا (a Prior)، وعليه فإننا نتقد الأصول التي انطلق منها التيار التوفيقي وإذا كان الملزوم فاسدا فاللازم كذلك.

وقد تنبه فاغنر(R.L.Wagner) إلى مثل هذه التأويلات حيث يقول: « غالبا ما نعتمد عبارات واحدة [أو مبادئ] أو فقرة من الفقرات تنحو نحو النّظرية (التي نريد وضعها) ونهمل فقرات أخرى تعبر عن وجهات نظر مُباينة [وربما مناقضة] »، ويعلق جورج مونان على مبدأ فاغنر بقوله: « [إنه] خليق بأنّ يكون مقدمة منهجية لتاريخ علم اللّغة »، ويلح فاغنر . حسب مونان . على أمر ضروري جدا . نتغاضى عنه دائما . وهو أنّ نعيد كلّ ظاهرة من الظواهر التاريخية . سواء تمثلت في فكرة لغوية أو كتاب أو مفكر . إلى" سياقها التاريخي النّفسي » (ينظر تاريخ علم اللغة، المرجع السابق، ص 151).غير أنّ فاغنر لم يتلزم بهذا المبدأ بخصوص تقييم الفكر السُوسيري الّذي رد طرافته إلى مجرد تنظيم المفاهيم (systématisation) المتاحة إلى غاية عصره (ينظر حول أقوال فاغنر دومورو،الطبعة النقدية للمحاضرات،الأصل الفرنسي المرجع السابق، ص389) وهذا الإجراء المنهجي السالف المتمثل في رد المفاهيم إلى سياقاتها التاريخية يجهله التوفيقيون تماما، ومن أمثلة ذلك ما يعلق به تمام حسان على مقارنة الأقدمين بالحديثة بقوله: « وإلاّ فما الفرق الاّ من هذه النواحي بين النظم [عند الجرجاني] والبنية العميقة عند تشومسكي [...] أنّ الفرق بين كلّ مُصطلح وما يقابله مما سبق كالفرق بين الساعة الرملية والساعة ذات التروس، كلّيهما تضبط الوقت ولكن تمتاز إحداهما على الأخرى بحسن الصنعة وسهولة التداول » ينظر: اللغة العربية بين العروبة والعولمة" منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2001، ص 178.

أنّها لا تلتفت إلى الإطار النّظري العام للمفاهيم وإلى منشئها الأوّل[1]، بمعنى أنّها تُهمل تماما مفهوم الخطاب الحامل لها في كّليته. وهذا التجاهل، في تصوّر البحث، هو الّذي أفضى إلى افتراض انتقال صحة المفاهيم المعرفية المعزولة إليها حين تأليفها، وأدى إلى ركوب هذا الوجه من سفسطة التركيب التي توهم بأنّ صحة المفاهيم المُفردة تتسحب عليها حال التركيب.

واستنادا لما سبق من قول المشتغلين بتاريخ اللّسانيات المُتأرجح بين الاستمرارية من جهة والقطيعة من جهة أخرى نعود إلى القول الجامع الّذي أشرنا إليه سابقا من كون تاريخ تأسيس اللّسانيات باعتبارها علما لا يمكن الفصل فيه فصلا صارما، فهو حصيلة نظرة الباحث إلى الموضوع، وهو ما نقله الحاج صالح عن مونان وأضاف إليه تاريخ علم العربية في قوله: « فمن الممكن أن يقال إنّها نشأت في القرن الخامس قبل الميلاد أو في سنة 1816 مع بوب (F.Bopp) أو في سنة 1916 مع سُوسير أو في سنة 1926 مع ترويباسكوي (N. Troubetzkoy)، أو في سنة 1956 مع تشومسكي (N. Chomsky) إنّ هذا القول لوجيه جداً ولا ينقصه إلاّ نظرة الباحث الّذي اطلع على ما أنتجه العلماء العرب القدامى في هذا الميدان إذ ربما تفضي نظرته إلى اللّسانيات وإطّلاعه على علوم العربية إلى أنّ يجعل مبدأ انطلاق الدّراسة العلمية للسان في القرن الثاني للهجرة أو بالأصح في فترة ما بين 100 و175 بعد الهجرة ».[2]

---

[1] . إذا كانت التوفيقية تتدرج بصفة أو بأخرى . في تصوّرنا . تحت العمل التاريخي، لأنّها تقوم في نهاية المطاف برد بعض المفاهيم، وفي بعض الأحيان كلّ المفاهيم الحديثة إلى أصولها العربية القديمة، فإنّ النقص الفادح الّذي يؤاخذ عليها أنّها تقفز على المنشأ الأوّل للمفاهيم اللّسانية، والمناهج التحليلية، فإذا كان منشأ مناهج التحليل العربية القديمة منشأ عمليا إيجابيا متصلا أشد الاتصال بحفظ القرآن الكريم، فهل نشأت اللّسانيات الغربية الحديثة من مجرد الاطلاع على التراث العربي القديم؟ وهو ما يحاول الحاج صالح وآخرون تبريره بالتركيز على بعض أعلام الاستشراق الذين اطلعوا على التراث العربي القديم (أمثال دو ساسي) و بذلك نقلوا مفاهيم العامل، والموضع وعدة مفاهيم أخرى إلى الغرب.

[2] . عبد الرحمن الحاج صالح، "مدخل إلى علم اللسان البشري الحديث ". مجلة اللّسانيات، المجلد الأول، العدد 1972. ص24.. إننا مع الحاج صالح في هذا المقام في كامل التوفيقية ونعني بتوفيقية الحاج صالح في هذا الموضع جعله للتاريخ الّذي ذكره مبدأ للدراسة العلميّة وليست مجرد معلم من معالم الدّراسة العلمية.

- A.Hadj-Salah, linguistique arabe et linguistique générale, Paris,1979, Tome I , p.18.

لقد ضرب مونان في إشارته الأخيرة للمعالم التاريخية الكبرى للتفكير اللساني الإنساني الصفح عن النتاج الفكري العربي الإسلامي القديم، وكذا النتاج اليوناني الموسوم بهيمنة الطابع التأملي، والفلسفي التخميني العقيم وعلى الرغم من هذه الانتقادات، إلاّ أنّ مونان وفق في الكشف عن المراحل التي شهدت تغيرا جذريا ومراجعة نقدية ثورية للمناهج اللّسانية السّابقة عنها.

وبغية فحص مدى صحة وبطلان مقولتي القطيعة والاستمرارية، سنركّز على المرحلة ذات الصلة المباشرة بسُوسير، ذلك أنّ بحثنا موصول أساسا بالخطاب الحِجاجي السُوسيري، إذ من المتعارف عليه أنّ فعل المُحاجّة يروم التموضع (positionnement) ويطلبه والمقصود به هو إبداء سُوسير مواقفه من الأفكار والمناهج اللّسانية السّابقة والمعاصرة له التي اتخذ فيها موقفه واصفًا إياها بعالم من الأفكار الخاطئة[1].

يبيّن سُوسير موقفه حين زاول إشكالية مناهج العلوم على المحور التاريخي، حيث نوّه سُوسير بضرورة الاطلاع على ما انتهى إليه البحث اللساني السابق ومحاولة الانتفاع من أخطائه الشبيهة بأخطاء المتمرن في بحوثه العلمية الأولى، على أنّ سُوسير في خطابه يشير إلى صعوبة الوصول إلى التراث الإنساني في المجال اللساني، بالنّظر إلى ما جادت به قرائح البشر، وعقولهم بخصوص لغاتهم حيث نقرأ في المحاضرات المنشورة في نسختها الشائعة قوله:« لا يوجد مجال سواه فرّخ فيه عدد أكبر من الآراء العبثية والأحكام الماقبليّة والأوهام وتهويمات الخيال» [(2)].

- G .Mounin, Clefs pour la linguistique, ibid : «selon le point de vue ou on se place, la linguistique est née vers le Vè siècle avant notre ère, ou en 1816 avec Bopp, ou 1916 avec Saussure, ou en 1926 avec Troubetzkoy, ou en 1956 avec Chomsky » p.23.

[1] F.De Saussure, Ecrits de linguistique générale, ibid, « un monde d'idées fausses ». p.144

2 فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، المرجع السابق، ص 26 .

على الرغم من جُملة النعوت القدحية (العبثية، الماقبلية، الأوهام، تهويمات الخيال) الواردة في مقطع سُوسير ذات التوجيه الحِجاجي السالب، والتي تؤدى وظيفة التشكيك الخطابي في دعاوي مُحاوريه لأنّها توجه القول وجهة تشكيكية إبطالية، ثمّ يتدرج سُوسير في سُلميّة النعوت التي صاغها في قالب إنكاري يدّل عليه صفتا الدهشة والاستغراب حين يقول: « و قد ظهر هذا النمط من التّفكير والنّظر لو ظهرت في علم آخر لكانت باعثة على الدهشة والاستغراب»[1] مُسدداً نقده على من كان يعتبر اللّغة عَالَمًا خاصًا أي عَالما رابعًا من عوالم الطبيعة، إلاّ أنّنا نفهم من خطاب سُوسير في كُليّته بأنّه ليس في الصرح النّظري الّذي شيّده الأسلاف منذ أكثر من ألفي عام ما يتعيّن هدمه[2]، بل على النقيض من ذلك تمامًا، فاللساني الأكثر حنكة يستفيد من هذا الصرح، ويقف على مواطن القوّة والوهن فيه، وإذا ما حاولنا وصف الأسس والقواعد التي قام عليه هذا الصرح الفكري اللساني منذ نشأته وجدناهما قاعدتين هما:

1. الأهداف (objectives).
2. الفرضيات (hypothèses)[3].

---

[1] فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، المرجع السابق،ص21.

[2] . لابد من التمييز تميزا جوهريا بين الوجود التراكمي للأفكار وقدمها باعتبارها مجرد أفكار معزولة عن أنساقها المعرفية، وعن سياقها الأيديولوجي وبين النشاط المعرفي الخلاق الّذي ينظمها في نسق معرفي، وفي خطاب محكم، لأنّ النّظرية في جوهرها ليست مجرد رصف للمفاهيم بطريقة عشوائية، كما أنّه ا ليست كمًا فقط (بالمعني المنطقي) من المفاهيم، ولا رُكامًا من الأفكار، كما يُفهم على سبيل الاقتضاء من أقوال التوفيقين، وإنّما هي نظام أي صورة تركيبية تتمثل في الطريقة التي ترتبط فيها المُقدمات بالنتائج، حيث إذا سلمنا بالمقدمات لزم علينا التّسليم بالنتائج،، كما أنّ النّظرية ليست مجرد محاولة جديدة للتأليف (synthèse) بين الأفكار القديمة والحديثة على حد قول ريشلنج (Reichling)، ذلك أنّ التجميع لا يمكن مقارنته بسبب بساطته بالنظام أو بالخطاب النّظري في كلّ يته، ف الأفكار القديمة غير قابلة للاندراج في الأنموذج المعرفي الجديد. ينظر حول قول ريشنلج: .A Jacob, ibid, p. 249.

[3]- N.Ruwet,ibid:«on peut se représenter le progrès scientifique non comme une accumulation d'observations ,mais comme une succession d'hypothèses théoriques » p 14.

والواقع أنّ هاتين القاعدتين متعاضدتان أشد التعاضد، غير أنّ هذا لا يمنعنا من الفصل بينهما بغية تحليليها، فالقاعدة الأولى متصلة أشدّ الاتصال باستقلالية المنهج[1]، أمّا القاعدة الثّانية فهي على جانب كبير من الأهمية والخطورة، وترجع أهمّيتها في المقام الأوّل إلى تحكمها في صياغة وتوليد المنهج في آن واحد، وكذا تحكمها المطلق في نتائج البحث بصفة كليّة، وفي كلّ الإجراءات التحليلية التي تتفرع عنها.

---

[1] . لقد دافع جورج مونان (ينظر موسوعة universalis) . إلى حد ما . على علمية اللّسانيات التي شيدها بوب وزعم أنّ المقولة السُوسيرية المؤسسة للشرعية العلميّة لطرحه النّظري قد سبق إليها بوب، تلك المقولة حسب مونان تجعل بوب على الطرف النقيض من فقه اللّغة التقليدي، حيث قال بوب: « إنّ اللغات التي نتناولها في بحثنا هذا قد درسناها لذاتها، بوصفها غرضا من الأغراض العلمية. ولم ندرسها كوسيلة من وسائل المعرفة ». تاريخ علم اللغة، المرجع السابق ص 183. وعليه فاللّسانيات حسب مونان قد عرفت ميلادها من صلب النحو المقارن:

«les langues son étudiées pour elle-même, c'est-à-dire comme objet, et non comme moyen de connaissance[des textes littéraires philosophiques ou religieux] ,»Encyclopédie universalise, ibid, sous "Bopp".

ومن الملاحظ أنّ أقوال مونان لا تخلو من الغموض فيما يتصل بالتاريخ الحقيقي الأوّل لميلاد اللّسانيات باعتبارها علما مستقلا أو على الأقلّ السياق المعرفي العام الّذي احتضنها، حيث يكمن وجه الغموض في اعتباره اللّسانيات العامة عودة وفية إلى النحو العام وبصفة خاصة إلى نحو الراهبان في دير بورروايال أرنو (Arnauld) ولانسلو (Lancelot) ويستشهد مونان برأي سُوسير حول القواعد العامة حيث يقول: « [...] هذا على الرغم من الثناء الّذي وجهه إليها [القواعد العامة] سُوسير (Saussure) وهو ثناء ينطوي على دلالة، ويمكن تبريره في هذه النقطة بالذات قال [سُوسير في المحاضرات] "ما هي الطريقة التي اتبعها أولئك الذين نظروا إلى اللّغة قبل قيام الدّراسات اللّغوية العلميّة [...] من الطريف أنّ نلاحظ أنّ وجهة نظرهم لا غبار عليها مطلقا. وتدلنا آثارهم دلالة واضحة على أنّهم كانوا يريدون وصف حالات معينة وعلى أنّ منهجهم كان متواقتا تماما.كذلك هي قواعد بور رويالPort Royal. لقد عابوا على القواعد الكلاسيكية أنّها لم تكن علمية مع أنّ أسّسها أقلّ عرضة للنقد ومع أنّ غرضها أوضح تحديدا من هذا العلم اللغوي الّذي جاء به الألماني بوب "Bopp ». ينظر: مونان، تاريخ علم اللغة، المرجع السابق، ص ص 133. 134. ويقصد مونان بالعودة الوفية للسانيات العودة إلى الأفكار العامة حول اللسان التي خبت جذوتها في القرن الثامن عشر، ومن جهة أخرى يرجع ميلاد مفهوم اللّسانيات إلى النحو المقارن كسياق معرفي، ويستشهد بمقولة بوب، والقولان يتضمنان تعارضا واضحا.

وأيّا كان الخطاب النّظري السوسري في دراسة اللّغة البشرية باعتباره خطابا تُنسب إليه صفة التّحوّل المعرفي بين حقبتين، وذلك من خلال الرسالة 1878م [1] والمحاضرات 1916م، ثمّ بعد ذلك نشر المخطوطات، القديمة منها والحديثة، فإنّنا نُبسّط التاريخ . على حدّ تعبير مونان . إذ نحن نصبنا له تمثالاً منعزلا عند مفترق طرق خاوية(مُقفرة)،إذ يوحي لنا كلام مونان بأنّ دي سُوسير لم يكن سبّاقا إلى حرث أرضٍ خلاءٍ. وفي حال ما إذا رُمنا وصف بنية هذا التمثال الرائع المُخلّد للإسهام السوسري الّذي أشار إليه مونان فإنّ الموضوعيّة تقتضي علينا القول بأنّه يَقفُ على قَدمٍ يُمنى من اللّسانيات الهندية الأوربية وقَدَم يُسرى من اللّسانيات السلافية.

---

[1] . يعود أصل مذكرة سُوسير التي تقدم بها لنيل شهادة الماجستير إلى مقال كتبه سُوسير ونشره في منشورات الجمعية اللّسانية لباريس التي كان عضوا فيها، وكان ذلك بتاريخ 21 جويلية من سنة 1877، ثمّ بعد ذلك عدّل بعض أقواله ونقحها، كما يذكر ذلك سُوسير بنفسه. ينظر: الرسالة (الأ صل الفرنسي)، المرجع السابق، الهامش رقم 1، ص 90 . أم بخصوص جذور التحليل البنيوي في الرسالة، ينظر كلّاً من:

. G. Lepschy, ibid, p. 46.

- B.Malmberg, histoire de la linguistique de Sumer a Saussure, Paris, P.U.F, 1991.« ce qui est fondamentalement nouveau et révolutionnaire dans le mémoire de Saussure [1878] est le principe de la forme ».p.408.

. E.Benveniste, ibid «[dans le mémoire publié en 1878]la substance phonique n'est pas considérée .nous sommes en présence d'une unité algébrique, un terme du système ce qu'il appellera plus tard une entité distinctive et oppositive »p.41.

. L.J.Calvet, ibid « le mémoire] 1878] repose sur une analyse déjà structural », p. 52.

. وفي مذكرة (1879) تَمثّل سُوسير بوضوح الفكرة الجوهرية للتحليل البنيوي وهي فكرة النظامsystème التي يشرحها سُوسير في مقدمة رسالته (ص04) بقوله:

. F.De. Saussure, Mémoire sur le système primitif des voyelles dans les langues indo-européennes, Leipsick, 1879, « [...] il est clair qu'en fait c'est le système des voyelles dans son ensemble qui sera entré dans le rayon de notre observation et dont le non doit être inscrit à la première page », p. 4.

. L.J. Calvet, ibid, p.p. 2 5.

كما ذهب يلمسليف في كتابه اللسان، الترجمة الفرنسية، المرجع السابق، ص163 إلى القول إنّ مفهوم النظاميّة قد طرح لأوّل مرة في رسالة الماجستير سنة 1879 لكن هذا المفهوم ولغرابته عن أفكار ذلك الطور من أطوار النّظر اللغوي لم يلق رواجا.

3.5. سُوسير واللّسانيات الهندية الأوربية

1.3.5. سُوسير واللّسانيات التاريخية المقارنة

إنّ تاريخ 1816م هو التاريخ الموافق لنشر أعمال اللغوي الألماني فرانتس بوب(F.Bopp 1767-1887) المتمثّلة في كتابه الموسوم بـ:« نظام تصاريف الأ فعال في السنسكريتية بالمقارنة بينه وبين نظام اليونانية اللاتينية والفارسية والجرمانية »، حيث يُعدّ تاريخ نشر هذا المؤلف كما ذهب إلى ذلك الحاج صالح : « عند عامة اللغويين الأوربيين من الجيل السابق سنة ميلاد اللّسانيات كعلم [1]، لصدور أوّل كتاب تُحلّل فيه لأوّل مرة في التاريخ عدة لغات من الوجهة التاريخية على أساس المقارنة العلمية، لغرض علمي بحت ويتجنب فيه فرض الحدود والمعايير(Prescription) والتأمل الفلسفي والتحليل الأرسطوطالسي»[2]. وكان هذا الكتاب بداية لتأسيس اتجاه جديد في الدّراسات اللّغوية يصطلح عليه بالنحو المقارن[3]، أو اللّسانيات المقارنة التي ينضوي تحتها كلّ من فون شليغل[4](Von Schlegel) ، والأخوين (Grimm)[5] وأوغست شلايشر(Schleicher) [1]، واللساني الدانماركي ر. راسك (R. Raske) [2].

---

[1] - A. Jacob, ibid, p.19. et F.De Saussure, C.L.G, ibid, p.14, et G.Lepschy, ibid, p.17.

[2] -F.De Saussure, C.L.G , T.De Mauro, ibid, p 411.

. عبد الرحمن الحاج صالح، "مدخل إلى علم اللسان البشري الحديث "، مجلة اللّسانيات، المجلد 2، العدد 1، 1972، ص 6.

[3] . يرجح سيمون بوكي (Simon Bouquet) أنّ يكون الفيلولوجي الألماني فون شليغل أوّل من أطلق مُصطلح النحو المقارن (vergleichende grammatik) وذلك سنة 1808 ينظر:

-Simon Bouquet, Introduction a la lecture de Saussure, Paris, Payot et Rivage, 1997, p. 89.

[4] . والى جانب هذا فقد عرف شليغل بأقواله في الآداب الرومانسية، حيث تشبه معاييره النقدية معايير بعض النقاد العرب القدامى في تفضليهم لكل ما هو قديم دون السقوط في التوفيقية حيث يقول :

- Gerard Gengenbre, le Romantisme, Paris, ellipses,1995. « L'inspiration des anciens était simple claire, plus semblable a la nature ». p.9. et s.

[5]. يدافع جاكوب كريم (Grimm) بصفة علنية عن اللهجات وذلك سنة 1812 ويبرر موقفه بقوله:

« Toute individualité doit être tenue pour sacrée même dans le langage ».

قد يبدو للوهلة الأولى من خلال عنوان مؤلف بوب أنّه كان وليد اكتشاف اللّغة السنسكريتية، إلاّ أنّ هذا الاكتشاف الأخير لم يكن الباعث الوحيد الّذي دفع بوب إلى فتح باب المقارنة التاريخية بين اللغات، بل كان بوب بالإضافة إلى ذلك مُتشبعا بفكر مجاله التّداولي في القرن الثامن عشر[3] المتمثل في العودة في البحث إلى بدايات الأشياء[4]، ولمّا كانت بداية الأشياء ضاربة في القدم ظهر لنا بوب في سعيه الحثيث إلى جمع الشواهد والظواهر اللّغوية الأكثر قدما تماما مثل عالم الآثار المُنقب في حفرياته عن أقدم العظام البشرية، ثمّ إنّ هذا المنزع في جوهره

ويبني يعقوب كريم أقواله هذه على التّيار الرومانسي الّذي بسط نفوذه على المناخ الفكري الألماني لأسباب إيديولوجية محضة وليس على المبادئ التي تقّرها اللّسانيات الحديثة بخصوص اللهجات ودراستها في إطارها الطبيعي.

[1] . تبدأ المرحلة الأولى من اللّسانيات التاريخية من سنة 1870 بزعامة بوب وكريم، ثمّ لاحقا شلايشر، حيث أسسوا اللّسانيات رغبة منهم في مخالفة الإنسانيين والفلسفة واتبعوا مفهوم العلميّة في العلوم الطبيعية بصفة عامة، وفي علم الحفريات paléontologie بصفة خاصة. ينظر:

-J.E.Boltanski, La linguistique diachronique, Paris, P.U.F., 1995, p. p.57. 58.

[2] - A. Jacob, ibid, p. 20.

[3] . من خلال هذا المثال يتّضح لنا أهمّية البحث الأفقي في التحري التاريخي للمناهج العلميّة بمعنى تحليل كلّ السياق المعرفي الّذي عاصر العالم بوب، وذلك بالبحث عن ماذا كان يعرفه بوب على سبيل المثال عن علم اللاهوت والفلسفة والتاريخ والطب وعلوم الطبيعة، والمعارف الأخرى .

[4] - J .Perrot , ibid :«Fr. Bopp en particulier , poursuivant un but déférent de celui des comparatistes modernes , et nourris d'idées du XVIIIe siècle, cherchaient à remonter au commencement des choses, a rendre compte, grâce au témoignage le plus archaïque de l'ensembles des langues considérées »p.61. et voir :

- C.Normand et autres, avant Saussure (choix de texte), Bruxelles, 1979, p 27.

- F. De Saussure, C.L.G, ibid. :«... tout en reconnaissant que Chaleicher faisait violence a la réalité en voyant dans la langue une chose organique qui porte en elle-même sa loi d'évolution ». p. p.316.317

- Malmberg, nouvelle tendances, 1968, ibid, :«[Saussure]ne voyait pas dans la langue un organisme vivant qui suit aveuglement ses lois propres mais un phénomène social » p.69.

منزع استقرائي خالص[1] فهو على هذا يبني حجاجه بناء سطحيا من حيث خلوصه إلى أحكامه العامة انطلاقا من ملاحظات أو مقدّمات جزئية تفتقر إلى الخاصية التمثلية.

استمد المقارنون، إلى جانب ولوعهم بالتاريخ كمبدأ إجرائي[2]، مناهجهم أو نماذجهم النّظرية(modèles théoriques) من العلوم الطبيعية[3] الرائدة آنذاك[4]، مثل علم التشريح

---

[1] . ثمّ إنّ هذا الاستقراء في الحقيقة استقراء ناقص حيث اعتمد على الهندية الأوربية كمعيار.ينظر إلى نقد سُوسير لهذا المنزع : المحاضرات، الأصل الفرنسي، المرجع السابق، ص16.

[2] . ذلك أنّ الأحداث اللّسانية الزمانية يبنى عليها في تحليل وتفسير الحالات الآنية للسان .

[3] . لقد مارس جورج كوفيي (G.Cuvier1769 1832) مؤسس علمي التشريح المقارن والحفريات تأثيرا واسعا على مجمل المعارف السائدة آنذاك، ولم تكن الفيلولوجية في منأى عن هذا التأثير الجارف، وبناء على رد الفيلولوجية إلى سياقها التاريخي المعرفي العام يبدو من الصعب تقديم الفيلولوجية مرادفا بسيطا لفقه اللّغة العربي، ويترتب على هذا الإجراء افراغ كلا المجالين المعرفيين من محتواهما الأيديولوجي بعزلهما عن سياقهما التاريخي.

[4] . جورج مونان، تاريخ علم اللغة، المرجع السابق، ص 164.

ويتلخص الأساس الفلسفي العام للمذهب التطوري، كما يشرح ذلك جول تريكو، في الانطلاق من التّسليم « بالوجود الفعلي للأنواع مع إعطائها نشأة طبيعية في الماضي ابتداء من أصل مشترك » المنطق الصّوري، المرجع السابق، ص 87. وهذا الأساس الفلسفي الّذي بنى عليه التيار التاريخي المقارن تحليلاته الإجرائية يختلف اختلافا جوهريا عن النّظرية اللاهوتية القائلة بوحدة تكوين اللغات وأنّ العبرية هي أصلها المشترك وتوسعت آنذاك الدّراسات العبرية في سبيل البحث عن براهين تثبت تفرع اللغات واشتقاقها من العبرية، ينظر بخصوص هذه النّظرية اللاهوتية، مونان، المرجع السابق، ص 124. من خلال هذه المقارنة البسيطة التي عقدناها بين التّيار التاريخي في العصر الوسيط و التّيار التاريخي المقارن في القرن التاسع عشر يتّضح لنا مدى تعقد تاريخ الأفكار اللّسانية (من حيث انتفاء مفهوم التسلسل المبتذل و البسيط للتاريخ)، وكذا الدور الجوهري للسياق المعرفي، ومنشأ الأفكار . فالتّيار التطوري حين عرّف اللسان على أنّه كائن عضوي نفى بذلك كلّ غائية عنه (كما سيفعل سُوسير ومن بعده مارتني من حيث الإجراء فقط)، بمعني أنّه ردّ اللسان إلى مجرد إوالية (mécanisme) الناتج عن القول بالآلية التي يعتقد أنصارها أنّ جميع ظواهر الحياة (كاللسان) وظواهر المادة ترد إلى حركة موجية أو حركة ذرية يمكن تفسيرها عِليًا (نسبة إلى العلة) تاما وكافيا ينفي كلّ غائية (تواصلية كما هو الحال عند سُوسير ومن جاء بعده) ينظر حول مفهوم الآلية: محمود يعقوبي، معجم الفلسفة .1979، ص 20.

. F. De Saussure, C.L.G, ibid,p 17.

المُقارن مما دفع جورج مونان أنّ يلخّص لنا هذا الطور من أطوار النّظر اللغوي بعبارة بليغة حين قال: « لقد كان مفتاح المقارنة يجرب في جميع الأبواب الممكنة» [1].

وبهذه الخطوة الخطيرة تفقد اللّسانيات المقارنة سمة جوهرية تنبني عليها علمية اللّسانيات الحديثة وهي سمة الاستقلالية (Autonomie)، لأنّه وببساطة لا يجري على الظّاهرة اللّغوية ما يجري على الظواهر الطبيعية (البيولوجيا[2]) الأخرى، وقد تقلّد اللساني الفرنسي ميشال بريل (M. Bréal) [3] دَعوى الاعتراض على هذه النزعة الهجينة، وأعلن على سبيل المجاز عن موت بوب[4]، ولَهج بأنّ طموح العلوم الطبيعية نحو الصرامة المنهجية والدّقة لا يتوافق ودراسة ظاهرة إنسانية مثل اللسان البشري[5].

ولمّا كانت الظّاهرة اللّغوية ذات كيان خاص ؛أي أنّها أصل قائم بذاته، فإنّها تقتضي منهجا نابعا من بنيّتها، كما لم يخل المنهج التاريخي المُقارن كذلك في تطبيقاته من

---

[1] . جورج مونان، المرجع السابق، ص 165.

[2] . لقد نتج عن استخدام المقارنين للمفاهيم والمُصطلحات البيولوجية استخداما إجرائيا نتائج وخيمة على الدرس اللغوي، وكانت مفاهيم المقارنين هذه م بنية على محض التخمين والتحكم دون أدنى اعتبار للواقع، و لم تكن في الحقيقة إلا وليدة التعريف الهجين لموضوع العلم اللساني، فلا غرابة في هذا إذ ألفينا شليغل A.W.Schlegel يستخدم مفهوم "الجذور الخصبة" أو "المثمرة" حيث خلص من إجراء هذا المفهوم إلى القول: « إنّ اللغات من الصنف البدائي (أي غير المعربة) لا تملك إلاّ نوعا واحدا من المفردا ت، وهي عاجزة عن كلّ نموّ أو تطور، بل أنّ جميع الألفاظ فيها هي من نوع الجذور "لكنها جذور عقيمة لا تنتج نباتا ولا شجرا"، وهذا المفهوم في زعمهم للجذر الّذي يخص اللغات الكاملة (الهندية الأوربية) لا يمكن أن يطبق على اللّغة العربية وإن كانت الجذور فيها واضحة جليّة. ينظر، مونان، تاريخ علم اللغة، المرجع السابق، ص 160.

[3] – ميشال بريال (1832-1915)، لساني فرنسي، تكوّن على يدّ بوب، وهو مترجم كتابه: "النحو المقارن، ترك كتابًا هام هو "محاولة في علم الدلالة".

[4] . لقد أعلن بريال ما بين سنتي 1867 1868 في درسه الافتتاحي لكولاج دو فرانس عن موت بوب، وكذا عن عدم إتباعه لمذهب شلايشر. ينظر: مالمبرج، تاريخ اللّسانيات، الأصل الفرنسي، المرجع السابق، ص410.

[5] – B. Malmberg, Histoire de la linguistique, ibid, p. 455.

الاعتبارات المعيارية، بل كان نابعا من انتقائية وصَفوية[1] ومشحونا بأحكام معيارية حيث رام المقارنون استخلاص اللّغة الأم الصافية النقية، المُتّسمة بدرجة من الكمال، واعتبروا ما تفرّع عنها من اللغات نماذج مشوّهة ومنحطّة[2]. وقد استدرك سُوسير عليهم في هذه القضية بحجة منطقية بيّن فيها فساد استدلالهم وتعارضه مع مقتضيات العقل[3]، من جهة التّدليل على المطلوب، المتأتي من انغماسهم في مجالهم التّداولي مؤداها:« وذلك أنّهم لمّا كانوا متأثرين بوهم كان من أبرز خصائص عصرهم اعتبروا الحالة الأصلية للغة حالة راقية مُثلى من دون أن يتساءلوا حتّى عن إمكانية أنّ تكون سُبقت بحالة أخرى » [4].

وعلى الرغم ممّا سلف من النقد إلاّ أنّ المقارنين قد استخدموا ولأوّل مرة قرائن لسانية داخلية محضة في مجال المُقارنات، وتمّ الاستغناء عن التحليل الميتافيزيقي واللاهوتي(الّذي كان يعتبر العبرية أصل اللغات كُلّها)، وبذلك تأسست المقارنات بين اللغات على المقارنة أولا

---

[1] . عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية،. تونس: الدار التونسية للنشر،1986:« الصفوية نسبة إلى مبدأ المحافظة على "صفاء" اللّغة من التغير أو التشويه » ص.25.

- A. Schleicher, Les langues dans l'Europe moderne, (Tra : H. Ewerbeck), Paris, Garnier, 1852. « les idiomes a flexion sont donc les plus êtres] au sens biologique de terme être] de toute le règne de la parole », p.13.

«que ses transformation[le langage] étaient des dégradations», « L'histoire est l'ennemie du langage » voir :chauvinisme linguistique, ibid p 56.

[2] - F.François, et autres, linguistique, Paris, P.U.F.1980 . et voir :

. F. De Saussure, C.L.G, ibid : « on voyait dans l'état originel de la langue quelque chose de supérieur et de parfait, sans se demandé si cet état n'avait pas était précédé d'un autre »p.223.

[3] يكثر دوران هذا النّمط من الاعتراض في الخطاب السُوسيري حيث يلجأ في دحضه للدعاوى إلى بيان طابعها العبثي الّذي يتعارض مع مقتضيات العقل المنطقية، وهي الحُجّة نفسها التي اعترض بها على قضية أصل اللّغة ودراسة كلام الأطفال.

[4] ف.دي سُوسير، دروس في الألسنية العامة، المرجع السابق، ص 246 ينظر النص الأصلي:

-F. De Saussure, C.L.G, ibid : « on voyait dans l'état originel de la langue quelque chose de supérieur et de parfait, sans se demandé si cet état n'avait pas était précédé d'un autre »p.223.

بين عناصرها النحوية. وعلى ما تقدم يمكن تلخيص الاعتراضات السُوسيرية على هذه المنهجية في النقاط التالية :

1. سوء تقديرهم لعامل الزّمن في استدلالاتهم، حيث كان المقارنون يبحثون عن إثبات التوافق والتشابه بين اللغات مهما كان بعدها الزماني (فهو على هذا بحث على المحور التطوري التاريخي_دون قيد)، أي بغضّ النّظر عن الفترة الزمنية الفاصلة بينهما.

2. بالإضافة إلى قصور تقدير عنصر الزمن، كان مفهوم بوب للغة مفهوما هجينا وغير ثابت[1]، وقد أدّى قصور تقدير عنصر الزّمن إلى قيام اللّسانيات التي باشرها بوب على أرضية . مجهولة المعالم[2] . « ذلك أنّها ضاربة بسهم في ميدانين اثنين معا لأنّها لم تتوصّل إلى التمييز بين الحالات القارة [les états] والأطوار المتعاقبة [successivités] تمييزا واضحا »[3].

وإلى جانب التضحية بالاستقلالية، وقصور تقدير عامل الزمن، ونقد منهجية التعريف عند بوب التي ترتب عليها المفهوم الهجين والمشوش لموضوع الدراسة، حيث تمثّل المقارنون اللّغة على أنّها غاية وليست وسيلة؛ أي أنّ الفكر الإنساني قد نحتها لوحة فنية لتمثيل نفسه[4]، حيث يتبّين لنا أنّ المقارنين قد تمثلوا الفكر على أساس أنّه كيان قائم بذاته مستقل

---

[1] . F.De Saussure, C.L.G, ibid,« aussi sa conception (Bopp) de la langue est elle hybride et hésitante » p .118.

فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة،المرجع السابق : « فكان تصوره للغة [بوب] تصورا هجينا فيه خلط وتردد»،المرجع السابق، ص 130.

[2] - F.de Saussure, C.L.G, ibid : « celle-ci,en [la linguistique inaugurée par Bopp]se plaçant sur un terraine mal délimité »p118.

[3] . فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، المرجع السابق، ص130.

[4] - O.Ducrot, logique structure énociation, Paris, Minuit, 1995, « alors, la langue n'était pas un moyen, mais une fin, l'esprit humain la façonnait comme un ouvre d'art, ou il cherchait à se représenter lui-même ».p.26.

عن المُقوّم أو العماد(support) اللغوي الحامل له في تشكله (المرحلي) وبنيّته (الرمزية)، وعلى هذا فاللغة عندهم مرآة تعكس الفكر[1] بوفاء أحيانًا وبخيانة أحيانا أخرى.[2]

كما ويعترض سُوسير بناء على مبدأ النظامية (systématicité) على الفيلولوجية المُتصفة بالذّرية في تناولها للأحداث اللّغوية، ويؤسّس بدل ذلك تميّز اللّسانيات عنها في كونها تردّ الأحداث إلى قوانين [صارمة] ؛أي إلى نظام.

بالإضافة إلى إخفاق الفيلولوجيا المُقارنة في تحديد العلاقة الحاسمة بين اللّغة والفكر، لم توفّق كذلك على الصعيد الابستمولوجي والمنهجي في تحديد موضوعها بصفة صارمة وواضحة ممّا لا يدع مجالاً لتمازج المعارف وإدخال علم في آخر، إلاّ على سبيل التكامل فحسب، وبدون التساؤل عن طبيعة الموضوع المدروس[3] الّذي يُعدّ إجراء جوهريا يستحيل على أيّ علم كان، حسب سُوسير، أن يخلق منهجاً له[4].

يوضح لنا سُوسير موقفه من خلال هذا المقطع الحِجاجي إذ يقول:« إلاّ أنّ هذه المدرسة وإن كان لها فضلٌ لا يُنكر في فتح مجال خصب جديد، لم تُوفق إلى تأسيس علم اللّغة الحق ولم يكن من مشاغلها قط أن تعتني باستخلاص طبيعة موضوع دراستها والحال

---

[1] -A.Schleicher, ibid : « l'unité de l'idée doit se refléter également dans l'unité du son c'est-a-dire dans la syllabe »p. 9.

[2]- O.Ducrot, logique structure énonciation, ibid, p p 103. 105.

[3] -F.De .Saussure, C.L.G, ibid« la théorie du langage aura plus essentielle tache de démêler ce qu'il en est nos distinctions [langue, parole. Langage, langue…ect.].Il nous impossible d'accorder qu'on ait le droit d'élever une théorie on se passe de ce travail de définition » voir : note critique N°55 et note critique N° 56 p.362.

[4] - F.De Saussure, C.L.G, ibid, «[...] de dégager la nature de son objet d'étude, or son cette opération élémentaire une science est incapable de ce faire une méthode. ».p.13.et voir
- L.Hjelmslev, prolégomènes pour une théorie du langage.p.p.11.12.

. عبد السلام المسدي، المرجع السابق : « وفي هذا المقام يتقدم تعريف العلم لموضوعه على تعريفه لذاته » ص23.

أنّ أيّ علم من العلوم عاجز أن يتّخذ لنفسه منهجا إن هو لم يقم بهذا العمل البسيط الأول»[1].

إذ بعد مُجاراة سُوسير لهذه المدرسة والتسليم لها بفضل فتح مجال خصب يعود سُوسير ليعترض عليها مُحدّدا عُمدة الخلاف، سالكا في ذلك طريق النفي السجالي المُتّسم بوضوح عملية التبئير(focalisation) لوقوعها في مستوى الردّ على الرّأي المعاكس الّذي فحواه:

- لم تُوفق إلى تأسيس علم اللّغة الحق.
- لم يكن من مشاغلها قط أن تعتني باستخلاص طبيعة موضوع دراستها.

والنفي حجاج تبكيتي أي مُضاد (réfutatif) يقود إستراتيجية تتوخى الإبطال من خلال كشف الخلل في القضية محل الإبطال وأداته في هذا المقطع هي " لم "[2] المُتمحضة للدلالة على النفي المُطلق المُمهد للاعتراض[3] على القضية وإثبات نقيضها، من خلال عملية الاستبدال التي ينهض بها النفي بتجاوز ما أنكِر وإقرار ما يجب أن يُتبنى، فهو بذلك يحوّل الاتجاه الحِجاجي لصالح دعوى النافي، وبعد الاعتراض يورد سُوسير حُجّته بعد الواسم اللغوي "الحال أن" (= or)[4] الّذي يكثر دورانه في الخطاب السُوسيري، وهو واسم لغوي مُدرِج للحُجج المُهمّة بالنسبة للاستدلال،حيث ينهض هذا الواسم بوظيفة الترابط العكسي (conjonction adversative) مع غياب قرينة الرابط النحوي، والسند الّذي أثبت به

---

[1] فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، المرجع السابق، ص 20.

[2] نبني تحليلاتنا في هذا البحث على الترجمة التونسية للمحاضرات دون الالتفات إلى الفروق الأسلوبية بين اللغتين العربية والفرنسية الحاصلة بعد الترجمة إلا في سياقات قليلة حتى لا ينقلب بحثنا إلى دراسة في اللّسانيات التقابلية.لأنّ أسلوب الشرط وأدواته، على سبيل المثال التي هي أقدر الرّوابط الحِجاجية الدالة على علاقة الاقتضاء يختلف بين اللغتين العربية والفرنسية.

[3] الدحض أقوى من الاعتراض لأنّ الدحض ينهي التحاور أمّا الاعتراض فيقتضي جوابا، وسُوسير من خلال خطابه لم ينه التحاور مع قضايا النحو المقارن واللّسانيات التاريخية على مدار خطابه في كلّيته.

[4] F.De Saussure, C.L.G.ibid, p16.

سُوسير حُجيّة الاعتراض (مرجع الاعتراض) هو مجال المُحاجّة المشترك المتمثل في العلوم بصيغة العموم كما وردت في هذا المقطع الحِجاجي.

كما يجدر بنا أن نبدي ملاحظة على هذا المقطع على مستوى التعبير القولي وهي عدم تطابقه مع الترتيب المنطقي للدعاوى المدحوضة(المرجوحة) ذلك أنّ أولى الدَعاوى بالتفنيد هي الدّعوى الثّانية.

ومع إخفاق المقارنين في حصر موضوع الدّراسة حصرًا منهجيًا صارمًا، والعكوف على استخلاص طبيعته بغية صياغته صياغة علميّة، وليس البحث في ماهيته وجوهره المُطلق، حيث تؤدي هذه الخطوات إلى صياغة المنهج بالمعنى الحصري له، فإنّهم . وبسبب انغماسهم في التيار التعليلي التاريخي[1]. قد انصرفوا عن التساؤل المنهجي (الميتودولوجي) حول خطوات البحث، ولم يُكّلفوا أنفسهم فحص الهدف من المقارنات التي كانوا يبحثون فيها ويدرسونها[2].

كما أدى كذلك انصراف المقارنين عن الخطوات السالفة مُضافًا إليها غياب تحديد مُسبق لأهداف نشاطهم المعرفي، وتَشاغلهم عن هذه الدّعوى الجوهرية محل النّظر وعن براهينها[3] إلى تعليق الأمل في بلوغ النتائج أو بناء نظرية؛ أي خطاب استدلالي مُحكم، على محض

---

[1] . ذلك أنّهم جعلوا من التاريخ مبدأ إجرائيا في تحليلاتهم، فكل ظاهرة لغوية آنية يمكن تعليلها بالرجوع إلى تاريخها، ولذلك يصف بعض النقاد هذه المنهجية بالمنهجية التعليلية التاريخية.

[2] – F. De .Saussure, C.L.G, ibid, p. 295.

. بمعني أنّهم لم يؤسسوا خطابا ميتالسانيا يبحث ويناقش مناهج البحث اللساني بنفسه كما هو الحال في اللّسانيات الحديثة والمعاصرة.حيث يفهم من هذا الاعتراض على سبيل الاقتضاء أن سُوسير يجعل من التساؤل عن أهداف النشاط المعرفي ضابطا من ضوابط صحة القول العلمي.

[3] . وهذه الخطوات تعبر عنها بعض الأدبيات الإبيستمولوجية المعاصرة بقولها: " إنّ العلم هو نظام من المعرفة النقدية " فمُصطلح النقدية يمكن حمله على معنيين :

أ. يدل من جهة أولى على أنّ العلم يمارس رقابة حذرة متيقظة على خطواته (démarches) الخاصة.

ب .يدل من جهة ثانية عاى أنّ العلم يضع خصائص ومعايير المقبولية أو الصحة (validation) (وهي غير الصدق المنطقي).

الصدفة التي حالفت بوب حين تأسيسه النحو المقارن بالقدر الّذي حالفت فيه كريستوف كلمبوس حين اكتشافه لأمريكا بينما كان يبحث عن الطريق إلى الهند .

2.3.5 سُوسير والنحاة الجُدُد (Junggrammatiker)

لم تدم هيمنة المقارنين على التّفكير اللغوي الغربي طويلا، حيث ظهرت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر مدرسة جديدة في صلب القارة العجوز المتشبعة بالوعي التاريخي، تلك المدرسة هي مدرسة النحاة الشباب[1]، حيث أُطلق عليهم هذا اللقب انتقاصًا منهم، على نحو ما كان يطلق على السياسيين الجُدُد لقب الأتراك الشباب، على حدّ تعبير مونان، كما أنّ فظاظة الشباب، حسب روبنز، شكوى معهودة في العلم كما هي في مجالات الحياة الأخرى، ولم يكن هذا القلب المتشبع بالوعي التاريخي في صلب القارة العجوز إلاّ ألمانيا[2]، حيث بلور النحاة الجُدُد مذهبهم الجديد في سياق خلافي تنازعي مداره نبذ التفسيرات الفلسفية[3] التي كان

---

[1] . يطلق هذا المُصطلح على جماعة من اللغويين أغلب رؤوسهم من الألمان اتبعوا نهج برجمان Brugman الأستاذ المحاضر في جامعة ليبزيج، والذي قال بعدم شذونية[اطراد] القوانين الصوتية، ينظر :عزت عياد، المرجع السابق، ص 77، كما ح أوّل النحاة الجُدُد تقريب منهج اللّسانيات من مناهج العلوم الطبيعية وجعلها علما صارما بقدر صرامة مناهج العلوم الطبيعية .ينظر: مالمبرج، التّيار ات الجديدة في اللّسانيات، (الأ صل الفرنسي) 1968.ص.19.

[2] . وذلك راجع إلى سيطرة الفلسفات التاريخية في ألمانيا كفلسفة هيجل، ولذلك اعتبر بنفنيست أنّ محاضرات سُوسير في فرنسا التي بدأت في 5 نوفمبر 1881 هي المرة الأولى التي تدرس فيها اللّسانيات العامة والتاريخية في جامعة فرنسية. ينظر: دومورو. المرجع السابق ص335. ينظر كذلك:كلودين نورمان، ما قبل سُوسير الأصل الفرنسي، المرجع السابق، ص 150. وقبل هذا التاريخ كتب بريال مترجم مؤلف بوب إلى الفرنسية في مقدمة الجزء الرابع (ص XXVII) بتاريخ 27 أوت 1872 يقول:

F.Bopp,la grammaire comparé des langues indo-européennes, (tr : M.Bréal),Paris, Hachette,«L'étude comparative des langues indo-européennes est en voie de développement dans notre pays [la France]».

[3] . واستمد النحاة الشباب هذا الموقف المنهجي من هارمن بول الّذي اتخذوه مرجعية نظرية ينظر :

. B.Malmberg, histoire de la linguistique, ibid, «la théorie de Paul implique par conséquent que le terme et le concept de philosophie sont a écarter de la linguistique », p. 318.

شلايشر يبالغ فيها لولوعه بقراءة هيجل[1] وتقديم تفسيرات وضعية بدل ذلك [2]،حيث دعا النحاة الجُدُد صراحة إلى نبذ كل الافتراضات المُسبقة[3]. التي أظلّت كثيرا من الباحثين و «الاتجاه إلى الواقع الحاضر الملموس ذي الضوء الساطع الّذي يمكّن [من] الحصول على المعلومات »[4].

انطلق النحاة الجُدُد في سعيهم إلى تجاوز اللّسانيات التاريخية المقارنة المُكتفية بمجرد الوصف حسبهم، من البحث عن علل التغيرات الصوتية في وعي المتكلمين وتفسيرها بما يعرف بالقوانين الصوتية[5]، لأنّ الناطقين في تصوّرهم هُم من يغيّر اللغة، وقد تشبعوا في سعيهم هذا بتنظير عالم اللغات الجرمانية هارمن بول (Herman Paul 1846-1921) [6] حيث عُدّ كتابه "مبادئ اللّسانيات التاريخية" الّذي صدرت الطبعة الأولى

---

[1]- Auguste Schleicher, ibid, p12. et O.Ducrot, ibid., p.28 .

[2] - B.Malmberg , analyse du langage au XX ème siècle, Paris ,P.U.F, 1983, p.131.

[3] . يعدّ اللساني الأمريكي وايتني (Whitney) أوّل من ألحّ على هذه الفكرة الأصولية الجوهرية، ثمّ أعاد السلوكي بلوم فليد تبني هذه الفكرة ينظر : Universalise, objets et méthodes, ibid, sous "la linguistique"

[4] . روبنز ،موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، المرجع السابق، ص 299.

[5] . لقد تحدث المؤرخون لتاريخ اللّسانيات عن فكرة اطراد (régularité) القوانين الصوتية عند مدرسة النحاة الشباب إلى الحد الّذي ارتبط اسمها بهذه الفكرة، إلاّ أنّه ليس من الواضح تمام الوضوح أنّ النحاة الشباب قد آمنوا كلّ الايمان بهذه الفكرة، ونحن إذ نعيد استقراء التاريخ المتعارف عليه نذكر قول فيرني (Vernet) حول اطراد القوانين الصوتية في نقده لقانون قيوم حيث يقول :

[5] . J.E.Boltanski, la linguistique diachronique, Paris, P.U.F, 1995 « Il doit y avoir une loi pour expliquer l'irrégularité le problème et de la trouver », p. 61.

[6] . هارمن بول (Herman Paul 1846-1921) فيلولوجي ألماني طُبع كتابه الّذي نظّر فيه للقضايا اللّغوية من منظور تاريخي خمس مرات ما بين (1880–1920) .وقد انتقد بول بشدة النزعة الفلسفية التخمينية والتأملية المحضة التي غرق فيها بعض معاصريه، وذلك من خلال استعارتهم لمنهاج جاهزة وإسقاطها على الدرس اللساني بتساهل كبير، وأوضح موقفه الداعي إلى استقلالية اللّسانيات.

منه سنة 1880م إنجيل هذه المدرسة[1]، وعليه أكد النحاة الجُدُد على أنّ تاريخ اللغات لا بدّ أن يكون تفسيريا، بل ذهبوا إلى حدّ القول إنّه لا وجود لتفسيرات لغوية إلاّ في التاريخ، بمعنى أنّ موضوع اللّسانيات التاريخية[2] لا ينحصر في تغيّر اللّغة بل هو تاريخ اللغات[3]، إلى الدرجة التي أصبح فيها مُصطلح العلميّة مُرادفًا لمُصطلح العلميّة، كما استندوا في تنظيراتهم على الفلسفة الوضعية[4] لأوغست كونت (Auguste Comte) في تفسيرها لأصل اللّغة وعلل تغيّرها، إذ رأى كونت أنّ الجماعة اللّغوية هي مُبدعة اللّغة والمُحافظة عليها[5]، ولمّ+ا كانت الجماعة اللّغوية هي صاحبة اللغة، فقد تمّ بناء على ذلك

---

[1] . جورج مونان، المرجع السابق، ولا ينبغي أن يغيب عن بالنا أننا وقتئذ في قمّة انتصار التاريخ كمادة مُوّجِهة للتفكير في القرن التاسع عشر وسرعان ما حوّل هارمن بول هذا الكسب التاريخي إلى عقيدة ثابتة فوضع القواعد التالية:« إنّ الطريقة العلميّة الوحيدة لدراسة اللّغة هي الطريقة التاريخية» « وإن كلّ دراسة لغوية علمية لا تكون تاريخية في أهدافها وأسلوبها، يمكن تعليلها فقط بتقصير من الباحث، وبعدم كفاية المصادر التي توفرت له » ص، ص 216.217

- B.Malmberg, les nouvelles tendances de la linguistique, ibid, 1968, p.19.

[2] من خلال هذا الجدل القديم يتبّين لنا مدى أهمّية تحديد موضوع الدّراسة من الناحية الابيستمولوجية، وقد بعث سُوسير بعد ذلك هذا الجدل من جديد، إذ من المرجّح أن يكون قد تأثر بشيوخه من النحاة الجُدُد من جهة، وبوايتني (Whitney) من جهة أخرى، على أنّ الكتابات المنشورة حديثا . في رأينا . ترجّح تأثر سُوسير بوانتي.

[3] . J.E.Boltanski, ibid,p 60.

[4] . وبداية من سنة 1870 تم التخلي عن المفاهيم الرومانسية المتمثلة في القول بصفاء اللغات القديمة، وقد عارض النحاة الجُدُد مفهوم أوغست شلايشر القائل بعضوية اللسان، واعتبروا اللّغة على العكس من ذلك نتاجا جماعيا للجماعة البشرية وقد تبنوا المذهب الوضعي وطبقوه بصرامة وظهرت تلك الصرامة في ما أسموه بالقوانين الصوتية

[5] - selon A. Comte : « le public humain et le véritable auteur du langage, comme son vrai conservateur ». Citation d'après le dictionnaire Larousse de citations, sous : "langage "

وقد بنى النحاة الجُدُد على فكرة كونت السالفة وصاغوا قاعدة لهم تتلخص في أنّ:

« [...] que l'usage [الاستعمال مقابل الوضع] est la seule règle[المعيار الوحيد] du langage » voir : C.Normand, ibid, p26.

وهذا الإقرار السالف من كونت والمتأثرين به يعدّ في حد ذاته انقلابا معرفيا هاما، ونقضا صارما لأقوال المقارنين الغارقة في التفسيرات التطورية (بالمعني البيولوجي للمُصطلح)، والتعليلية التاريخية (تعليل الظواهر الآنية بالظواهر الزمانية). غير أنّه من الوهم الاعتقاد بجدة هذه المفاهيم كلّ الجدة والتي لم توصف بالانقلاب المعرفي إلاّ بالمقارنة مع لاعقلانية مواقف المقارنين إزاء اللغة، ذلك أنّ مفاهيم كونت السالفة قديمة في صلب التراث الفلسفي والنحوي الغربي (دون اللجوء إلى مقارنته

الاستغناء عن تفسير التغيّرات اللّغوية وخاصة الصوتية منها بردّها إلى ذات اللغة[1]، على نحو ما كان قبل هذا التاريخ يقال اللّغة تفعل كذا[2] ولا تفعل كذا. كما تمّ في مقابل ذلك إبطال المنظومة المُصطلحية للمذهب [3] التاريخي المُقارن المشحون بالمفاهيم البيولوجية[4] بسبب أنّ اليقين والمقدمة المُعتبرة للغة كيانا مُستقلاً عن الأفراد قد تزعزعت، وتمّ إبطالها مما أدى إلى إبطال مضامين تلك المُصطلحات حيث أفضى الإبطال إلى موت تصوّرات عارضيها.

من الخارج ؛أي بالتراث العربي الّذي لم يعرف مثل هذه الألوان من التفكير الهجين إلاّ ما ينسب إلى بعض المتكلمين وفرقهم من أمثال الصميري كما يذكر ذلك أورو(S.Auroux) في كتابه تاريخ الأفكار اللّسانية) فقد ورد هذا الرّأي عن صاحب النحو اللاتني توماس دو تراس، ينظر:

- de lingua Latina IX1.5.6. « et si l'usage est mauvais, le peuple doit se corriger » voir : P.Swiggers, histoire de la pensée linguistique dans la culture occidentale de l'antiquité aux XX ème siècle, Paris, P.U.F, 1997, p75.

[1] . في حين يذهب سُوسير إلى إقرار هذا المبدأ العام المتصل بالتطور اللغوي حيث يقول :

F.DE Saussure, C.L.G, ibid : « jamais le système n'est modifié directement ; en lui-même il est immutable » p121.

[2] . لقد عارض وايتني (Whitney) قبل هذا الأقوال التي ترد اللّغة إلى جهاز عضوي بالقول إنّ العبارات من مثل " اللّغة جهاز عضوي" ما هي إلاّ تعابير مجازية، ذلك أنّ اللّغة في الحقيقة لا وجود لها إلاّ في أذهان وأفواه مستعمليها.ينظر: أندري يعقوب، نشوء الفكر اللساني،الأ صل الفرنسي، المرجع السابق، ص155.

[3] . وقد وردت بعض هذه المُصطلحات في مدونة المحاضرات السُوسيرية، الأصل الفرنسي، كمُصطلح (organisme) في ص19، ص40 (3 مرات)، ص42، ص201، ص263، وكذلك مُصطلح (genèse) في ص169.إلاّ أنّ المخطوطات تثبت أنّ سُوسير انتقد هذه المُصطلحات انتقادا شديدا.

[4] . جورج مونان، تاريخ علم اللّغة .المرجع السابق:« ويقول بروكمان [...] [وهو من النحاة الشباب] « أتمنى على كلّ لساني أنّ يجزم أمره ويمتنع عن استخدام تلك التعبيرات مثل" شباب اللغة" أو "شيخوختها" التي لم ينجم عنها إلاّ الأذى في أيامنا، وقليل جدا من الفائدة» ، ص.217.وهذا الموقف السالف الّذي خرج به النحاة الجُدُد ينبني على ما عارض به وايتني (Whitney) شلايشر ويبيّن لنا مدى الثورية التي اتسم بها إسهام النحاة الجُدُد فيما يشبه فلسفة الـ "لا" لقاغستون بشلار، فقد صرّح النحاة الجُدُد بالقول :« ليست اللّغة كائنا عضويا ولا يمكن مقارنتها بنوع نباتي (كالأزهار) ولا إلى جنس من هذا النوع (زهرة)، فاللغة لا أصل (genèse) لها ولا شيخوخة ولا تطور ولا تفرع ». ينظر:. J.E.Boltanski, ibid, p. 60 -

وبإبطال النحاة الجُدُد مقولة استقلالية اللّغة عن الأفراد وإثباتهم لوجودها في وعي المتكلمين بها، وبأنّها نِتاج للوعي الجمعي تكون اللّسانيات، استنادا إلى هذا التّحديد لموضوعها[1] الّذي وضع في سياقه الاجتماعي، قد خطت خطوة إلى الأمام، وذلك بتأثير مزدوج من الفيلسوف كونت[2] واللساني الأمريكي وايتني (Whitney) .

لم يكن التفاعل الحواري العقلي بالحُجَج لسُوسير مع هذه المدرسة مُثمرًا جدًا، حيث يذكر سُوسير أنّه لم يسمع من لسكين (August Leskien 1840.1916) إلاّ محاضرة واحدة، كما كان لرفض النحاة المحدثين لأفكار الشاب سُوسير[3] وخاصة أستاذه لسكين (مترجم كتاب وايتني (Whitney)) الّذي كان من المُناقشين لمذكرة الماجستير حيث إنتقد فكرة النّظام عند طالبه وشدّد لهجته إزاءها حتّى بلغت لهجته حّد التحقير والإهانة في حق سُوسير.

وكان هذا التجريح في حق سُوسير في بداية مرحلته الأكاديمية من بين العوامل النّفسية التي دفعت سُوسير إلى العُزلة كما يرجّح ذلك المشتغلون بسيرته الذاتية . وكان سبب هذا التجريح هو وصف سُوسير في مقدمة رسالته للدراسات السّابقة الرامية إلى تفسير نظام الصوائت(الحركات) في اللغات الهندوأوربية بأنّ مدارها على فراغ (tourne dans le vide)، وكان من بين تلك المُحاولات السّابقة محاولة أستاذه المناقش لسكين، وتبيّن لنا الدّراسات الفيلولوجية لمخطوطات سُوسير غير المنشورة أنّ أسلوبه في الكتابة يتميز بنبرة حادة في النقد، ثمّ يقوم بتعديله بما يتناسب ومقتضيات أعراف النشر الأكاديمي.

---

[1] . يطلق مُصطلح موضوع العلم ويراد به في الاصطلاح الفلسفي ما يبحث عنه هذا العلم ويطلبه.

[2]- B.Malmberg, histoire de la linguistique, ibid, « le changement de langage conditionnés par la communauté »p.457.

[3] لقد أظهرت الدّراسات النقدية المقارنة للنصوص السُوسيرية أنّ أسلوب سُوسير في الكتابة النقدية في شبابه عندما كان باحثا عن مكانة له في السياق الأكاديمي (الجامعة) لم تتغير، خاصة فيما يتعلق بطريقة نقده لمعاصريه فقد التزم سُوسير بالنبرة نفسها في الكتابة من بداية مساره الأكاديمي إلى نهايته .

غير أنّ سُوسير يُرجع الفضل إلى مدرسة النحاة الجُدُد في إقرارها بأنّ القياس (analogie)[1] والتغيّرات الصوتية من أكبر العوامل المُفسرة لتطور اللغات، حيث اعتبرها سُوسير مظهراً من المظاهر القارة في اللسان البشري وناموساً من نواميسه[2]، كما سايرهم سُوسير في القول بلا نظامية التغيّرات اللّغوية ؛أي بعشوائيتها بمعنى أنّها تطورات عرضية (accidentel) [3] وهو موقف التزم به سُوسير في رسالته[4]. على أنّ سُوسير يقيّدها بالزمن حيث اعترض عليهم بإعمال قواعد اللّغة ودلالة الأفعال تسخيرا لمقتضيات الدلالة اللّغوية حيث يقول: « وإنّ أعظم ما قد يقع فيه المرء من خطإ في المنهج [...] لهو أنّ يصوغ القوانين الصوتية باستعمال المُضارع الدال على الزّمن المُطلق وذلك كما لو كانت جميع الظواهر التي تشملها تلك القوانين موجودة وجودا أزليّا، لا أنّها تنشأ وتموت في حصة زمنية ما».[5]

كما نرجّح أن يكون سُوسير قد استمدّ القول بلا شعورية الظواهر اللّغوية، من النحاة الجُدُد[6] لأنّ أفكار فرويد (Freud) لم تبلغه كما رجّحت ذلك الدّراسات النقدية لفكره[7]، وعلى سبيل المثال فقد استشهد سُوسير بأبحاث بروكا (P.Broca)[8] بخصوص الحُبسة وهو

---

[1] -F.De. Saussure, C.L.G, ibid, p. 223.

[2] فردينان دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، المرجع السابق،ص 142.

[3] J.E.Boltanski,la linguistique diachronique, Paris, P.U.F,1995 , p 64.

[4] الأصل الفرنسي، المرجع السابق، ص ص 92 و97.

[5] فردينان دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، دروس في الألسنية العامة، ص222 ينظر كذلك المحاضرات الأ صل الفرنسي، ص202

[6] فردينان دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، المرجع السابق : « وعي الجمهور للقوانين اللّغوية ضعيف حتى وإن كان وعيهم عظيم فإنّهم عاجزون عن مناقشة تلك القوانين » ص 115. والتعليل الّذي يُعلل به سُوسير القضية هو كون اللسان غير قابل للنقاش بسبب قيامه على أرضية غير عقلية.

[7] ينظر على سبيل المثال: كالفي، سُوسير ما له وما عليه، الأصل الفرنسي، إلى جانب خلو مكتبته من أعمال مؤسس التحليل النّفسي.

[8] تظهر الكتابات المنشورة حديثا استشهاد سُوسير ببروكا واستنتاجه حُجّة من أبحاث هذا العالم حول الحُبسة خلاصتها أن ملكة نطق الأصوات تبقى شيئا مختلفا عن ملكة استدعاء(évoquer) علامات لسان عادي .ينظر:
F. De Saussure, Ecrits de linguistique générale, ibid, p260.

مكتشف هذا الخلل في التنسيق الّذي يمس الكلام (incoordination de la parole) وأطلق عليه بروكا مُصطلح(Aphémie) سنة1861، ذلك أنّ مُصطلح (Aphasie) الّذي ورد في نصّ المحاضرات السُوسيرية، وأكدته المخطوطات القديمة والمنشورة حديثا (2002) لم يظهر إلاّ مع العالم تروسو (Armand *Trousseau*) سنة 1864. ولم يستشهد سُوسير في محاضراته، ولا في المخطوطات كلّها حتى الحديثة منها بفرويد الّذي نشر بدوره سنة1891 دراسة عن الحُبسة[1].

يختلف موقف سُوسير عن موقف النحاة الجُدُد في مسائل عدة منها مفهومه للطابع الاجتماعي للسان، وموقفه من أصل اللسان البشري البعيد عن التفسير الوضعي، وتفسيره لعوامل التغيّر اللغوي، ويقاسمهم التصور في مسألة لاشعورية القوانين اللّغوية بالنسبة إلى الناطقين.

3.3.5 سُوسير ووايتني (W.D.Whitney 1827-1894)

وليام ديوات وايتني (Whitney) لساني أمريكي تخصص في الدّراسات الهندية واللّسانيات العامة، حيث درس السنسكريتية على يد إدوارد ساليسبري (Salisbury) وقد سبق لأستاذ وايتني (Whitney) وأن درس مع المستشرق الفرنسي دو ساسي (S.de Sacy) وقارسن (Garcin) في باريس، ومع فرانتز بوب في برلين وعُيّن ساليسبري بعد ذلك أستاذا للغة العربية والسنسكريتية في جامعة يال(Yale) الأمريكية سنة 1841.

وكان وايتني (Whitney) قبل هذا قد درس الجيولوجيا في جامعة يال بداية من سنة 1845، لكنّه وبتشجيع من والده التحق لدراسة اللّغة السنسكريتية على يد أستاذه ساليسبري، الّذي . وبفضل علاقته مع الدرس اللساني الأوربي . وضع في يّد تلميذه وثائق قيّمة تتعلق بالسنسكريتية والعربية، وبعد ذلك سافر وايتني (Whitney) إلى

[1] Contribution a la conception sur des aphasies.

ألمانيا سنة 1850 ومكث بها ثلاث سنوات، وبعد رجوعه بسنة واحدة عيّن أستاذا للسنسكرتية واللّسانيات المقارنة في الجامعة التي درس بها، كما كان إلى جانب هذا كلّه مُرشدا لأحد الضباط في الجيش الأمريكي.

إنّ إسهام وايتني (Whitney) في الدرس اللغوي يتمثّل في مؤلفه: "النحو السنسكريتي" (Sanskrit grammar) الّذي نشره في ليبزيج (حيث درس سُوسير) سنة 1879 بمعية الترجمة الألمانية، كما يعدّ كذلك من أوائل اللسانيين الّذين تفطنوا إلى أهمّية القياس(analogie) في تطور اللغات[1] وقد تبعه في ذلك النحاة الجُدُد ثمّ تبعه سُوسير من بعدهم.

وبداية من شهر مارس من سنة 1864 ألقى وايتني (Whitney) محاضرات حول مبادئ اللسان ونشرها سنة 1867 في كتابه الموسوم بـ : "اللسان ودراسة اللسان" إذ يقع هذا الكتاب في 489 صفحة، وقد ترجم هذا الكتاب إلى اللغتين الألمانية والهولندية، وبعد هذا الكتاب نشر مؤلفا آخر موسوما بـ : "حياة ونمو اللسان" وكان ذلك سنة 1875 حيث يقع هذا المؤلف في 326 صفحة، وقد ترجمه لسكين (من النحاة الجُدُد وأستاذ سُوسير) إلى الألمانية وصدر سنة 1876.

واللسان عند وايتني (Whitney) هو نظام كبير ذو بنية في غاية من التعقيد، كما أنّ أكبر مبادئه النّظرية الكُليّة هي تلك التي عارض بها كُلاًّ من شلايشر(A. Schleicher) وماكس مولر (M. Müller) بالقول إنّ اللسان ليس كائنا عضويا، إنّما هو ظاهرة أو حدث (fait) أو مؤسّسة اجتماعية (institution).

أمّا بخصوص علاقة سُوسير بوايتني التي دار حولها جدل كبير إلى الحد الّذي اعتبر فيه جورج مونان سُوسير من أكبر قراء وايتني (Whitney) [2]، فإنّ العالمان يختلفان في موقفهما من التراث اللساني القديم حيث انصرف وايتني (Whitney) انصرافا مُتسرعا جدا عن

---

[1] B.Malmberg, histoire de la linguistique de Sumer a Saussure, Paris, P.U.F, 1991.p 455.

[2] G.Mounin, linguistique du XX è me siècle, Paris, P.U.F, 1975, p18.

بعض ملاحظات العلماء الهنود على خلاف سُوسير، أما الاتفاق فحاصل بينهما في مسائل عدة منها :

. القول إنّ اللسان ظاهرة اجتماعية، على أنّ سُوسير قيّد هذا الإطلاق احترازًا من أن لا يدخل فيه ما ليس منه[1]، حيث لم يُجر هذه الصفة على مؤسسة اللسان كما أجراها وايتني(Whitney) عليها دون قيدٍ، ولم يحملها عليه حملاً مطلقاً دون قيد أو احتراز.

ومن احترازات سُوسير قوله إنّ مؤسسة اللسان لا تخضع إلى إرادتنا، ذلك أنّ الدّليل يخرج دائما وبنسبة ما عن إرادة الفرد والجماعة وتلك هي صفته الجوهرية ولكّنها أخفى صفاته. فلا تدرك لأوّل وهلة.(2) كما أنها مؤسسة اجتماعية جُعلت لتتغير بطريقة غير نظامية، حيث يكون سُوسير بهذا الإجراء الخطابي المتمثل في الصياغة اللغوية للبنية التركيبية للمقطع الذي صاغ فيه التعريف قد أضاف إلى مفهوم اللسان باعتباره مؤسسة، صفات (قيود) على سبيل التخصيص. ثم لجأ إلى آلية القياس التمثيلي التي وضّح بها التفّرد المُطلق للسان البشري (sans analogue)(3) باستثناء الكتابة حيث يقول:« ونحن من جهتنا لا نشايع [وايتنى] هذه القناعة، بل نحن على خلاف منه، مقتنعون حّد التشبّع بأنّه ما أن نضع أقدامنا على صعيد اللغة إلاّ وساغ لنا القول بأنْ لا نظير لها في عالم السماء والأرض».(4)

. القول إنّ اللسان ذا مضمون معقول.

. القول بالاعتباطية الّذي يعتبر مالمبرج أنّ وايتني (Whitney) هو السابق إليه، إلا أنّه في الحقيقة يختلف مفهومها عند سُوسير عنه عند وايتني (Whitney) الّذي قرنها بالعرفية وعلّلها

---

[1] يسلك سُوسير في خطابه مسلك التعريف بالتمايز حيث يكون التعريف جُملة من القيود.إلى جانب التعريف السالب كتعريفه للقياس بما ليس هو، إلى جانب دوران التعاريف القصرية (التعريف بالحصر) في خطابه كذلك، حيث تأتي في جُمل قصرية اسمية وفعلية.

[2] فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، المرجع السابق، ص38.

[3] F.De Saussure, Ecrits de linguistique générale, ibid, p211.

[4] F.De Saussure, Ecrits de linguistique générale, ibid, p220.

بها، كما سنرى فيما بعد، كما يعترف سُوسير بأنّ وايتني (Whitney) هو الذي وضع اللّسانيات على محورها الحقيقي في المحاضرات الشائعة وفي الكتابات المنشورة حديثا.

6. سُوسير واللّسانيات السلافية

نعني باللّسانيات السلافية في هذا المقام تلك الإسهامات المنسوبة إلى علماء الدّراسات اللّغوية الروسية بصفة عامة، والسلافية بصفة خاصة، ونعني على وجه التّحديد ما يُطلق عليه الباحثون في تاريخ اللّسانيات مُصطلح مدرسة " كازان " ومؤسسها بودوان دي كورتناي (Jean gnacy Baudouin de Courtenay)، في مدينة قازان وهي عاصمة الجمهورية السوفياتية سابقا تاترستان (Tatarstan)، حيث كانت قازان عاصمة لثقافة إسلامية إذ كان بها مسجدان منذ القرن 18 م، ثمّ أصبحت بعد ذلك مركزاً للثقافة التتارية، ويرجع تاريخ تأسيسها إلى القرن 14م، ثمّ ألحقت بعد ذلك بروسيا القيصرية سنة 1552م وتَمُر سبعون سنة على تأسيس جامعة قازان1804 ليدرّس فيها بودوان سنة(1874)، المولود بفرسوفيا عاصمة بولونيا سنة 1845، حيث تلقى تعليمه الأوّل بها، ثمّ انتقل إلى براغ وبرلين وسانبترسبورغ، وبسبب أفكاره اليسارية القومية الجريئة على ما يبدو سجن بودوان لشهور عدة سنة 1914.

أمّا بخصوص صلته بالفكر اللساني الأوربي فإنّ القضية على قدر كبير من الدّقة واللطف والصعوبة في آن واحد، فقد تُرجمت أعماله حول الفونيمات[1] والتناوب إلى الألمانية سنة1895م، إذ يعدّ هذا التاريخ، عند بعض اللسانيين، الميلاد الحقيقي لنظرية الفونيم، غير أنّ اللسانيين الأوربيين آنذاك لم يعيروها أيّ اهتمام، وقد إطلع سُوسيرعلى أعمال بودوان[2] وأبحاثه وتأسف لكونه مجهولا لدى غالبية العلماء الغربيين، كما كانت أعمال بودوان كذلك من مشمولات مكتبة سُوسير.

---

[1] ينظر بخصوص مقال بودوان حول التناوب الصوتي المترجم إلى اللّغة الفرنسية:

C. Normand et autres, ibid, Baudouine de Courtenay, essai d'une théorie des alternances phonétique un chapitre de la psychophonétique, 1895, p.72 et s.

[2] مونان، تاريخ علم اللغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين، المرجع السابق، ص 226.

غير أنّ المستشرق الكبير بوليفانوف (Polivanov) تلميذ بودوان قد نشر أفكار أستاذه في اليابان، كما عرفت أفكاره كذلك عن طريق تلميذ هـ شيربا (L.V.Cherba)[1].

تتجلى أصالة بودوان في إسهامه في النّظرية الفنولوجية وتفريقه بين الثنائية المشهورة (الصوت، الفونيم) كما أنّ مفهومه للسان قريب جدا من المفهوم السُوسيري وفقاً لما يبيّنه الجدول التالي:

La conception de la langue chez Saussure	*La conception de la langue chez B.de Courtenay*
«au font toute est psychologique dans la langue » F.de.Saussure, C.L.G ,ibid,p 21 *« la langue existe dans la collectivité sous la forme d'une somme d'empreints déposes dans chaque cerveau [[...] la parole] est la somme de ce que les gens disent, et elle comprend les combinaisons individuelles [...] il n'ya donc rien de collectif dans la parole », ibid, p.38*	*« pour Baudouin la construction d'une langue repose sur des éléments psychologique, toute langue est selon leui individuelle, la langue que pratique une population donné n'est autre qu'une construction déduite d'une série entière de langue individuelles existantes » voir :* *-encyclopédie Encarta 1999.sous « J.B.Baudouin de Courtenay ».* *-G.Mounin, linguistique au XXè siècle, ibid, p 30.*

وممّا سطرنا عليه في الجدول أعلاه تبدو لنا بعض نقاط التقارب بين مفهوم بودوان ودي سُوسير. كما برز إلى جانب بودوان اسم تلميذه كروسفسكي Mikołaj 1851 1887 (Habdank Kruszewski,[2] حيث أشاد بودوان بعبقرية تلميذه ومساعدته إيّاه في صياغة المفاهيم المُمهدة للفنولوجيا كما أثنى عليه جاكبسون كذلك واصفا إيّاه بأنّه الطالب الذي فاق أستاذه، وعليه فإنّ علماء كازان هم طليعة البنيوية الحديثة[3].

وقد عرض مالمبرج لعلاقة التأثير والتأثر بين بودوان وسُوسير، لكنّه على الرغم من كون الكتاب منشورا حديثا (1983) إلاّ أنّه لم يعتمد على نتائج تحقيق المخطوطات التى استند إليها دومور في الطبعة النقدية للمحاضرات سنة 1967، كما فعل ذلك مونان في مؤلفه

---

[1] G. Lepschy, ibid, p. p.66.67.et, T.De. Mouro, ibid, p. 369. et G. Mounin, Histoire de la linguistique, ibid. p. 224.

[2] الّذي ينسب إليه بعض المؤرخين إدراج مُصطلح الفونيم ل أوّل مرة.

[3] مالمبرج، تحليل اللسان في القرن العشرين، الأصل الفرنسي، المرجع السابق. ص 18.

اللّسانيات في القرن العشرين، واكتفى مالمبرج بذكر نقاط الشبه بين العالمين، ثمّ أشار إلى أعمال بودوان المنشورة سنة 1895، حيث يُفهم من أقوال مالمبرج أنّه يوحي إلى تأثر سُوسير ببودوان، غير أنّ تحليل مالمبرج يعوزه العمق، والدليل على ما نذهب إليه أنّ مفهوم السمة الخلافية وهو أحد المبادئ التي يلزم منها مفهوم الفونيم قد أثبته الشاب سُوسير في الرسالة ؛أي سنة 1878على أقلّ تقدير[1] كما يذكر ذلك مالبرج نفسه[2]، وهذا في تصورنا، من نتائج التناول الجزئي الذّري للقضايا السُوسيرية .

أمّا ما يخصّ قضية الفونيم التي دار حولها جدل كبير لطرافتها، فقد احتمل المؤرخون اللسانيون رواد عدة لهذا المفهوم « منهم بودوان وهو لغوي بولوني أقام مدة طويلة في روسيا وهو أوّل من أثبت حقيقة الحروف الفنولوجية وسبق بذلك سُوسير وتروبتسكوي، وكان له تلميذ ذكي يسمى كروفسكي ساهم أيضا في إثبات هذه الحقائق (واعترف لهما سُوسير نفسه) [3] » . كما يذكر مالمبرج كذلك هنري سويت الانجليزي[4] الذي يظهر لنا اسمه في الكتابات السُوسيرية المنشورة حديثا [5](2002)، كما يذكر مالمبرج كذلك كلاً من: بول باسي (P.Passy) وميي(A.Meillet) وقرامو (Gramot) وكلهم من طلبة سُوسير في المرحلة الباريسية. ويذكر كذلك من الرواد ياسبرسن وأدولف نورين.[6] وقضية الفونيم وهي الفكرة المحورية في العلاقة المحتملة بين سُوسير وبودوان، وبغية شرح القضية جيّدا نحاول استقصاء تاريخ المُصطلح ومفاهيمه المختلفة.

---

[1] لأنّ أصل رسالة الماجستير ؛أي الأطروحة الأساسية لها قد تضمنها مقال نشره سُوسير سنة 1877.

[2] مالمبرغ المرجع نفسه، ص، 17.

[3] الحاج صالح، "مدخل إلى علم اللسان البشري الحديث" مجلة اللّسانيات، الجزائر، مجلد2 عدد 1972 هامش رقم1، ص37.

[4] P.Malmberg, la phonétique, P.U.F. Paris, 1994, p p 105 .106.

[5] F.De Saussure, Ecrits de linguistique générale, ibid, p245.

[6] P.Malmberg, les nouvelles tendences de la linguistique, p.53.

لقد أطلق عالم الأصوات أ .دوفريش ديسجونت (A.Dufriche Desgenetes) مُصطلح الفونيم لأوّل مرة[1] في مداخلة له في الجمعية اللّسانية لباريس التي كان سُوسير عضوا فيها بتاريخ 24 ماي1873[2] وكان موضوع المداخلة "طبيعة الأصوات الأغنة" وأطلق ديسجونت مُصطلح الفونيم المتداول في الأدبيات اللّسانية الألمانية آنذاك للدلالة على الصوامت والصوائت بصفة عامة، وهو معناه الّذي كان مُتداولا آنذاك كما يذكر القاموس الاشتقاقي لدبوا .(phonema son de voix :1834 Phonème :1876 revue critique du grec.)

والفضل يعود إلى روبير قودل (R Godel) في الإشارة لأوّل مرة إلى هذا العالم المغمور الّذي علّق ليبشي على أعماله بالقول: إنّ بحث ديسجونت بحث حديث وفريد من نوعه يستحق إعادة القراءة المتأنية . أمّا في الأدبيات اللّسانية الانجليزية فقد « استعمله في الانجليزية لأوّل مرة " ر.ج.لوبد" في بسطه لرأي بودوان دي كورتناي[3]».

وبخصوص أصل مُصطلح الفونيم عند سُوسير وعلاقته ببودوان دي كورتناي فقد أشار سُوسير إلى بودوان في المخطوطات التى يعود تاريخها إلى سنة 1908، كما تبيّنه كذلك الكتابات المنشورة حديثا (2002) كما جاء في الصفحة (259) منها بتاريخ 1908، وكان قبل هذا قد تمّ انتخاب بودوان عضوا في الجمعية اللّسانية لباريس بتاريخ 3 ديسمبر 1881.

---

[1] وعليه نؤسس الاعتراض على من ينسبون اختراع هذا المُصطلح لبودوان دي كورتناي، من اللسانيين الغربيين والعرب المحدثين ينظر على سبيل التمثيل لا الحصر : صالح الكشو، مدخل في اللّسانيات، المرجع السابق « و أوّل من مفهوم الكلمة [الفونيم] وجاء باللفظ ب . داكورتناي1893، ». ص108، وينظر كذلك : حلمي خليل، العربية وعلم اللّغة البنيوي:« ويبدو أنّ سُوسير استمد من هذه المدرسة (كازان) أصول التحليل الفنولوجي الّذي ظهر في محاضراته وأبحاثه فقد نشر في عام 1878بحثا عن نظام الصوائت في اللغات الهندية الأوربية » ص 104) .

[2] إلى جانب مُصطلح الفونيم يظهر مُصطلح الفنولوجية كذلك في المنظومة الاصطلاحية لديسجونت بداية من عام 1875، في حين يؤرخ القاموس الاشتقاقي للغة الفرنسية للمُصطلح الأخير بسنة 1846م، وكان قبل ذلك قد أطلقه دبونصو P.S.Duponceau في الأدبيات الأنجلوسكسونية بداية من 1817.

[3] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، المغرب، دار الثقافة، 1986م، ص 289.

وقد حصل الاتصال الفكري المُباشر، فيما يتعلق بالقضايا الفنولوجية بين سُوسير وبودوان حسب التحري التاريخي الدقيق الّذي يثبت لنا أنّ بودوان كان أوّل من إطلع على الأفكار السُوسيرية من خلال استماعه للمداخلة التى قدمها سُوسير في الجمعية اللّسانية لباريس حول التحليل الفنولوجي للهجة فريبورغ (Fribourg) بتاريخ 3 ديسمبر 1881 ؛أي في اليوم نفسه الّذي انتخب فيه بودوان عضوا في ذات الجمعية، ثمّ بعد ذلك، استمع سُوسير من جهته إلى مداخلتي بودوان حول " قضايا في الصوتيات السلافية " التي كانت الأولى بتاريخ 17 ديسمبر 1881، وكانت الثّانية بتاريخ 7 جانفي 1882.وكان بودوان قبل هذا التاريخ قد حضر بدعوة من أحد أصدقائه جلسات الجمعية السالفة الذكر بصفته مشاركا أجنبيًّا بتاريخ 19 نوفمبر 1881، وهي الجلسات التي غاب عنها سُوسير.

كما أثبتت الدّراسات الفيلولوجية (تحقيق النّصوص السُوسيرية) والنقدية للنصوص السُوسيرية من جهة أخرى أنّ سُوسير في رسالته للماجستير 1878 اقتبس المُصطلح وليس المفهوم من ديسجونت نقلا عن العالم لويس هافي (L.Havet)، ووظّفه بالمعني الحديث له ؛أي «باعتباره عنصرا من النّظام الفنولوجي، حيث مهما يكن أداؤه النطقي دقيقا، يعرف بمخالفته لباقي العناصر الأخرى[1]»، ثمّ بعد ذلك اقتبس كروسفسكي طالب بودوان مُصطلح الفونيم وذلك في معرض تعليقاته النقدية على أعمال بروجمان (وهو من النحاة الجُدُد) ومذكرة سُوسير ويؤسسه على المفهوم الوراد في مذكرة سُوسير من حيث الاختلاف بين *"الصوت* " و" *الفونيم* "، وبعد هذا استحسن أستاذه بودوان دي كورتناي المُصطلح وأطلقه في بحثه حول التناوب الصوتي المنشور بتاريخ 1895.

إنّ الدّليل القاطع على هذا هو أنّ بودوان في بحثه السابق حول التناوب الصوتي قد اطلع على رسالة سُوسير التي كان موضوعها النّظام الأولي للصوائت في الهندية الأوربية المنشورة سنة 1878 واقتبس[2] مفهوم التناوب من الصفحة رقم12 منها[1].

---

[1].R.Godel,les sources maunscrites du cours de linguistique générale , Droz, Genève, p 272.

[2] C.Normand, avant Saussure, ibid, p 73.

وعلى العموم فإنّ أوّل إشارة لبودوان في المخطوطات السُوسيرية يرجع تاريخها إلى سنة 1908، كما سبق ذكره، وبناء على هذا يمكن أن نستدرك على بنفنيست (Benveniste) فيما ذهب إليه بخصوص هذه القضية حيث قال « اقترح الروسيان بودوان وكروفسكي مفهوما للفونيم بصفة مستقلة [عن سُوسير] ».[2]

على أنّ هذا، لا يعني بتماثل المفهومين عند سُوسير وبودوان، فبودوان كما هو معروف عنه يعرّف الفونيم على أنّه : « التمثيل النّفسي المجرد للصوت اللساني [المُحَصل]» وهذا التعريف خرج إليه بودوان من اعتبار العناصر النّفسية في اللسان، في حين عمّق سُوسير المفهوم الّذي أشار إليه قبل ذلك في الرسالة أو عبّر عنه بمُصطلح فونيم، حيث أصبح المفهوم، وليس المُصطلح، يدل على عنصر خِلافي (تفاضلي) محض، تقابلي، أي أنّه رسم صوري محض (فارغ من كلّ محتوى صوتي مُحدد .dénue de toute conformation phonique précise).

وانطلاقا من هذا المعني الجديد، تأسس رفض سُوسير واحترازه عن إطلاق مُصطلح فونيم مرادفا لما يسميه بالوحدات التي لا تقبل التقطيع (unités irréductible) أو ما يمكن ترجمته بالوحدات النهائية على أساس أنّ تحليل (تقطيع) الدال ينتهي إليها[3]، في مقابل هذا يُطلق سُوسير مُصطلح فونيم، الّذي انتقده جل اللسانيين في أعقابه، للدلالة على الوحدات القابلة للتحديد على مستوى الكلام (parole) ؛أي على مستوى التحصيل (actualisation) فالفونيم عند سُوسير بهذا المعنى تقابله الوحدات المُحصلة في الخطاب.[4]

---

[1] C.Normand, avant Saussure, ibid « L'expression d'alternance, entendue au sens que j'ai adopté, apparaît ça et la dans les travaux linguistique ainsi litons chez Saussure (in Mémoire sur le système primitif des voyelles dans les langue indo-européennes, Leipzig, p12) »p73.

[2] E. Benveniste, problème de linguistique générale, T1, p47 .[2]

[3] F.De Saussure, cours de linguistique générale, ibid, p180.

[4] ورد مُصطلح "الفونيم" في المحاضرات، الأصل الفرنسي، المرجع السابق، في الصفحات التالية (تشير الأرقام التي بين قوسين إلى عدد مرات ورود المُصطلح في الصفحة الواحدة):ص 32، ص58، ص60، ص65(2)، ص69(4)، ص70، ص71(4)، ص72، ص74، ص75، ص76، ص77، ص78(2)، ص79(3)، ص80(2)، ص81(3)، ص84(3)، ص86(3)، / ص87، ص88(4)، ص89، ص90، ص91 (2)، ص92، ص93، ص98، ص100، ص132(2)، ص134.

يتّضح لنا من خلال التحري الفيلولوجي للمُصطلح في مدون الخطاب السُوسيري أنّ مفهوم الوحدات النهائية ينسجم مع مفهوم اللسان باعتباره صورة، ويتناظر في ذات الوقت مع مفهوم الكيانات المحسوسة للسان[1] والمفهومان هما في الحقيقة نتيجة لمبدأ الاعتباطية الجذرية للدليل اللغوي، على أساس أنّ تنظيم الدوال والمدلولات مُستقل استقلالية تامة، بمعني أنّه غير لازم عن الخصائص الجوهرية للمادة الصوتية والمادة الدلالية[2]، ولكن الناشرين، على حدّ تعبير دومورو، لم يدركوا الموقف السُوسيري في عمقه من حيث لم يأخذوا بجدية مُجمل ما قاله سُوسير من احترازات على مُصطلح الفونيم في المحاضرة الثالثة1911، كما تبيّنه المصادر المخطوطة لقودل[3]، حيث أورده الناشرون في كثير من المواضع والسياقات التي لم يُطلقه فيها سُوسير، إذ لم يتحدث سُوسير في تلك المواضع عن وحدات صوتية مُحصلة، ولكنّه تحدث عن وحدات نهائية[4] وفي الوقت نفسه أطلقوا مُصطلح صوت مُحصّل(phonique) للإحالة على الدال[5]، وبهذا ينطبق مفهوم سُوسير للدال مع المفهوم الرواقي له كما ذهب إلى ذلك جاكبسون.[6]

وعليه يخلص دومورو إلى القول إنّ الناشرين، على تحرجهم الشديد، لم يفهموا أنّ سُوسير يُطلق مُصطلح الفونيم للدلالة على الوحدة المادية المُحصلة، وليس على الوحدة الصورية التي تُحدّد على مستوى اللسان لا على مستوى الكلام، ومن ثمة يمكن لنا تفسير كل الانتقادات التي وجّهت إلى سُوسير بخطأ الناشرين في المُصطلح، فما نصطلح عليه الفونيم

---

[1] فرديناند دي سوسير، المحاضرات، الأصل الفرنسي، المرجع السابق، ص 144.

[2] المرجع السابق، ص99.

[3] R.Godel, les sources manuscrites de cours de linguistique générale, ibid,p113.

[4] فرديناند دي سوسير، المحاضرات الأصل الفرنسي، المرجع السابق،ص ص164.180.

[5] المرجع نفسه، ص144، ص145، ص147، ص166، ص167، ص176، ص218.

[6] وقد تلقي صالح القرمادي هذا النقد، وضمنه تذييله لترجمة المحاضرات السُوسيرية إلى اللغة العربية في سنة 1985 الذي الذي وسمه بـ : " أمهات نظريات فرديناند دي سُوسير " من الصفحة 349 إلى الصفحة 368 التى أشرف عليها، دون أن يلتفت إلى النتائج التي قدمتها تحقيقات المخطوطات والطبعات النقدية للمحاضرات، في هذا التاريخ المتقدم. ينظر: فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، دروس في الألسنية العامة، المرجع السابق، ص352.

في أيامنا يقابله عند سُوسير مُصطلح الوحدات النهائية (unités irréductibles)، وهي وحدات صُورية تفاضلية محضة، فالوحدات النهائية ؛ بمعنى أن فكرة الوحدات النهائية هي الأصل أي الأم الشرعية بتعبير دومور لما سُيطلق عليه مُصطلح الفونيم في المُصطلحية اللسانية ما بعد سُوسير[1].

ومما نستشفه من المقارنة السالفة، هو أنّ ما خرج إليه بودوان من المبادئ السالفة الذكر هو غير الّذي خرج إليه سُوسير، على الرغم ممّا يبدو لنا ظاهريا من تقارب بينهما في قضية تعريفهما لموضوع اللّسانيات، وعلى وجه التحديد الجانب النّفسي منه، لأنّ سُوسير على خلاف بودوان قد أعمل مقدمة الاعتباطية للخلوص إلى مفهوم الفونيم، وهذا دليل قاطع وبرهان ساطع على بطلان المُقارنات والتأويلات الذّرية الجزئية التي لا تلتفت إلى استقصاء النسق النّظري الموجّه في مجمله؛ أي لا تستقصي الخطاب الواصف في كلّيته وبنيته المفاهيمة الشاملة.

7. سُوسير ودوركايم

يُعدّ إ.دوركايم (E.Durkheim 1854-1917) المُؤسّس الحقيقي لعلم الاجتماع بعد الإرهاصات الأولى للفيلسوف أوغست كونت التي ترجع إلى عام 1838م، حين أبدع كونت مُصطلح (الفيزياء الاجتماعية)[2]، حيث أكد إ. دوركايم وفي سعيه لتأسيس علم الاجتماع على خصوصية الظواهر والوقائع الاجتماعية، ولاسيما بالنّظر إلى علاقتها بالظواهر النّفسية، كما بحث عن الرّوابط الموجودة بينهما.

---

[1] ينظر: دومورو، المرجع السابق، الحاشية النقدية رقم 111ص 234.

[2] . لا بدّ من الإشارة إلى أنّ كونت قد اعتبر الزّمن في نظريته فيما يعرف بمفهومي الستاتيك الاجتماعية والديناميك الاجتماعية وهذا الاعتبار غير حاصل عند دوركايم الّذي يفترض البعض أنّه مارس تأثير كبير على سُوسير.

يقدّم بعض النقاد نظرية سُوسير على أنّها مُطابقة لنظرية دوركايم الاجتماعية، فيما ذهب بعضهم الآخر إلى افتراض التأثير الواسع الّذي مارسه دوركايم على سُوسير[1]، وكذا تقديمهم لهذا التطابق المزعوم كأنّه أمرٌ مُسلمٌ به، وهو ما يُفسّره غياب الاستدلال على إثباته[2]، وأنّه تطابق غير قابل للنقد[3] إلى الحد الّذي عرض بعضهم نظرية سُوسير اللّسانية على أنّها نظرية اجتماعية في اللّغة.[4]

والحال أنّ تحصيل مقصد الاستقلالية من المقاصد المحورية التي انعقد من أجلها الحِجاج السُوسيري من خلال رفضه إسقاط منهج علم الاجتماع، أو منهج الاقتصاد

---

[1] . وهو ما ذهب إليه محمود السعران بصيغة العموم والإطلاق حيث يقول: « وقد كان سُوسير صديقا لدوركايم كما كان صديقا ومراسلا منتظما للعالم اللغوي بودوان دي كورتناي [في حين أنّ المراسلات قد انقطعت بينهما لمدة سبع سنوات ففي رسالة من سُوسير إلى بودوان بتاريخ 16 أكتوبر 1889 أشار فيها إلى إمكانية تذكره بعد غياب طويلا وكان اللقاء بينهما . حسب الرسالة . قبل سبع سنوات أي في سنة 1882.] إنّ سُوسير ومجموعة العلماء الفرنسيين ومجموعة العلماء البراغيين كانوا متأثرين بإميل دوركايم».(ينظر: المرجع السابق ص227).

[2] . وهذا ما يمكن أنّ نسميه بالاستدلال اللفظي، الّذي لا ينبني إلاّ على محض التزاوف بين مُصطلحات سُوسير ودوركايم، وتقدم المنظومة المُصطلحية لتلميذ سُوسير أنطوان ميي(A.Meillet) دليلا قاطعا على فساد هذا الاستدلال، فميي وظّف مُصطلح النّظام ومُصطلح البنية أكثر من سُوسير، لكن معناهما عند ميي هو غير معناهما عند أستاذه.

[3] . تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، المرجع السابق، ص 295.

[4] . محمود السعران، علم اللغة، المرجع السابق، ص ص 276-277. ينظر كلاً من:

. محمد حسن عبد العزيز، مدخل إلى علم اللغة، المرجع السابق، ص295.

. حلمي خليل، العربية وعلم اللّغة البنيوي، ص 145ص 215. وذكرت هذه النسبة بين سُوسير ودوركايم لأوّل مرة في الأدبيات اللّسانية العربية الحديثة سنة1941 من قِبَل عبد الواحد وافي، علم اللغة، ص 62 .

السياسي[1]،إذ من المرجح أن يكون هذا النقد قد استند إلى مُجرّد التشابه المحض وتوارد الأفكار بين عالمين ينتميان إلى مجالين مفهومين متباينين ابيستمولوجيا. [2]

لقد نوقشت بإسهاب مفاهيم "علم الاجتماع" (sociologie) الواردة في الخطاب السُوسيري ومن البديهي أنّ تلك المفاهيم ذات صلة مباشرة بعالمين معاصرين لدي سُوسير اشتهر كلّ واحد منهما بمذهبه الخاص، وهما إميل دوركايم[3] وقابريال تارد (G.Tard)[4] ومما أفضى إليه هذا النّقاش المستند إلى الدّراسات النقدية والفيلولوجية

---

[1] . وقد تبدو المعادلة التي أشار اليها سُوسير في معرض حديثه عن القيمة (valeur) في اللّسانيات مقارنا لها بالقيمة في الاقتصاد السياسي معادلة ماركسية (قيمة ، أجر. عمل) في مقابل مفهوم القيمة عند والرس، إلاّ أنّ تحقيق النّصوص السُوسيرية أثبت أنّها زيادة من الناشرين،حيث يشير دو مورفي طبعته النقدية إلى أنّ التناظر بين عمل وأجر لا أصل له في مخطوطات سُوسير فهو اذن من عند الناشرين.

[2] . وقد توهم بعض النقاد أنّ تعريف سُوسير للسان كظاهرة اجتماعية يوحي إلى تبني هذا الأخير لمنهج علم الاجتماع الدوركايمي . الّذي لم ينضج آنذاك . في مقابل مفهوم الكلام الّذي يقابل مفهوم الفرد وهذا التقريب بين العالمين يستند . في رأينا . على محض التماثل بعض المُصطلحات.

[3] . ولد ميل دوركايم Emile Durkheim في15 أفريل، 1858 وتوفي سنة 1917 من عائلة يهودية متمسكة بتقاليد الدين، حيث كان أبوه أحد الحاخامات، وفي سنة 1879 تم قَبول دوركايم بالمدرسة العليا للمعلمين، وهي السنة الموافقة لنشر مذكرة سُوسير، من مؤلفاته :

- de la division du travail. .1893 تقسيم العمل الاجتماعي .

- les règles de la méthode..1895 قواعد المنهج الاجتماعي .

- le suicide étude sociologique. .1897 الانتحار دراسة اجتماعية .

ويتفق جل الباحثين على أنّ دوركايم قد عالج منهجية علم الاجتماع في كتابه قواعد المنهج الاجتماعي المنشور سنة 1895 ينظر:

عدلي على أبو طاحون، في النّظريات الاجتماعية المعاصرة .الاسكندرية، الكتاب الجامعي الحديث، ص115. وينظر:

-Giraud, histoire de sociologie, Paris, P.U.F. : « c'est dans les règles de la méthode 1895 que Durkheim soutient sa thèse centrale sur la nature du social et la façon de le connaître ».p.43.

أما مذهب دوركايم فهو المسمى بالمذهب الاجتماعي أو النّظرية الاجتماعية (sociologisme) وفحواها أنّ الحياة الاجتماعية ذات صفات خاصة وإنّ الأحوال الاجتماعية لا تنحلّ إلى عناصر نفسية فردية، بل تخضع لنواميس جديدة لا توضّحها السيكولوجية الفردية، وهي تؤثر في حياة الأفراد كما تؤثر الطبيعة في الجسد، وإذا كان ذلك كذلك فإن السيكولوجية تابعة لعلم الاجتماع، لأنّه يتعذر إيضاح حقيقة الفرد إلاّ إذ انتسب إلى تأثير الحياة الاجتماعية فيه.

للمخطوطات من جهة، وكذا أمالي الطلبة من جهة أخرى، إلى الإقرار بعدم ورود أسماء دوركايم وتارد وعالم الاقتصاد ولراس(Léon Walras)[1] وكُلهم من المعاصرين لدوسُوسير[2]، بالإضافة إلى هذا كلّه تأتي الكتابات المنشورة حديثا (2002) لتثبت هذه القضية. ثمّ إنّ هذا لا يعني أنّ دي سُوسير قد انتحل أفكار دوركايم وتارد وولراس دون أن يشير إلى أصولها المعرفية، وإنّما يعني أنّ سُوسير على الرغم من تشبعه بأفكار عصره، إلاّ أنّه كان يتعاطى النّظر في مسائل اللسان البشري وقضاياه بنبرة

---

[4] . اشتهر تارد بالمذهب النّفسي (psychologisme) حيث يعلل منهج تارد الظواهر الاجتماعية بالظواهر النّفسية، ذلك أنّه يرى أنّ انتقال الأحوال النّفسية من شخص إلى آخر كاف لاشتراك لفيف من الناس في صفة واحدة. ونستنتج ممّا تقدّم أنّ تارد يلحق علم الاجتماع بعلم النّفس، لأنّه يجدّ لكل ظاهرة اجتماعية علّة نفسية فردية، وقد بيّن تارد كيف تنقل هذه الأحوال الفردية (أو انتقال الأثر النّفسي) من شخص إلى آخر بالإقناع والكشف والتقليد والإيحاء والتلقين.و خلص من هذا كلّه إلى نتيجة مفادها أنّ قوانين الحياة النّفسية الفردية كافية لإيضاح الأمورالاجتماعية.ويظهر لنا اطلاع سُوسير على بعض هذه المفاهيم حين يتعرض إلى دراسة أسباب التغيرات الصوتية حيث يقول : « فنحن لا نعرف أكثر من أنّها تخضع لقوانين المُحاكاة والتقليد التي تشغل بال علماء النّفس كثيرا » ينظر:فرديناند دي سُوسير دروس في الألسنية العامة، المرجع السابق، ص229.

[1] . ولراس (Léon Walras) ولد بفرنسا سنة 1834 وتوفي بسويسرا سنة 1910 من علماء الاقتصاد الفرنسيين، تأثر بكورنو(A.Courno)1801-1877عالم الاقتصاد والرياضي والفيلسوف الفرنسي الّذي عرف بحساب الاحتمالات وقد تأثر ولراس على وجه الخصوص بكتاب كورنو حول المبادئ الرياضية النّظرية للثروات les principes mathématique de la théorie des richesses) المنشور سنة 1838، والذي ألحّ فيه كورنو على ضرورة دراسة النّظام الاقتصادي حيث يقول:

- « pour la solution complète et rigoureuse des problèmes touchant une partie du système économique, on puisse s'exempter d'embrasser le système tout entier » voir : Raymond Barre, économie politique, Paris, P.U.F.1969.P.51.

وسيبني ولراس على فكرة النّظام ليؤسس مدرسة لوزان في الاقتصاد السياسي حيث درس بها من سنة 1870إلى 1892، ونظرية **التوازن العام**، فالنّظرية بكاملها تعتمد على **حالة ستاتيكية** [آنية]، راكدة لا تدخل الزّمن في حسابها، ينظر: أنطوان أيوب، دروس في الاقتصاد السياسي، سورية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 1965.ج1، ص428.

[2] - B.Malmberg, Histoire de la linguistique, ibid: «... il n'y a ni dans les textes de Saussure ni dans les notes d'étudiants prises au cours de ses leçons aucune mention de noms comme Durkheim Tarde (sociologue) au Walras (théoricien de l'économie) tous les trois contemporains de Saussure » .p . 476.

ذاتية، كما كان قليل الاستشهاد بغيره، على حدّ وصف طلبته له، ومنهم أنطوان ميبه، واستنادا إلى الدّليل الفيلولوجي السالف يمكن تضعيف هذه النسبة، ويمكن تحرير الاختلاف بين العالِمين في المسائل التالية:

1. تختلف المنهجية السُوسيرية عن منهجية دوركايم الاجتماعية في إجراء جوهري لا يقلّ أهمّية عن الإجراء السابق، ألا وهو إجراء التّحديد (détermination)، أي تحديد أحداث (faits) العلم التي لا تُقدم سلفا في العلوم الاجتماعية، وينتقد بارو (H.Barreu) إجراء تحديد الأحداث عند دوركايم بحمله ضمنيّا على الفلسفة الوضعية[1].

2. إنّ الدّليل الحاسم، في تصوّرنا، بخصوص قضية الصلة المفترضة بين سُوسير ودوركايم هو ما ورد في الكتابات الحديثة من قول سُوسير: « إنّ مسألة معرفة ما إذا كان اللسان حدثا اجتماعيا أم لا، هي مسألة ثانوية [على الصعيد الابيستمولوجي] »[2]. التي يفهم منها أنّ مسألة إثبات الطابع الاجتماعي للسان ليست حُجّة وجيهة يؤسس عليها الاستدلال على الشرعية العلميّة على أنّ سُوسير، كما تُبيّنه الكتابات الحديثة(2002) قد ألحّ على البعد الاجتماعي للسان البشري فجعله بمنزلة المبدأ المُنظم لا المبدأ المُؤسس .

3. كما نفهم كذلك من قول سُوسير السالف بأنّه وجّه حُججه إلى تدعيم أطروحته الرئيسية وهي العقلانية التاريخية من خلال بيان عدم جدوى التساؤل عن الطابع الاجتماعي

---

[1] - H.Barreu, l'épistémologie, Paris, P.U.F, 1998, ibid : « par la sociologie de Durkheim pour qui la détermination des « faits » ne posait pas de problèmes les « faits sociologiques » pouvaient être traités comme des « choses » ».p.99.

ومن البيّن من خلال هذا أنّ منهجية سُوسير من هذه الحيثية الجوهرية . إجراء التحديد . تختلف جذريا عن منهجية دوركايم، فمنهجية سُوسير تنطلق من وجهة النّظر(أي من الفرضية)، بمعني أنّها تبني النماذج الافتراضية، وليس من الحدث، فالأحداث اللّسانية بهذا المعني نتيجة وليس معطى (donné) أوليًا.وهذا التميز الجوهري العميق بين سُوسير ودوركايم لم يدركه النقاد الذين افترضوا اقتباس سُوسير منهجية دوركايم بداية من دروزوفسكي سنة 1933.

[2] - S.Bouquet, introduction a al lecture de Saussure, ibid, p.201.

للسان بالنسبة إلى البنية الاستدلالية الكُلية للخطاب، وذلك أنّ الإجابة عن التساؤل الأخير لا تضيف شيئا مُهمًا ووجيها لتدرج الاستدلال وتقدّمه صوب تدعيم مقصده، فإفراغ التساؤل السالف من جدواه هو فعل حجاجي إبطالي ذو قصد توجيهي صوب المقصد الجامع للخطاب الحِجاجي السُوسيري، من خلال جعل الدّعوى السالفة مرجوحة.

4. وتأتي الكتابات المنشورة حديثا (2002) لتبيّن مدى هذه الصلة بين سُوسير ونظريات علم الاجتماع التي دار حولها جدل كبير، حيث لم يذكر سُوسير في هذه الكتابات التي تقع في 334 صفحة مُصطلح علم الا جتماع إلاّ مرة واحدة فقط[1] وعلى سبيل التمثيل ببنيّته الصرفية، أي باعتباره مثالاً صرفيا محضا، حيث أورده مثالاً للاحقة (logie) التي تعني العلم.

5. بالإضافة إلى أنّ سُوسير، كما سيتضح لنا أكثر فيما يلي من البحث، لا يحمل اللسان على الظواهر الاجتماعية حملا مّطلقا بل يُحاجج من أجل إثبات تميّز وتفرّد اللسان البشري إذا ما قُورِن بالظواهر الاجتماعية الأخرى، وأهم ميزة يتميّز بها اللسان البشري، حسب سُوسير، هي غياب التناسب العقلي بين الوسائل التي يّسخرها(أصوات) والغايات التي يطلبها (الدّلالات)؛ أي انبناؤها على أساس غير عقلي.

[1] F De Saussure,ecrits de linguistique générale ,ibid,p265.

خاتمة الفصل

تكشف لنا من خلال هذا الفصل المعقود لبيان التفاعل الحجاجي و المحاورة العقلية بالحجج ما يلي:

يُباشر سُوسير حِجاجه بعرض الدَعاوى والحُجَج مُتصلة قبل الاعتراض عليها نُشداناً لتحقيق حكم البطلان الّذي يتعذّر دون هذا الإجراء. متوسّلاً استصراح الأصول والمنطلقات التى بنى عليها مُحاوروه دعاويهم وحُججهم وتحديدها، لأنّ مقدمات استدلالاتهم قد تكون مُضمرة وتحتاج إلى جهد تحليلي لإبرازها، وبيان اضطرابها وتهافتها بُرهانيا بداية، ثمّ الإجهاز عليها بلاغيّا سالكا مسلكاً خَطابيا تمثّل في نعت تصوّرات محاوريه بالنعت القدحي ذي البعد التقويمي المشحون بالشحنة البلاغية الطافحة لقتل مُحاوريه بلاغيًا، من قبيل النعوت القدحية التالية: (العبثي(absurd)، الوهمية، تهويمات الخيال، الفوضى[1]،السذاجة، الفاسدة[2]، غير معقول، الهجينة، المشوشة، الكارثية (désastreuse[3]) المثيرة للسخرية والمُضحكة[4]، ومن أتعسها، عجائب وغرائب، عيب واضح، الظلال، مجازفة، سطحي، فارغ لا طائل من ورائه، السخافة خلط واضطراب، غير منطقية).

لم يكن الحِجاج السُوسيري مفصولاً عن سياقه الحاضن له، بل كان على العكس من ذلك كان مُنغرسًا فيه متفاعلا مع القضايا المطروحة في زمانه، وعليه كانت موضوعات النّظر السُوسيري موصولة بموضوعات الخلاف بينه وبين معاصريه وسابقيه؛ أي ذات صلة بالداعي إليها والباعث عليها. حيث يتّضح أنّ خلافه معهم هو خلاف في المقصود والمسالك.

---

[1] F. De Saussure, Ecrits de linguistique générale, ibid ,p226.

[2] فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، المرجع السابق، ص180.

[3] F. De Saussure, Ecrits de linguistique générale, p64

[4] F. De Saussure, Ecrits de linguistique générale, ibid, pp205.209.

كما اعترض سوسير على تصوّرات معاصريه محدداً عمدة الخلاف في انغماس حِجاجهم في الجزئيات الخالية من كلّ دلالة كُلّيّة كما حددها سُوسير في عُمدة الخلاف بينه و بينهم.

نزوع سُوسير إلى الاستدلال العيني الواقعي أكثر من الاستدلال الخبري النقلي، والدّليل على ذلك قلّة النقول والاستشهادات والأسانيد في خطابه، كما نلاحظ في تحليل سُوسير لأقوال محاوريه نزوعا نحو إعمال العقل الّذي يُمارس فيه دور التأصيل أكثر من نزوعه إلى الاكتفاء بدور تأويل أقوالهم، بمعنى أنّ سُوسير لم يضع أبداً النص موضع الدّليل العقلي فهو في استدلاله لا يطلب مُخاطبًا بعينه، وإنّما يجعل قانون العقل غايته من طلب الدليل حيث يظهر ذلك من خلال القضايا التي جاءت على هيئة البنية الكُلية المُسوّرة التي صُورتها ؛ كل س هو ع .

توجيه حجاجه إلى الأفكار دون أصحابها مما أبعد الأهداف السيكولوجية التي قد تكون باعثا على مُعارضة سُوسير للنحاة الجُدُد، على وجه الخصوص، نظرًا لما سبق بيانه من تحاملهم عليه المُتّسم بالإهانة والتحقير. والدليل على ذلك أنّ حجاجه ليس شخصيا. ممّا يمكن أنّ نصف به خطابه الحِجاجي بالاستقامة الإيتيقية، لأنّه انصّب على موضوعات المُحاجّة لا على المُتحاججين.

لأنّ الحِجاج الشخصي(l'***argumentum ad personam***) يؤدي إلى تجاهل المطلوب والتركيز على الأشخاص؛ أي على أطراف التحاور، وعليه ابتعد حجاج سُوسير في مجمل اعتراضاته عن طلب الإفحام والإلزام والتبكيت المُفضي إلى الوثوقية، التي ليست شيئا آخر سوى الرأي الذي يبدو الحق من خلاله نتيجة ثابتة أو معروفة بشكل مباشر، والتعصب للرأي، و اتجه صوب الإرشاد إلى النّظر إلى الحقائق باعتبار دلالة الحُجّة في معناها اللغوي في اللغة العربية هي مَحَجةُ الطريق المُستقيم حيث يكون إبراز المَحجة هو إظهار لمَعلَمه الدال عليه؛ أي الدلالة المُبيّنة للمقصد التي أصلها وسط الطريق المستقيم.

جاءت اعتراضات سوسير في مجملها موصولة بمرجع قول العارض، حيث لم تبتعد عن محل النزاع وموضوعه وأصله، ولا تسعى إلى التدّليل على قضية ليست محلا للمحاورة العقلية ، بل أظهرت لنا في مُجملها معرفته بالمجال المعرفي المُؤطر للعملية الحِجاجية، إذ لا يتوسّل هذا النمط الحِجاجي إلاّ بالقدرات المعرفية و يتوجه نحو حكم العقل(ad judicium) كما لا يسعى إلى التعجيز المعرفي.

والحُجّة العليا (le maître argument)، في تصورنا، التي اعترض بها سُوسير على النحو بصفة عامة تتمثل في افتقاد النحو للنّظرة التأليفية الشمولية التي يُفهم منها على سبيل الاقتضاء (لأنّها ليست منطوقة بل مفهومة) أنّ سوسير قد جعلها من شروط العلميّة ؛أي نقيض الدّعوى المدحوضة.

التفاعل الحِجاجي المُتأتي من انبناء الخطاب الحِجاجي على مبدأين أساسين هما مبدأ الادعاء ومبدأ الاعتراض والمشاركة في بناء المعرفة العلميّة، فمهما كانت جهود سُوسير الفكرية جليلة وكبير فإنّه لو لا قيام حلقة براغ بقراءة تشاركية تأولية لتعاليم دي سوسور، التي لم تُؤت ثمارها، كما ذهب إلي ذلك أندري مارتني، إلاّ بعد أن طُعمت بها أغصان أخرى [1].

لاحظنا وجود علاقة تراتبية سُلمية [2] إبطالية، استطاع من خلالها سُوسير أن يتوجه بالفعل الحِجاجي الإبطالي إلى الدَعاوى الأم لمعاصريه، حيث نلمس قدرته على النقد التمثيلي الذي تجسد في قدرة سوسير على تلخيص مصنفات من الكتابة اللسانية الطويلة (من قبيل نقده للنحو الإغريقي والعام) في صيغة خُلاصة تضفي الوضوح على اعتراضه.

---

[1] . أندري مارتني، مبادئ في اللّسانيات العامة، تر: أحمد الحمو، المطبعة الجديدة، دمشق،1985 ص 4.

[2] يحيل هذا المفهوم على التداولية المدمجة إلاّ أنّ النقاد قد لاحظوا بأنّ تحليل السلم الحِجاجي يكون سهلا حينما يتعلق الأمر ببعض الجمل المنتقاة (شفهية أو مكتوبة) ويصعب ذلك حينما يطول النص أو الخطاب طولا مُفرطا.

إنّ المرامي الضّمنية لعملية الاعتراض ومقاصدها هي التمكين لخطاب سُوسير باعتباره صاحب فعل الاعتراض، لأنّ الموضوع المُعترض عليه يكون قد أفرغ من طاقته الإقناعية وأفقد وجاهته، وعليه تتأسس دعوى تجاوزه، كما لم يكتف سُوسير بنفي دعاوى مُحاوريه فحسب، بل سعى إلى اجتثاث جذورها ومنع استمرار جرثومتها.

توسّل سُوسير بآلية من الآلية الخطابية المُصاحِبة للمحاورة العقلية بالحُجَج تمثّلت في الاستطراد التفسيري (ajout explicatif) الّذي ينهض بوظيفة تصحيح المعارف الماقبلية.

يمكن لنا، بناء على ما تقدم، من عرض اعتراضات سُوسير حصر الخلاف بينه وبين معاصريه في مسالك بناء المعرفة العلمية باعتبارها إجراءات مُحدّدة لتناول موضوعات النّظر بغية تحصيل مطالب نظرية، ثم في الأهداف والغايات والمقاصد ثانية التي تلزم لزوما ضروريا من اختلاف المسالك.

تشكل هذه الاعتراضات في مجملها، ما أشرنا إليه في الإطار المفاهيمي للدراسة، مخزنا أو مُراكمة للالتزامات (stock d'engagement) من جهة أنّ الاعتراض فعل حجاجي جاء في صيغة المستقبل له قصد خاص ذو علاقة مباشرة بتسلسل الخطاب وتكاثره حين تدرّجه وانسجامه من جهة عدم المُحاججة لصالح الدّعوى المدحوضة. كما ورد ذلك في مقطع حجلجي في مستهل المحاضرات في نسخنها الشائعة :« ذلك ما نجده من أخطاء في صلب علم من العلوم في أوائل نشأته لهو صورة مُكبرة للأخطاء التي يرتكبها أولئك الدارسون الّذين يشرعون في الأبحاث العلمية. ولسوف يتاح لنا في أثناء هذا العرض أنّ ننبّه إلى عدد كبير منها»[1].

[1] فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، دروس في الألسنية العامة، المرجع السابق، ص22

الفصل الثاني

أصول الاستدلال الحِجاجي

تمهيد

1. تعريف الأصول (المُقدمات).
2. التعريف بما هو حجة.
3. تعيين مجال المُحاجّة المشترك.
4. الخطاب بما هو نظام.
5. ضبط الموضوع العلمي.
6. الوحدات اللسانية.
7. الدال و المدلول.
8. خاتمة

تمهيد:

من الحقائق الّتي لا مُماراة فيها، تعذُر الاستغناء عن التصوّرات الأولية في التّفكير العلمي على الرغم من صعوبة إثباتها أو إبطالها، ولمّا كان الخطاب العلمي يتكوّن من سِجل مفهومي(inventaire conceptuelle)، ومن وحدات المُعجم العلمي(المُصطلحات)، ومن علاقات منطقية ناظِمة (تأليفية، تركيبة) بين هذه المفاهيم المُتضمنة في سِجله المفهومي، ومن إجراءات خَطابية وأفعال لغوية منظمة منهجيا، فإنّ التساؤل عن مضامين السجل المفهومي للخطاب السُوسيري الّذي حملناه على الخطاب العلمي النّظري لا محيص منه، كما تقدم ذلك في المدخل، حيث سينصب التحليل في هذا الفصل على المفاهيم الأصول؛ أي تلك الّتي تُعدّ أصلاً يُبنى عليها الاستدلال للخلوص إلى غيرها ويُنطلق منها لاشتقاق مفاهيم أخرى وتفريعها بوصفها مفاهيم يتكاثر بها الخطاب.

إنّ المفاهيم هي تصوّرات عقلية مُجردة تُمَثّل خطابياً بواسطة رمز أو كلمة (مُصطلح) أو جملة تنهض بوظيفته الدلالة على شيء، أو موضوع، أو ظاهرة معينة، أمّا الوظائف الّتي تنهض بها المفاهيم في البنية التفسيرية للخطاب النّظري فهي الفهم والقدرة على التفسير.

بُني الخطاب السُوسيري الواصف على مُقدّمات ومواضع علمية خاصة، وتعريفات تطلب الوضوح والبساطة، وتسعى إلى بلوغهما (كما يوضحه التطور التاريخي لبناء خطابه؛ أي دينامية البناء المرحلي) إذ تُبيّن الدّراسة الفيلولوجية للمخطوطات (تحقيق النصوص) الهَاجِس الكبير الّذي تملّك سُوسير إزاء الوضُوح والبَساطة، حيث عُدّ هذا الهاجس من بين المسائل الّتي جعلته يُحجم عن النشر العلمي[1]، والوضوح (clarté) كما هو معلوم من المعايير

[1] تبيّن لنا دراسة أجراها الباحث صوفيا(Es Sofia) حول أسلوب الكتابة السُوسيرية في المخطوطات أنّ سُوسير أعاد صياغة عبارة من عباراته في تحرير فقرة تتناول موضوعا تطبيقيا تقنيا من موضوعات الفنولوجيا 34 مرة .

الواجب توافرها في الخطاب العلمي، على الرغم من صُعوبات التحقق منه.[1] لأنّ الوضوح يدفَعُ الإيهام والمُغالطة على الحِجاج المنشود الّذي يتكئ على الكفاءة التّداولية في إيضاح الحُجّج ليغدو بذلك فعلا تأثيريًا.

يتأتى وصف المُقدمات بالأوّلية من كونها أكثر بساطة من غيرها، وتستغني عن غيرها في توضيحها، لأنّ محاولة البرهنة على كُلّ حقيقة في صلب الخطاب العلمي يترب عليه البحث عن حقيقة أخرى تتبعُها وتسندُها، وهكذا إلى أنّ نحصل في نهاية المطاف على مسار استدلالي مُتسلسل تسلسلاً في الطلب إلى غير نهاية على هذه الصورة؛ (أ هو سَند ب، وج هو سَند أ، ود هو سَند ج... إلى غير نهاية)، ممّا يُفضي إلى عدم انتظام العلم انتظامًا تامًا حيث يترتب على ذلك ألا ننتهي إلى العلم بقضية أبداً فالمُقدمات، كما صوّرها النُظّار تصويرا تمثيليًّا بليغًا، هي بمنزلة رأس مال المتجر العلمي.

وهذا ما ألجأ سُوسير في مرحلة من مراحل تفكيره، كما نتصوّر، إلى طرائق الاستدلال في الرياضيات وعلى وجه الخصوص الاستدلال في الهندسة[2] محاولاً بناء خطابه على طريقة المُهندسين، حسب ما توضّحه نظرية التعريف عنده في الكتابات المنشورة حديثا، ثمّ تراجع في مقاطع حجاجية أخرى عن الحاجة إلى البديهيات واكتفى بدلاً منها بمفهوم الفكرة الجامعة الّتي راهن عليها ضامنا لترابط المفاهيم (aphorisme) التي تبدو بمنزلة قانون العبور (loi de passage) كما هي في اصطلاحات تولمين(Toulmin).

---

[1] يمكن اللجوء إلى حكم المعروض عليهم لبناء معيار الوضوح من جهة أنّ الأقوال الّتي يتجادل حول معناها ومحملها الصحيح أجيال من الأكاديميين والباحثين باعتبارهم مؤولين تبدو مفتقدة لسمة الوضوح .

[2] اقترح سُوسير في الحوار الّذي دار بينه وبين تلميذه ريدلينجر Riedlinger بتاريخ 6 ماي 1911نظاما هندسيا يجب للسانيات العامة أنّ تكون عليه، ويؤكد سُوسير على أنّ الحقيقة الأولى الّتي يجب إحلالها في هذا النّظام الهندسي مفادها أن" اللسان" مختلف عن " الكلام " وهذا التأكيد دون شك هو الّذي أقنع الناشرين في استهلال المحاضرات به، حيث راموا شرح الجوانب الايجابية فيه وضمان استقلالية اللسانيات به. (دوموروء الحاشية النقدية، رقم 216 ص 459) .

يُعبّر سُوسير في خطابه عن قضية المُقدمات بعبارة " نقطة انطلاق" الّتي ترد مقترنة بالبرهان، كما يُعبّر عنها في مواضع أخرى بعبارة "نقطة ارتكاز(اتكاء)" وإن كانت العبارة الثّانية تميل إلى الدلالة على السند حيث تأتي مُقترنة بالفكر(esprit).

وبناء على ما تم ذكره، يمكن أن نلخص محاور الاشتغال الحِجاجي السُوسيري من خلال توضيح المقاصد المعرفية الّتي كان سُوسير يروم تحصيلها وهي :

1. بناء النسق النّظري المُوجّه.(الأصول النّظرية المُوجهة (المقدمات)).

2. تعيين الواقع الّذي يتجه إليه الاشتغال العلمي. باعتبار الوظيفة المرجعية التي يؤديها الحِجاج من حيث هو وسيلة لوصف العالم.(الموضوع الوحدات اللّسانية، الدال المدلول).

3. بناء المناهج الناجعة الّتي ينبغي الاعتماد عليها لدراسة هذا الواقع.

وإذا كانت هذه هي المقاصد الكبرى للخطاب السُوسيري، فإنّه يكون قد سلك ـ كما تجلى لنا في خطابه ـ مسلكين حجاجيين لتحصيلها هما:

المسلك النقدي :(Critique) الذي يصطلح عليه سُوسير بالمنهج التطبيقي(التحليل) يتجلى في سعيه إلى مراجعة الأسس اللّغوية السّابقة عنه والمعاصرة له،إذ يوضّح هذا المسلك ابيستولوجية سُوسير أو موقفه الفلسفي العام من قضايا اللسان البشري موضوع الدراسة.

المسلك البِنائي:(Constructive) الذي يصطلح عليه سُوسير بالمنهج بالنّظري(التركيبي) وهو المسلك التأسيسي المُتمثل في وضع الحدود والأصول والتصوّرات النّظرية المُوجِّهة لاستدلالاته. التي يُعبّر عنها سُوسير بالعبارة الفرنسية: (dans la conception qui nous guide).

1. تعريف الأصول (المُنطلقات):

يُراد بمقدمات الحِجاج أو مُسلماته الصريحة مُنطلقاته الّتي يجب أنّ تتوفر على شروط تُقوّي إمكانية قَبول النتائج المُتولدة عنها، إذ إنّ وضع المُقدمات لا يقتصر على مُجرّد وضع العناصر الأولى فقط، بل يتعداه إلى تحضير الاستدلال وتهيئة العملية الإقناعية برمتها، حيث كُلّما اقتربت المُقدمات من البداهة (بغير المعنى الديكارتي للبداهة) زادت من إضفاء المصداقية على الحِجاج برميه، حيث تستوي حاجة البرهان والحِجاج لصدق المُقدمات.

نطلق مُصطلح الأصول (fondements) في سياق هذا البحث بالمعنى المتواتر به في الأدبيات الحِجاجية، والمُراد به مُنطلقات المُحاجّة فالأصل كما عرّفته الأدبيات التراثية:« هو ما يُبنى عليه غيره ولا يفتقر هو إلى غيره»، أو كما عرّف الخوارزمي الأصول منسوبة إلى البرهان بقوله:« أصول البرهان هي المبادئ أو المُقدمات الأولى [...] »[1]، وهي بصفة عامة أقوال الانطلاق التى يُفضي البناء عليها بلوغ النتائج، على أنّنا لا نكتفي بالنّظر إلى الأصول والمقدمات في ذاتها، بل نفحصها من حيث إنّها منظومة من الأقوال الّتي تخول تسلسل الخطاب في صلب البنية الحِجاجية التفسيرية الكُليّة. ووظيفتها في المنظومة الحِجاجية بكاملها ومدى التزام المُدعي بها من جهة ومدى ملاءمتها ومناسبتها للمجال اللساني وللنتائج اللازمة منها من جهة أخرى. لأنّ معيار الملاءمة (pertinence) يركز على علاقة المُطابقة بين المُقدمات والنتائج.

إنّ الأصول النّظرية هي الثوابت التي ترسخت في ذهن المُحاجج باعتبارها النتاج المُستصفى من إعمال النّظر وتقليب الفكر في الموضُوع المدروس بما يخوّلها لتصبح محَجتُه ومُوّجهه في

---

[1] ينظر: عبد الأمير الأعسم، المصطلح الفلسفي عند العرب،الدار التونسية للنشر،1991.

مُزاولته العلمية[1]، حيث لم يكن سُوسير، كما يوضحه لنا خطابه، إلاّ رجُل أصُول[2] ومبادئ، أو ما يمكن الاصطلاح عليه بالمقدمات المعرفية الضّمنية التي تشكل الشبكة التحتيّة الناظِمة للخطاب العلمي المُنجز، والّتي لا تتسم بالبداهة إطلاقا بل هي راجحة، ثمّ البناء عليها للتوسع والانتقال[3] في تفسير ظواهر اللسان البشري دون فقدان التّرابط المنطقي الداخلي للخطاب، بغية المحافظة على خيط تماسكه العضوي حين تدرّجه وانتقاله من قضية إلى أخرى، فالمُقدمات على هذا، تنهض بوظيفة خَطابية لا تقل عن وظيفة إضفاء المعقولية على التمشي الحِجاجي الّذي يتضمن ما يتضمنه المقطع الحِجاجي.

يلاحظ في خطاب سُوسير أنّ قضية المُنطلقات قد تكررت في أكثر من موضع حيث أضفى عليها سُوسير طابعاً إشكالياً يتضح لنا من خلال النفي السجالي(négation polémique) حين قال:« ما من مُنطلق في اللسانيات يمكن أن نركَن إليه ونجعل منه مُنطلقاً بديهيا»[4]، ثمّ يستنتج جازما بعدما أعياه تقليب النّظر في الترجيح بين المُنطلقات: « يبدو لنا تعذُر ترجيح حقيقة لسانية وجعلها موضع المنطلق المركزي»[5].

---

[1] ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري، الخطاب الحجاجي عند ابن تيمية، المرجع السابق.

[2] - E .Benveniste, ibid,« Saussure est d'abord et toujours l'homme des fondements il va d'instinct aux caractères primordiaux, qui gouvernent à la diversité du donné empirique ».p 38.

[3] . يطلق سُوسير مُصطلح (développement) للدلالة على مُصطلح التوسع أو الانتقال أو التدرج الّذي يُعبّر عنه في الأدبيات الأجنبية بـ : (Progression) وذلك حين يقول :

F. De. Saussure, Cours de linguistique générale, édition critique préparé par T.de Mauro, Paris, Payot, 1979 : « le problème linguistique est avant tout sémiologique est tous nos développement empruntent leur signification a ce fait important », p p. 34. 35. et voir: p.83.

من الجدير أنّ نشير إلى أنّ الترجمة التونسية للمحاضرات قد ترجمت هذا المُصطلح بـ: التحليلات. الّتي تعني تحليل القضايا قصد الحصول على معرفة ذات طابع استدلالي.

[4] F De Saussure, Ecrits de linguistique générale, ibid, p 281.

[5] F De Saussure, Ecrits de linguistique générale, ibid, p 17 .

يدل المقطعان الحجاجيان المُقتبسان دلالة واضحة على أهمّية المسألة وعلى وعي سُوسير بمكانة المُنطلق في بناء الخطاب الحِجاجي ووظيفته في إحكام بنية الحُجّة وتجويد الإستراتيجية الحِجاجية بما يضمن لها تحصيل القصود، على أنّ سُوسير في خطابه قد ألحّ على ضرورة الانطلاق من نقطة مُحددة وثابتة حيث يقول في مقطع حجاجي: « بغية عرض قضايانا في كُليّتها ينبغي لنا أنّ نتخذ نقطة انطلاق مُحددة وثابتة »[1] حيث نستشف من هذا المقطع، الذي توسل فيه بالفعل(ينبغي) الدال على الصرامة الخَطابية لخطاب العلم، مفهوم القضايا في كُليّتها(L'ensemble de nos propositions)، وكذا تحديد نقطة الانطلاق وثباتها(fixe et défini)؛ أي الالتزام بفحواها وبلوازمها في كلّ مراحل تدرّج الاستدلال التفسيري لظواهر الموضوع المدروس والوفاء لها ؛ بمعنى استغراق جميع مراحل التفسير وهو التزام سُوسير بفعل المُحاجّة الذي يقتضى قصدًا خاصًا إذ يُلزمه بالتماسك المُوضعي (consistance topique).

كما يُورد سُوسير قضية العلاقات بين المُنطلقات في مقطع حجاجي صيغ تركيبياً بأسلوب الشرط في الكتابات المنشورة حديثا(2002) : «هناك خمس أو ست حقائق أساسية متصلة فيما بينها؛ حيث مهما انطلقنا من واحدة منهن أمكن لنا منطقيا بلوغ كُلّ الحقائق الأخرى » [2] . إلى جانب ما كان قد ورد في المحاضرات المنشورة في نسختها الشّائعة 1916 من بيانه للبناء العقلي المُنظِّم للخطاب النّظري ذي الطابع الاستدلالي في مقطع حجاجي بيّن فيه آليات بناء المعارف ووجوه تقريرها وضوابط بناء النظريات في العلم حيث يقول: « لكن غالبا ما يكون اكتشاف حقيقة من الحقائق أقلّ عناء من إحلالها المحل الّذي يليق بها»[3]حيث عقب مونان (G.Mounin) في تفسيره مُصطلح " المحل" الوارد في مقتبس سُوسير من وجهة نظر

---

[1] F De Saussure, Ecrits de linguistique générale, ibid, p 198.

[2] F. De. Saussure, Écrits de linguistique générale, texte établie et édité par : Simon Bouquet et Rudolf Engler, Éditions Gallimard, 2002. p 17.

[3]. فردينان دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، دروس في الألسنية العامة، المرجع السابق، ص.112.

ابيستمولوجية بأنّ المقصود منه هو المكانة الّتي تليق بها في صلب النّظرية[1]. أما من وجهة نظر حجاجية، فإنّ المقصود منه هو الموضع الخطابي (topique discursif)، كما يشير المقطع الحجاجي السالف كذلك إلى قضية بالغة الأهمية وهي قضية عطف الحُجّج بعضها على بعض، لأنّ الحِجاج لا يؤدي وظيفته الحقيقية ولا يُحصّل مقصديته الإقناعية، إلا إذا توفر على شروط مُحددة يفقد نجاعته إذا تخلفت تلك الشروط، ومن أهم هذه الشروط ما تعلق بالحُجّة في سياقها الكُلي، إذ ينبغي للحُجّج أن تكون مُتعاضدة مُتساندة غير متعارضة مع الحُجج الأخرى في حالتي العرض والاعتراض.

يصف سُوسير مجال المُحاجّة في اللّسانيات العامة بالمجال الّذي يستعصي فيه بناء استدلال رصين، لأنّ أرضية الحِجاج ليست مُمهدة بما يُسّهل التدرّجُ فيها لكونها كما وصفها سُوسير في الكتابات المنشورة حديثا (2002) بالمُستنقع حيث يقول:« يتجلى لنا تعذر فهم ماهية اللسان إلاّ إذ توسّلنا بأربعة أو خمسَة مَبادئ مُتشابكة على الدوام بطريقة تبدو وكأنّها جُعلت خصيصًا لتخدع أكثر العقول يقظة وفطنة لفكرها، فهي إذاً، مُستنقعٌ حيث على كلّ فقرة أنّ تبقى قطعة صلبة مُنغرسةً فيه مع قدرتها على الاهتداء إلى طريقها نحو الأمام أو الخلف ».[2]

يستفاد من المقطع الحجاجي السالف الذي وصفت فيه فقرات ومقاطع الخطاب اللساني النّظري في صلب الخطاب الكُلي ما يلي :

- الخطاب الكُلي مستنقع. وهو ميدان الخطاب النّظري الّذي يتضمن السمات الدّلالية الدنيا التالية: (ماء، يابسة رخوة غير مُمهدة، الغرق، صعوبة التقدم).

---

[1] . على أنّ مونان قد اعترض على هذا المبدأ معتمدا في ذلك على ما ورد في المخطوطات حيث ذهب القول به إلى أنّ هذه العبارة لم تكن بهذا الوضوح العجيب في المخطوطات وهو بذلك يوحي إلى أنّ يد الناشرين قد امتدت إليها فهذبتها وصاغتها صياغة فلسفية عامة. ينظر: جورج مونان، اللسانيات في القرن العشرين،الأصل الفرنسي، ص63.

[2] تصرفنا في الترجمة بما ظهر لنا مُناسباً لمُقتضيات التعبير باللغة العربية ينظر:

F.De Saussure, Écrits de linguistique générale, ibid, p 95.

- قطعٌ أرضية مستقلة تطفو على سطح مستنقع.
- تماسك المبادئ فيما بينها في إشارة واضحة من سُوسير إلى ترابط المبادئ فيما بينها.

كما يتّضح لنا كذلك، اعتماد سُوسير على آلية بلاغية بيانية في المقطع الحجاجي السالف بغية توضيح قضايا ابيستيمولوجية غاية في التجريد في سياق الكتابات(2002) المُوّجهة أساسا للنشر العلمي كونها مُسودة كتاب في أصلها ، ولم تكن مُوجهة للتبليغ البيداغوجي كما هو الحال في المحاضرات في نسختها الشائعة، ممّا يكشف لنا أنّ الحقيقة التي نريد تبليغها متى كانت أكثر تجريدًا وجب علينا أنّ نزينها لإغواء الحواس[1]، وذلك لكون المحسوسات أكبر وقعاً حجاجيا من الذهنيات المُجردة، كما يتعذر على التفكير المُجرّد أن يتحقق تحققا واقعيا إلاّ من خلال تعيينات ولو كانت تمثيلية، حيث لا محتوى دون صورة كما تنتفي الصورة الخالصة، حيث يُفسرها نُزوعنا الطبيعي للتفكير بالصُور لأنّ خلق الصُور، على حد تعبير البُعزّاتي، جُزء مُندمج في النشاط المفهومي وليس غريبا عن بناء المعرفة[2]، وعلية يمكن اعتبار توسّل سُوسير بالآليات البلاغية من تشبيه واستعارة سمة نمطية في أسلوبه الحِجاجي[3]. حيث تشير الآلية

---

[1] حافظ إسماعيلي علوي، الحِجاج مجالاته ومفهومه،المرجع السابق، 3 ص 61. بتصرف.

[2] بناصر البعزّاتي، تكوّن المعارف، مطبعة النجاح، ط1 الرباط المغرب،2005، ص45.

[3] إنّ إدراك سُوسير طرافة القضايا التي عالجها لم يفض به إلى عدم التخلي عن الاستعارات البيولوجية من قبيل استعارة الشجرة والكائن العضوي فحسب، وإنّما لجأ كذلك على مدار كل خطابه إلى التشبيهات بغية توضيح المفاهيم التي شعر بأنها جديدة كل الجدة نزولا عند مقتضيات بناء المعرفة العلمية وتبليغها؛ فهي لعبة قواعد تخلد في حركة بسيطة (135)، فاللغة عنده سمفونية مستقلة عن أخطاء الأداء.(د. ل. ع. ص40). إذ هي بمثابة لعبة الشطرنج حيث لعبها لا يتطلب معرفة أصلها الهندي والفارسي (43 ينظر 90) وهي شبيهة بألفبائية المورس المستقلة عن اشتغال آلة التحويل الالكترونية (36). وهي كذلك عقد (104)، هي علم جبر ذو مُصطلحات معقدة على الدوام (168)،وهي نهر يجري دون انقطاع (193)، وهي كالثوب البالي المُرقع بالقماش نفسه (235). ولا تقارن اللغة بالنبتة التي تستمد غذاءها من الخارج إلاّ في بعض الجوانب فقط (41). وهي في الحقيقة تستمد قيمتها في قوتها الداخلية تماما كقيمة الزربية التي تظهر في تقابلات ألوانها لا في تقنيات صنعها (56)، إذ إن الكل في تأليف القطع كما في كل مرحلة من مراحل لعبة الشطرنج (149). فالدليل إذ ربط بين دال ومدلول برابط أكثر واقعية من اقتران الجسد بالروح (145)، وأكثر اتحادا من مركب كيميائي (145)، فالدال والمدلول وجهان لورقة واحدة (157 . 159). والأدلة مثل التموجات التى تظهر على سطح البحر في أعقاب اتصاله بالهواء (156).إنّ هوية الكيان اللساني هي بمثابة هوية قطعة الشطرنج، حيث لا

البلاغية إلى صُعوبة التدرّج والتوسُع والانتقال(progression) بين قضايا الخطاب اللساني بوصفها أشبه ما تكون بجزر صغيرة سابحة على سطح مُستنقع.

وقد ذهب بعض النقاد في تفسيرهم مقصود سُوسير من تِعداده للمبادئ السالفة إلى ربطها بالثنائيات السُوسيرية الّتي تُطابقها من حيث العدد، وهو صنيع فرنسوا راستيي(F.Rastier) مُستندا، كما نرجح ذلك، على صياغة هذه الفقرة الواردة في الكتابات الحديثة[1] التى ورد فيها وصف تلك الحقائق بالثنائية، إلاّ أنّ هذا التأويل في الحقيقة هو من قبيل البرهنة على الأوضح بما هو أقلّ وضوحا منه وذلك بسبب انتهاكه مبدأ تكثير الفائدة، لأنّه لا يلتفت إلى قضية التمامية (complétude) الّتي تظهر من تعداد سُوسير لعدد الحقائق الّتي لا تقبل الزيادة ولا النقصان في النسق النّظري المُوجّه حال إحكامه، كما تروم اختزاله في عدد قليل من المبادئ بما يسمح باشتقاق عدد مُعتبر من القضايا

تهمنا مادتها بالقدر الذي تهمنا كيفية اشتغالها (153 . 5).وهي بمثابة قطار التاسعة وخمس وأربعين دقيقة، أو بمثابة الشارع الذي يُهدم ويُعاد بناؤه، إلاّ أنه يبقى هو هو [أي محافظا على هويته] (151)، وهوية الثوب الجديد الذي اشتريته من بائع الأطمار لن تكون هوية الثوب المسروق منك نفسه مهما عظُم الشبه بينهما (165).إنّ الكلمة هي تماما مثل العملة قيمتها لا تكمن في مادتها التي سكت منها وإنّما المهم فيها هو قيمتها الاسمية (160 _ 164).إنّ حالة ثبات لغة ما هي تماما مثل الحدود التي تؤول إليها المتتاليات اللوغارتمية: والتي نُسلم بها حتى وإن تعذر علينا بلوغها (142)، كما وهي إسقاط جسم على سطح مُعطى، حيث يكون الجسم هو الزمانية (152)، والمقطع العرضي هو الآنية، أما المقطع الطولي فيتمثل في الزمانية (125)، وهي تماما مثل حالة من حالات لعبة الشطرنج المستقلة عن الحالات السابقة عنها (125 _ 27، ينظر أيضا 162).ومثلها كذلك مثل المنظر الجامع الذي يُرسم من زاوية نظر ثابة، كذلك الأمر بالنسبة للغة، فلا يمكن إعطاء جدول لها إلا إذا قصرت نظرك على حالة ساكنة من حالاتها المعينة (117). لكن اللغة غارقة دائما في الزمن، يطالها التغير دائما، والذي يظن أن اللغة ثابتة يكون بمثابة الدجاجة التي حضنت بيضة البطة: حيث يمضي فرخ البط بعد الفقص إلى مصيره (111).بالإضافة إلى التشبيهات و الاستعارات الواردة في الكتابات المنشورة حديثا من تشبيه اللغة بالجدول الجبلي الذي يتعذر تحديد منبعه و هي كالجبل الجليدي، واللسان بمنزلة السفينة التي تلامس البحر وليس بمنزلة السفينة الراسية في مرفأ المصنع، والدليل اللغوي لا يشبه قطعة القماش في عنبر السفينة بل هو الراية المرفوعة على ساريتها.

[1] F.De Saussure, Ecrits de linguistique générale, ibid, p298.

تحقيقا لمبدأ الاقتصاد في التفكير، وهو ما ذهب إليه سُوسير في موضع آخر من الكتابات حيث قال: من الممكن أن نُقلص المبادئ إلى أربعة مبادئ فقط.

2. التعريف بما هو حجة

يُطلق على حُجّة التعريف كذلك حُجّة الحّد وهي الّتي يقوم فيها مُنجز فعل المُحاجّة بالتعريف اللغوي أو الاصطلاحي للقضية الّتي يريد عرضها أو الموضوع الّذي يريد إثباته، والتعريف من الأدلة الخطابية الحجاجية المُصنفة ضمن حُجج التأطير (cadrage) التي تعنى بصياغة وعرض الدعاوى، والسياق هو الذي يجعل من التعريف حُجةً من جهة تولد القصد عنه فقد يُساق التعريف في سياق توضيحي تفسيري كما قد يؤتى به في سياق الاعتراض والإبطال والتفنيد[1]، من قبيل إعادة تعريف اللسان عند سُوسير بوصفه حُجّة في ذاته، ووجه من وجوه التصدي للدحض من جهة كونه تعريفاً مُتنازعاً فيه، ومما يلاحظ على الخطاب محل التحليل أنّ صاحبه ملتزمٌ حال عرضه موضوعات نظره بتعريف حدود القضايا الّتي يبسطها، حيث يُظهر سُوسير في بناء خطابه تحرجاً شديد في قضية التعريف الذي شكّل هاجسا عنده، إذ يولي التعريف أهمّية بالغة إلى درجة تُشككنا ـ مع دومورو ـ في كونه المُدافع عن دعوى الاعتباطية الجذرية للدليل اللغوي.

كما أنّ قضية تعيين حدود المُصطلحات الدائرة في مجال اللسانيات من القضايا الّتي كانت قادحًا للحجاج السُوسيري وباعثة عليه(déclencheur) حينما حصر مُعضلة النّظر اللساني في عصره في عدم الضبط الكافي للمُصطلحات الّتي يتداولها اللسانيون آنذاك، لأنّ التعريفات هي التي تجعل الملفوظ العلمي ذا معنى، إذ نادرًا ما يُحاجج سُوسير حول مفهوم لم يعرّفه، وفي ذلك نزوع إلى بناء معقولية الخطاب الحِجاجي المعروض التي من المُرجّح أن يكون الخطاب الفلسفي بصفة عامة قد استمدّ تقليده المنهجي المتمثل في البدء بتحديد المفاهيم والتعريفات من التقاليد التي دأبت عليها مسالك

---

[1] تنهض التعاريف القصرية في الخطاب السُوسيري بهذه الوظيفة من قبيل:(ليست اللغة مادة بل هي صورة).و(لا وجود للكيان اللغوي إلا بفضل اقتران الدال بالمدلول) حيث جاء بأسلوب القصر بالنفي والاستثناء.

البراهين في الرياضيات بوصفها الأنموذج الأعلى للمعقولية. أو على وجه التحديد من الاستعقال الهندسي (raisonnement more geometrico) الذي يستند إلى مفهوم العقلانية التي تأخذ بفكرة أن العقل ماهية لها مقومات سابقة على الاستعمال فهي لا تنظر إلى سيرورة المعرفة إلاّ في كل صواب معقول و خطأ غير معقول[1]، كما لم يكن التُراث العربي القديم ذو الصلة بمناهج الجدل والمناظرة بدعًا من ذلك فقد استهل الباجي كتاب المناهج في ترتيب الحِجاج بباب بيان حُدود الألفاظ الدائرة بين المُتناظرين.

كما جعل التعريف من شروط المُحاجّة والمحاورة النقدية التناظرية الّتي تكون فيها المواجهة بين الطّرفين معتمدة على مسالك التّدليل على الدعوى. لأنّ التعريف بما هو حُجّة وصفيّة وتقنية حجاجية حسب بيرلمان (Perlman)[2] ينهض بوظيفة رفع الاشتراك واللّبس ودفع كُل ما يُفضي إلى تقويض المُحاجّة وإضعافها والحيلولة دون تحصيل مراميها لعدم وضوح النصّ المؤدي إلى تعدّد الاحتمالات التأويلية؛ إذ النقاش لا يجدي نفعاً ، على حد تعبير سُوسير، إذا كنا نجهل فحوى ما نناقشه.[3]

تبيّن لنا هذه المخطوطة السُوسيرية التى أثبتها دومور في الطبعة النقدية للمحاضرات أنّ سُوسير، في تصورنا، كان يحمل التعريف (définition) على المصادرة (postulat) في مرحلة من مراحل تفكيره بمعني أنّه كان يسعى إلى بناء نظرية على نموذج النّظريات الهندسية في الرياضيات ، ولعل ما يعضد هذا التأويل المقطع الحجاجي الوارد في الكتابات المنشورة حديثا (2002) حيث يقول في سياق توضيحه للعمليات التي يُجريها اللساني أثناء تحليله لظواهر اللسان البشري :« لا نشايع المُنظّرين، من حيث المبدأ، الذين يذهبون في تصوّراتهم إلى أنّ المسألة تتعلق بتقديم فكرة عن ظواهر اللسان البشري، كما لا نشايع كذلك، القلّة

---

[1] بنّصار البُعزّاتي، كيف نؤرخ للعلم،المرجع السابق، ص، 13.

[2] Chaim Perlman, et Lucie Olbrachts Tyteca, traité de L'argumentation (coll. Logos) Paris, P.u.f , 1958, p282.288.

[3] F.De Saussure, Ecrits de linguistique générale, ibid,p 235.

الأخرى منهم ممّن يسعون إلى إرساء إجراءات اللساني في صلب تلك الظواهر اللسانية، إنّ وجهة نظرنا، في الواقع، مفادها أنّ معرفة ظاهرة أو أيّ عملية مُرتبطة بالذهن تقتضي أولاً تعريف مُصطلح معيّن ولا نقصد هنا التعريف الذي يكون نتاجَ الصُدفة والعشوائية (de hasard) والذي يمكن دوما إعطاؤه لمُصطلح نسبي اعتبارا لمُصطلحات أخرى نسبية، فنبقى بذلك في حلقة مُفرغة، بل نقصد ذلك التعريف المنطقي (conséquente) الذي يأخذ وجهة مُعيّنة انطلاقا من قاعدة، لا أقول إنّها قاعدة مُطلقة، بل مُختارة صراحة كقاعدة لا تقبل في نظرنا، أن نُنقص منها شيئا، فهي محورية لكلّ النظام ».[1]

يعرض هذا المقطع الحجاجي المقتبس من الكتابات المنشورة حديثا موقف سُوسير من التعريف والوظيفة الخَطابية التي ينهض بها في تحصيل انسجام البنية الكُليّة للخطاب النّظري، من خلال التعويل على جعله نقطة ارتكاز واتخاذه قاعدة لبلوغ الأقوال الهدف(المآل)، أو إنزاله منزلة التعريف الإجرائي عن طريق بيان المُكافئ الدلالي له من قبيل قول سُوسير في الكتابات الحديثة: « التقابل اللطيف للعلامات (jeu) المُسمى باللسان »[2] ولا تكون التعريفات إجرائية إلا إذا كانت قابلة (ملائمة) بأن تُوظف بشكل نظامي(systématique) لإنجاز إجراءات تحليلية تكون بمثابة قاعدة حقيقية لوصف اشتغال (fonctionnement) نظام التواصل الذي يُشكله لسان ما. وهذه الصفة الإجرائية الغالبة على التعريفات التي أوردها سُوسير في خطابه هي التي حققت انسجاماً بين مستوي التنظير ومستوى الممارسة التطبيقية.

كما تُشير المخطوطات إلى تأكيد سُوسير على ضرورة بناء نظرية لسانية على أساس جُملة من التعريفات والتمييزات، واعتبر هذا الإجراء إجراء جوهريا لا يمكن لأيّة نظرية تجاوزه، وكان وايتني(Whitney) اللساني الأمريكي قد اهتدى قبل سُوسير إلى ذات الاقتضاء المنهجي السالف بوضوح تام سنة 1876، في الفصل الأوّل من كتابه "حياة

---

[1] F.De Saussure, Écrits de linguistique générale, ibid, p34.
[2] F.De Saussure, Écrits de linguistique générale, ibid, p38.

اللسان"[1]، إذ من المُرجّح أنّ يكون سُوسير قد انطلق من أقوال وايتني (Whitney)، وليس من أقوال دوركايم، الّتي تلح على ضرورة تعريف موضوع الدّراسة اللّسانية.

يُفَسّر هذا الاقتضاء من وجهة نظر إبيستمولوجية معرفية بوصفه إجراء منهجياً تتبني عليه كلّ الخطابات النّظرية الّتي تسعى إلى تحصيل النّظامية، حيث يصبح بعد ذلك التعريف هو المُوّلد لكل المناهج التحليلية، حيث ينبني عليه الاستدلال، ويتسلسل تسلسلا نظاميًّا.

يتجلى موقف سُوسير من قضية التعريف الّتي طرقها في المحاضرات في نسختها الشائعة في مقطع حجاجي فصل فيه فصلاً مفهومياً بين ضربين من التعريف هما: : « وينبغي أن نلاحظ أنّ ما عرّفناه هو مجموعة من الأشياء لا من الكلمات ولذلك فإنّ أيّ تعريف يكون مُنطلقه الكلمات لا طائل من ورائه وإنّه من الخطل في الطريقة أن ننطلق من الكلمات كي نُحدد الأشياء».[2]

يتضح لنا من المقطع السالف موقف سوسير من خلال أسلوبه الذي جاء بصيغة الانبغاء[3] الدالة على الصرامة العلمية التي دلّ عليها الفعل (ينبغي=il faut) كما نستشف من خلال تعليق سوسير على تعريفاته (méta sémantique) طريقته النمطية في عرض موضوعاته حيث كان يمزج في استدلالاته بين مستوى التنظير(تقديم وجهة نظره)، وتقديم المنهج التطبيقي (الممارسة التحليلية) المُناسب لدراستها على هذا النحو:

تصور ← لازم التصور ← مفهوم نظري ←إجراء منهجي(تطبيقي).

وقد عُرض الموضوع في هذا المقطع الحجاجي بمنهجية نقدية حيث أظهر سُوسير موقفه الرافض، في تصورنا، للتعريف الاشتقاقي باعتباره حُجّة تتبني على تتبع أصول الكلمات التي لا يصعب الوثوق بها. على الرغم من إثباته في المحاضرات في نسختها الشّائعة استدلالاً

---

[1] - C.Normand, ibid, « Mais, dans une étude scientifique, il faut restreindre davantage le sens du mot langage[...]»,voir :,p121..:(التسطير منا) ,et voir : - L.Hjelmslv, prolégomènes pour une théorie du langage. P.p.11.12.

[2] F.De Saussure, Écrits de linguistique générale, ibid, p34.

[3] ينظر: محمد الهادي عيّاد، الخصائص الأسلوبية للخطاب العلمي في التراث العربي، دار سحر للنشر،تونس.

اشتقاقيا[1] في سياق مناقشة مُصطلح التقطيع (Articulation) إلاّ أنّ الكتابات المنشورة حديثا (2002) تبيّن احترازات سُوسير على هذا المُصطلح[2]. لأنّ التعريف بالاشتقاق ليس من التعريفات الكافية والتامة.

تتعدى وظيفة التعريف إزالة الغموض إلى التبرير والتدعيم وعلى وجه الخصوص في التعريف التفسيري، غير أنّ السؤال الّذي ينبغي طرحه ذا الصلة المباشرة بإشكالية البحث الّتي تبحث في مدى انسجام الحِجاج السُوسيري يكمن في مدى التزام سُوسير بمقتضى هذا الشرط الّذي عارض به محاوريه؛ أي أنّ سُوسير ألزم مُحاوريه بضرورة تعريف مُصطلحاتهم حين حصر مُعضلة اللّسانيات في الاضطراب والتذبذب الّذي تُحدثه الكلمات في علم الكلمات، فما مدى التزامه بمقدمته التي عارض بها غيره وألزمهم بها؟ باعتبار ذلك الالتزام من مشمولات الالتزامات التي تراكمت في خطابه الحِجاجي (stock d'engagement).

3. تعيين مجال المُحاجّة وبناء النّظام الاستدلالي (système inférentiel)

يعدّ تعيين مجال المُحاجّة، في الحقيقة، تعيناً للمجال الّذي يتحرك فيه الفكر وتجري فيه المحاورة النقدية، والتعاقل بالحُجّج، وتعيين حدوده، ومنهجية إجراء الحوار وضوابطه، لأنّه من غير المستساغ الشروع في نقاش إذا كانت أطرافه على خلاف في كلّ شيء، وهذا الإجراء من الضروري بمكان لنجاح المُحاجّة ونجاعتها في تحصيل مراميها، وذلك ببيان إطارها والهدف منها بوضوح، وقد ورد تعين مجال المُحاجّة في الخطاب السُوسيري مُقترنًا بقضية تحديد موضوع اللّسانيات وخصائصه الجوهرية ومظاهره الأساسية (القيمة، الزمن) الّذي هو محورٌ رئيس من محاور الخطاب السُوسيري إنّ لم يكن هو بؤرته لارتباطه الوثيق ببناء مفهوم اللسان، وبالسياق المعرفي الذي أنتجه، حيث بعد تعليق سوسير على صعوبة مسألة تحديد الموضوع انتقل إلى استدعاء مجال حجاجي مشترك حيث يقول :« ذلك أنّ أصحاب العلوم

---

[1] فريدنان دي سُوسير، دروس في الألسنية العامة، المرجع السابق، ص30

[2] F.De Saussure, Écrits de linguistique générale, ibid, p145.

الأخرى يباشرون أشياء معطاة سلفاً يمكنهم أنّ يفحصوها من زوايا مختلفة أمّا نحن معشر الألسنين فلا شيء من هذا القبيل »[1].

إنّ استدعاء سُوسير لهذا المجال الحِجاجي المشترك (لسانيات، علوم أخرى) ذا أهمية بالغة كونه يُبيّن لنا مقاصد الخطاب السُوسيري الّذي كان يروم بناء خطاب علمي صارم من جهة، كما كان يروم كذلك حمل اللّسانيات على العلوم الأخرى حملاً مطلقاً دون قيد أو احتراز طالباً توحيد الاستدلالات في العلوم من جهة أخرى، كما وتظهر أهميته الجوهرية في حصر المُحاجّة في مجال المعرفة العلميّة الممكنة في زمانه ونبذ كلّ تفكير تأملي تخميني (ميتافيزيقي) محض حيث يفهم ذلك من كلامه على سبيل الاقتضاء في المحاضرات في نسختها الشائعة في مقابل الإعلان عنه بصراحة في الكتابات المنشورة حديثا.

وقد ارتبط سياق استدعاء مجال المحاجة المشترك بنقد سُوسير منهج التفكير اللساني في عصره الذي يعوزه التجريد الضروري للإحاطة بما يقوم به من جهة، والتساؤل عن أحقية الاندراج ضمن العلوم بكامل الشرعية من جهة أخرى[2].

بالإضافة إلى هذا كلّه فإنّ حصر حُجّج التنظير اللساني في المجال اللساني الداخلي فقط بمعزل عن الحقول المعرفية الأخرى؛ أي دون استدعاء المجال الحِجاجي المشترك يُعتبر تصوراً اختزاليًا فمنطلق الحُجّة في الاستدلال اللساني يجب أنّ يكون شموليا[3] ؛أي ادماجياً حيث يفهم من هذا الإجراء الّذي لجأ إليه سُوسير حين استدعائه لمجال

---

[1] فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، دروس في الألسنية العامة، المرجع السابق، ص27.

[2] F.De Saussure, Ecrits de linguistique générale, ibid, p205.

[3] . حافظ إسماعيل علوي ومحمد الملاخ، قضايا إبيستمولوجيا في اللسانيات، الدار العربية للعلوم ناشرون،ط2009،ص.29.

إنّ علمية اللسانيات الحديثة وخاصة الوصفية البنيوية منها (الّتي جاء بها سُوسير) إنّما تعني أولا وقبل كلّ شيء تغير وجهة النّظر إزاء الموضوع المطروق منذ القديم، أي دحض التصور الكلاسيكي الذي يعطى للموضوع وجودا أنطولوجياً،لأن موقف سُوسير يعنى أنّ نظرة اللساني (المنظور) هي الّتي تخلق الموضوع أو تخترعه بعبارة كالفي. حيث

المُحاجّة المشترك (لسانيات، علوم أخرى) قضية في غاية الأهمية تتمثل في مطلب حيازة الانسجام الإيجابي للعقول نُشوداً لوحدتها، ووحدة الاستدلالات في جميع العلوم وهي من غايات ومقاصد دراسة طرائق الحِجاج في الخطاب العلمي النّظري الذي يستند بدوره على المُسوّغ العرفاني المتمثل في وحدة القوانين العقليّة التي تُنتج المفاهيم العلمية.

كما ويتجلى لنا من خطاب سُوسير السالف وجه من الوجوه ذات الصلة بالبعد الحِجاجي لخطابه الّذي يفهم على سبيل الاقتضاء من قوله:« أمّا نحن معشر الألسنين فلا شيء من هذا القبيل» في كون خطابه قد عُقد لحل معضلة ومحاولة الإجابة عن إشكالية وجيهة تتميّز بها اللّسانيات عن سائر العلوم الأخرى.

يمكن اعتبار الحِجاج السُوسيري في موضوع تعيين مجال المُحاجّة وإعادة ضبطه وتحديده وجعله نظاماً يشكلّ مرجعية قاعدية للاستدلال في اللّسانيات العامة كما تصورها سُوسير ؛أي كلّ الاستدلالات تستمد تسويغها ومشروعيتها من مجال المُحاجّة المشترك بين اللّسانيات والعلوم الأخرى .

يكون سُوسير من خلال إقراره بمبدئه الاستدلالي المتمثل في كون وجهة النّظر هي الّتي تخلق الموضوع قد أنزل بها أوغست كونت (A.Comte) من على عرشه نهائيا.

4. الخطاب بما هو نظام

يعد مُصطلح النظام ومشتقاته الأكثر تواترا في الجهاز الاصطلاحي الذي توسله سُوسير مما يصح أن يسمى خطابه بالنظاميّة (systématique)، حيث يغدو المقصود بنظاميّة الخطاب هو الكُل المتكاتف المتعاضد دون السقوط في الدائرية (réflexif)، حيث يمكن أن نعتبر نظاميّة المعرفة العلميّة عند سُوسير حُجّة عُليا(maitre argument) متصلة بصورة المعرفة بنى عليها تعليلاته واعتراضاته، ونظاميّة الخطاب الحِجاجي الواصف هي صورة المعرفة أي خاصيتها التركيّبة وبانتفاء النظاميّة تنتفي إمكانية العلم ذاته، فالنظام في الخطاب السُوسيري هو الترتيب الكُلي للأفكار ونقيضه هي الفوضى والاضطراب العام كما يصفها سُوسير (désordre générale des idées)[1]. والنظامية[2] التى ألحّ سُوسير على حاجة الدّراسة اللّسانية لصلتها المباشرة بالمعقولية فليس العقل في نهاية المطاف أكثر من إدراك نظام الأشياء الموجودة وترتيبها حيث يغدو ما هو مُدرك من المعقولات، كما لها صلة كذلك بفعل المُحاجّة إذ لا حجاج دون مثالٍ ومجرى لغوي وفكري (paradigme) تنتظم فيه المفاهيم وتتآلف وتتناغم داخله المعاني والأغراض المقصودة. ومُصطلح التناغم (harmonie) هو ما يُعبّر به سُوسير عن الانسجام المفهومي الكُليّ بما يمكن أن نفهم منه ارتباط الحقيقة وتصديقها به « le vrai c'est le tout ».

ومما تقدم ينبغي لنا أن نطرح سؤالاً جوهريا مفاده؛ ما هي الإجراءات الخَطابية الّتي توسّل بها سُوسير لتحصيل نظاميّة حجاجه؛ أي ما عبرنا عليه في إشكالية البحث بالانسجام الحِجاجي للخطاب السُوسيري في كُليّته .

يظهر لنا توجيه سُوسير صوب مفهوم نظاميّة الخطاب في الحديث الّذي دار بينه وطالبه ريدلينجر(Reidlinger) بتاريخ 9 جانفي من سنة 1909 حيث قال: « لا بدّ أن تكون النّظرية

---

[1]F.De Saussure, Ecrits de linguistique générale, ibid, p226.
[2]De Saussure, Ecrits de linguistique générale, ibid, p259.

نظاماً مُحكماً[1] كاللسان، هذه هي النقطة الصعبة في القضية، ذلك أنّ رصف وجهات نظر، ومقولات بخصوص اللسان لا يعني شيئا، إنّما المهم هو تنسيقها [وجهات النّظر والمقولات] في نظام».

والمقصود بالنظام في هذا السياق هي شبكة التعليلات الرابطة بين وجهات النّظر، لأنّ ما يميّز خطاباً حجاجياً عن آخر هو تأليف القضايا أي طريقة التأليف والانتقالات لأنّ الخطاب العلمي من جانبه الحِجاجي، كما أسلفنا، لا يتسم بخاصية نمطية معيارية تحكم تأليف قضاياه.

كما نلاحظ في كلام سُوسير السالف اعتماده على أفعال الوجوب من الصنف المُؤكد ذات الوظيفة الحِجاجية التي تعزز التوجيه صوب النتيجة، كما تنهض بوظيفة عدم إظهار ضمير المتكلم في الخطاب (حياد الذات = الموضوعية). حيث يستجيب النص بذلك إلى الفصل المعياري بين العالِم وموضوعه الذي يقتضيه النص العلمي لكونه يتوخى استرتيجية غياب المرسل.

بهذا الإجراء المتمثل في الانتقال من المُقدمات إلى الدعاوى التي هي موضع نقاش باعتباره جوهر الاستدلال من جهة كونه عملا انتقاليا استنتاجيا انبنائيا يكون سُوسير مباشرة إزاء المقدمة الّتي وردت في خطابه في سعيه لبناء النسق النّظري الموجِّه وهي مقدمة « وجهة النّظر تخلق [تولد] الموضوع »، بمعنى أنّ منهج التحليل نابع من تحديد طبيعة الموضوع تحديداً صارماً[2].

إنّ إثبات هذه الخاصية النظاميّة للسان على المستوي النّظري تستلزم[3] منهجا نظاميّاً لدراسته على المستوى.... صياغة المنهج تطبيقياً، أي دراسته باعتباره نظاماً محضاً،(صورة

---

[1]. والنظام المُحكم لا يمكن نفي شيء فيه ولا إضافة شيء(= التمامية) إليه كما لا يمكن أنّ يتسم بالتناقض.

[2]. لأنّ اللسان في نظر دي سُوسير ليس مادة طبيعية في جوهرها، ولو كان كذلك للزم من حيث ذلك استنهاج المنهج التجريبي الاستقرائي لدراسته، يضاف إلى ذلك تغيّر مادته من فرد إلى آخر على مستوى الكلام.

[3]. يمكن تفسيرهذا الإجراء بقول ألمو:

النّظرية وانعكاسها) وذلك لكونه نظاماً معقولا[1]من حيث تناسب الأوضاع اللغوية، بمعنى دراسته في ذاته، فلمّا كان اللسان نظاماً معقولا، وليس منطقيا بسبب اعتباطية الدليل من حيث تناسب أوضاعه، فهو معقول إذن من هذه الحيثية، ومن هذه الحيثية فقط، إذ هو على هذا نظام غير منطقي ناتج عن مبدأ الاعتباطية اللاعقلي.

فالنظام الصوري (نسبة إلى مفهوم الصورة forme) للسان يُعلِل عناصِره عن طريق ما يصطلح عليه سُوسير بتناسب الأوضاع تناسباً نظامياً فهو على هذا قابل للإدراك العقلي من حيث نظاميته فقط = معقول[2]؛ أي ما يصطلح عليه سُوسير باللغة الفرنسية بـ: (la raison relative). الذي يفسر الانتظام الآني للسان من حيث اطراد الأوضاع المُفردة والمركبة المُفضي إلى التناسب العقلي لها، على أنّ هذا الاطّراد، أو التناسب العقلي للأوضاع لا يستمر في الزمان[3]. فهو ليس تناسبا سرمديا.

فاللسان، بناء على مبدأ اعتباطية الدّليل اللغوي، ليس نظاماً حُراً خاضعا لمبادئ منطقية باعتباره علما محضا لعلاقات مُجردة واقعة خارج الحقيقة التاريخية.[4] حيث يتبين لنا من خلال هذا القول السالف لسُوسير الإجراء المنهجي المتمثل في السعي إلى تحقيق التوافق(التكافؤ) بين التعريف النّظري لموضوع اللّسانيات الّذي هو حاصل الصياغة الصورية ؛أي ناتج عن تحليل وليس موضوعا جاهزاً كما أثبت ذلك سُوسير في المخطوطات، وبين المنهج

J.Ullmo, la pensée scientifique moderne, ibid : « les objets] scientifique] sont plus puissants que les lois par ce qu'ils suggèrent des structures », p. 99 ينظر كذلك تعريفه للموضوع العلمي، المرجع نفسه، ص 56.

[1] ..ينظر بخصوص هذا المُصطلح و المفهوم التراثي :

- A.Hadj-Salah, ibid,Tome III, p 987.

[2] فهو على هذا معقول من منقول كما عبّر عن ذلك السيرافي قديما مدافعا عن النحو في مناظرته المشهورة مع متى بن يونس الذي ناصر المنطق، دون أن يكون هذا سقوطا في التوفيقية البسيطة.

[3] ولما كان القانون الأني لا يستمر في الزمان فهو كما وصفه سُوسير بقياس تمثيلي مثل أشجار مثمرة قد غرست في أحد البساتين في صورة مخمسات. فانتظاماً شجار بمنزلة انتظام وحدات لسان ما في مرحلة آنية ما.

[4] F.DeSauusre, Ecrits de linguistique générale, ibid, p334.

الّذي ينبغي الاعتماد عليه لدراسة هذا الموضوع، وهذه الإشكالية حول الأسبقية المنطقية بين الإجرائين السالفين قد فصل فيهما يلمسليف في أعقاب سُوسير حين أكد على أسبقية الموضوع، حيث يصبح الموضوع على هذا مُحددا للنظرية ولا ينعكس الدور[1].

ذلك أنّ سُوسير على سبيل المثال لم يسلك حين عرضه لمفهوم اللسان إلى القول إنّ اللسان نظام من الأدلة مسلكا وصفيا استقرائيا محضاً؛ أي من خلال تصفح كلّ اللغات واللهجات أو التتبع والمشاهدة الشّاملة لكل اللغات الّتي توجد في عالم ما تحت القمر، بل خرج إلى ذلك من البناء على مقدمة أوليّة، أي فرض مسبق (وجهة نظر). ومعنى هذا أنّ سُوسير في بناء تصوّراته من جهة وضع حُجة الاعتباطية ضمن بنية مفاهيمية مُحكمة، لم يلتزم بمجرد القول بالعرفية البسيطة[2]، كما توضّحه الكتابات المنشورة حديثا (2002) حين يقول:« يكفينا الجهرُ بكلمة اتفاق حتّى نضع الأفكار الصحيحة والخاطئة حول اللسان موضع التعارض»[3].كما أنه لم يبن عليها استدلاله، وحجّته في ذلك أنّ البناء على العرفية لا يفسر لنا :

- آلية اشتغال اللسان على المحورين الآني والزماني.
- إجراء تحديد الوحدات اللّسانية في وعي الناطقين الّذي يشتغل اللسان بموجبها.

بل كان يرى في الاعتباطية الجذرية للسان المبدأ الأساسي الّذي تُردّ إليه مُجمل الظّاهرة اللّسانية، والمقدمة المعرفية الّتي ينطلق (يبنى عليها) منها ليتوسع في الاستدلال، بمعنى أنّ مبدأ الاعتباطية هو المبدأ المُنظم[4] والناظم للخطاب الحِجاجي، حيث ترتبط بواسطته النتائج

---

[1] « يتقدم تعريف العلم لموضوعه [تقدما ضروريا] على تعريفه لذاته ».كما يقول المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، المرجع السابق، ص23

[2] . بمعنى أنّ سُوسير لم يخرج إلى القول ب الاعتباطية انطلاقا من القول بالعرفية (المواضعة،الأ صطلاح،الأ تفاق) .

[3] F.De Saussuire,Ecrits de linguistique générale, ibid,p 229.

[4]. وهو عكس ما يذهب إليه بعض اللسانيين العرب المحدثين في تحليلهم للنظرية السُوسيرية، ومثال ذلك ما ذهب إليه المسدي من القول « وذلك عن طريق اشتقاق ثنائية الآنية والزمانية الّتي هي في نظرنا واسطة العقد في كامل تفكيره » ينظر اللسانيات وأسسها المعرفية،المرجع السابق، ص120.ينظر كذلك بخصوص الموقف نفسه عند المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، المرجع السابق، ص21.

بالمُقدمات دون تعارض، فمبدأ الاعتباطية هو نظام بالمعنى المُعجمي لكلمة النظام ؛أي الخيط الّذي تنتظم به المقولات، والقضايا السُوسيرية، وتتسلسل لتضمن النظاميّة و الوحدة من جهة وانسجام البنية الحِجاجية الكُلية للخطاب من جهة أخرى، كما ويتضح لنا تهافت أقوال التوفيقيين في مسألة الرواد المُتسمة بالذريّة والتبسيط من حيث إنّهم لا يلتفتون إلى تركيب الحُجّة الّذي ينعكس عن مقصدها. فصحة الدَعاوى لابد أنّ تكون مقترنة بالحُجّة المُركبة لا بالحُجّة المُجردة لأنّ تركيب الحُجّة باعتباره مجموعة من الدَعاوى يستلزم دعوى أخرى مقبولة عقليا. فصحة القول العلمي وفق هذا المنظور لا تترتب على الأقوال العلميّة المعزولة، بل تتأتى من تأليف تلك الأقوال في بنية كُلّية[1] وهو ما تهمله التوفيقية.

لقد اعترض سُوسير على النحو بمعناه العام في كونه تعوزه النّظرة التأليفية،(vue d'ensemble) فما مدى التزام سُوسير بمقتضى اعتراضه، وهل ألزم سُوسير نفسه بما اعترض به على معاصريه؟ لأنّ عدم الوفاء بهذا الالتزام وعدم تحمل مسؤوليته يتعارض مع مطلب حيازة الانسجام الحِجاجي، من جهة الاعتراض على دعوى ثمّ إثباتها في السلسلة الخطابية نفسها، بالإضافة إلى كون التزامه بما ألزم به غيره من شروط المُحاورة والممارسة العقلية التي لا تجعل المُنازعة مقصودة لذاتها، بل تجعل التعاون والتناصر على بلوغ الحقيقة العلمية وكشف الصواب قصداً رئيساً لها.

4 . ترتيب أجزاء المعرفة.

لقد بيّنت الدراسات الفيلولوجية للنصوص المخطوطة بيد سُوسير إلى تقرير إلحاحه[2] على ربط دعوته إلى استقلالية اللسانيات بالدعوى إلى تأسيس السيمولوجيا

---

[1] معجم المفاهيم الفلسفية ص 119.

[2] على أن القضية قد ظهرت في المحاضرات في نسختها الشائعة:« ونحن لا نأخذ بعين الاعتبار سوى أمر واحد. فلئن أمكننا لأول مرة أن نقر للألسنية مكانا ضمن سائر العلوم فذلك لأننا ألحقناها بعلم الدلائل». دروس في الألسنية العامة، المرجع السابق،ص37.

(Sémiologie)[1] أوعلم الدلائل (أوالعلامية[2]) وإدراج اللسانيات فيها، فنظام التصنيف (Classification) الإبيستمولوجي هو عبارة عن تصوّر للمعرفة العلمية وضعه سُوسير لكي يشرح لنا علاقات أجزاء المعرفة بعضها ببعض[3]، وهذا التصنيف هو عمل حجاجي تجاوز به النماذج المعرفية التاريخية في عصره، وقد تمثّل سُوسير هذا التصنيف قبل أن يُلقي محاضراته في اللسانيات العامة حيث يرجع تاريخ إقرار سُوسير لعلم العلامات على أقل تقدير إلى سنة(1901) حسب تصنيف أ. نفيل (A.Naville 1845 . 1930) للعلوم[4].

« يسود الاعتقاد عند اللسانيين بأن اللسانيات هي علم تاريخي إلاّ أنها ليست شيئا آخر سوى سيميولوجيا مُندرجة كُليًّا في علم النفس، بشرط أن يأخذ علم النفس في الحسبان أن اللسان يجري (s'étendant) في الزمن حيث يُخرجه هذا الاعتبار نهائيا من تخميناته حول الدليل الظرفي والفكرة الظرفية (momentanée)»[5]

---

[1] . J. Dubois, et autres, dictionnaire etymologique, « Séméiologie, Sémiologie: Sémiotique, Semiotiue 1714 Villars (Séméio 1875 Har).

وقد تواتر هذا المُصطلح سيميولوجي في مدونة المحاضرات السُوسيرية في الصفحات التالية: (تدل الأرقام التي بين قوسين على عدد مرات ورود المُصطلح في الصفحة الواحدة): ص32، ص33 (4)، ص34(4)، ص35، ص100، ص101(4)، ص111(2)، ص112، ص126، ص149، ص154، ص167. ويرجح دومورو أن تاريخ إدراج هذا المُصطلح يرجع على وجه الاحتمال إلى ما قبل عام 1894 ينظر: دومرور، المرجع السابق، الحاشية النقدية رقم 170.

[2] . وهي ترجمة عبد السلام المسدي في القاموس، إلا أننا نؤثر المُصطلح المعرب أو مُصطلح علم الدلائل.

[3] - F. De Saussure, Écrits de linguistique générale, ibid., p. 262.

[4] . يعود الفضل إلى دمورو، المرجع السابق، ص 352 في اكتشاف هذا النص الذي استشهد فيه هنري .أ. نفال بسُوسير في مؤلفه الأكاديمي (تصنيف العلوم) المنشور سنة 1901، وقبل هذا التاريخ فقد ظهر هذا المُصطلح في مخطوطات سُوسير حسب ما أثبتته الدراسات الفيلولوجية سنة 1894. وتأتي الكتابات السُوسيرية المنشورة حديثا (2002) لتثبت هذه القضية حيث نقرأ في الصفحة 266 قول سُوسير الموضح للقضية:

« j'avais d'abord employé le mot de sémiologie, c'est ce nom que M.AD.NAVILLE dans sa nouvelle édition ramenée de la classification des sciences a fait l'honneur a cet science de la recevoir », Écrits de linguistique générale, ibid., p. 266.

[5] F.De Sauusre,Ecrits de linguistique générale,ibid,pp262.263.

إنّ المقصود بالاستعداد الفطري على بناء الأنظمة السيمولوجية في الخطاب السُوسيري هو ما يُعبّرعنه في الأدبيات الحديثة والمعاصرة بالوظيفة الرمزية (la fonction symbolique) وهذه الوظيفة الرمزية أوسع من مَلكة اللّغة (Langage) فالمقصود إذن، بالاستعداد الفطري لدى الجنس البشري لبناء الأنظمة السيميولوجية ؛أي أنظمة العلامات اللغوية وغير اللغوية التي تجري في صلب الحياة الاجتماعية هي تلك القدرة (المَلكة) على إنشاء وبناء أنظمة من العلامات (أي تميّيز الدلالات المُمكنة الجائزة) بصفة عامة بواسطة العلامات اللّغوية وغير اللّغوية[1]، وجعلها علامات و دلائل (لغوية، وغير لغوية) على أفكارنا، ذلك أنّ سُوسير في كلّ السياقات الّتي يتحدث فيها عن السيميولوجيا (sémiologie) في المحاضرات والمخطوطات يطلق مُصطلح الدّليل (Signe) بصيغة العموم، دون أن يخصّصه أو يقيّده بالدليل اللغوي.

ويتّضح لنا ذلك من خلال قول سُوسير في المحاضرات المنشورة في نسختها الشائعة 1916 : « إنّ فكرنا من الناحية النّفسية وبقطع النّظر عن التعبير عنه بالكلمات لا يعدو أنّ يكون كُتلةً مُبهمة الشكل غامضة الملامح. وقد إتفق جميعُ الفلاسفة واللغويين في كلّ العصور على الإقرار بتعذر التمييز بين فكرتين بكيفية واضحة وثابتة(في الزمن) لولا الاستعانة بالدلائل، فمَثلُ الفكر إذا اعتبرناه في حدّ ذاته كمثل السديم حيث لا شيء مُعيّن الحدود بالضّرورة، فلا أفكار موجودة سلفا، ولا وجود لأيّ شيء مُتميّز قبل ظهور اللغة»[2].

يستند سُوسير في مقطعه الحجاجي السالف على حُجّة الإجماع التي يمكن حملها على الحُجج المشتركة أو المواضعات التي جرى التواضع عليها في صلب جماعة

---

[1]- F.De. Saussure, Écrits de linguistique générale, ibid : « Sémiologie, c'est - a - dire sciences des signes, ou étude de ce que se produit lorsque l'homme essaie de signifier sa pensée au moyen d'une convention nécessaire » p.262 .

[2] فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، المرجع السابق،ص172.

العلماء (A. de communauté) حين قال " لقد اتفق جميع الفلاسفة واللغويين في كلّ العصور"، وهي من حجج السلطة (argument d'autorité) الّتي تبني الأقوال بنسبها إلى سُلطة القائل، وشكلها التقليدي هو التالي :

العارض " ق" [صحيح] لأنّ " س " يقول إنّ ق، ولأنّ س يمثل سلطة في هذا المجال[1].

وقد يتبادر إلى الذهن أنّ حُجّة السُلطة بوصفها من أصناف الأدلة الخطابية الحجاجية لا تتناسب مع مقام التّدليل بما هو استعمال للأدلة وإقامتها؛ أي مقام الاستدلال في العلوم[2]، الّتي تحتكم إلى سلطة الدليل، إلاّ إذا سيقت على سبيل الاستشهاد والاسترشاد، من جهة شُموليّة وإدماجية الحُجّة في اللّسانيات؛ أي موافقتها للمعارف المُقرّرة في العلوم المُتاخمة لها كعلم النّفس والأنثربولوجيا وعلم الاجتماع والعلوم المعرفية في زماننا، وحُجّة السلطة في العلوم يُحدّدها الخبراء في ذلك المجال إلى غاية تحديد غيرها، فهي ظرفية وخاضعة للإتفاق، حيث يوحي مفهوم الإتفاق إلى تلك المواضعات العلميّة الّتي قد لا تمت بصلة إلى الواقع الأنطولوجي المُراد تفسيره. لأنّه لا يقع اللجوء، في الغالب، على حدّ تعبير طه عبد الرحمن، إلى المواضعة إلاّ إذا قام إمكان التشكيك في القواعد العلميّة أو التنازع حولها [3] .

وتظهر هذه القضية في الخطاب السُوسيري حين ربط سُوسير إمكان الاستدلال في اللّسانيات الآنية بتبسيط المعطيات مستدعيا مجال المُحاجّة (لسانيات، علوم أخرى) حيث يقول:« ذلك أن القيام بأيّ استدلال في الألسنية القارة كما هو الشأن في أغلب العلوم الأخرى أمرٌ لا يكون مُمكنا إلاّ متى قمنا بتبسيط المعطيات تبسيطا يتمّ التواضع

---

[1] كريستيان بلانتان، الحِجاج، المرجع السابق.ص153

[2] إنّ الاستناد على السلطة تجعل الحُجّة غير سليمة استنباطيا ذلك ان المُقدمات يمكن أن تكون صحيحة والنتيجة خاطئة.

[3] ينظر: طه عبد الرحمن، فقه الفلسفة، المرجع السابق.

والاصطلاح عليه »[1] وقد استغلق تأويل المقصود من مُصطلح المواضعة في هذه الفقرة على كبار المشتغلين بالفكر السُوسيري من أمثال قودل(R.Godel) و دومورو(T.De Mauro)[2].ورجّحوا أن يكون المقصود منها افتراض تماثل المعطيات اللسانية في وعي الناطقين على الرغم من عدم تماثلها في الواقع.

وعلى الرغم من لجوء سُوسير إلى حُجّة السلطة في بداية الاستدلال إلاّ أنّه في تدرج استدلاله لم يركن إليها[3]، ولم يكتف بها، ولم يعطها مكانة المُسلمة بالنّظر إلى رتبتها الموضعية في السلسلة الخطابية (chaine discursive)، لأنّه من غير المُستساغ إحلال الاجماع[4] محل البرهنة وجعله بمنزلتها، ذلك أنّه حين نستشهد بقول عالم من العلماء باعتباره نصيرا لما نذهب إليه ؛أي نتقاسم معه القناعة دون أن يكوّن ذلك تصديقا أو مقبولية وحُكما على صحة رأي أو موقف فكري من مُجرد نسبه إلى العالم الفلاني، لأنّ ذلك هو الوجه المذموم من حُجّة السلطة الذي يطلب المولاة أكثر من طلبه تقاسم البراهين على صحة المعرفة العلمية والمشاركة في بنائها. ذلك أنّه يتعذّر علينا أن نتصور عالماً من علماء الرياضيات بوصفها أعلى درجات المعقولية يبني برهانه على مجرد الاكتفاء بذكر أحد سابقيه لإثبات مُبرهنة ما .

---

[1] فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، المرجع السابق، ص159.

[2] F.De.Saussure, C.L.G.édition critique, ibid, p 457 note n°202.

[3] قد تؤول سلطة الاجماع إلى عمل يوهم بالصحة و السلامة .

[4] لأنّ الحقيقة لا تصير كذلك بكثرة متبعيها وإلاّ انصرف الحِجاج العلمي إلى تحصيل التأييد والموافقة وحيازة المولاة بدلا من الاحتكام إلى الحَكم العقلي كما يشدد على ذلك أصحاب الحوار الجدلي.لأنّ العامة من الجمهور تبحث عن الأسهل المريح وتستسلم إلى الرأى المنتشر بين الكثرة.

ثمّ إنّ سُوسير في سياق آخر من المحاضرات لم يلتزم بحُجّة السلطة حين أثبت الإجماع ثمّ خالفه مُناقشا علاقة الأنثربولوجية[1] والعلوم الأخرى باللسان البشري حيث يقول: «إنّ مُعظم العلماء يقولون بصحّة ذلك، أمّا نحن فنرى في الأخذ بهذا الرأى نصيبا كبيرا من الوهم [2] ».[3]

بالإضافة إلى هذا فإنّ سُوسير قد أعلن خلافه مع كلّ المدارس اللّسانية وحدد جهة الخلاف معهم في القضايا الكلية، كما سبق وأن أشرنا إلى ذلك في الفصل الأول، مما دفعه إلى نصب الأدلة، الّتي تظهر لنا في خطابه، على ما ذهب إليه، فسُوسير في المقطع الحجاجي المقتبس من المحاضرات المنشورة في نسختها الشائعة يقول؛ لولا الاستعانة بالدلائل بصيغة العموم دون أن يحصرها في الدلائل اللّغوية فقط .

وهذا الإطلاق بصيغة العموم من الأهمية بمكان، ذلك أنّ سُوسير في هذا المقام يتحدث عن ملكة (faculté) الرّبط والتنسيق التي هي ملكة فطرية عامة الوجود عند البشر بما هم بشر تتمثل في قدرتهم على وضع علامات مخصوصة وربطها بأفكارهم. وهذه العلامات تختلف من حيث العماد الحامل لها(صوتية، بصرية، رموز، إشارات ...إلخ) كما وتختلف من حيث درجة الاعتباطية في العلاقة الرابطة بينها وبين الفكرة التي تمثلها، حيث جعل سُوسير اللسان أكثر الأنظمة تمثيلا للخصائص السيميولوجية حيث يقول:« الدلائل المتصفة بالاعتباطية التامة تؤدي أحسن من غيرها العملية الدلائلية في أمثل صورة لها. ولذلك كانت اللغة وهي أكثر أنظمة التعبير تعقّدا وأوسعها انتشارا هي أيضا أشدّها تمثيلا للخصائص

---

[1] يطلق سُوسير مُصطلح الأنثربولوجية بمعناه القديم ؛أي علم الأعراق أو الأجناس البشرية بالمعنى البيولوجي له، وليس بمعناه الحديث. ينظر : دروس في الألسنية العامة، المرجع السابق، ص 44.

[2] ترد كلمة الوهم في الخطاب السُوسيري للدلالة على الحس العام (sens commun) المشترك في إدراكه لظاهر اللسان البشري.

[3] فردينان دو سُوسير، المرجع السابق،ص335.

الدلائلية. وفي هذا المعنى يمكن للألسنية أن تصبح منوالا عاملا لكل علم دلائل وذلك رغم أنّ اللغة ليست سوى نظام خاص من بين هذه الأنظمة الدلائلية»[1].

من المُرجّح أن يكون سُوسير قد استوحى هذه التصوّرات المُتصلة بالملكة الفطرية من علم النّفس، على الرغم مما ذهب إليه النقاد بخصوص معرفته اليسيرة بعلم النّفس، وكذا خلوّ مكتبته من كتب علم النّفس وكتب فرويد (S.Freud) على وجه الخصوص، ونبني افتراضنا هذا على ورود مُصطلح التنسيق أو الرّبط (coordination) عند سُوسير في مقابل مُصطلح (incoordination) عند بول بروكا(Broca) الّذي استشهد به سُوسير في سياق حديثه عن الحُبسة (aphasie)، وكذلك ورود مفهوم التداعي الّذي بنى عليه سُوسير شرعية التحليل الآني، وهما من المفهاهيم النّفسية المتداولة في أدبيات علم النّفس بداية من سنة 1879م.

على أنّ استدلال سُوسير، على خلاف ما ذهب إليه بعض النقاد من كونه انضماميا (associationniste) بناء على مفهوم التداعي الّذي سبقت الإشارة إليه، بمعنى أنّه مندرج كُليًّا في علم النفس أو في إحدى مدارسه، يختلف عن الاستدلالات في علم النّفس بخصوص قضية الدليل في وجوه عدّة :

الوجه الأول: يختلف الاستدلال السُوسيري في هذه القضية عن الاستدلال في علم النفس في خاصية جوهرية تتمثل في إدراجه عامل الزمن. والدليل على ذلك ما ورد في كلامه السابق من وصفه للتمييز بالوضوح والديمومة " واضحا دائما " (claire et constant)، كما أنّه في كثير من المواضع يعلن خلافه[2] مع الفلاسفة وعلماء النّفس كما ظهر في المصادر المخطوطة[3] في هذه القضية بالذات ويشكّك تشكيكا إبطاليا في قدرة الفكرة على

---

[1] فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، المرجع السابق، ص112.

[2] على أننا لا نسلم لأصحاب النّظريات بما يقولونه عن نظرياتهم بل نفحص مضامينها.

[3] R. Godel, les sources maunscrites du cours de linguistique générale , ibid, « Erreur des psychologues sur la langue, considérée comme une forme *fixe* et *conventionnelle* : ils

الوجود والعيش خارج اللسان. من خلال الافتراض الجدلي على إمكان وجود المفاهيم والمتصورات التي لا علامة لها (لغوية، و غير لغوية) أن تستمر في الوجود خارج العلامات.[1]

الوجه الثاني: في الاعتراض على الفكرة الفلسفية حول الدّليل الاتفاقي بحُجّة التمام (Complétude)؛ أي إنّ وجهة نظر الفلاسفة والمناطقة ليست وافية حيث يعوزها الالتفات لعامل الزمن واعتباره، بمعنى أنّ تعريفهم للدّليل هو تعريف تجزيئي[2]، حيث يقول سُوسير في الكتابات الحديثة: « إنّ عامل الزمن مُهمل في التوليفة الفلسفية حول الدّليل»[3]، وما لم نعتبر عامل الزّمن، حسب سُوسير، فإنّ حقيقة الواقع اللغوي الذي يتجه إليه الاشتغال العلمي تبقى ناقصة ويتعذّر علينا استنتاج أيّة نتيجة معقولة في هذا الصدد[(4)].

الوجه الثالث: خَلُص سُوسير من التحري التاريخي الذي ضبط وجه الاستنباط منه حول تشكّل الدليل اللغوي، باعتباره مورداً رئيسا من موارد الحُجّة عنده إلى حُجة تكوينية مفادها: إنّ عمل اللساني التاريخي يُقدّم لنا برهانا حول شروط التعبير عن الفكر مؤداه؛ ليس الفكر هو من يخلق الدليل اللغوي (signe)، بل الدليل هو من يقود أساساً الفكر؛ أي يخلقه[5]، ثم يضيف من خلال تجويد العبارة وتوجيه الدلالة وحصرها بما يخدم مقصديته الحجاجية حين يقول؛ إنّ القول إنّ الكلمة هي علامة الفكرة أصحّ حرفيًّا من القول إنّ الفكرة هي علامة الكلمة.[6] لأنّه يعتبر على وجه التحديد بأنّ المادة الصوتية للدليل اللغوي إذا لا حظنا الطريقة

---

méconnaissent *le phénomène sociohistorique qui entraîne le tourbillon des signes* dans le temps *et défend alors d'en faire ni un langage* **fixe,** *ni un langage* **conventionnel,** *puisqu'il est le résultat incessant de l'action sociale, imposé hors de tout choix » p.p.45.50.* كذا في الأصل

[1] F De S aussure, Ecrits de linguistique générale, ibid, p44.

[2] اعترض سُوسير في هذه القضية على علماء النفس لكنه لم يعترض على علماء الاجتماع لعدم اهتمامهم بالدليل على ما يبدو.

[3] F De S aussure, Ecrits de linguistique générale, ibid, p231.

[4]- F.De Saussure, C.L.G, ibid :« en dehors de la durée, la réalité linguistique n'est pas complète et aucune conclusion n'est possible », p. 113.

[5] F.De Saussure, Écrits de linguistique générale, ibid, p46

[6]F.De Saussure, Écrits de linguistique générale, ibid, p44 .

التي يتغيّر بها هي التي تفرض قالبا على الفكر ليدخل فيه وليس العكس. حيث يقول:« فقد تحدث حالة لغوية عفوية عن طريق الإتفاق[=الصدفة fortuit] وتصبح مُعطى من المعطيات كنحو حدوث fot: fĕt فنغتنمها لنحمّلها دور التمييز بين المُفرد والجمع. ولكن هذا لا يعني أن الحالة اللغوية fĕt:fot أوفق [[1]] للتعبير عن ذلك من fot: fôt*(5) إنّما ينفتح فكر الإنسان . بالنسبة إلى كل حالة لغوية . في مادة مُعينة ويبعث فيها الحياة. لكن هذه النّظرة التي أوحت لنا بها الألسنية التاريخية ظلت مجهولة في النحو التقعيدي، ولم يكن أصحابه ليصلوا إليها البتة بمناهجهم الخاصة. كما أنّ معظم فلاسفة اللغة يجهلون هذه النّظرة كذلك، والحال أنّه لا وجود لفكرة أهم منها من الناحية الفلسفية».[2]

لقد سبقت الإشارة في الفصل الأوّل إلى تصوّر المقارنين لقضية العلاقة بين الفكر واللغة حيث تمثّل المقارنون اللّغة على أنّها غاية وليست وسيلة ؛أي أنّ الفكر الإنساني قد نحتها كلوحة فنية لتمثيل نفسه، وعليه يتبيّن لنا أنّ المقارنين قد تمثلوا الفكر على أنّه كيان قائم بذاته مستقل عن التحقق (المقوم أو العماد) اللغوي في تشكله (المرحلي) وبنيته (الرمزية)، ويلزم من هذا التصّور أنّ اللّغة مرآة تعكس الفكر بوفاء أحيانا وبخيانة أحيانا أخرى.

يقوم الاستدلال السُوسيري في هذه القضية [3]، وتبعته في أعقابه اللّسانيات الوصفية الحديثة [1] [1] بكل تياراتها وكذا فلسفة اللغة، ونظرية المعرفة المعاصرة على النقيض تماما من تصوّر

---

[1] هذا هو معنى كون اللسان نظام من الدلائل الممكنة فكل دليل ممكن الوجود بالقدر نفسه مع أي دليل آخر.

[2] فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، المرجع السابق، ص134.

[3] -O.Ducrot, dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, ibid. : « en ne trouve jamais chez Saussure l'idée que la langue doit représenter une structure de la pensée qui existerait indépendamment de toute mise en forme linguistique. ».p.30.

المقارنين السالف حيث يعدّ المفهوم السالف المُفسر للعلاقة الجوهرية بين اللّغة والفكر مقدمة معرفية تستند إليه مُعظم النّظريات اللّسانية، وتنبني عليه، إمّا مباشرة بتبنيه صراحة، وإمّا باعتماده ضمنيا.

كما أنّ الاستعداد الفطري هو تلك القدرة على التمييز النّفسي[2] بين التحصيلات الصوتية المُمكنة، وربطها بالعلامات، وهذه القدرة سابقة عن نشوء (تكوين) الألسنة البشرية نفسها مُتعالية بالنّظر إلى العلامات اللّغوية (الدلائل)، بمعني أنّها سابقة عن الألسنة بهذا المعنى(المُتعالي)، لكن يتعذر وجودها دون وجود أحد هذه الألسنة الخاصة بكل قوم.

لقد نقضت الدّراسات العصبية . النّفسية (Neuropsychologie) المعاصرة تلك المقولة الوثوقية (dogme) الّتي تنفي وجود الفكر بمعزل عن اللغة، وهذا الّذي أثبتته الدّراسات المعاصرة يعضد ما ذهب إليه سُوسير، ذلك أنّه في حديثه عن العلاقة بين اللسان والفكر حين نفى وجود فكر دون علامات، ولكنه لم يخصص العلامات بالعلامات اللّغوية حيث أثبتت الدّراسات العصبية النّفسية المعاصرة أنّ اللسان بالنسبة إلى الفكر هو بمنزلة الوسيلة وليس بمنزلة الاقتضاء (الشرط الضروري)[3]. وهذا الإثبات في الحقيقة هو إثبات ظرفي، لكنّه يزيد في معقولية الحُجّة السُوسيرية ومن شُموليتها الحجاجية من جهة عدم تعارضها[4] مع ما انتهت إليه العلوم المُتاخمة للسانيات الّتي تباشر اللسان البشري من زاوية نظرها.

---

[1]–E.Benveniste, ibid : « le linguiste pour sa part estime qu'il ne pourrait existe de pensée son langage[...] le langage reproduit le monde mais en le soumettent à son organisation propre »p.30.

[2]- F.de. Saussure, C.L.G, ibid, p.32 , et not N°70.

[3] Dominique Laplane, « existe-t-il une pensée sans langage ? la recherche N°325, Novembre 1999. : « le langage apparaît comme un instrument au service de la pensée, mais au range d'outil, non de condition »p. 66.

[4] لا يتناقض هذا الإجراء مع مطلب استقلالية اللسانيات لأن شمولية الحُجّة لا تفضي إلى إدخال علم في آخر.

5. ضبط موضوع اللّسانيات

يكثر دوران قضية تحديد موضوع اللّسانيات في المحاضرات السُوسيرية والمخطوطات على حد سواء على الرغم من بعض الاختلافات في الصياغة والسمة القطعية الصارمة الّتي غلبت على المخطوطات خاصة ما تعلق بالقضايا الإبيستيمولوجية، ومردّ كثرة دوران هذه القضية، في تصورنا، إلى السياق التأسيسي الحاضن للخطاب الحِجاجي السُوسيري، حيث تناول القضية تناولاً استشكاليا من خلال توسّله بجملة من الأسئلة الّتي صاغها على شكل مطلب على هذا النحو:

ما هو موضوع الألسنية، موضوعها الكامل والملموس في الآن نفسه [1]؟.

ومعلوم أن تفسير الظواهر الإشكالية أو البحث عن دلالة ما هو إشكالي، على حد قول الفاسي الفهري[2]، لابدّ أن يستند إلى احتجاج متين يثبت القوانين ويزكي المبادئ التي تُقترح لتفسير الظواهر الموصوفة حيث يعتبر السؤال الأوليّ منطلقًا للنشاط الخطابي من جهة إعطائه انطلاقة لمسار بناء الخطاب بغية بلوغ المقصد المنصوص عليه في السؤال الإشكالي الوارد في هذا السياق الّذي يتوقع الجواب عنه اعتراضاً مُقدراً مما دفع العارض إلى إيراده مُقترنًا بما يكفي من الحُجّج حيث يمكن صياغة هذا المطلب على هذا النحو:

+ حجج : التّدليل على قضية أو قضايا حجاجي.، (+) الإثبات .

. حجج : التّدليل على قضية أو قضايا مرتبطة، (–) النفي والإبطال .

ولابد من الإشارة إلى أنّ سُوسير على العكس مما هو عليه النصّ المنشور في النسخة الشائعة من المحاضرات 1916 قد لازم الرّبط في المخطوطات بين شرط تحديد موضوع اللّسانيات

---

[1] . فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة،المرجع السابق، ص 27. .

[2] ينظر: الفاسي الفهري، أساسيات الخطاب منهجية دار توبقال، 1986.

وشرط بناء معرفة علمية مُمكنة وصارمة في آن واحد، إذ بعد بيان مدار وبؤرة الاستدلال الحِجاجي الّتي صاغها سُوسير على هذا النحو:

ما هو موضوع الألسنية، موضوعها الكامل والملموس في الآن نفسه؟

انتقل بعد التعليق على صعوبة القضية الإشكالية إلى استدعاء مجال حجاجي مشترك حيث يقول:« ذلك أنّ أصحاب العلوم الأخرى يباشرون أشياء معطاة سلفاً يمكنهم أنّ يفحصوها من زوايا مختلفة أمّا نحن معشر الأ لسنين فلا شيء من هذا القبيل »[1].

يستمد الخطاب السُوسيري وجاهته من طرحه أعقد معضلة واجهت الخطاب اللساني منذ نشأته، ولا تزال من أخطر العوائق المتحكمة في صياغة المناهج اللّسانية، وفي علاقة اللّسانيات بالمجالات المعرفية الأخرى، التي هي مُعضلة تحديد موضوع العلم اللساني، وحصره وبيان طبيعته ومظاهره الأساسية[2] إذ يتعذر دون هذه الخطوة الإجرائية الجوهرية على أيّ علم كان صياغة منهج له، كما ورد ذلك في خطاب سُوسير في معرض اعتراضه على تشاغل المقارنين عن هذا المطلب، مُحدداً بذلك مركز ثقل الاشتغال النّظري في اللّسانيات .

يُرجع سُوسير صعوبة تحديد، وضبط موضوع العلم اللساني إلى طبيعة هذا الموضوع؛ أي بنيته المُستعصية عن الملاحظة والتناول التجريبي المباشر[3] حيث يتعذّر

---

[1] . المرجع نفسه، ص27.

[2] . نوام تشومسكي، المعرفة اللّغوية : ترجمة محمد فتيح، القاهرة، دار الفكر العربي، 1993 : « ولذلك فإنّ تحول النّظرة من المفهوم الفني(اللغة المجسدة) إلى المفهوم (اللغة المبنية داخليًا) الّتي تفهم أنّها مادة البحث هو تحول صوب الواقعية من ناحيتين، هو تحول صوب دراسة موضوع مادي بدلاً من بنية اصطناعية وتحول صوب دراسة ما تقصده في الحقيقة بكلمة اللّغة ». ص 89.

[3] . وبإقرار سُوسير لهذا المبدأ المتمثل في أنّ المجال اللساني لا يقدم وحدات محسوسة سابقة عن التحليل يكون قد أحدث تحولا معرفيا من حيث مخالفته للسانيات التعليلية التاريخية واللسانيات البيولوجية (الوضعية) ويظهر لنا هذا الموقف السُوسيري بشكل صريح في الصفحة 153 من المحاضرات،الأ صل الفرنسي.

يكون اللساني بعد ذلك حُرًّا في تناولها بعدة وجهات نظر، بل هناك وجهات نظر فقط، وجهات نظر(أي مبادئ) إمّا صحيحة أو خاطئة[1]، وبناء على ما تقدم خلص يلمسليف (L.Hjelmslev) في سياق شرحه لمضامين الخطاب السُوسيري إلى القول إنّه يتعذر في الخطاب اللساني الحديث عن نتائج نهائية، بل يمكننا بدل ذلك الحديث عن وجهات نظر نهائية فقط [2]. وهو ما تثبته الكتابات المنشورة حديثا وتصحح حدوس يلمسليف في قضايا كثيرة حين يقول سُوسير:« لا وجود في المجال اللساني لأشياء ملموسة بل فيها وجهات نظر فقط»[3]

ولما كان التفسير العلمي، على حّد قول الحاج صالح، في الحقيقة هو سلسة من العمليات الاستنتاجية والاستنباطية يجريها الباحث في الوقت نفسه على رموز القوانين المُجردة وعلى أعيانها المشخصة[4] أمكن لنا بناء على هذا بيان العلاقة الجدلية بين الواقع المتكون من جملة جملة الأحداث المادية والمحسوسة من جهة، وبين ما يتخذه العلم اللساني موضوعا له، وصورتها كالتالي:

---

[1] - Emile Benveniste, ibid : « Ailleurs] autres sciences] il y a des choses, des objets donnés, que l'on est libre de considérer ensuit a différents points de vue. Ici[en linguistique] il ya d'abord des points de vue, justes ou fausse, mais uniquement des points de vue a l'aide desquels on crée secondairement les choses» .p.44.

. ينظر كذلك في هذا الصدد قول العلم الفيزيائي المشهور ألبير أنشتين (A .Einstein) في كتابه" الهندسة والتجربة" بخصوص البديهيات الهندسية حيث يقول: « ces axiomes sont des créations de l'esprit humain » -

voir : Dictionnaire Larousse de citations 2000.

وقديما كانت الحقيقة الهندسية حقيقة واقعية وحقيقة فكرية معًا؟ أما اليوم فإنّ الهندسة تهمل الجانب الأوّل (ما يتعلق بالواقع وتتركه للهندسة التطبيقية ولا تحتفظ الاّ بالجانب الثاني (ما يتعلق بالعقل). ينظر: محمد عابد الجابري، تطور الفكر الرياضي والعقلانية المعاصرة، بيروت: دار الطليعة، 1982، ص74.

[2] . L. Hjelmslev, le langage, Paris, Minuit, 1963, p. 27.

[3] F De Saussure, Écrits de linguistique générale, p67.

[4] . ذلك أنّ النّظرية العلمية، كما هو متعارف عليه في الأدبيات الا بيستمولوجية، ليست مجموعة مسلمات دوغمائية مسبقة بل هي إطار مفتوح للبحث من خلال الذهاب والإياب بين النّظري والتجريبي .

ع ≡ [1] م، إذا وفقط إذا، كان ف صحيحا

حيث(ع) يرمز للواقع (المادي والمحسوس)[2]، و(م) يرمز للموضوع، و(ف)[3] يرمز للفرض .

وبعد هذا التمييز بين جملة الأحداث المادية والمحسوسة من جهة، وبين ما ينبغي للساني أنّ يجري عليه أبحاثه ضمن هذا الواقع المادي والمحسوس، من جهة أخرى؛أي تعيين الواقع الّذي يتجه إليه الاشتغال العلمي الّذي يلزم من إعمال سُوسير لأصل من أصوله الاستدلالية وهي أنّ لا شيء مادي في اللسان البشري، نتساءل عن تدرّج وانتقال الخطاب الحِجاجي السُوسيري في هذه القضية الأصولية (= أصول المعرفة العلمية). كما نتساءل عن المسالك التي سلكها في تحصيلها؟ وعن مدى انسجام هذا الانتقال وما خلص إليه مع البنية الحِجاجية الكلية؟

إنّ إسهام سُوسير، الّذي صارت منازعته لا تخطرعلى بال، على حد تعبير ديكرو (O.Ducrot) [4]، والّذي يعدّ أقلّ إنكارًا[5]، هو فصله المفهومي (dissociation des notions) في خطابه ذي القصد الميتودولجي[6] بين مفهومين جوهريين هما:

1.مادة اللّسانيات (matière de linguistique).

2.موضوع اللّسانيات (objet de linguistique).

---

[1] . والتوافق هنا هو غير التكافؤ في المنطق الصّوري الّذي يرمز إليه بالرمز نفسه.

[2] . نعني بالواقع المادي المحسوس ما يطلق عليه سُوسير مُصطلح المادة. .

[3] . نعني بالفرض النّظري في هذا السياق ما يسميه سُوسير بـ "وجهة النّظر".

[4] . أوزفلد ديكرو، "نظرية الأ فعال الكلامية من سُوسير إلى فلاسفة اللغة"، مجلة الفكر العربي، العدد10، المركز ليبيا، فرع لبنان، 1990.

[5] . يوحي لنا كلام ديكرو ضمنيا (المسكوت عنه) إلى الإجحاف والضيّم الكبير الّذي لقيّه الفكر السُوسيري في مسار انتقاله بين الأوطان و الأجيال.

[6] صياغة المنهج الذي ينبغى اعتماده لدراسة الواقع المعين للاشتغال العلمي.

لقد فصل سُوسير في خطابه بين مفهوم "مادة اللّسانيات " وبين مفهوم " موضوع اللّسانيات"، سالكا في ذلك إجراء خطابيا معهودا هو المُقابلة ضمن ثنائياته التقابلية (Les Dichotomies)، ذلك أنّ الخطاب العلمي يسعى إلى توضيح المفاهيم الّتي يستند إليها وتحصيل أحادية المعنى (Monomémie) الّتي تعد من أهمّ شروط التأسيس للمعرفة العلمية.

كما أنّه بصنيعه هذا يكون الخطاب العلمي مستوفيا ضوابط التداوّل الحِجاجي من خلال مُباشرته عملية تدقيق المعنى والتقليل من الوهم الحاصل في الكلمات، حال قيامه بعملية مراقبة وتصحيح ذاتي حيث إنّ التّحديد الدقيق في هذا السياق تنتفي معه معضلة تأويل المُصطلحات. لأنّ الاستدلال يقتضى أن تكون كافة عناصره المكونة له غير قائمة على التعدد والاشتراك فهي أحادية المعنى[1] كما أن الغموض الدلالي الّذي يغيب فيه الوضوح ويلتبس فيه القصد وتتعدد وجوهه المعنى المراد تحصيله مدعاة إلى تقويض نجاعة وفعاليّة المُحاجّة[2]. من خلال التعددية التأويلية المتأتية من غياب الضبط، كما يُعدّ تسخير الغموض الدلالي كذلك مصدرا من مصادر ركوب المُغالطة.[3]

لقد بيّن سُوسير طبيعة الظّاهرة الناتجة عن التحليل (وليس الواقعة المادية الخام) اللّغوية المتسمة بالتشابك، والتمازج بين ظواهر نفسية عدة، وفيزيائية، وفيزيولوجية واجتماعية، وفردية، وتاريخية، وعليه لجأ سُوسير إلى إستراتيجية إقناعية من خلال انتقاله من التساؤل عن المطلب واستدعاء المجال الحِجاجي المشترك إلى استراتيجية ترتيب و تقويم وجهات النّظر إلى الموضوع.

2.5. ترتيب وجهات النّظر

---

[1] عبد الله صولة، في نظرية الحِجاج، مسكيلياني، تونس ط1، 2011، ص 14.

[2] إنّ أكثر ما يقع بين الناس من خلاف إنّما سببه اشتراك الألفاظ و إبهامها. ينظر عبد الهادي بن ظافر الشّهري، الخطاب الحِجاجي عند ابن تيميّة، المرجع السابق، ص، 206 .

[3] Abuser de l'ambiguïtés des mots.

رتّب سُوسير وجهات النّظر إلى موضوع اللّسانيات من خلال دليل من الأدلة الخطابية هو إيراد المثال (l'argument par l'exemple) من اللغة الفرنسية حيث يؤتى بالمثال في الحِجاج في غالب الأحيان إمّا لدحض قضية ما أو الدفاع عنها أو إحكام حُجّة معينة على غرار سُوسير[1] الّذي أورد في خطابه المعقود لتحديد موضوع اللّسانيات مثال الكلمة الفرنسية « nu» التي قام سُوسير باستنطاقها بما يكفى حتى تصبح مجالا للتفكير معقبا عليه بالقول: « إنّ الملاحظ السطحي الّذي يكتفي بظاهر الأمور ينزع إلى أن يجد فيها شيئا لغويا محسوسا. ولكن فحصا فيه قسط أكبر من التمعّن يجعلنا نجد على التوالي أمورا ثلاثة أو أربعة مختلفة تمام الاختلاف بحسب الطريقة الّتي بها يتم اعتبار الكلمة؛ أي باعتبارها أصواتا أو باعتبارها تعبيرا عن فكرة أو باعتبارها موافقة لكلمة nudum اللاتينية»[(2)].

وحقيق أنّ نبيّن من خلال فحص القرائن النصية للمقطع الحجاجي السالف وعلى وجه التّحديد قرائن المعجم (les indices de lexique) كيف نسب سُوسير مفردات التمعّن لدعواه حيث سجل بصنيعه ذلك حضوره في خطابه باعتباره ذاتًا خطابية (être discursive) موصوفة بصفات تُحاجج بها، في مقابل وصف الدّعوى المرفوضة بالسطحية. حيث يتبدى لنا من خلال هذا أنّ سُوسير قد انتقل من العالم المادي الخارجي للأحداث اللّسانية في ذاته - الكلمة الفرنسية « nu» - إلى عالمه النصي الخطابي الذاتي حيث بيّن وجهة نظره، وأبدى جملة من الحُجّج غايتها تسويغ التجاوز إلى طرح آخر ودفع المتلقي إلى القبول به والمشاركة في هذا القَبول، من خلال حمله على التصديق بالدعوى المعروضة عليه، والإذعان لها عبر توجيهه إليها بغية التمكين لها واعتمادها بديلا نظريا عن الدّعوى المدحوضة(المرجوحة). لأنّ التمكين يستند إلى قاعدة حجاجية عامة مؤداها أن الموضوعات، سواء كانت عرضا أو اعتراضا، التي لا نتحدث عنها غير موجودة.

---

[1] لا يكتفي سُوسير في خطابه بإيراد الأمثلة الداعمة لدعواه، بل يجنح إلى تعدادها تارة وترتيبها في سلمية والتعليق عليها تارة أخرى من قبيل " مثالاً آخر أكثر جلاء "

[2] . فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، المرجع السابق، ص27.

كما نلاحظ تلميح سُوسير إلى مُرسلٍ موصوف بالملاحظ السطحي ليجسد من خلاله سياقا واقعيا مُمكنا يُحاجج ضمنه، وعليه يتجلى لنا القصد الحِجاجي لأقوال سُوسير كونها سيقت رداً على خطابات صريحة كانت أم ضمنية، فخطابه يطرح دعوى جديدة في سياق خلافي، ويشفعها بالحُجّج الداعمة لها، حيث نفهم من المقطع الحجاجي السابق على سبيل الاقتضاء أنّ سُوسير لا يرى في الكلمة الفرنسية شيئا محسوسا كدأب الملاحظ السطحي.

والاعتبارات الثلاثة المذكورة في كلام سُوسير يوافق كلّ واحد منها منهجية من مناهج تناول اللسان البشري حيث يوافق الاعتبار الأول، وهو اعتبارها أصواتا، مُقاربة أو تناولا يصفه سُوسير بموجه تفضيلي (evaluatif) على أنه أسهل المقاربات وأبسط الطرق[1]، فيما يوافق الاعتبار الثاني؛ أي تعبيرا عن فكرة مناهج النّظر المنسوبة إلى نحاة ومناطقة (Port Royal) بورويال ومن استنهج منهجهم، والاعتبار الثالث، موافقتها للكلمة اللاتنية، ذات صلة مباشرة بالمناهج المعاصرة لسُوسير وهي اللّسانية التاريخية المقارنة.

وبعد عرض هذا المثال ذي الصلة الوثيقة بمطلب الحِجاج وبالسجل التفسيري المرتبط بالاستشكال وبناء المفاهيم العلمية، وترتيب وجهات النّظر الثلاث إزاءه، يُعمل سُوسير مباشرة مبدأه الّذي بني عليه حجاجه ويؤسس به دعواه في الدفاع عن قضية أو قضايا حجاجية، ونفي أو دحض قضية أو قضايا معروضة ذات صلة بمطلب الحِجاج كما حُددت في مستهل التحليل. حيث تظهر لنا وظيفة الحِجاج في استجلاء المفاهيم وشحذها وتوضيحها لتحقق غرضها الإقناعي.

3.5. إعمال النظام الاستدلالي (système inférentiel)

[1] F.De Saussure, Ecrits de linguistique générale, ibid, p33.

يمكن لنا ردّ وجاهة الخطاب السُوسيري وحصافته إلى محاولته تفسير القضايا الجوهرية للمجال اللساني بناء على أصول واضحة؛ حيث لم يكن سُوسير إلاّ رجل أصول[1] ومبادئ أو ما يمكن الاصطلاح عليه بالمقدمات المعرفية (épistémique) الضّمنية منها والصريحة والّتي لا تتسم بالبداهة والقطعية إطلاقا ، بل هي راجحة ثمّ البناء عليها للتوسع (الانتقال)[2] في التفسير دون فقدان التّرابط المنطقي، بغية المحافظة على خيط التماسك العضوي للخطاب، ويتضح لنا ذلك في قول سُوسير في الكتابات المنشورة حديثا(2002) : «هناك خمس أو ست حقائق أساسية متصلة فيما بينها؛ حيث مهما انطلقنا من واحدة منهن أمكن لنا منطقيا بلوغ كلّ الحقائق الأخرى»[3]. إلى جانب ما كان قد ورد في المحاضرات المنشورة في نسختها الشّائعة 1916 من بيان البناء العقلي للخطاب النّظري ذي الطابع التركيبي الّذي ينزع إلى التوحيد والتنظيم في هذا المقطع الحجاجي: « لكن غالبا ما يكون اكتشاف حقيقة من الحقائق أقلّ عناء من إحلالها المحل الّذي يليق بها»[4]. وقد ذهب

---

[1] - E .Benveniste, ibid : « Saussure est d'abord et toujours l'homme des fondements il va d'instinct aux caractères primordiaux, qui gouvernent à la diversité du donné empirique ».p 38.

[2] . يطلق سُوسير مُصطلح (développement) للدلالة على مُصطلح التوسع أو الانتقال الّذي يُعبّر عنه في الأدبيات الابيستيمولوجية و لسانيات النص و الخطاباأ جنبية بـ : (Progression) وذلك حين يقول :

F. De. Saussure, Cours de linguistique générale, édition critique préparé par T.de Mauro, Paris, Payot, 1979 : « le problème linguistique est avant tout sémiologique est tous nos développement empruntent leur signification a ce fait important », p p. 34. 35. et voir: p.83.

تجدر الإشارة إلى الترجمة التونسية للمحاضرات قد ترجمت هذا المُصطلح بـ: " التحليلات".ولكن ورود هذا المُصطلح في ص 157 من الأصل الفرنسي للمحاضرات في نسختها الشّائعة مقترنا بمُصطلح الدعوي (الأطروحة)« pour developper cette thèse » يجعل من ترجمته بمُصطلح الانتقال أو التدرج الأنسب.

[3] - F. De. Saussure, Écrits de linguistique générale, texte établie et édité par : Simon Bouquet et Rudolf Engler, Editions Gallimard, 2002. p 17.

[4]. فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، دروس في الألسنية العامة، المرجع السابق، ص.112.

مونان (G.Mounin)، كما أسلفنا، إلى حمل مُصطلح " المحل" الوارد المقطع السالف على المكانة الّتي تليق بها في صلب النّظرية[1].

ولمّا كانت بنية الظّاهرة اللّغوية كذلك والّتي بيّنها سُوسير حين أورد المثال السالف مُوضحًا انتفاء المعطى الماقبلي الجاهز في المجال اللساني كان لا بدّ من الناحية المنهجية تناولها من وجهة نظر واحدة، أو البناء على فرضية مُحددة مسبقا؛ أي الانطلاق من تصوّر مجال البحث الذي يسبق منطقياً التخصيص المرجعي له وهو ما يوضحه سُوسير في مقطع حجاجي مُستندًا فيه إلى مبدئه:« وبدل أنّ نقول إنّ وجهة النّظر تسبق الموضوع، نقول إنّ وجهة النّظر هي الّتي تخلق[2] الموضوع ».[3]

إذ تدل كلمة " بدلاً " الواردة في المقطع السالف التغيير والاستبدال على أن سوسير لم يتوقف عند حدود إنكار دعوى أطروحة أسبقية الموضوع عن وجهة النظر وتقديم بديلا عنها من خلال تعويضها بنقيضها، بل تعداها إلى إظهار انتفاء وجود الموضوع أصلا دون وجهة النظر

---

[1] . على أنّ مونان قد اعترض على هذا المبدأ معتمدا في ذلك على ما ورد في المخطوطات حيث ذهب القول به إلى أنّ هذه العبارة لم تكن بهذا الوضوح العجيب في المخطوطات وهو بذلك يوحي إلى أنّ يد الناشرين قد امتدت إليها فهذبتها وصاغتها صياغة فلسفية عامة. ينظر: جورج مونان، اللسانيات في القرن العشرين،الأصل الفرنسي، ص63.

[2] . إنّ هذا المُصطلح يستحق الشرح لأنّه ذو دلالة أصولية (أصول المعرفة العلمية) في غاية الأهمية، فهو يقابل مُصطلح الإنشاء، كما أنّ الكتابات المنشورة حديثا تبيّن لنا بوضوح تام هذه المقدمة الّتي بنى عليها سُوسير إجراءات تحديد الأحداث اللّغوية حيث يقول :

-F. De Saussure, Ecrits de linguistique générale, ibid., « pas la moindre possibilité d'apercevoir ou de déterminer un fait linguistique hors de l'adoption préalable d'un point de vue », p.25.

[3] –F.de.Saussure, Cours de linguistique générale, ibid : « bien loin que l'objet précède le point de vue, on dirait que c'est le point de vue qui crée l'objet » p.21.

. ورد في الترجمة التونسية مُصطلح (objet) في هذه الفقرة من المحاضرات مترجما بكلمة "الشيء". ينظر: دروس في الألسنية العامة، المرجع السابق، ص27.

وهذا المبدأ والموضع الحِجاجي الخاص مُتعذر لو لم يكن الموضوع (اللسانlangue) شيئا مختلفاً تماماً عن المعطى المادي التجريبي الماقبلي المباشر[1]، مما يعني انتفاء المُعطى الماقبلي في المجال اللساني، حيث يتعذر علينا كسر الحلقة المفرغة الهائلة في اللّسانيات، على حد تعبير سُوسير، إلاّ إذا أبدلنا نهائيا حديثنا عن الأحداث (faits)[2] بالحديث عن وجهات النّظر (points de vues)[3]. وبناء على هذا المبدأ الحِجاجي السالف السالف يطلب سُوسير من اللساني أن يختار مُسبقاً قبل كلّ بحث المنظور (= النسق الافتراضي المُوجِّه) الّذي يستند إليه (يبنى عليه) لتفحص الظواهر والأحداث اللّغوية والّذي سيتيح له صوغ الموضوع العلمي[4] بالمعنى الحصري له[5] . واشتراط سُوسير على على اللساني أن يختار أولاً النسق النّظري المُوجِّه يستمد مشروعيته من انتفاء المعطى الماقبلي حيث يصبح تصوّر مجال البحث في اللسانيات سابقا عن تخصيصه المرجعي(الواقعي الأنطولوجي).

وبعبارة أخرى، فإنّ الحِجاج السُوسيري في هذه القضية يوجهنا إلى نتيجة مفادها أن تحديد ماهية الظاهرة اللغوية متوقف كُليّاً على وجود تصوّر عنها، حيث يتّضح لنا أنّ معيار العلميّة كما عرضها سُوسير في مقطعه الحجاجي السالف إنّما تعني أولاً، وقبل كلّ شيء، تغيير وجهة النّظر إزاء الموضوع المطروق منذ القديم؛ أي تغيير وجهة النّظر من

---

[1] . وهذا يعني أنّ اللسان شكل (صورة) وليست ماهية (مادة)، وعليه فإنّ المقولة بعيدة كلّ البعد عن التأويل البنيوي المتطرف الّذي جاء بعد سُوسير.

[2] لمُصطلح الحدث دلالة خاصة في الخطاب السُوسيري فهو يتضمن الدلالة التاريخية .

[3] F.De Sauusure , Ecrits de linguistique générale,ibid,p24.

[4] . والموضوع العلمي غير المادة الموضوعية الخامة، ذلك أنّ الموضوع العلمي ناتج عن نشاط معرفي، (ناتج عن التحليل التحليل كما يقول سُوسير) بمعنى أنّ العالِم يقوم بالاعتماد على إجراءات التحليل والتركيب بصياغة الموضوع، فهو على هذا ذو طبيعية إنشائية (constructive).

[5] . ينظر القاموس الموسوعي لعلوم اللسان لديكرو وتودروف،الأصل الفرنسي، باب الفرق بين اللسان والكلام .

حيث التّحديد والضبط (délimitation) الصارم للموضوع[1]. حيث نخلص إلى القول إنّ وجهة نظر اللساني هي الّتي تخلق موضوع اللّسانيات أو تخترعه بعبارة اللساني لويس كالفي (L.Calvet)[2].

إنّ هذه النتيجة الحجاجية التي تلزم من إعمال الموضع السوسيري الخاص لم تكن محل منازعة في أعقابه حتى من اللسانيين أتباع المذهب التوليدي ممن يتقلدون دعوى تجاوز سوسير.

ولمّا كان كُل فعل حِجاجي يولد قصدًا خاصًا ـ كما ألمعنا في المدخل ـ خرج سُوسير من مبدئه الحِجاجي السالف "المنظور يخلق الموضوع" سالكا سبيل تحقيق مبدأ انسجام الخطاب من خلال الالتزام بمقتضيات(لوازم) الموضع الحِجاجي الخاص الّذي انطلق منه ليخرج إلى نتيجة فحواها؛ إنّ الظواهر المتصلة بالتواصل البشري بصفة عامة (مادة اللّسانيات) وكيفما نظرنا إليها تبدو لنا ذات طبيعة مزدوجة.

ولكي نشرح الحِجاج السُوسيري جيّدا بخصوص هذه القضية نعود إلى بسط الفصل المفهومي السابق بين مفهومي " مادة اللّسانيات و" موضوعها "، ذلك أنّ سُوسير قد أدرج في منظومته الاصطلاحية المُصطلح المدرسي(Scolastique) "مادة" للدلالة على كلّ الظواهر المتصلة باللغة البشرية، وكل أحداثها الّتي نلاحظها في عملية التواصل البشري، غير أنّ نظرة أوليّة مُتبصرة وفاحصة في هذه الظواهر تظهر لنا مدى تعقدها وتشابكها وترابطها فيما بينها، إذ من جملة هذه الترابطات ارتباط الصوت بالأعضاء الفيزيولوجية المُحدثة له من جهة، وارتباطه من جهة أخرى بالفكرة الّتي يُمثلها ويقابلها، وكذا ارتباط

---

[1] من سمات الاستدلال في علوم اللّغة قديمها واللّسانيات الحديثة خضوع موضوعها إلى إعادة تعريف مستمر.

[2] – L.J. Calvet, Pour et contre Saussure, Paris, Payot ,1975 . « [...] mais on Sait aussi que la langue langue est au fond un objet que S'inventent les linguistes, un objet par le (les) point (S) de vue adopté(S) [...] ».p.58.

الظواهر اللّسانية بالفرد من جهة وبالجماعة من جهة أخرى، ثمّ علاقة هذه الظواهر الأخيرة في مجملها بالتاريخ.

ونتيجة لهذا التشابك السالف، ومهما كان الجانب؛ أي وجهة النّظر الّتي نتناول من خلالها ظواهر اللّغة البشرية الطبيعية (Langage)، فإنّ موضوع اللّسانيات الكُلي (intégral) والوحيد لا يقدم لنا نفسه في أيّ موضع من المواضع السالفة الذكر ؛أي لا يقدم لنا نفسه موضوعا معقولا قابلا للفهم، وبغية الإجابة عن هذه الإشكالية[1] سلك سُوسير مسلك الحِجاج بالافتراض لإضفاء المعقولية على التمشي الحِجاجي(démarche argumentative) متوسّلا آلية السؤال والجواب، الّتي يكثر دورانها في خطابه[2]، باعتبارها مسلكا أساسيا في إنتاج وتوليد الحقيقة العلميّة وبناء المعرفة الضروّرية الموضوعية بصفتها إنتاجا علائقيا(بنائيا) نظريا[3].

يقدم مسلك الحِجاج بالافتراض أقوالاً ضد دعاوى لم تنطق حيث يترتب على هذا المسلك خيار منهجي حاسم يفرض علينا اللجوء إلى تبني إجراءين (فرضين) طرحهما سُوسير من خلال ما يلزم من أداة الشرط " إمّا " التي تفيد معنى الفصل والمُباعدة في قوله: « إمّا أن نوقف اهتمامنا على جانب واحد من كل مسألة فيكون في ذلك خطر ألا ندرك الثنائيات المشار إليها آنفا، أو أننا ندرس الكلام[langage] من زوايا متعددة في آن واحد فيلوح لنا موضوع الألسنية رُكاما مبهما من أشياء متباينة لا يمتّ بعضها إلى بعض بصلة»[4]. وهذان الإجراءان هما:

---

[1] تحتاج كلّ اشكالية معروضة أو مقترحة إلى البرهنة قصد إعطائها مكانة داخل نظام المعرفة والحقيقة.

[2] يكثر دورانها في المحاضرات المنشورة في نسختها الشائعة1916 بدرجة أكبر من المخطوطات نزولاً عند مقتضيات التبليغ البيداغوجي.

[3] إلى جانب الموضوعية والضرورة ينضاف إلى المعرفة العلمية معيار النقدية والحوارية.

[4] فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، المرجع السابق،ص29.

. **الإجراء (الفرض) الأول:** أنّ نتناول جانبًا واحدًا من القضية كُلّها كعلاقة الصوت بالفكرة على سبيل المثال. وبهذا الإجراء نخاطر، حسب سُوسير، بعدم إدراك تقابلات أخرى (صوت، فكر) (صوت، أعضاء النطق)، (لسان، فرد)، (لسان، جماعة)، (لسان، زمن)...الخ.

يُفهم من مقتضى تعقيب سُوسير على الإجراء (الفرض) الأوّل اعتراض سوسير عليه بناء على حُجّة من مقتضيات صحة (validation) المعرفة العلميّة مُؤداها؛ تعذر بناء العلم على أساس استقراء ناقص أو تشويه للواقع الذي يتوجه إليه الاشتغال العلمي. حيث تصبح بذلك دعوى اتخاذ جانب واحد من المادة تعوزها الخاصية التمثيلية[1] التي تُعدّ شرطا أساسيا في أي دعوى تتوخى قدرا معتبرا من المعقولية.

. **الإجراء (الفرض) الثاني:** أن نتناول كلّ الظواهر المتصلة بظواهر التواصل البشري بصفة عامة (= المادة) فيظهر لنا الموضوع بمثابة كُتلة غامضة ومشوشة من الأحداث بلا رابط منطقي بينها[2].والسبب في غموض وغرابة هذه الكتلة - بعبارة سُوسير[3]- يعود إلى كون الظواهر الّتي تشتمل عليها مُتنافرة ؛أي غير مُتجانسة فيما بينها، فهي أحداث فيزيولوجية (أعضاء النطق، المراكز الدماغية المسؤولة عن الكلام...الخ)، ونفسية (سيكولوجية) كالترابط والتداعي (association) النّفسيين بين الصوت والفكرة، واجتماعية كعلاقة الوضع باشتغال (fonctionnement والاشتغال غير الاستعمال) اللسان، وتاريخية كعلاقة الظواهر اللّسانية بالزمن؛ أي علاقتها بالتاريخ بمعناه العام، وفردية كتنوع هذه الظواهر بتنوع الاستعمال وتميّزها من فرد إلى آخر.

---

[1] اعترض سُوسير، بناء على هذا الشرط، كذلك على بطلان نظرية محاكاة الأصوات الطبيعية، لأنّ الكلمات المُحاكية للأصوات الطبيعية قليلة جدا في متن اللغات البشرية فهي على ذلك غير تمثيلية وثمّ اعترض على وجه الاستنباط منها.

[2] . بالمعنى أن العقل لا ينجح في إحلال النّظام في هذه الكتلة من الأحداث الّتي يتعذر إدراكها وعقلنتها، أي يُخفق العقل في اكتشاف علاقات وترتيبات الظواهر والأحداث فيما بينها. وأكبر علاقة تدخل في تركيب القوانين العامة كما تبينه لنا الدراسات الأصولية هي علاقة التضمن أو اللزوم (implication) .

[3]. F. De. Saussure, Ecrits de linguistique générale, ibid. : «] le langage est] composée de faits hétérogène, formant un ensemble inclassable » p.298.

إنّ المقصود من مُصطلح المادة (matière) في الخطاب السُوسيري هي مجموع الظروف والشروط الّتي لها صلة من قريب أو من بعيد بالممارسة التواصلية[1] البشرية، ولمّا كان التبرير والتعليل (Raisonnement) من وسائل الحِجاج ساغ لنا أنّ نتساءل عن التعليلات السُوسيرية الّتي أوردها في اعتراضه على الإجراء (الفرض) الثاني ؟

صاغ سُوسير التعليل الأوّل سالكا المسلك الخطابي المتمثل في السؤال والجواب من خلال طرح السؤال التالي:

. هل المادة قابلة لدراسة علمية مباشرة ؟

الإجابة : يتعذر دراسة المادة دراسة مباشرة، وحُجّة سُوسير الّتي بنى عليها الدّحض تتمثل في عدم تجانس المادة [2].

ثمّ يسترسل في إيراد الحُجّج والتعليلات لتعضيد دعواه حيث يورد سُوسير تعليلا ثانيا متضمنا في الحُجّة التالية :

إذا ما عزمنا على دراسة المادة (الظواهر السّابقة كلّها في آن واحد)، نكون بهذا الإجراء قد فتحنا الباب على مصراعيه لعلوم متعددة مثل علم النّفس، والأنثربولوجيا، وعلم الاجتماع والنحو المعياري، وفقه اللّغة والفيلولوجيا[3]، ثمّ وبسبب عدم تجانس موضوع الدّراسة تنتفي

---

[1] لا ينبغي أنّ نعزل المُحاجّة عن سياقها حيث جاءت في الخطاب السُوسيري مقترنتا بدورة التواصل.

[2] . يستمد هذه الإجراء مشروعيته من اقتضاء المعقولية، في مقابل دراسة اللسان الّذي من خلال تعريفه يقدم للعقل (الفكر بعبارة سُوسير) نقطة ارتكاز مرضية. ينظر قول سُوسير :

F.de.Saussure, Cours de linguistique générale, ibid, « la langue seule parait être susceptible d'une définition autonome et fournit un point d'appui satisfaisant pour l'esprit », p.25.

[3] . هناك ملاحظة هامة بهذا الصدد مفادها أنّ ما ورد في المحاضرات، الأصل الفرنسي، ص25 من القول:

« Qu'on ouvre la porte a plusieurs sciences-psychologie, anthropologie, grammaire normative, philologie, etc - que nous séparons nettement de la linguistique », p.25.

تتمثل الملاحظة الهامة في كون الجملة الّتي سطرنا عليها نحن لا أصل لها في المخطوطات فهي على هذا إضافة من الناشرين، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ إثبات هذا الفصل الصارم بين اللسانيات وعلم النّفس والأ نثربولوجيا والنحو

كذلك سمة النظاميّة عن المناهج الّتي ينبغي الاعتماد عليها لدارسة هذا الواقع والتي تتفرع أساسا من تحديد الموضوع حسب ترابط المفاهيم في النسق النّظري السُوسيري[1] إذ بانتفاء النظاميّة (= الوحدة[2]) والمعقولية تنتفي معهما العلميّة ذلك أنّ مطلب تحصيل العقلانية أقوى من مطلبي الصحة المنطقية والسلامة المنطقية معًا.

إنّ سُوسير في هذا المقام في بناء خطابه يكون قد سلك آلية البديل[3](المجال التّداولي) حيث لم يكتف ببيان بطلان اتخاذ المادة موضوعا للسانيات وتقديم حجيّة الدّحض الّذي بنى عليه الإبطال، قاصداً به إنهاء مسار المُحاجّة وغلقها في هذه القضية[4]، لأنّ إنهاء المُحاجّة من المقاصد الكُلّيّة لها بحسم جهة الخلاف وقطع النزاع والقضاء على أسبابه، بل حاول إثبات الأطروحة البديل وإدماجها في نظام معرفي جديد عرضه علينا بطريقة مباشرة وصريحة دون الحاجة إلى فهم الإثبات المُستلزم لدعوى صاحب فعل الإبطال .

ولمّا كان تحديد الموضوع من الصعوبة بمكان نعود إلى الموضع الحِجاجي الخاص المتمثل؛ " المنظور يخلق الموضوع " حيث ينبغي لنا في هذه المرة ترك حدّ من الحدود في هذا الموضع دون تعريف كما ينبغي لنا كذلك حمل حدوده على محملها الصحيح على هذا النحو:

وجهة النّظر(المنظور): تعني الفرض كما أسلفنا.

المعياري والفيلولوجيا يتناقض مع ما ورد في الصفحة 32 من المحاضرات،الأصل الفرنسي، المرجع السابق حيث ربط فيها سُوسير اللسانيات بعلم العلامات السيميولوجية التي هي حسب التصنيف السُوسيري جزء من علم النّفس.

[1] . يتّضح لنا من خلال هذا البحث مدى صعوبة تعريف اللسان خارج إطار معرفي محدد المعالم؛ أي خارج نظرية معرفية شاملة أو خارج نموذج معرفي واضح.

[2] وهو المعيار نفسه الّذي يُعمله سُوسير في بناء حجيّة التميز بين الآنية والزمانية.لأنّ عدم التمييز بينهما يفقد اللسانيات وحدتها.

[3] . والبديل في هذا المقام هو غير الترجيح لأنّ الأطروحة منسوبة إلى سُوسير.

[4] لأنّ الدحض أقوى من الاعتراض حيث لا يقتضي الدحض جوابا ومن ثمّ تُغلق المحاورة النقدية .

الفعل "يخلق": يعني القدرة الإنشائية؛ أي تدخل الذات المُدركة (اللساني) بتأويلها العقلي للأحداث المادية الأولية المباشرة التي تقع تحت الحواس، إذ لا يوجد في الطبيعة نفي وإثبات وتحليل وتركيب ولزوم لأن هذه طرق نسج من الفاعلية العقلية الإنشائية.[1]

الموضوع (objet): يعني عنده حاصل وجهة النّظر إلى المادة[2].

ومعنى هذا أنّ اللساني ينشئ ويخلق الموضوع أي يقوم بتحديده وصياغته ضمن المادة فالموضوع على هذا ناتج عن التحليل[3]. وبناء على ما تقدم يتّضح لنا أنّه من الصعب حمل المفهوم السُوسيري للموضوع على المفهوم الوضعي له[4].

وبغية بسط القضية جيدا وإعطائها مزيدا من الشرح نرجع إلى الموضع الحجاجي السالف ونعبر عنه بطريقة توضح ترابط القضايا في البنية الكُلية للخطاب كما يلي:

يوافق الموضوع المادة، إذا وفقط إذا، كانت وجهة النّظر صحيحة.

---

[1] بّناصر البُعزّاتي، الاستدلال مستويات في القوة والوثاقة، ضمن آليات الاستدلال في العلم، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ط2000،1، ص22.

[2] . من المرجح . في اعتقادنا . أنّ تكون هناك علاقة تأثير وتأثر بين سُوسير في البناء على هذا الأصل وبين أندري نفيل(Naville) صاحب كتاب تصنيف العلوم(الذي نشرت الطبعة الأولى منه سنة 1880) وهو عميد كليّة الفنون والعلوم الاجتماعية بجامعة جنيف، ويتضح ذلك فيما أورده كيدروف(Kidrov) في تحليله لمبادئ التصنيف الّتي بني عليها نفيل نظامه لتصنيف العلوم حيث يقول :

B.Kidrov, classification des sciences, Moscou, 1980. «C'est notre rapport subjectif a l'objet constituent le contenu d'une « question » ou d' « un point de vue » qui est à la base de toute le système de Naville en tant que principe méthodologique essentiel et du schéma concret des sciences », p. 48.

[3]- F. Gadet, Saussure une science de la langue, Paris. P.U.F, 1987 « pas d'objet antérieur a l'analyse » p73.

[4] . ينتقد سُوسير إلى حدّ التشنيع في هذه القضية النّظرة الوضعية، ويعتبر أنّ موطن الوهن في الخطاب اللساني القديم هو اعتبارموضوع العلم اللساني شيئا قابلا للملاحظة المباشرة (بمعنى أنّ المادة هي صفة اللسان البشري الذاتية الجوهرية).

وبسط القضية يستلزم أنّ نستدرك بالتساؤل: ما هي شروط صحة وجهة النّظر؟ ومن ثمّ صحة الموضوع لأنّه يتفرع منها (لازم منها) أو تخلقه بالتعبير السُوسيري؟.

ثمّة شرطان أساسيّان يفرضان صحة الموضوع وهما:

الشرط الأول: يجب أنّ يكون الموضوع كُلاً بذاته[1] (أصلا قائماً بذاته) أي نظاماً مُغلقًا محكوما بقوانينه الدّاخلية (موضوع فريد لا نظير له objet unique).

الشرط الثاني: أنّ يكون الموضوع مبدأً تصنيفيا[2] قابلا للفهم من خلال قابليته لإحلال النّظام في المادة اللامتجانسة. لأنّه في كل العلوم ثمة تمييزات ضرورية بدونها تصبح الأحداث غير منظمة وغير مفهومة جيّدا.

إنّ الفائدة الحجاجية الّتي تُستفاد من تحصيل هذا التمييز تتلخص في كون الموضوع الّذي هو حاصل جمع الشرط الأوّل والثاني يمثل قاعدة جيدة لفهم (classification) المادة اللامتجانسة. حيث يمكن أن نتوسع في المعادلة السالفة بإدراج العناصر الأولية للموضوع الّذي رمزنا له بـ: (م)، والشرط بـ (ش) و الواقع ب (ع) و الفرض النّظري ب(ف) حيث تصبح المعادلة كالتالي: **(م = ش1+ ش2) =ع، إذا وفقط إذا، كان ف صحيحا.**

وإذا كانت فائدة تحديد الموضوع حجاجيا هي جعل المادة مفهومة(معقولة)، فإنّ الطّبيعة المنهجية لهذا التمييز تتمثل في كونه تمييزا إجرائيا(opératoire) تتفرع منه مناهج تحليل اللسان كما تُحدد من خلاله كلّ الألسنة الخاصة، إذ بتفرع المناهج التحليلية من المُقدمات النّظرية المُوّجهة يتضح وجه الانسجام الحجاجي للخطاب من خلال ترابط النتائج التي تم الخلوص إليها وإقرارها بالمقدمات التي

---

[1] . F.de.Saussure, Cours de linguistique générale, ibid:« la langue, au contraire, est un tout en soi et un principe de classification », p. 25.

[2] المقصود من مُصطلح التصنيف (classification) في الخطاب السُوسيري على القابلية للفهم والإدراك العقلي(compréhension). كما جاء ذلك واضحا في الكتابات المنشورة حديثا (2002) في ص146 حيث جاءت كلّمة classé معطوفة على الفهم مباشرة. « Classé et compris »

انطلق منها، حيث يدل ذلك الترابط على إحكام بنية الحُجّة مما يسد منافذ استضعافها ويجعلها مترابطة ترابطاً كأنه ليس في الإمكان أحسن منه.

وهذا ما بيّنه سُوسير في تمييزه بين اللّغة (langage) من جهة، واللسان (langue) والكلام (parole) من جهة أخرى، وهو تمييز يلزم لزوما ضروريا من الفصل المفهومي والتمييز السابق بين مادة اللسانيات وموضوعها. حيث يتّضح لنا من ترابط المفاهيم خاصية من خصائص الملفوظ العلمي، في الخطاب النّظري موضوع التحليل، وهي لزومه من الاستنتاج.

كما يتكشف لنا كذلك من خلال فحص وتمحيص البنية المفاهيمية السُوسيرية السالفة خاصية جوهرية أخرى لا تقل أهمّية عن الخاصية السالفة، ألا وهي خاصية التّرابط المفهومي، ذلك أنّ الأفكارالعلمية كما تُشيعه الأدبيات الإبيستيمولوجية ليست أحكاما منعزلة بعضها عن بعض، بل هي في مقابل ذلك مُندمجة فيما بينها، بحكم توقف اللاّحق منها على السابق وبحكم سريان التداعيات وتدفقها العضوي المُسترسل، لكي تكوّن أنساقا مُنسجمة قليلاً أو كثيرًا.[1]

وبعد هذا الّذي تقدم، ينتقل سُوسير في مسيرة تعميق المفاهيم المُحدّدة لموضوع اللّسانيات وشحذها، حيث كان يسعى إلى بناء اللّسانيات بناء نظريًّا، إلى إستراتيجية حجاجية لا تقل أهمّية عن سابقتها، طالبا في ذلك تحصيل الإذعان، وهذه الإستراتيجية تتمثل في الحِجاج التقويمي ذي السبيل السجالي.

4.5. الحوارية ومسلك الحِجاج التقويمي

لا يكتفي المُستدل بوضع دليله فقط، بل يروم النّظر فيه مع محاوريه بغية تقويمه، فقد يكون المعترض مُشخّصاً كما قد يفترض المُدلل جواز وجود من يتقلد المُعارضة حتى وإن لم

---

[1] . بنّاصر البُعزّاتي، خصوبة المفاهيم في بناء المعرفة، دار الأمان، الرباط2007 ص109.

يتعين عنه[1]، وإذا استأثر المُستدل بفعل النّظر في بناء المعرفة لوحده يكون قد سلك في ذلك مسلك الرياضي والمنطقي واغتصب ما لسواه، على حدّ قول طه عبد الرحمن[2]، كما يجوز له كذلك أن يجعل من نفسه ذاتاً مُحاورة، وهو ما تصطلح عليه بعض أدبيات تحليل الخطاب الحِجاجي من وجهة نظر تداولية بالحِجاج التقويمي الّذي يراد به إثبات الدّعوى بالاستناد إلى قدرة المُستدل على أنّ يُجرد من نفسه ذاتًا ثانية يُنزلها منزلة المُعترض على دعواه، فهاهنا لا يكتفي المُستدل بالنّظر إلى فعل إلقاء الحُجّة إلى المخاطب واقفا عند حدود ما يوجب عليه من ضوابط وما يقتضيه من شرائط، بل يتعدى ذلك إلى النّظر في فعل التلقي باعتباره هو نفسه أوّل متلق لما يُلقي.

فيبني أدلته أيضا على مقتضى ما يتعين على المُستدل له أنّ يقوم به، مُستبقا استفساراته واعتراضاته[3] ومُستحضرا مختلف الأجوبة عليها ومستكشفا إمكانات تقبلها واقتناع المخاطب بها وهكذا فإن المُستدل يتعاطى لتقويم دليله بإقامة حوار حقيقي بينه وبين نفسه، مراعيا فيه كلّ مستلزماته التخاطبية من قيود تواصلية وحدود تعاملية، حتّى كأنه عين المُستدل له في الاعتراض على نفسه"[(4)].

يتجلى هذا الضرب من الحِجاج في الخطاب السُوسيري في شرحه لفحوى مُصطلح اللّغة (langage) الّذي أدرجه في منظومته الاصطلاحية للدلالة على تلك القدرة الفطرية الّتي جُبل عليها البشر الّذين وهبوا أعضاء النطق، على أنّ سُوسير في هذه القضية وفي هذا السياق بالذّات يسلك سبيل الحِجاج التقويمي حين يحاور نفسه، وذلك حين يعارض القول بطبيعية اللّغة مُطلقا، ويحتّج بكون أعضاء النطق الّتي تكوّن جهاز التصويت لم تخلق خصيصا

---

[i] حمّو النقاري، تكوّن المعارف، مطبعة النجاح، ط1 الرباط المغرب،2005 ص86 بتصرف كبير

[2] طه عبد الرحمن، أصول الحوار وتجديد علم الكلام،ص67.بتصرف.

[3] هذا الضرب من الحِجاج هو ما يصطلح عليه بتقدير اعتراضات المعروض عليه وهو وارد في الخطاب السُوسيري حيث يرد في الخطاب السُوسيري بأسلوب ؛ " ولقائل أن يقول" ينظر: دروس في الألسنية العامة، المرجع السابق، ص29، وص167 وبأسلوب "وقد يعترض معترض"، ص40.

[4] . عبد الهادي بن الظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، دار الكتاب الجديد ط 1بيروت2004 ص 473.

للكلام كما خلقت القدمان خصيصا للسير، ثمّ يعترض سُوسير في هذه النقطة بالذات على ما ذهب إليه العالم الأمريكي وايتني من القول بالمصادفة في مسألة اللّغة حيث أرجع وايتني (Whitney)[1] اختيار المقاطع الصوتية بدل الحركات إلى محض الصدفة؛ بمعنى أنّه كان بمقدور الإنسان أن يستعيض بالحركات عن الصور السمعية، وفحوى الحُجّة الّتي عارض بها سُوسير وايتني، هي استناد اللّغة على مُقوّم فطري بيولوجي عام الوجود(أكثري) يشترك فيه جميع البشر من جهة ما هم بشر يمكن تشبيهه بالقدرة على التغريد عند الطيور، على أنّ هذا لا يعني أنّنا أمام مفهوم بيولوجي محض يمكن تمثيله بمعادلة كميائية نصف بها نشاط الخلايا الدماغية المتحكمة في هذه القدرة (إفراز الدماغ البشري للغة بمنزلة إفراز الكبد للسكر).

والمطلب السالف مُمكن نظريًا بشرط أن لا يكون الدّليل(الحُجّة) في هذه القضية أقلّ وضوحا من المدلول الّذي نريد نصب الدّليل على صدقه[2]، وأن لا نتساهل، كما أكّد على ذلك سُوسير، بصفة عامة مُوضّحا ضوابط صحة الاستدلال من وجهة نظره، في جعل المُمكن بمنزلة القابل للبرهان، لأنّه لا يجب أن نخلط بين ما هو ممكن الوجود وما يمكن أن نقيم عليه البرهان[3]. حيث يؤدي الخلط بينهما بالباحث عن اللغة في الدماغ كمن يبحث عن الأنغام في أنامل عازف البيانو على حّد تعبير سيلفان أورور.

وبعد هذا الّذي رأيناه في ما تقدم من طرائق حجاجية حوارية دالة على مُحاججة بالحضور (in praesentia) ومُحاججة بالغياب(in absentia) المفهومة ضمنيا، يسترسل

---

[1]. إفيتش ميلكا، اتجاهات البحث اللساني، تر: سعد عبد العزيز مصلوح، وفاء كامل فايد، سوريا، الهيئة العامة للشؤون المطابع الأميرية، 1996م:« إنّ فكرة المصادفة في التفكير اللساني العالمي الحديث ليست جديدة فإنّ جذورها نجدها مثلا عند شلايشر »، ص.59.

[2] يبقى هذا الدليل ؛أي وصف النشاط الدماغي اللساني وصفا عصبيا وافيا بعد مرور قرن على الخطاب السُوسير متعذرا في حدود معرفتنا واطلاعنا.على أن هذا لا يعني إبطال المطلب من مجرد انتفاء الدليل عليه لأنّ غياب الدليل ليس حجة كافية.

[3] فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، المرجع السابق،ص287.

الخطاب السُوسيري سالكا سبيلا من سُبل الحِجاج التقويمي وذلك حين يلجأ سُوسير إلى إثبات الدّعوى بالاستناد إلى قدرته على أن يُجرّد من نفسه ذاتا اعتبارية ثانية يُنزلها منزلة المعترض على دعواه، حيث يغدو ناظرا مُدّعيا ومُعترضا مُناظرا في الآن نفسه، إذ بعد دحضه لحجة المصادفة كما أسلفنا وترجيحه للقول بالملكة الطبيعيّة العامة الوجود، يعود ويعترض على دعواه.

إنّ الملاحظة السديدة الأولى الّتي نلاحظها في هذا المقام حول البنية التنظيمية للحجاج السُوسيري هي أنّ خطابه جاء مُتدرجا وفق الترتيب الحِجاجي التّداولي من الأدنى إلى الأكثر تأييدا في تضعيفه للقول بطبيعيّة اللغة، وهي من مسالك الحِجاج المعهودة حين يُثبت العارض قولاً بدليل ثمّ يعود إليه ليثبته بدليل أقوى، أو يعرض الدعوى عن طريق ترديدها وإعادة صياغتها في قوالب لغوية وأسلوبية مُتنوعة(إخبارية، وإنشائية)، كما أنّ الملاحظة الوجيهة الأخرى هي لجوء سُوسير في سعيه إلى إحكام مسالك الوصول إلى الحقيقة العلميّة إلى مسلك الحوارية حيث صحح الأدلة في سياق تناظري بين المُستدل والمُستدَل له، على أنّ المعارضة الّتي تنهض بوظائف التصحيح والتقويم وامتحان الدعاوى لم تنسب إلى الأصوات الحاضرة في خطاباته الضمنية منها والصريحة باعتبارها ذواتاً حافّة به (النحاة الجُدُد، وايتني (Whitney)، وبوب (F.Bopp))، أو لم يسندها إلى أحد هذه الأصوات الحقيقية، بل قدرها ونسبها إلى صوت اعتباري مُجرّد غير مُشخص حين وثوقه من عدم إمكانها، سعيًا منه إلى حفظ استدلاله من وجوه الاعتراضات المحتملة، وفحوى هذا الاعتراض كما يلي:

بغضّ النّظر عن كون اللّغة قُدرة طبيعية أم لا، فإنّها لا تُمارَس إلاّ بالوسيلة الّتي تخلقها وتقدمها الجماعة، وهذه الوسيلة في جوهرها ظاهرة ناتجة عن الاجتماع الإنساني [1] فهي لازمة منه.

---

[1] . في هذا يقول سُوسير؛ إنّ الطابع الاجتماعي للسان هو طابع داخلي وجوهري فيه .

يصطلح سُوسير على هذه الوسيلة الّتي تخلقها الجماعة[1] بمُصطلح اللسان ومحمول المصطلح هو جملة الأوضاع الضرورية الّتي يتبناها المجتمع لتسهيل مُمارسة ملَكة اللّغة عند الأفراد، فالملَكة على هذا مختلفة عن اللسان المنطوق المُحصّل غير أنّه مشروطٌ بها، إذ لا يمكن أن يُمارس إلاّ بها، ومن ثمّ جاز للمستدل له؛ أي المتلقي الّذي هو سُوسير باعتباره أوّل متلق لأفكاره أن يتساءل عن كيفية تحصيل هذه الملكة بالفعل، وذلك بعد بيان أنّ مُجاراة القول بطبيعيّة اللّغة لا يُفسّر لنا كيفية مُمارستها. وهذا يعني أنّ حجة طبيعيّة اللّغة قد فقدت وجاهتها(impertinence) بسبب كفايته الاستدلالية الضعيفة.

وبفقدان حُجّة طبيعيّة اللغة وجاهتها، أدرج سُوسير طرفا آخر هم الأفراد القادرون على التواصل لأنّهم وهبوا ومُنحوا الملكة الفطرية الّتي هي اللّغة فهي موجودة فيهم بالقوة.

للإجابة عن هذه الإشكالية نعود لنلخص كلّ المفاهيم السُوسيرية الأساسية السالفة وهي:

1 . اللغة: ملكة فطرية لدى الجنس البشري.

2 . اللسان: وسيلة اجتماعية في جوهرها تسهل مُمارسة ملكة اللّغة عند الأفراد.

3 . الكلام: فعل فردي يحقق الفرد به ملكة اللّغة عن طريق اللسان.

وعليه يمكن أنّ نستنتج من كلّ هذا أنّ اللّغة (langage) مفهوم نظري محض (مُجرد خالص) يتحقق عن طريقين:

الأوّل: ذو طابع اجتماعي وهو اللسان (langue).

---

[1] . على أن لا يفهم من هذا أن سُوسير يُسلم بنظرية المواضعة والاصطلاح الّتي اقتبسها أوّل الأمر من وايتني ثمّ عَدل عنها وتجاوزها بداية من سنة 1894 كما سيأتي بيانه فيما يلي من البحث.

الثاني: ذو طابع فردي[1] وهو الكلام (parole).

تنأى اللّغة من بين هذه المفاهيم الثلاثة السالفة، بمقتضى تعريف سُوسير لها، وتصنيفه لها عن ميدان اللّسانيات فهي واقعة خارج الاهتمام والدراسة اللّسانية وحُجّته الّتي نفى بها اندراجها في مجال المُحاجّة تتمثل في كونها موضوعا من مواضيع البحث الفلسفي التأملي التخميني المحض، فهي بذلك واقعة خارج مجال المُحاجّة الّذي حصره سُوسير، كما أسلفنا، في مجال المعرفة العلميّة المُمكنة في زمانه، وأمّا الكلام فهو ثانوي من حيث هذا الاعتبار، ومن هذه الحيثية فقط[2]؛ حيث يمكن أن يكون بناء على ذلك موضوعا لعلم خاص قائم بذاته[3]. ومما تقدم يجيب سُوسير عن الإشكالية المطروحة سالفاً ؛

ما هو موضوع اللّسانيات الكامل والملموس في آن واحد [4]؟.

---

[1] . إنّ اقتصار سُوسير على وصف الكلام بالفعل الفردي . على حد قول برونكار(Bronckart). وذلك من حيث الالتفات إلى آليته النّفسية المتمثلة في الإدراك وحفظ الذاكرة للصور السمعية وكذلك من حيث النشاط العصبي المُعقد الّذي يصاحب عملية التلفظ ؛أي كلّ الشروط النّفسية والبيولوجية المساهمة في النشاط الكلامي صحيح من حيث المبدأ وذلك بالنّظر إلى أنّ العمليات النّفسية البيولوجية تجري على مستوى دائرة الفرد. ينظر:

- J.P.Bronckart, théories du langage, Bruxelles, PierreMardaga, 1977. p.105

[2] . من هذه الحيثية فقط وذلك ما يوضحه سُوسير في قوله :« ذلك أنّ الجزء التحصيلي لا يحدث أبدا عبر الجماعة فهو عمل فردي دائما». ينظر: المحاضرات، الأصل الفرنسي، المرجع السابق، ص ص 24. 25.

[3] . على أنّ هذا لا يعني إطلاقا أنّ الكلام بالمعنى السُوسيري يقتصر على مجرد التأدية الفردية السلبية كما فهمه البعض ؛أي عملية الإنجاز الصوتي النطقي للمقاطع الصوتية بنبراتها ونغماتها الخاصة بكل فرد، وإنّما يعني كذلك الآلية النّفسية البيولوجية الّتي تسمح بتحصيله، وقد احتّج لهذه القضية بالحالة الّتي يحدّث فيها المرء نفسه دون استخدام جهاز التصويت. حيث يقول سُوسير:

F. De. Saussure, Cours de linguistique générale, ibid, « Le mécanisme psycho-physiologique qui lui [sujet parlant] permet d'extérioriser ces combinaisons » p. 31.

[4] - فردينان دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، دروس في الألسنية العامة، المرجع السابق، ص.27.

إنّ موضوع اللّسانيات الكامل والملموس في آن واحد هو اللسان، ودليله في ذلك يتمثل في كون اللسان هو المفهوم الجوهري المعقول من جهة قابليته للفهم (classification) وإحلال النظام ضمن كلّ ظواهر مادة اللّسانيات، واللسان في ذاته باعتباره نظاماً من العلامات[1] هو الّذي يولّد الأنساق النّظرية المُوجهة والمنهجية لدراسته هو فحسب[2] حيث يتضح لنا في هذا المقام وجه الانسجام بين التعريف النظري والإعمال الإجرائي له في التحليل.

يغدو مفهوم اللسان، إن صحت التأويلات السالفة، المبدأ المُنظِم (principe ordonnant) لجُملة ظواهر المادة (matière) قاطبة لأنّه مُتسم بالتجانس، لذلك أعطاه سُوسير الأولوّية المعرفية المنطقية لأن يكون موضوعا للسانيات، على أنّ سُوسير، خلافًا للصورة الّتي قدمها عنه الناشرون وجلُّ الشُرّاح، قد ألحّ على دراسة الألسنة؛ أي تنوع الألسنة واختلافاتها في المحاضرة الثّالثة 1911.حينما نفى الفرق بين اللسان والألسنة واعتبر أحدهما تعميما للآخر[3].

قدّم سُوسير حجُّة في بنائه على مفهوم اللسان بوصفه صورة باعتباره من المفاهيم الأساسية في المخطط التفريعي للمفاهيم الّتي يتماسك بها الخطاب فحواها فيما صرّح به

---

[1] - F. Gadet, ibid, « la totalité des faits de langage relève de la matière, mais la linguistique va se donner pour objet la langue comme système formel »p73.

[2] - Charles Bally, le langage et la vie, Genève, librairie Droz, 1952 : « en un mot, la définition saussurienne de la langue, et celle la seule confère a la linguistique le caractère d'une science autonome » p. 152.

[3] أكد سُوسير على ضرورة الانطلاق من دراسة الألسنة في المحاضرة الثالثة 1911 فاللسانيات لا تدرس إلا النتاج الاجتماعي (المتمثل في اللسان) ولكن هذا النتاج الاجتماعي يتجلى في عدد كبير من الألسنة الخاصة بكل قوم، فاللغة (le language) التى استبعدها سُوسير من مجال الدرس اللساني لعدم تجانسها هي غير الألسنة. وهو ما نقرأه في مخطوطة يعود تاريخها إلى سنة 1891، حيث يصرح فيها سُوسير بأنّ: « اللغة (langage) واللسان(langue) هما شيء واحد، أحدها تعميم للآخر ».كما أن التفريق بين اللغة واللسان في المخطوطات (les sources manuscrites) لا يظهر في بداية المحاضرات الثانية كما قدمه الناشرون.ينظر: الطبعة النقدية للمحاضرات، لدمورو، الترجمة الفرنسية. ينظر: دمورو، الحاشية النقدية، رقم 53.

سُوسير لأحد طلبته المهتمين بطرافة فكره والمتأثرين بجدته، وكان ذلك سنة 1909، حيث قال له: « إنّ اللسان مُحكم (صارم) لا بدّ له من نظرية مُحكمة [= خطاب واصف منسجم] »[1].

ولكي يبيّن سُوسير قضية استقلالية المنهج اللساني باعتبارها محوراً رئيساً من محاور الاستدلال في اللسانيات، وعلاقتها بتحديد الموضوع الّتي شكلت هاجس النُظار في هذا المجال المعرفي منذ نشأته، يعود ليناقش العالم الأمريكي وايتني سالكا في ذلك سبيلا سجاليا في تقديم مفاهيمه، ذلك أنّ وايتني (Whitney)، حسب سُوسير، يكون قد أفلح في وضع اللّسانيات على محورها الأساسي وفي تغيير محور اللّسانيات [2] عندما نظر إلى اللّغة موضوع العلم من الوجهة الاجتماعية العرفية، غير أنّه برأي سُوسير، لم يُكمل الشوط حتّى النهاية[3] وذلك بسبب إخفاقه في إدراك الطابع الاعتباطي الجذري لمؤسسة (institution) اللسان. في مقابل ذلك يلحّ سُوسير على أنّ هذا الطابع الاعتباطي الجذري هو ما يميّزها عن باقي المؤسسات الاجتماعية الأخرى (مؤسسة الزواج مثلا). وينزله منزلة الإثبات الأساسي (l'affirmation fondamentale) في سلّم إثباتاته الذي ينهض بوظيفة بيان اشتقاق المفاهيم بعضها من بعض حيث يقول : « اللّسان مُؤسَسة بشرية ولكنه يختلف عن باقي المُؤسسات البشرية الأخرى، لأنّ اللسان لا يخضع إلى التصحيح الدائم للذهن، والسبب راجع إلى كونه لا

---

[1] . F. De. Saussure, Cours de linguistique générale, ibid, p. 385.

[2] . وهذا ما نقرأه في الكتابات المنشورة حديثا (2002):

«Whitney a dit le langage est une institution humaine cela a changé l'axe de la linguistique », ibid, p. 211.

[3] . وبناء على انتقاد سُوسير لمنهجية وايتني في هذه القضية، ثمّ تجاوزه فيما بعد لمبدأ العرفية باعتباره مقدمة استدلالية محورية بداية من سنة 1894، كما أنّ سُوسير لم يستشهد بوايتني الا أربع مرات في المحاضرات كلّها، نرد على تشومسكي فيما ذهب إليه من افتراض التأثير الواضح والواسع الّذي مارسه وايتني (Whitney) على سُوسير وذلك في قوله :

N.Chomsky, le langage et la pensée (tr : L.J.Calvet), Payot, 1994:«W.D.Whitney, a l'évidence influença grandement Saussure », p. 37.

ينبثق في أصله من تجانس أو تناغم (harmonie) ظاهر بين الفكرة ووسيلة التعبير عنها».

إنّ التساؤل الأخير وثيق الصلة بالمجال الحِجاجي المشترك الّذي استدعاه سُوسير والّذي يمكن التوسع في صياغته على النحو التالي:

ما هي المعايير العلميّة الّتي نطبقها في دراسة اللسان البشري؛ حيث تحوز اللّسانيات في أعقاب ذلك على صفة العلم بكامل الشرعية؟

يمكن أن نفسّر التساؤلات السالفة ذات الصلة بأصول المعرفة العلمية بردها إلى خارج النصّ السُوسيري؛ أي بردها إلى سياقها المعرفي الموسوم بالنزوع إلى تكريس الاستقلالية المطلقة للسانيات باعتبارها علما قائماً بذاته، وذلك لكون العالِم (اللساني) في الحقيقة كما تشيعه الأدبيات الفلسفية ضحية لتعريفاته[1] لأنّ التعريف في حقيقته الإبيستمولوجية الحديثة والمعاصرة هو أداة إجرائية يُباشر بها العالم نشاطه المعرفي ؛أي يبني عليها ليتوسع في الاستدلال ويتسلسل بها الخطاب، وعلى هذا فإنّ تعريف اللسان، بالمعنى السُوسيري، لا يعني إطلاقا تقديم تعريف جوهري ماهوي[2] بالمعنى الفلسفي المُطلق[3]؛ حيث يوافق كُلّ المُعرّف والمُعرّف وحدَه، ويطابقه في الواقع العيني كما يظن الاعتقاديون السُذّج.

---

[1] - E. Benveniste, ibid « [...] le fait n'existe qu'en vertu de la définition que nous lui donnons ». p. 39.

[2] . والواقع أنّ كلّ التعريفات الّتي اقترحها العلماء للسان البشري منذ أرسطو إلى القرن العشرين تنبي على أصلين من حيث الاعتبار (في حالة ما إذا افترضنا الاتحاد بالذات) هما:

أ . تعريف للسان باعتبار الغاية: التعبير عن الفكر (عند الفلاسفة وأصحاب المنطق)، التواصل (سُوسير ومن جاء بعده).

ب . تعريف اللسان باعتبار الوسيلة: أصوات (أرسطو، ابن جني...إلخ)، نظام من العلامات (سُوسير ومن جاء بعده) .

[3] - F. De Saussure, Ecrits de linguistique générale, ibid, « mais la définition conséquent qui part a un endroit quelconque d'une base je ne dit pas absolue, mais choisie expressément comme base irréductible pour nous, est centrale de tout le système » p 34.

وإنّما التعريف ما هو إلاّ تصوّر(وجهة نظر) ليس له من محك نقد إلاّ النّظر في ائتلافه؛ أي انسجامه مع البنية الكُليّة للخطاب النّظري؛ أي مع القضايا الأخرى ثمّ النّظر إلى قدرة هذا البناء النّظري على تفسير عدد كبير من الظواهر[1] (تحقيق الشمول) بعدد قليل من المقدمات والمواضع (تحقيق الاقتصاد في الفكر)، بغية التوسع أو الانتقال النظامي (Progression systématique) في الاستدلال، والرّبط بين قضايا الخطاب الّذي يتم بالتزام المُحاجج بفحوى ومقتضيات تعريفه إلتزاماً إبيستمياً؛ بمعنى أن يكون المحاجج آخذاً بهذا التعريف في تحليلاته الإجرائية كُلها التي تطلب حصول معرفة ذات طابع بنائي استدلالي، وليس في الحالات التي يطاوعه فيها التحليل، بالإضافة إلى قدرته التفريعية[2].

كما يجب أنّ لا يتعارض فحوى التعريف مع ما هو متعارف عليه في العلوم المُتاخمة للسانيات (علم النّفس، علم الاجتماع) وهذا ما يقتضيه التصور الإدماجي - الذي أشرنا إليه سالفا من كون الحُجّة في الخطاب اللساني لابد أنّ تكون شُمولية - حيث ينبغي للبناء المعرفي في اللّسانيات أن يكون غير مفصول عن البناءات المعرفية في العلوم المجاورة لها على وجه الخصوص وفي العلوم قاطبة على وجه العموم نُشدانًا لتوحيد الاستدلالات في كل العلوم.

يحدّد سُوسير طبيعة موضوع اللّسانيات الّذي يضمن لها استقلالية المنهج حيث اللسان عنده مؤسسة اجتماعية على أنه يحترز على عدم حملها حملاً مطلقاً على المؤسسات الاجتماعية الأخرى، لأنّ الطبيعيّة الاعتباطية الجذرية الّتي يتصف بها تميّزه

---

[1] . إنّ المقصود بالتفسير في النّظرية السُوسيرية هو تفسير اشتغال اللسان، وليس من هذا قولهم إنّه يستحيل على شيء مُجرد (اللسان كما عرّفه سُوسير) أن يكون وسيلة للتواصل، لأنّ الوسيلة حسبهم تشمل وتتضمن المعنى المادي للأداة. وهذا النقد يبني على الاعتقاد الساذج الّذي أشرنا إليه سالفا.

[2] . J. Ullmo, la pensée scientifique moderne, Paris, Gallimard, 1969 : « les objets [scientifique]sont plus puissants que les lois parce qu'ils suggèrent des structures ». p. 99.

وتجعله أصلاً قائماً بذاته يتعذر حمله على الظواهر الأخرى ؛أي لا نظير له من بين المؤسسات الاجتماعية الأخرى، ولابد من الإشارة إلى أنّ سُوسير يستند إلى صفة الاعتباطية الجذرية باعتبارها مقدمة ينطلق منها الاستدلال.

وبناء على كلّ ما تقدم، نخلص إلى نتيجة مُؤداها إنّ التّحديد الصوري لموضوع اللّسانيات العامة هو الذي أكسبها الشرعية العلميّة ذلك أنّها واستنادًا إلى إبيستيمولوجيا العلوم فإنّ اللّسانيات العامة تتميّز عن سائر العلوم، وعن العلوم التى تباشر ظواهر اللسان البشري من حيث صياغتها الصورية[1] لموضوع واقعي بجعله موضوعا للمعرفة، وهذا الموضوع الصوري ناتج عن إجراء جوهري يتمثل في الاعتماد (البناء) المُسبق على منظور (perspective) متميّز إزاء موضوع مادي واحد، حيث يُفضي هذا الإجراء إلى تميّز الموضوع المادي (الخام) عن الموضوع الصوري. ولكن، هل يقدم موضوع اللّسانيات، كما تمّ تحديده سالفا، وحدات ملموسة مُباشرة سابقة عن التحليل كما هو الحال في العلوم الأخرى؟ حيث يتوجه إليها الاشتغال العلمي بالدراسة؟

6 . تحديد الوحدات اللّسانية

انطلق الاستدلال الحِجاجي السُوسيري من الوجهة النّظرية، في سعيه لتحديد الوحدات اللّسانية الّتي يتوجه إليها الاشتغال العلمي والّتي تلزم كذلك من التحليل والبناء على منظور تمت صياغته في النسق النّظري المُوجه جاء بصيغة القضية الكُلية المُسورة (كل س هو ع) التي مؤداها: « كل الوحدات الأوليّة النهائية التي من المحتمل أن يشتغل عليها اللساني هي من نتاج عملية كامنة للفكر حيث يترتب على هذا أن اللسانيات راجعة إلى النقاش حول

[1] الصياغة الصورية هي ذلك الإجراء الذي يستعيض عن مادة العلم ويتمحض لنظام الفكرة ولرموزها، والمُصطلحات وجملة الروابط بينها في الخطاب النّظري هي التي تقابل الرموز في اللغات الصناعية.

وجهات النّظر المشروعة التي يتعذر دونها وجود الموضوع »[1]. وهذا المنظور يقابله إثبات حجيّة الفردية المُطلقة لكل فعل تواصلي تعبيري، حيث يصطلح سُوسير على هذا الفعل التعبيري الفردي بمُصطلح الكلام (Parole) [(2)].

إنّ المقصود من الوجهة النّظرية في هذا المقام هو تنظيم منطق الخطاب؛ أي الترتيب المنطقي، والتسلسل المنهجي للقضايا والحُجّج السُوسيرية حين يقود الفرضيات إلى الأقوال الهدف(الوصول)، حيث يحقق هذا الترتيب تجانس الخطاب وانسجامه ووحدته، وذلك أنّ الترتيب النّظري في هذا المقام يختلف اختلافا جذريا عن الترتيب الّذي قدّمه الطلبة الناشرون لمحاضرات أستاذهم، والّتي نُشرت كما هو معروف بعد وفاته بثلاث سنوات، وقد أفضى ترتيبهم بشكل عام إلى تقديم سُوسير في صورة الرجل الدوغمائي، صاحب التعليلات المجانية[(3)] والادّعاءات المُرسلة العارية عن الأدلة.

ولكي يفسّر لنا سُوسير جيّداً المقصود من الفعل التواصلي، وذلك في سياق تعريف المُصطلحات الّتي يوردها في خطابه، ذلك أنّ مُنشئ الخطاب العلمي، على غرار ما هو عليه الحال عند سُوسير في هذا المقام الّذي يسعى فيه إلى توضيح المفاهيم الّتي يتكئ عليها في بناء خطابه وبصنيعه هذا يمارس رقابة ذاتية على مُصطلحاته ضابطاً لها، كما يتوخى كذلك سد منافذ التأويل على المعروض عليه ورفع الغموض بشتى أنواعه(désambiguisation) حيث يكون الخطاب العلمي مُستوفيا ضوابط التداول الحِجاجي من جهة أنّ التّحديد الدقيق تنتفي معه معضلة تعدّد التأويل. وعليه لجأ إلى إستراتيجية إقناعية من خلال انتقاله إلى إيراد المثال ذي الصلة بالقضية المطروحة. الّذي افترض فيه

---

[1] F.De Saussure, Écrits de linguistique générale,ibid,p 23.

[2] . وقد تعدّدت الترجمات في صلب الخطاب اللساني العربي الحديث لهذا المُصطلح منها "الكلام "عند المسدي، القاموس، ص 196، ومنها "الإنجاز" ومنها" القول" ومنها" اللفظ ".

[3] F.De Saussure cours de linguistique générale, édition critique préparé par T.de Mouro, Paris , Payot, 1979. Note n^0 65.

أنّ مُتكلمًا يعيد مرتين في صلب خطاب واحد تحصيل (= نطق أو الأداء أو إنجاز كما يترجمه البعض) كلمة واحدة، فإنّه في هذا المقام يُبلّغ شيئين مختلفين، فتكرارالخطيب لكلمة " **سادتي**" في صلب خطاب واحد، وذلك حين يقول على سبيل المثال :

I. « سادتي إنّي أقول لكم يا سادتي ».

من الملاحظ للوهلة الأولى أنّ كلمة " **سادتي**" في الجملة (I) قد تكررت مرتين، فمن وجهة نظر تواصلية أولية فإنّ كلمة " **سادتي** (1) " الّتي وردت في صدارة الجملة (I) توافق أو تُساوي كلمة " **سادتي** (2)" الّتي وردت في آخر الجملة (I) من جهة مُحتواها النّفسي، بعبارة سُوسير، وكذا من حيث تكرارها المادي الفيزيائي المُحسوس في صلب الخطاب الفعلي (المنطوق) ؛أي الخطاب المُحصّل، ولكن هل يمكن لنا القول مبدئيا إنّ :

. " **سادتي** (1) " = " **سادتي** (2) " ؟

قبل أنّ يجيب سُوسير عن هذه الإشكالية يستدرك بالقول إنّ مُجرّد تحصيل كلمة "**سادتي**" مرتين، وبغض النّظر عن محتواها النّفسي، عند المتكلم الواحد وفي صلب الخطاب الواحد يختلف إلى حدّ ما، ولا يحصل في كلا الإنجازين تطابقٌ تامّ.[1]

وهذه الحقيقة الأخيرة الّتي أشار إليها سُوسير قد تم التحقق منها تجريبيّا من خلال الروائز المخبرية الّتي عُوّل فيها على دقة أجهزة تسجيل الأداءات النطقية، حيث تُقدم هذه

---

[1] . لقد نسب اللساني الأمريكي وليام لابوف (W.Labov) هذه الحقيقة العلميّة إلى بلوم فليد (L .Bloomfield.)، الّذي لم يستشهد بسُوسير في كتابه الموسوعي اللّغة (المنشور سنة1933) إلاّ مرة واحدة، واعتبرها لابوف مُصادرة قاعدية بالنسبة إلى مجمل اللسانيات الحديثة. ينظر: مجلة الهوامش اللّسانية، الأصل الفرنسي،" ما هو الحدث اللغوي ؟" ماي 2001 ونشر هذا المقال ل أوّل مرة سنة 1975. حيث يقول :

« Ainsi le postulat fondamental de la linguistique établi par Bloomfield au début de son développement reste toujours indiscutablement valable : « [...] il n'y a pas deux énoncés véritablement semblable ».p63.

التجارب الأخيرة إثباتا مخبرياً لما افترضه سُوسير بالاعتماد على ما كان متاحا في عصره من وسائل تقنية، أقلّ ما يمكن أنّ يقال عنها إنّها وسائل بسيطة.

يفسر مالمبرج (Malmberg)[1] قضية اختلاف الأداءات (التحصيلات) النطقية بين الأفراد بردّها إلى أسباب عُضوية، وكذا إلى العادات النطقية الفردية، حيث تكشف أجهزة رصد الصوت عن اختلافات لا يُستهان بها بين الصوائت(voyelles) التي ينطق بها الرجال والنساء والأطفال، دون أن تؤدي هذه الاختلافات إلى تعطيل عملية التفاهم فيما بينهم، أي أنّها لا تُعيق

اشتغال اللسان، وذلك لأنّ المتكلم بغضّ النّظر عن هذه الاختلافات السالفة الذكر يعتقد أنّه يُحصّل ويدرك شيئا واحداً. على أنّ التفسير السُوسيري للقضية لا يقف عند الجانب النفسي منها بردها على قضية لاشعورية الاختلافات النطقية بين الناطقين.

توجد طريقتان تقليديتان لتفسير هذه الاختلافات السّابقة أو وجهات نظر يمكن اعتمادها إجرائيا في تحديد هوية (identité) الكيانات (entité) اللّغوية هما :

الطريقة الأولى: اعتبار الصوت من حيث مادّته معياراً يستند إليه في إجراء التّحديد (Identification) .

الطريقة الثّانية : اعتبار المعنى(الدلالة)، معياراً يُستند إليه في إجراء التّحديد .

ولكي يشرح سُوسير الطريقتين أكثر يرجع إلى المثال السابق، حيث رأينا أنّ التأديات الفردية لكلمة "**سادتي**" تتعدّد وتختلف من حيث مادّتها الصوتية، ولكن هذه التأديات المُتعدّدة والمختلفة يمكن تحديد هويتها باعتبارها تدلّ على معنى واحد " يتفق فيه جميع البشر" حسب المقولة الأرسطوطاليسية، وبعد عرض هذا المثال، وإيراد جملة من الحُجّج ينتقل سُوسير إلى طور المناقشة والتقييم.

---

[1]- B.Malmberg, la phonétique, Paris, P.U.F, 1994, p.103.

إنّ الغاية الّتي يتوخاها سُوسير من عرض الحُجّج، فيما يبدو، هي المُفاضلة بينها باعتبار وجاهتها وقوتها الحجاجية بغية تقويم كفايتها الاستدلالية، إذ وبعد عرض وجهات نظر سابقيه ومعاصريه في القضية محل النّظر، يُباشر كما هو عليه بناء غالب الحِجاج السُوسيري في المحاضرات والمخطوطات، إجراءات النقض والاعتراض على وجهات النّظر هذه الّتي مدارها على بؤرة الحِجاج ومؤداها ؛ كيف نُحدد وحدات اللسان البشري تحديدا علميًّا؟.

إنّ الإقرار بأنّ دلالة الكلمة تتغير بورودها في سياقات مختلفة، حيث نحصل في آخر التحليل على معنى معجمي إفرادي (تقديري)، أو ما يسميه بيار قيرو (P.Giraud) بالمعنى الأساسي من جهة، ثم نحصل على معان سياقية عدة من جهة أخرى لا يقدّم جواباً شافيا للقضية المطروحة.

يُبيّن لنا سُوسير القضية جيّدا من خلال ردّه على اعتراض محتمل مفاده أنّ الاختلافات بين الناطقين قد تكون طفيفة إلى درجة لا تؤثر على إجراء تحديد هوية الوحدات، حيث يستبق الردّ على هذا الاعتراض بقوله:« ألا ترى أنك إذا سمعت مُحاضرا يعيد كلمة (Messieurs)، أي (سادتي) مرّات عديدة خُيّل إليك أنك في كلّ مرة تسمع العبارة نفسها، والحال أنّ اختلاف سرعة التلفّظ بها وتنوع النغمة فيها يُضفيان عليها من سياق إلى آخر فوارق صوتية ذات بال لها من الأهمية ما لتلك الفوارق الّتي تصلح في مواضع أخرى للتمييز بين كلمات مختلفة كما في قولهم في الفرنسية pomme (تفاحة) paume أي راحة اليد ».[1] ومحصول تقدير هذا الاعتراض والردّ عليه هو؛ لماذا هذه الفروق الدقيقة الطفيفة تعمل عملها فتميّز بين بين كلمة (pomme) و(paume)؟ لأنّها لو كانت لا تعمل للزم أنها كذلك في كل المواضع. وإلى جانب هذا الإشكال يمكن أن نطرح سؤالين آخرين هما :

.أ. كيف يمكن لنا أنّ نقدّر اختلاف الكلمات، وكل الوحدات المُحصلة في الخطاب بصفة عامة، عندما تتكرر مرتين، أو أكثر(أي من خلال تكرارها)؟.

---

[1] . : فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، المرجع السابق، ص ص 167 168.

وفي حال ما إذا افترضنا مبدئيا أنّنا ندرك هذه الاختلافات (المادية الفيزيائية) في صلب الخطاب المحسوس (= الكلام) يلزم من هذا الافتراض المبدئي سؤال جوهري مفاده:

2. ما هو الإجراء الّذي نتوصل به (نبني عليه) إلى الحكم عليها بأنّها تختلف أو تتماثل؟.

ولكي نربط السؤالين بالمثال السالف نقول: كيف يمكننا أنّ ندرك أنّ كلمة " **سادتي** (2)" ما هي إلاّ مُجرّد تكرار لكلمة واحدة [1]، أي ذات هُوّية متماثلة، لأنّه كي نُدرك اختلاف شيء ما ("**سادتي**" (2) بالنسبة إلى" **سادتي** "(1)) لا بدّ أنّ يحافظ هذا الشيء على هُوّيته بالنسبة إلى وجهة نظر(مَعلَم) مُحدّدة، أيًّا كانت وجهة النّظر هذه، وبعبارة أخرى؛ ما هي وجهة النّظر الّتي نستند إليها(أي نقيس بها) باعتبارين ناطقين . مُستمعين في تحديد هوية "**سادتي**" (2) بالنسبة إلى "**سادتي** "(1)؟.

---

[1] . لقد أدرك العالم تسفيغني (Zwigner) تمام الإدراك عدم قابلية الأداءات الصوتية والإدراكات السمعية للتكرار، وعدم تماثلها عند الناطقين وأوماً إلى وجود معايير يرجع إليها كلّ من الناطق والمستمع، ويبدو للوهلة الأولى من أقوال تسفيغني . كما يقول تروبتسكوي . أنّه لم يأخذ بعين الاعتبار ضمن ظواهر الخطاب إلاّ اللسان، غير أنّه خرج من أقواله السالفة إلى اقتراح تسجيل الأداءات الصوتية بدقة أي الأداءات المختلفة، ثمّ بواسطة إجراء خاصة (حسب منحى الأخطاء عند قوس Gauss) نحصل على قيّم متوسطة (أو معدل مشترك بعد إحصاء الاختلافات).وينتقد تروبتسكوي الخطوات الإجرائية لتسفيغني بقوله إنّ المعايير الّتي يقترحها هي معايير الأداء أو التحصيل، وبكلمة واحدة فهي معايير الكلام وليست معايير اللسان" المبادئ (الترجمة الفرنسية، المرجع السابق، ص 8). حيث يستفاد من أقوال تروبتسكوي أنّ المُقدمات في النّظرية شيء والبناء عليه شيء آخر، لأنّ البناء في حد ذاته إجراء صوري لابد من البرهنة عليه قبل التوسع في استخراج المعرفة (الانتقال من المعلوم إلى المجهول)، أو بتعبير آخر فإنّ التحليل النقدي للخطاب النّظري هو النقد الّذي يفحص بصفة شاملة تسلسل الاستدلال من خلال إجراءات الانتقال من المُقدمات إلى النتائج، فقولنا إنّ تسفيغني قد سبق سُوسير إلى مفهوم فردية أفعال الكلام المحصلة في صلب الخطاب (كما يفعل أشياع الّتيار التوفيقي بصفة عامة وأشياعه في اللسانيات العربية الحديثة) قول لا ينبني على أساس الفحص الشّامل لمسار الاستدلال، بل يكتفي بالمقدمات في ذاتها ولا يتعداها . بمعنى أنّه لا يلتفت تماما إلى المحتوي الإجرائي لها. أي إلى إجراءات التحليل الّتي تتفرع عنها، فإجراءات التحليل الّتي خرج بها تسفيغني هي غير إجراءات التحليل الّتي خرج بها سُوسير رغم انطلاقهما من مقدمة واحدة إلى حد ما .وعليه جاز لنا من هذه الحيثية أنّ نقول إنّ مفهوم المقدمتين عند العالمين مختلف جذريا.

وبعد هذا الّذي تقدم في أوّل القول، من عرض المثال وإيراد جملة الحُجّج ومناقشتها وطرح الإشكالية ينتقل سُوسير إلى الإفصاح عن مبدئه الّذي سيبني عليه حجاجه و يؤسس به دعواه .

وبعد بيان قصور وجهات نظر مُحاوريه، ينتقل سُوسير إلى تقدّيم وجهة نظره(المَعلَم) ـ كما هو عليه ترتيب غالب خطابه ـ التي لا تكون كاملة إلاّ متى عرضت قواعد وأصول إجرائية بديلة تدفع القواعد والأصول المُعترض عليها، هذه الوجهة (المبدأ)، الّتي استند إليها دي سُوسير في التّحديد الإجرائي لهوية الوحدات اللّسانية، ليست المادة (المحتوى) النّفسية أو الصوتية الّتي هي العماد(suport) الحامل لأفعال الكلام، لأنّنا رأينا اختلافها من هذه الحيثية (من حيث المادة Substance)، بمعنى ؛ "**سادتي**"(2) ≠ "**سادتي**" (1).

حيث خرج سُوسير إلى القول إنّ وجهة النّظر الإجرائية في تحديد هُويّة الوحدات اللّغوية بالنسبة للمتكلم لا تتم على مستوى ما هو مُحصّل (= الإنجاز exécution)، وإذا سلمنا معه بأنّ إجراء تحديد هُويّة ما هو مُحصّل في الكلام يتعذر على مستوي الكلام، لزم من ذلك على سبيل الاقتضاء إعمال الفصل المفهومي بين اللسان والكلام إعمالاً إجرائياً مما يفضي إلى البحث في معرفة المتكلمون [1]؛ أي في داخل معرفتهم بالذات، وليس فيما يقوم به المستمعون في الإجراء الإدراكي حيث يدركون أنّ كلّمة " سادتي" ما هي في الحقيقة إلاّ تجليات (تكرار) لكلمة واحدة في متتاليتين رياضيتين هما :

---

[1] يشرح تروباتسكوي هذه الفكرة الإجرائية بردها إلى مفهوم اللسان (معرفة المتكلم /المستمع) عند سُوسير من جهة، بقوله " إنّ اللسان غير مُحصل ولا مدرك [من الناحية النّظرية] : بل لا بد أنّ يكون سابقا لأنه مرجعية كلّ من المتكلم والمستمع على حد سواء" ومن المحتمل أنّ يكون تروباتسكوي قد استلهم الفكرة من بودوان دي كوتناي الّذي بني فكرة الفونيم على المعادل النّفسي للصوت المادي.

" la langue n'est ni produite ni perçu: elle doit préexister puisque aussi bien celui qui parle que celui qui écoute s'y réfèrent " voir : N.S.Troubetzkoy, principes de phonologie (tra : J.Cantineau), Paris, klinchseick, 1986, p 13.

1. مُتتالية مستمرة غير متناهية من الأصوات.(غير متناهية من حيث الاختلافات بين الناطقين)

2. متتالية مستمرة غير متناهية من المعاني (في متصوّرات الناطقين كذلك).

والتناظر[1] بين المُتتاليتين (1) و (2) يقوم على أساس مبدأ هُويّة الوظيفة[2] وبناء على هذا يقوم المتكلمون بإجراءين هما :

الإجراء الأول : تأليف مجموعة من الأصوات على مستوى المتتالية (1) قد تختلف من حيث عمادها (مادتها) الصوتي الذي تقوم عليه، ولكنها في مقابل ذلك قادرة على تبليغ معان مُحدّدة.

الإجراء الثاني: على مستوى المُتتالية (2) فإنّ بعض معاني المجموعات الصوتية تختلف من حيث محتواها النّفسي، دون أن يمنع ذلك من أن يُبّلغ عنها بمادة صوتية واحدة.

وهو ما يشرحه سُوسير بقوله : « وبالإضافة إلى ذلك فإنّ هذا الشعور بالاتحاد [بين الأداءات والهُويات] يبقى قائماً رغم أنّه لا وجود كذلك لاتحاد مطلق من وجهة النّظر الدّلالية بين ما تفيده كلمة Messieurs من فقرة إلى أخرى من خُطبة خطيبنا؛ تماماً كما يمكن للكلمة الواحدة أنّ تدلّ على معان مُختلفة شيئا ما دون أن ينال ذلك كثيرا من هويتها أي من كونها كلمة واحدة نحو قولنا: « تبنّى فكرة» و« تبنى طفلا» أو قولنا:« زهرة التفاح» و « زهرة العمر » »[3].

---

[1] نطلق مُصطلح التناظر بدل التوافق أو التطابق لأنّ ذلك مستحيل بين الكلمات والمعاني من حيث الكم.

[2] وهذا ظاهر من قول سُوسير: « ولا وجود للوحدة المادية إلاّ بما لها من معنى ومن وظيفة » ينظر : دروس في الألسنية العامة، المرجع السابق، ص208.

[3]. فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، المرجع السابق، ص 168.

أدرج سُوسير في بنيته التفسيرية مُصطلحين جوهريين هما مُصطلحا اللسان والكلام ليُبيّن الفرق المنهجي والإجرائي بين التحصيل (الإنجاز) من جهة، والمعرفة المُتحكمة في هذا التحصيل من جهة أخرى.

إنّ المقصود من مفهوم اللسان في الخطاب السُوسيري هو تلك المعرفة الّتي تتحكم فيما يُحصل في الكلام وتُصنفه، في مقابل مُصطلح الكلام الّذي يعني جُملة الأغراض والأصوات المحسوسة، وهذا التمييز من بين المفاهيم الجوهرية الّتي أكد سُوسير على أهميتها.

والواقع أنّ هذا التفريق في جوهره هو تفريق منهجي مُرتبط أشد الارتباط بالمفاهيم الأخرى في صلب الخطاب السُوسيري، حيث إنّ الكلام من جهة كونه جُملة الصوت المحسوس، والمعنى المحسوس ينتمي إلى مستوى المادة (substance)، في حين أنّ اللسان من حيث هو ما يُصنِف ويعرِف ما يُحصل في الكلام ؛أي جملة الأدلة والمدلولات ينتمي إلى الصورة (forme).

إضافة إلى هذا، فإنّ التفريق بين اللسان والكلام ذا طابع جدلي، فاللسان باعتباره رسما (Schéma) ؛أي نظاماً من الحدود حيث يتم في صلب هذا النّظام من الحدود تحديد هُويّة الكيانات اللّسانية وظيفيا[1] ؛أي تحديد دلالات وأصوات أفعال الكلام الخاصة، فنظام الحُدود (اللسان) ليس له من عِلّة وجود إلاّ التحكم في الكلام[2]، و جعل ما يحصل فيه معرّفاً ومن ثمّ فهو موجود فوق الكلام، وعليه فهو يكمن حيث يوجد السّبب الكافي لعلّة وجوده، لأنّ هذه الحدود، أي التمييز بين مدلول وآخر، وبين كيان دال باعتباره صنفا وآخر، غير ناتجة عن سبب مُحدِدٍ متصل بطبيعة العالَم المادي (الموضوعي) أو بطبيعة الفكر أو الأصوات .

---

[1] - F.DE Saussure, ibid, p.150, et note N° 217.

[2] . بمعني أنّه نظام يتقوم من حيث وظيفته أي من حيث التمييز بين الكلم، وهذا التميز من الأهمية بمكان من حيث إنّه المبدأ الّذي يفسر لنا اشتغال اللسان، وبهذا يخرج سُوسير عن أقوال الفلاسفة ونحاة بورروايال الذين افترضوا تقابل(توازي) بنية الفكر وبينية اللسان.وإنّما أصل ونشوء هذا النّظام هو الّذي يطرح إشكاليات عرفانية يبحث فيها علم النّفس المعرفي.

مما يُفضي بنا إلى القول إنّ اللسان لا يعيش ـ بالمعني المجازي للكلمة ـ إلاّ ليتحكم فيما يجري على مستوى الكلام، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ولكي ندرك المفهوم الأخير لا بدّ من فحص الكلام في جانبه المحسوس، حيث يُفضي بنا هذا الفحص إلى إدراك حقيقة مفادها أنّ الدلالات والأصوات المُحصّلة في أفعال الكلام الخاصة هي حقائق فردية غير قابلة للتكرار والإعادة، ذلك أنّ الطريقة الّتي تُحصل بها كلمة "**سائتي**" تختلف من حين لآخر عند المتكلم الواحد وفي صلب الخطاب الواحد، ودلالتها يمكن أن تختلف من سياق إلى آخر، وهذا الاختلاف الصوتي الأكوستيكي والنفسي الدلالي يتعمق في حال انتقالنا من مُتكلم لآخر، فالهوية على هذا بين مختلف التحصيلات مُتعذرة، إلاّ في حال ما افترضنا أنّ هذه التحصيلات تُمثل قيمة (valeur) واحدة وكذلك الأمر بالنسبة إلى قطعتين نقديتين من خمسة فرنكات على اختلافات مادتهما (حديد نحاس...الخ) تبقيان العملة نفسها (من حيث الهُويّة) لأنّهما تمثلان القيمة نفسها[1]، كما هو الحال كذلك بالنسبة للقطار السريع باريس ـ جنيف الّذي ينطلق كُلّ يوم على الساعة الثامنة وخمسة وأربعين دقيقة، والّذي يبقى هو هو(= اتحاد الهُوية) ؛أي مُحافظًا على هويته على الرغم من اختلاف العربات والمسافرين(= اختلاف المادة)[2].إنّ الغاية المُراد تحصيلها من هذه المسلك الحجاجي الذي الجأ إليها سُوسير المتمثل في التمثيل هي مَفهَمة (conceptualisation) تصوّراته.

ولمّا كانت القيمة لا تُحدد بالأصوات أو بالدلالات لزم من هذا أنّها اعتباطية[3] من الناحيتين الصوتية (الأكوستيكية) والدلالية (النفسية . المنطقية)، فهوية الوحدات على هذا

1- F.De.Saussure, C.L.G, ibid, p.160.

2. ويورد سُوسير مثالا آخر هو مثال الشارع الّذي هدم وبعد إعادة بنائه يبقي مُحافظا على هويته رغم تغير مواد بنائه كليًّا.

3. إنّ كلمة الاعتباطية في اللغة تدلّ على وقوع الحدث بغير العلة الموجبة له في الأصل.أما في التراث اللغوي العربي القديم فقد يُعبّرعنه بعدة مُصطلحات منها " التحكم" أو التعسف كما يُعبّر عنها عند المتكلمين بمُصطلح "الترجيح بلا مرجح ".

ناتجة عن محض العلاقات الصُورية[1] ؛أي تُحَدد بالعلاقات التقابلية[2] (التفاضلية) بمعني أنّها تشكل نظاماً[3]، وهذا النّظام من القيّم (التقديرات) المحضة هو شيء مختلف بالمعنى المُتعالي للمُصطلح عن التحصيلات الصوتية والدلالية لأفعال الكلام الفردية الخاصة عند كلّ فرد في واقع الخطاب الفعلي، كما أنّه من الضروري أن نضيف، أنّ هذا النظام[4] من القيم المحضة، أو كما يصطلح عليه سُوسير بالنظام في ذاته[5] (le système en soi) لا يقوم على المادة الأكوستيكية في جوهره وفي اشتغاله فهو بهذا المعنى صورة[6]، وهذه الصورة مُجرّدة (أو مُقدرة) باعتبار تقابلها مع المحسوس المُدرك من جهة، ومحسوسة في وعي الناطقين الّذين يحتكمون إليها في تحصيل خطاباتهم[7] من جهة أخرى، وعليه فإنّها

---

[1]. يرتبط هذا المفهوم ارتباطا عضويا بمفهومي الاعتباطية والقيمة ذلك أنّ الأصوات والمعاني . كما بيّنا ذلك سالفا . خاصة بكل تحصيل فردي بمعنى أنّها غير قابلة لإعادة التحصيل، فالدال والمدلول على هذا ليسا عنصريين ماديين أي من طبيعة سمعية ونفسية،، ولكنهما صورتان تبلورتان اجتماعيا لتنظيم المحتوى، فالدليل اللغوي إذا ليس إلاّ قيمة موضعية، وهذا الّذي يعني به سُوسير من وصفه للسان بصفة النظام.

[2]. ونعني بالعلاقات التقابلية تقابلات التمييز (opposition).

[3] -F.De.Saussure, C.L.G, ibid, p.155.

[4]. يطلق سُوسير مُصطلح النّظام (système) بصفة عامة للدلالة على التجانس الداخلي للسان، أو ما نعبرعنه في هذا البحث بالتناسب العقلي للأوضاع اللّغوية (المفردة منها والمركبة).

[5]. بمعنى أنّ النّظام يقوم على محض علاقات التأليف (التركيب) وهذه العلاقات الصورية هي حدث إيجابي (faits positif)، ولما كانت هذه العلاقات حدثا إيجابيا، وليست حدثا وضعيا لأنها ناتجة عن إجراءات التحليل يمكنها أنّ تكون من هذه الحيثية موضوعا للسانيات، وقد تواترت هذه العبارة (النظام في ذاته) في مدونة المحاضرات،الأصل الفرنسي، المرجع السابق، في الصفحات التالية (تدل الأرقام الّتي بين قوسين على عدد مرات ورود المُصطلح في الصفحة الواحدة): ص36، ص42 ص121(4)، ص122، ص123، ص124، ص126(2)،ص127، ص132، ص134(2)، ص139، ص140(2) ص157(2)، ص160(3)، ص162(2)، ص165، ص166، ص179(2)، ص182،ص183،ص185، ص196 (2) ص236، ص265، ص248(2).بمعنى أنّه ورد 38 مرة من بين 139مرة تواتر فيها مُصطلح" النظام"، وهو ما يمثل 52,82%. وتعبر هذه النسبة على المفهوم الإجرائي الّذي يطلق به سُوسير مُصطلح النظام.

[6]F.DE.Saussure,C.L.G,ibid,p157

[7] F.De.Saussure, ,C.L.G, ibid,p.144.

ذات واقعية نفسية في وعي الناطقين، من جانب تبلورها في وعيهم وليس في وعي الناطق الواحد (الفرد) فالصورة إذاً من هذه الحيثية ذات طبيعة اجتماعية جذرية.

وبغية استكشاف هذه الخاصية، على مستوي الإجراء التحليلي، لا بدّ من النزول إلى مستوي المحسوس[1] المُتمثل في أفعال الكلام المُحصّلة[2]، وقد خلص سُوسير إلى التحليل السالف بعد تساؤله عن المرجعية؛ أي المَعلَم الّذي يستند إليه الناطقون في تحديدهم هوية فعلين كلاميين مختلفين من حيث المادة الصوتية الأكوستيكية والنفسية الدّلالية، لأنّ المواد كما تقرر تتغاير كُلما تكررت، حيث يمكن لنا ترجمة هذا السؤال الإشكالي الوارد في الخطاب السُوسيري المعقود لبيان كيفية اشتغال اللسان على الرغم من الاختلافات الفردية الحاصلة بين الأداءات الفردية لأفعال الكلام بالصياغة المنطقية الخَطابية التالية:

---

[1]. يؤكد سُوسير على هذه القضية بقوله: « وواقع الأمر أنّ الوحدات المادية متى نُظّمت على نسق معيّن هي الّتي أحدثت وحدها تلك القيمة ويتعذّر على المرء أن يُعمل فكره في حالة من الحالات التركيبية إن هو لم يعتمد في ذلك على جملة من العناصر الملموسة [...] وهذا المبدأ بالغ الأهمية لمعرفة الوحدات لأننا قد نميل إلى القول بوجودها اعتمادا على محض ماديتها كأن نذهب إلى كلمة « الحب » لا تستمد وجودها إلاّ من الأصوات الّتي تكونها.وعكس ذلك صحيح كما سبق أن رأينا» ينظر : فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، دروس في الألسنية العامة، المرجع السابق، ص208.

[2] . ويمثل سُوسير للقضية بمسألة تداعي الصيغ الصرفية (association des formes) في الفصل الّذي عقده للكيانات النحوية المجردة (كمفهوم الحالة cas) ينظر: المحاضرات، الأصل الفرنسي، المرجع السابق، ص189 بقوله :

« toutes ces choses[les désinences de flexion qui dégage les notion de cas ,designers casuelle ...] existent dans la langue, mais à titre d'entités abstraites [...] Mais l'essentielle est que les entités abstraites reposent ,en dernière analyses, sur les entités concrètes .aucune abstraction grammaticale n'est possible sans une série d'éléments matérielles qui lui sert de substrat, et c'est toujours à ces éléments qui'il faut revenir en fin de comte » p 190.

من خلال ما تقدم يمكن مناقشة الذين يزعمون أنّ سُوسير يهمل دراسة الكلام.ومن أمثال هؤلاء ما ذهبت إليه خولة طالب الأبراهيمي، في كتابها ذو الطابع الترويجي (vulgarisation) " مبادئ في اللسانيات "، المرجع السابق، ص 172. حيث تقول:« وقد أدى صروف الاهتمام عن الكلام [عند سُوسير] وتأدية اللسان الفعلية إلى تجاهل التحولات الخارجة عن النّظام وإلى إبعاد هذه الظواهر بل نفيها وكأنها غير موجودة لا تقع وإن أشير إليها للتمثيل فقط.» .إنّ هذا الحكم على مذهب سُوسير هو حكم فيه من الشطط الكثير، كما أنّ هذا الحكم يدل دلالة واضحة على أنّ غاية خوله طالب الأبراهيمي من اعتماد الطبعة النقدية لدمورو في الصفحة رقم 34 من كتابها لا تتعدى ترصيع الهامش رقم 11 منه.

هل ثمة تناسب بين المادة والصورة ؟

كما يلزم كذلك من البناء على المفهوم الصوري للسان تمييزا منهجيا بين اعتبارين للأحداث اللّغوية هما:

1. اعتبار الأحداث اللّغوية (faits linguistiques) في كونها تمثل تقديرات (قيّما valeurs) ما (= اللسان = الصورة).

2. اعتبار الأحداث اللّغوية تحصيلا صوتيا أكوستيكيا أو نفسيا (= الكلام = المادة).

غير أنّ الناشرين، كما أسلفنا، واستنادا لما قاله سُوسير لطالبه ريدلينجر جعلوا التفريق السالف بين الكلام واللسان في صدارة المحاضرات المنشورة في نسختها الشائعة1916، وبذلك عُزل عن سياقه المفهومي العام، وقدم دون احتجاج متين، حيث ظهر في هذا السياق الّذي وضعه فيه الناشرون تفريقا مفصولا عن أسانيده و مقدماته.

ولمّا كانت الوحدات اللّسانية كيانات نفسية مُجرّدة ساغ لنا التساؤل عن طرفي الدّليل اللغوي باعتبارهما تخصيصا وتعيينا للواقع الذي يتوجه إليه الاشتغال العلمي، وتعميقا لقضية الوحدات اللّسانية وضبطاً لهما.

7.الـدال والمـدلول .

يكون القصد من بناء المُعجم العلمي، من قبيل الدال والمدلول، الذي هو مجموعة من الوحدات اللّغوية الّتي يرجع مدلولها إلى ذات الخطاب باعتبارها تمثيلا خطابيا قوليّاً لنظام المفاهيم والتصوّرات العلميّة في العقل، وهكذا نتصور أنّ الخطاب العلمي النّظري العام يُعبّر عن نفسه بجملة من القرائن النصية يُصطلح عليها بالمعجم العلمي. فهي إذن، مجموعة من الألفاظ المُعجمية المشحونة بالدلالة العلمية.

بدأ سُوسير الفصل الثاني من الجزء المخصص "للسان" بعد تطرقه إلى فصل " اللسان مميزا عن اللّغة " الّذي اعتمده الناشرون في تحرير المقدمة[1]، ثمّ بعد ذلك انتقل إلى الفصل الثاني الّذي اقترح له عنوانا:" طبيعة الدّليل اللغوي " حيث الدّليل صُورة سمعية مُرتبطة بمفهوم، وبعد أسبوعين يعود سُوسير في درس 19 ماي 1911 إلى الفصل الثاني ليقترح له عنوانا جديدا هو: " اللسان نظام من الأدلة" ويدرج فيه مُصطلحيين جديدين، ولكن هذا العنوان الجديد قد تجاهله الناشرون، والحال أنّ هذا العنوان يمثل نتيجة نظرية هامة مرتبطة أشد الارتباط من ناحية البنية المفاهيمية بطبيعة الدّليل اللغوي، فما هي أهمّية إدراج هذين المُصطلحين (الدال والمدلول)[2] في الخطاب السُوسيري باعتبارهما وحدتين من وحدات المُعجم العلمي؟.

لقد أدرج سُوسير في خطابه مُصطلح الدليل(signe) مع بعض التردّد[(3)] الّذي صاحب إدراج ثنائية الدال (Signifiant) والمدلول(Signifie) في منظومته الاصطلاحية في درس 19 ماي 1911. للدلالة على كلّ رابط (lien) بين الدال باعتباره صنفا[(4)] محضا والمدلول باعتباره صنفا محضا كذلك، بمعنى أنّ مُصطلح الدّليل يدل على محض العلاقة بين صنفيين، ولا بد من الإشارة إلى التضارب الحاصل في معاني هذا المُصطلح الأخير في مدونة المحاضرات في نسختها الشائعة1916، فمرّة يرد بمعنى الكلمة المفردة، وقد يطلقه سُوسير و يزاد به مجموعة الأدلة.

---

[1] تجدر الإشارة إلى أن هذه المقدمة لم تترجم على أهميتها إلى اللّغة العربية في الترجمة التونسية الّتي نعتمدها في هذه الدراسة.

[2] تعدّدت القراءات والتأويلات لهذه الثنائية منها اعتبارهما مرادفين للمفهومين الرواقيين في الفلسفة اليونانية، التي بدأها جاكبسون، وعلى قضية اللفظ والمعنى في التراث اللغوي العربي القديم.

[3]. ومن علامات التردد قلة تواتر هذين المُصطلحين في مدونة المحاضرات المنشورة 1916، كما أنّ المخطوطات المنشورة حديثا (2002) تبيّن أنّ سُوسير اقترح استبدال هذين المُصطلحيين لتجنب سوء الفهم والتأويلات المحتملة لهما.

[4]. الصنف [في اللغة]: النوع والضرب من الشيء والجمع أصناف وصنوف. والتصنيف تمييزالأشياء بعضها من بعض وصنّف الشيء ميّز بعضه من بعض وتصنيف الشيء جعله أصناف .ينظر: لسان العرب، ج9، ص198.

وبغية تفسير قضية التوافق بين الدال والمدلول نعود إلى نتائج تحقيق النّصوص السُوسيرية الّتي تُبيّن تدخل الناشرين في رسم المُخطط المشهور الّذي مثّل به سُوسير لطرفي الدّليل اللغوي حيث اعتبر دمورو هذا التدخل الأخير من أخطر التدخلات الّتي مسّت أصالة الفكر السُوسيري فالرسم الثالث بأكمله قد أضافه الناشرون، إذ لا أثر له في المخطوطات السُوسيرية القديمة والحديثة، كما أنّ الأسهم في الرسوم الثلاثة كلّها زيادة من الناشرين[1]، حيث نقرأ في المحاضرات في نسختها الشائعة 1916:« وهذان العنصران يرتبطان فيما بينهما إرتباطاً قويًّا. حيث الجملة الأخيرة « كما يستدعي أحدهما الآخر» أضافها الناشرون لتفسير الأسهم الّتي أدرجوها في الرسم.

بالإضافة إلى استخدام مُصطلح الكلمة (mot) للدلالة على المثال (arbor) وقد نتج عن هذا كلّه تقديم الدال عند سُوسير على أنّه إرنان في الصوت (vocable)، وأنّ المدلول هو صورة الشيء في الذهن حيث يستدعي أحدهما الآخر، تماماً كما يعتقد أولئك الّذين يرون في اللسان مُجرّد قائمة من الأسماء (noms) في الأذهان تقابلها قائمة من الأشياء (objets) في عالم الأعيان (الواقع).

قامت الدّراسات الفيلولوجية المُحققة للنصوص السُوسيرية بإعادة بناء مفهوم الدّليل عنده الّذي هو في جوهره رابط بين صنفين(Classes) [(2)] اثنين دال ومدلول، أو هو في حقيقة الأمر كيان(entité) نفسي شُعوري لا يكون ماديا إلاّ في مستوى الكلام الفعلي الحقيقي في واقع الخطاب المنسوب إلى قائل مشخص وفي زمن محدد؛ أي لا يكون الدال صورة

---

[1] تثبت المصادر المخطوطة لقودل رسما لمخطط الدليل بسهم واحد فقط ينظر:

R.Godel, les sources manuscrites de cours de linguistique générale, ibid ; pp90.91

[2]- G.C.lepsehy, la linguistique Structurale, (tr: L.J.Calvet), payot, 1976., « sont TERMES d'un SYSTEME de tels termes peuvent ne pas être des entités mais des classes (qui sont des ABSTRACTION issues d'entités formelles et des listes d'entités formelles », p.147.

واقع الخطاب المنسوب إلى قائل مشخص وفي زمن محدد؛ أي لا يكون الدال صورة أكوستيكية (image acoustique)، والمدلول مفهوما(concept) إلاّ على مستوى الكلام (parole) فقط.

كما أنّ الدليل هو رابط بين صنفين تمّ تكونهما اعتباطيا على المستويين الصوتي والدلالي، ولمّا كان الأمر كذلك فإنّه يترتب على هذا أنّ الدّليل يعُادل الرابط (= العلاقة) ذا طبيعية اعتباطية جذرية، وذلك بالرجوع إلى شهادة المصادر المخطوطة(ب انجلر 1122) الّتي ورد فيها تأكيد سُوسير على أنّ : « الرّابط الّذي يربط الدال بالمدلول اعتباطي جذريا» غير أنّ صفة الجذرية التي وصف بها سُوسير الرابط لا أثر لها في نصّ المحاضرات المنشورة في نسختها الشّائعة في هذه الصفحة بالذات، بسبب الخلط الّذي وقع فيه الناشرون بين درسي 2 ماي و 19 ماي 1911م من المحاضرة الثّالثة.

وهذا الّذي تقدم، يُفضي إلى إعادة الصياغة المفهومية للدليل اللغوي ويبيّن علاقته بالمفاهيم السُوسيرية الأخرى حيث نخلص إلى أنّ سُوسير، إن صحت التأويلات الّتي نحن بصددها، من إعادة لبناء المفاهيم السُوسيرية حجاجيا في إطار بنيّها الكليّة لخطابه :

1. لم ينطلق في استدلاله من مجرد القول بالعرفية البسيطة، بل كان بدلاً، منها يرى في الاعتباطية الجذرية للسان المبدأ الأساسي الّذي تُردّ إليه مجمل الظّاهرة اللّسانية، ويؤسس بهذه الثنائية الجوهرية دعوى اللسان باعتباره صورة[1].

[1] . وبصفة عامة فإنّ مفهوم الدّليل اللغوي كوحدة صورية (ناتج عن محض علاقة الاتحاد والاختلاف)، هو المفهوم الّذي تقترحه النّظريات اللّسانية لتحديد ما يجري بين مجال الصوت (أو وسائل التعبير الأخرى) ومجال المحتوى أو المعني .ينظر:

- J.P.Bronckart, ibid,p 9.

2. إنّ إدراج هذين المفهومين هي النتيجة الضرورية لمقدمة الاعتباطية الجذرية للدّليل اللغوي.

3. إنّ الهدف المتوخى من إدراج المُصطلحين هو تعضيد وتأسيس فكرة اللسان باعتباره نظاماً صُورياً مستقلاً(= قائماً بذاته) بالنسبة إلى الطبيعة السمعية والأكوستيكية والمفهومية النّفسية ؛أي مُستغن في قوامه عن المادة الّتي يُنظِمها فالدال والمدلول على هذا هما المُنظّمان والمُميّزان للمادة المُبلِغة والمادة المُبَلَغة.

بيد أنّ الناشرين - كما بيّن ذلك دومورو - قاموا بخلط المُصطلحات القديمة، أي تلك الّتي استخدمها سُوسير في درس 2 ماي 1911 بالمُصطلحات الجديدة الّتي أدرجها في درس 19 ماي 1911، ثم أعاد إطلاق هذين المُصطلحين بهذا المعنى النّظري العميق (كصنفين) في الدرسين الأخيرين، وذلك في درسي 30 جوان و4 جويلية من سنة 1911[1]، وهذا يعني أنّ سُوسير في محاضراته الأخيرة قد فصل بوضوح تام[2] في قضية ترتيب المُقدّمات التي ينطلق منها الاستدلال ووجّه حجاجه جاعلاً من الاعتباطية الجذرية للدّليل اللغوي مقدمةً تفضي مباشرة إلى التاريخية الجذرية للدال والمدلول، لأنّ الدلالة ليس لها قيمة في ذاتها، أي من حيث مادّتها، إلاّ بالنّظر إلى ما يُحيط بها (entourage).

فعالم المحتوى وكذا عالم الأصوات عالمان سديميان قبل تدخّل التنظيم (Agencement) الاعتباطي في أصله الأول ؛أي التقطيع (articulation) الاعتباطي

---

[1] يعدّ هذا الدرس الأخير من الدروس الّتي أنطلقت من 29 أكتوبر1910 لى غاية 4 جويلية 1911.

[2] وجد الناشرون عقبة منهجية في غاية الصعوبة في محاولتهم تنظيم الخطاب السُوسيري وفق خط تفكيري ناظم، ولم يكن اعتمادهم على التمييز بين اللسان و الكلام محض التحكم والمجازفة و العشوائية، بل استندو في ذلك على أقوال سُوسير الذى ألحّ في أكثر من موضع على جعل هذا التميز بين اللسان والكلام مُنطلقا لنظريته.على أنّ هذا التمييز لا يتعارض مع مبدأ الاعتباطية الجذرية، ولكنه متفرع عنها، بمعنى هو بمنزلة النتيجة و ليس الأصل.

للمادّتين الدّلالية والصوتية، الّذي تترتب عليه الصفة النظاميّة (systématique)[1] للسان؛ أي التناسب العقلي(raison relative)[2] لا المنطقي المحض[3] للأوضاع اللّغوية

---

[1]. وهذه الخاصية هي في الحقيقة خاصية نمطية كلية تتسم بها كلّ الألسنة البشرية ويعبر سُوسير عن هذه الخاصية النظاميّة الكلية (العامة) الّتي تفرعت من البناء على مبدأي الاعتباطية الجذرية والنسبية بقوله :

F.DE.Saussure, C.L.G, ibid :«il n'existe pas de langue ou rien ne soit motivé » p183.

[2]. ورد في الترجمة التونسية بخصوص هذا المفهوم مايلي : « إنّ اللّغة [langue] عبارة عن نظام، ولئن كانت هذه الخاصية . كما سنتبين ذلك . هي الّتي تجعل اللّغة غير اعتباطية تماما إذ نلاحظ فيها صبغة عقلية نسبية » فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، دروس الألسنية العامة، المرجع السابق،ص 119. ونقترح بدل ذلك ترجمة هذه العبارة بـ: «... إذ نلاحظ فيها تناسبا عقليا » بناء على ما ورد في المخطوطات المنشورة حديثا (2002) من قول سُوسير :

« en linguistique les états ont une raison organique (interne)»,p. 208.

[3]. على أنّ هذا لا يعني مُطلقا أنّ سُوسير يرفض الإفادة من المنطق في الدّراسة اللّسانية باعتباره من علوم الآلة كما تذهب إلى ذلك النزعات الوضعية عند فندريس(Vendrès)، وهو من طلبة سُوسير في المرحلة الباريسية (1881، 1891)، كما ظهرت هذه الأقوال كذلك عند النزعات الوضعية الاستشراقية ذات الصلة بدراسة اللّغة العربية، كما هو الحال عند الأب هنري فليش(Henri Flèisch) الّذي يقول بهذا الصدد:

Henri Flèisch, traité de philologie arabe, Beyrouth, 1966, vol I« les lois du langage ne sont pas les lois de la pensée par ce que le langage n'exprime pas seulement des concepts intellectuelles mais tout mouvement de la sensibilité»,p. 18.

وهذا القول الّذي أثبتناه اقتبسه الأب هنري فليش من كتاب فندريس (le langage, p.162) الّذي يبدو أنّه مارس عليه تأثيراً واضحاً ينظر : ص169، ص264، وص304، و320 من كتاب الأب فليش السالف الذكر .

كما نجد كذلك عند بعض اللسانيين العرب المحدثين إحياء للمقولات الوضعية المُفسرة للعلاقة بين اللّغة والفكر من قبيل ما ذهب إليه تمام حسان من القول:« لأنّ منطق اللّغة ومقولاتها يختلفان تماما عن منطق الفكر ومقولاته واللغة آخر الأمر نمطية صياغة لا تخضع للفكر، وإنّما تخضع لمقتضيات الرمز العرفي الاعتباطي»ينظر: اللّغة العربية معناها ومبناها، الدار البيضاء،دار الثقافة،د ت، ص27.

.

ويظهر لنا جليا موقف سُوسير من قضية المنطق ومناهج التحليل اللسان في قوله : « فليس الاعراب بقائمة من الصيغ ولا هو بسلسة من العمليات المنطقية المجردة إنّما هو توليف بينهما (ينظر ص 160) : فالصيغ والوظائف من الأمور المتضامنة المتلاحمة من العسير إنّ لم نقل من المستحيل الفصل بينهما» ينظر: دروس في الألسنية العامة، المرجع السابق، ص202.

ونعني بإحياء تمام حسان للمقولات الوضعية المفسرة للعلاقة بين اللّغة والفكر ما ذهب إليه من القول:« لأن منطق اللّغة ومقولاتها يختلفان تماما عن منطق الفكر ومقولاته واللغة آخر الأمر نمطية صياغة لا تخضع للفكر، وإنما تخضع لمقتضيات الرمز العرفي الأ عتباطي»ينظر: اللّغة العربية معناها ومبناها، المرجع السابق، ص27.

المفردة منها والمركبة، بسبب عدم التوازي بين البُنى اللغوية والمنطقية،على أن نظامية اللسان معناها أن لا تنتقض أوضاعه من حيث العقل، يترتب على المقدمات السالفة الطابع التاريخي الجذري للسان البشري، فالدال اللغوي في جوهره وحقيقته حسب منظور سُوسير، لا ينحصر في مادّته الصوتية الحاملة له ذلك أنّه غير مُتقوم بها، لأنّه لا يُعرّف ولا يحدّد بها لوحدها، فالمادة على هذا سبب غير كاف للهُويّة لأنّها غير متماثلة من متكلم إلى آخر، كما سبق بيانه في إجراءات تحديد الوحدات اللسانية، بل يُعرّف بالاختلافات الّتي تميّز صورته الأكوستيكية عن باقي الصور الأخرى في صلب النظام الآني [1].

كما أنّ التحري الفيلولوجي وتحقيق النّصوص السُوسيرية يعضد هذه الفكرة الأخيرة حيث لاحظ دمورو بخصوص هذه القضية ملاحظة هامة، وهي أنّ صفة الصوتية (phonique) التي وصف بها الدال لا أثر لها في المخطوطات الّتي استند إليها الناشرون في تحرير الصفحة 166 من المحاضرات المنشورة في نسختها الشّائعة 1916(الأصل الفرنسي)، فسُوسير تحدث في المخطوطات عن اختلافات الدوال فقط ؛أي بمعنى أنّه تحدث عن محض التفاضل بين أصناف من الكيانات المُجردة[2].

كما ربط سُوسير بين إثبات مفهوم الدّليل اللغوي (Signe) وإبطال المفهوم الأرسطي الّذي يردّ اللسان إلى مُجرّد قائمة من الأسماء[3] تقابلها قائمة من الأشياء، فالوحدات اللّغوية عند سُوسير ليست سمات أوعنونه (etiquette) تُوسم بها الأشياء أو الأفكار[4]، بل هي

---

[1] F.De Saussure cours de linguistique générale, édition critique préparé par T.de Mouro, Paris, Payot, 1979.p164, note n^{0}235.

[2]F.De Saussure cours de linguistique générale ,édition critique préparé ,ibid,p466,note n^{0}240.

[3]-F.DE Saussure, Ecrits de linguistique générale, ibid,« que le fond de langage n'est pas constitué par les mots », p. 230.

[4]. بمعنى أنّ اللسان لا يمكن رده وتبسيطه إلى مُجرد سجل (inventaire) تسجل فيه بأمانة كلّ أشياء العالم المادية والفكرية حيث نحصل في نهاية المطاف على تطابق تام بينهما. وقد ترجم هذا المُصطلح في بعض الأدبيات اللسانية الحديثة بـ : " الجرد " إلاّ أننا نؤثر مُصطلح السجل لسهولة الاشتقاق منه، واستساغة الجمع وهو ما لا

على العكس من ذلك تماما، حيث أظهرت الدّراسات التاريخية للألسنة وتغيّرها[1]، الّتي تُعد مورداً ومصدرا رئيسا من مصادر الحُجّة عند السُوسيري، حيث أوحت له بمفهوم خاص لتاريخية اللسان أو بصفة أدق لحالة لسان ما (état de langue)[2] باعتبارها جُملة العلاقات والروابط بين الوحدات الصوتية والمعاني الّتي ليست سابقة ولا ثابتة، لأنّ المعاني والأغراض نابعة (ناتجة) من النّظام أي من جملة العلاقات الصورية المُجردة، ومن جملة هذه العلاقات الصورية فقط، فالعلاقات الصورية (الاتحاد، الاختلاف، التقابل...إلخ) على هذا ذات طبيعية إيجابية[3].

فالدليل اللغوي إذا ليس تجميعا بين شيء (مرجع) واسم يوافقه بطريقة بسيطة في التخصيص، كما يلزم ذلك من التّسليم بمذهب المواضعة والعرفية (Conventionnalisme)[4] الّذي يردُّ اللسان ضمنيا إلى مُجرّد قائمة من الأسماء، بل هو كيان(entité) نفسي يربط بين صنفين اثنين هما الصورة الأكوستيكية باعتبارها صنفاً والمفهوم باعتباره صنفا كذلك .

يتوفر في المُصطلح الّذي اقترحته تلك الأدبيات، تسجل فيه بأمانة كلّ أشياء العالم المادية والفكرية حيث نحصل في نهاية المطاف على تطابق تام بينهما.

[1]. فردينان دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، المرجع السابق، « إنّ تغيير الدّليل هو ضرب من زحزحة العلاقة القائمة بين الدال والمدلول وتعريفنا هذا ينطبق لا على تغيير عناصر النّظام فقط، بل وكذلك على تطور النّظام نفسه» ص 270.

[2] فردينان دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، المرجع نفسه، ص129.

[3]. في مقابل الأدلة (العلامات) اللّغوية بأنفسها (signes isolés) ذات الطبيعة السلبية. فالتمييز الّذي يجري على كُتلة الفكر يولد نظاماً من التقديرات (القيم)، وهذا النّظام من التقديرات هو الّذي يشكلّ الرّابط الفعلي بين العناصر الصوتية والعناصر النفسية في صلب كلّ دليل اللغوي، فالدال والمدلول بأنفاسهما تفاضليان بصفة بحتة وسلبيان، ولكن تأليفهما(تركيبهما) (combinaison) هو حدث إيجابي. ينظر:

F.De Saussure, C.L.G, ibid, p.166.

[4]. بمعنى أنّه غير ناتج عن مُجرد الاستيضاع البسيط كما يصوره الحاج صالح نقلا عن المعتمد لأبي الحسي البصري ينظر :

A.Hadj Salah, ibid, Tome III :«la muwada'a [المواضعة] a pour but d'établir une distinction [كذا] [في الأصل (tamyiz) entre les ma'ani [المعاني] par des asma [الأ سماء] » p. 988.

يُراد بمُصطلح المفهوم في هذا السياق، المعنى النّفسي له - كما يذهب إلى ذلك برونكار (Bronckart) - فالمفهوم هو التمثيل(représentation) الّذي يُبلوره المُتكلم انطلاقا من المقطع الصوتي الفيزيائي الّذي يُدركه، وعليه فإنّ الدّليل ذو طبيعة نفسية صورية. إنّه وبجملة واحدة وحدة نفسية ذات وجهين. وبغية توضيح المفهوم لجأ سُوسير إلى آلية بلاغية ذات وظيفية معرفية (ابيستيمية) مُتمثّلة في التشبيه الذي يبدو لا مناص منه احترازاً من تعريف مفهوم الدليل بما هو أخفى منه، حيث يُمكن تشبيهه اللسان بورقة ظهرها الفكر ووجهها الصوت، حيث استلزم تشبيهه بالورقة إضفاء صفة اللانفكاك الذي تتصف به الورقة على الدليل، إذ يتعذّر علينا عزل الصوت عن الفكر وعزل الفكر عن الصوت[1]، وتعذّر الفصل مُتأتٍ من انعدام وجود خاصية تُميّز وجه الورقة عن ظهرها، كما أن قياس التمثيل الذي لجأ إليه سوسير حين بيّن الجهة الجامعة بين الدليل في تصوّره والورقة بقياس ما يدّعيه على أمر معروف عند المُستدَل لهم تُقر به أفهامهم نزولاً عند مقتضيات بناء التصوّرات وتبليغها، حيث تنشأ الطبيعة النّفسية للدليل اللغوي من استناده على نشاطين نفسيين هما:

1. **النشاط الأول** : مُتعلق بالأشياء (أو بما هو موجود في الأعيان) والأفكارالمراد نقلها(ما هو موجود في الأ ذهان).
2. **النشاط الثاني**: مُتعلق بالأصوات المستخدمة لنقل (تمثيل) هذه الحقيقة .

وإذا ما سلمنا مع بياجي (J.Piaget) فيما يذهب إليه في كون الحقيقة سابقة عن الوجود من الناحية الفلسفية، على أنّ هذا الوجود لا بدّ أن يُبنى أو يعاد بناؤه على مستوى الفرد، فوجود الشيء على سبيل المثال (تفاحة) الّذي يقوم الفرد باستخلاص بعض العلامات الإدراكية تتيح له أن يُبلور، أو يُنشئ على هذا الشيء المُدرك (صورة ذهنية)، أي يقوم

---

[1]- F. De Saussure, C.L.G, ibid, p.157.

بنشاط نفسي يُصطلح عليه بمُصطلح التمثيل (représentation)، وهذا التمثيل أي (الصورة الذهنية) هو الذي يُكوّن معرفة الفرد بالشيء (تفاحة).

ثمّ بعد تطور وتعدد وتعقدّ التفاعلات الناتجة عن التجارب المُتعددة الحاصلة بين الفرد (المُدْرِك) والموضوع (المُدْرَك) (objet)، تُدرج المعرفة الأوّلية السّابقة في شبكة من التصرفات، كما تُدرج كذلك في تراتبية، ولا بد من الإشارة إلى أنّ ما يسميه سُوسير بالمفهوم (concept) هو التبلور النّفسي الّذي يمكن أنّ يتخذ أشكالاً مُتعددة[1].

هذا بخصوص النشاط الأوّل، أمّا فيما يخص النشاط النّفسي الثاني المتعلق بالأصوات فإنّ الفرد يقوم بإجراء عمليات نفسية إزاء المقاطع الصوتية، تشبه تلك الّتي أجراها إزاء الموضوع (objet) (المرجع)، أي أنّ تفاعلا نفسيا يحصل بين الفرد والخصائص الفيزيائية والمادية للصوت، حيث يبلور الفرد بعض العلامات الإدراكية وهذا التبلور هو ما يسميه سُوسير بصفة دقيقة بمُصطلح الصورة الأكوستيكية، وهذه الصورة الأخيرة هي التمثيل النّفسي لوحدة صوتية مادية (عضوية، فيزيائية) [2]، حيث يستند هذا التمثيل على بعض الخصائص الّتي انتزعها الفرد من المقاطع الصوتية .

ويفضي بنا هذا التحليل إلى الحصول على صورتين مختلفتين (والصورة هنا بالمعنى النّفسي لها كذلك) هما:

(1) . صورة تبلورت على أساس مُحتوى موضوعي دون وجود أصوات أو مقاطع صوتية توافقها .

---

[1] . وانطلاقا من هذه الخاصية حمل برونكار مُصطلح المفهوم على مُصطلح الصورة الذهنية الّذي تم تبنيه في علم النّفس الحديث بصورة دقيقة ومحددة.

[2] الصورة الأكوستيكية ليست بمنزلة الصورة السمعية لأنها تحمل دلالة نفسية تتجلى في قدرتنا على الحديث مع أنفسنا أو استحضار الكلام على مستوى الذهن دون تحريك الشفتين أوالنطق، لأنّ النطق به ينقله إلى طبيعة عضوية فيزيائية محضة.

(2) . صورة نفسية لأصوات ومقاطع صوتية دون وجود أغراض(معاني) توافقها؛ أي دون وجود محتوى موضوعي تُحيل عليه.

ولا بدّ من التّأكيد على أنّ هذا الفصل بين الصورتين النّفسيتين(1) و(2) الّذي نحن بصدده، قد تمّ على مستوى من التجريد لغرض تحليلي فحسب، حيث يمكن لنا أنّ نفترض في الحالة الأولى حقيقة تصوّرية مفهومية ما، أو مفهوما جديدا كلّ الجدة اكتشفه عالم ولم يسمّه بعد، أي لم يضع له مقاطع صوتية توافقه (مُصطلح= تمثيل لغوي)، ونفترض في الحالة الثّانية صورة تغريد طائر يُسمع لأوّل مرة، أو صورة للحن ما أو نغم غير معروف، حيث يتمحور، على هذا الأساس الإجراء الجوهري للسان بالمعنى السُوسيري له في التسمية (désignation) ؛أي في خلق الدلائل والعلامات، أي في خلق رابط (علاقة) بين الصورتين السابقتين (1) و(2)، بمعني تخصيص الصورة(1) بالصورة (2) حيث تستدعي إحداهما الأخرى بصفة عفوية (أثناء عملية التحصيل actualisation)[1]، وعلى هذا يكون توافقهما بمنزلة التوافق الحاصل بين ظهر ووجه الورقة [2].لأنّه لا توجد خاصية تميّز وجه الورقة عن ظهرها[3] وهذا التشبيه الذي ورد في الخطاب السُوسيري كان متداولا في المجال التداولي لعلوم اللسان منذ سنة 1894.

غير أنّه من الضروري أنّ نستدرك بالقول إنّ التوافق والتداعي بين الصورتين(1) و(2) لا يتم في دائرة الفرد، فالصور الّتي يبلورها وينشئها الفرد حول الواقع من جهة (الحقيقة

---

[1] لا علاقة لهذا المُصطلح في الخطاب السُوسيري بالزمن وعليه فترجمته بمُصطلح "التحيين" ليست سليمة، وإنّما المصطلح يحمل دلالة الفعل (acte) ومن ثمّ فترجمته بالأداء والانجاز و التحصيل هي الأنسب.

[2] بالنسبة إلى هذه المقارنة المشهورة الّتي عقدها سُوسير بين الدّليل اللغوي والورقة فقد أثبت فندريس (Vendryse) صحتها من الناحية النّفسية ينظر دومرو (T.De Mauro)، الطبعة النقدية للمحاضرات، المرجع السابق، الحاشية النقدية رقم 227، ص463. وهذا دليل آخر على صحة النّظرية السُوسيرية من حيث علاقتها بالعلوم الأخرى وهو ما يشرحه لنا روي بقوله:

- N.Ruwet, introduction a la grammaire générative, Palon,« mais n'oublions pas qu'un des critères de la validité d'une théorie se tient a s'harmoniser avec les hypothèses admises dans les disciplines voisines», p . 367.

[3] F De Saussure, Ecrits de linguistique générale, ibid, p265.

الخارجية)، وحول المقاطع الصوتية من جهة أخرى هي صور فردية، وما يعضد هذه الحقيقة هو استقصاء مراحل التّفاعل بين الذات المُدرِكة والموضوع المُدرَك، إذ يكشف لنا هذا الاستقصاء عن الخصائص أو الصفات الذاتية للصور الفردية، ولا شيء يضمن بأنّ الصورة الّتي يُنشئها الفرد (س) حول موضوع (التفاحة) أو المقطع الصوتي(/التفاحة/) تماثل الصورة الّتي يُنشئها الفرد (ع) حول ذات الموضوع، وذات المقطع الصوتي ؛أي الموضوع (التفاحة) أو المقطع الصوتي (/التفاحة/)، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا وجود لآلية فردية يُستند إليها لتثبيت وتوطيد التوافق بين الصورة(1) لحقيقة ذهنية ما مع الصورة (2) لحقيقة صوتية ما، وبانتفاء هذه الآلية على المستوى الفردي يمكن لكل فرد أن يختار الأصوات الّتي يشاء ويوافقها بالمعاني والأغراض الّتي يشاء كذلك، فلا وجود إذن في عملية بلورة الصور الذهنية أو الصور السمعية اللتين تجريان في دائرة الفرد ما يفسر كون الإنسان قادرا على التبليغ(التواصل)[1] أي على الفهم والإفهام.

ولما تعذر شرح آلية التبليغ والتواصل على مستوى دائرة الفرد خرج سُوسير من المجال الفردي إلى المجال الجماعي، إذ لا تبليغ مُمكن بلا مُواضعة واتفاق بين أفراد الجماعة، على هذا الإتفاق الجماعي يتجدد ويتغيّر عبر الزمن.[2] فهو إذن ليس اتفاقاً ثابتا

---

[1]. وهذه القدرة بطبيعة الحال قدرة فطرية كما تبينه المخطوطات المنشورة حديثا حيث يقول سُوسير :

- F.De Saussure, Ecrits de linguistique générale, ibid. « la nature nous donne l'homme *organisé pour le langage articulé* » p178.[كذا في الأ صل]

على أنّ سُوسير كما يبدو لنا لا يقصد بمُصطلح اللّغة المنطوقة (le langage articulé) غير تلك التمفصلات (التقطيعات) الحاصلة عند النطق وهو ما يظهر لنا في قوله بخصوص المُصطلح الأخير،المرجع نفسه، ص237 :

« car personne n'indique que l'articulation, aurait une signification buccale.».

[2]. يفسّر سُوسير هذه القضية تفسيرا نظاميا . مبينا في الوقت ذاته علاقة المبادئ بالنتائج . بقوله إنّ اللسان لا يقدر على مقاومة تبدّل العلاقة بين الدال والمدلول من فترة زمنية إلى أخرى وهذا من بين نتائج اعتباطية الدليل. ينظر المحاضرات، الأصل الفرنسي، المرجع السابق، ص110.وكان سُوسير قبل هذا قد أشار في ارسالة الماجستير، المرجع السابق، ص80 إلى فكرة مفادها أنّ تداعي (association) الصيغ اللّغوية حاصل في الزّمن، ومن ثمّ فالزمن خاصية جوهرية في علاقة التداعي.

كما وصفه سُوسير في الكتابات المنشورة حديثاً 2002 « ni un langage ***fixe***, ni un langage ***conventionnel*** ».

هذا الإتفاق الجماعي بالمعنى السُوسيري هو العماد الّذي يقوم عليه اللسان، إذ يكمن في توطيد وإرساء روابط التناسب أوالتوافق بين الصور (1) والصور(2)، بمعنى تخصيص الوحدات الصوتية بالوحدات الدّلالية، فكل جماعة لغوية تختار تتابعا صوتيا ما لدلالة على مفهوم ما، وهذا الاختيار في حدّ ذاته هو ثمرة اتفاق جماعي خلقته الإرادة الإنسانية[1] إذ ينتفي التفاهم بدونه وإذا ما أراد الفرد أن يختار صُورا ذهنية ويوافقها بصور صوتية بمحض إرادته فذلك واقع في حدود الإمكان، لكنّه في مقابل ذلك لا غاية يحصلها من هذا الاختيار الفردي إلاّ أن يُحدّث به نفسه . فاللسان على هذا حسب سُوسير هو نظام من الأدلة الاعتباطية الّتي يقيمها الإتفاق(العقد) الاجتماعي بين الأصوات والمعاني. من جهة اشتراك علاقات التوافق بينهما في أدمغة الناطقين بصورة متماثلة تكاد تكون مُتطابقة، على أنّ مفهوم العقد(contrat) والإتفاق غير المفهوم الكلاسيكي له أو المفهوم المعاصر له عند وايتني (Whitney) الّذي عارضه سُوسير و تجاوزه بداية من1894، لأنّ سُوسير يجعل من الطابع الاجتماعي شرطا ضروريا لاشتغال(fonctionnement) اللسان كما يجعله طابعاً داخلياً له وليس طابعا خارجيا، كما يربطه بمفهوم القيمة الّذي يندرج بدوره في السيميولوجيا باعتباره علما يدرس القيّم.

و يمكن إجمال نتائج عرض مفهوم الدليل اللغوي في ضوء المخطوطات من جهة، وطريقة بنائه حجاجيا من جهة أخرى على هذا النحو:

لا يكون الدال صورة سمعية و المدلول مفهوما إلاّ على مستوى الكلام أي مستوى التحصيل أمّا على مستوى اللسان باعتباره صورة فهما صنفان مُجردان.

---

[1] - A.Séchehaye, (in C.Normand, ibid, p189.) « ...une convention créer par la volonté humaine et cette volonté n'est individuelle, mais collective ».

لا يفسّر سُوسير الاعتباطية بالإتفاق والمواضعة على طريقة وايتني (Whitney)، بل يصوغ تعليله لها كما يلي:

الدّليل اللغوي اجتماعي (عرفي) لأنّه اعتباطي جذريا ولا ينعكس الدور، بمعنى أن عكس القضية غير صحيح. فالقول إنّ اللسان ظاهرة اجتماعية لا يلزم منه بالضرورة القول بأنّه إتفاق.

إنّ الاضطراب (le tourbillon) والتذبذب الّذي تُحدثه الظاهرة الاجتماعية التاريخية (phénomène socio historique) حينما تعمل عملها في كُتلة الدلائل اللغوية (العلامات) عبر الزّمن، يمنع ثبات اللسان كما يمنعه من أن يكون عُرفيّاً [1] مثل الظواهر العرفية الأخرى.

إنّ اللسان تواضع وطبيعة الدليل اللغوي المُتفق عليه غير ذات أهمية.[2]

---

[1] -F.De Saussure, Ecrits de linguistique générale,ibid: « ils méconnaissent *le phénomène sociohistorique qui entraîne le tourbillon des signes* dans le temps *et défend alors d'en faire ni un langage* **fixe,** *ni un langage* **conventionnel,** *puisqu'il est le résultat incessant de l'action sociale, imposé hors de tout choix » p.p45.50.*

تجدر الإشارة إلى أن ما سطر عليه سُوسير في النسخة الأصلية للكتابات في شكلها المخطوط كما هو حال النص المقتبس أعلاه أخرجه الناشران في صيغة الخط المائل (Italique).

[2] فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، المرجع السابق، ص30.

خاتمة

نخلص في نهاية هذا الفصل إلى حاصل نظري من عرض وتحليل الأصول النّظرية الموجهة للخطاب السُوسيري حيث ظهر لنا من خلال فحص وتمحيص المفاهيم الأصول الواردة في الخطاب السُوسيري خاصية جوهرية ألا وهي خاصية التّرابط المفهومي، ذلك أنّ الأفكار العلمية ليست أحكاماً معزولة بعضها عن بعض على حد تعبير البعزاتي، بل هي في مقابل ذلك مندمجة فيما بينها بحكم توقف اللاحق منها على السابق وبحكم سريان التداعيات وتدفقها العضوي المسترسل، لكي تكوّن في نهاية المطاف أنظمة مفهومية منسجمة قليلا أو كثيرا.

من الصعب بناء على تم بيانه حمل الأصول الاستدلالية السُوسيرية على علم الاجتماع أو الاقتصاد السياسي أو علم النفس.

لم يبن سوسير موقفه من مسألة أصل اللغة من مجاراة موقف الجمعية اللسانية لباريس التي انتسب إليها في حضرها البحث في هذه المسألة، الذي كان كما هو معلوم بتاريخ 1866،لأنّه لم يكتف بالانضواء تحت هذه الجمعية ذات النفوذ الرمزي التي رسّخت الحظر و جعلته من بنودها، بل رأى أنّ الخوض في هذه المسألة لم يقدّم شيئا وجيها لتفسير المظاهر الأساسية في اللسان البشري وتحليلها، كما قد يُحمل الموقف السوسيري السالف إذا ما أنزل في سياقه المعرفي على الفلسفة الوضعية(positivisme)، ذلك أن ترسيح حظر البحث عن أصل اللغات في فرنسا ـ كما ذهب إلى ذلك سيلفان أورو ـ قد حصل في بيئة عقلانية معاصرة للكانطية الجديدة في صورتها الوضعية[1]، إلا أن الحجاج السوسيرية لا صلة له بالفلسفة الوضعية في القضية حيث يتضح لنا ذلك من خلال تحليل المقاطع الحجاجية السوسيرية ذات الصلة بالقضية حيث يقول: « تبدو اللغة دائما إرثا ورثناه عن العصر السابق ، ذلك مهما كان العصر الذي نهتم فيه ومهما أوغلنا في الرجوع إلى الماضى، ثم إنّ

---

[1] سليفان أورو،مسالة أصل اللغات، تر: ناديا العمرى، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2013.

العملية التي بفضلها قد تكون الأسماء وزعت على الأشياء في وقت ما والتي بفضلها أقيم عقد بين المتصوّرات الذهنية والصور الأكوستيكية إنّما هي عملية يمكن أن نتصورها وإن لم يُشهدها مُشاهد قط. وكون الأمور قد تكون حدثت على هذا النحو أمر يوحى لنا به شعورنا القوي باعتباطية الدليل»[1]

[1] فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، المرجع السابق، ص117.

الفصل الثالث

ترتيب الحجاج السُوسيري

تمهيد

1. ترتيب الحِجاج.
2. الاعتباطية الجذرية مُنطلقاً.
3. نظامية اللسان.
4. المادة والصورة.
5. التاريخية الجذرية للسان والاختلاف اللغوي.
6. البعدان التاريخي والاجتماعي للسان.
7. افتراض الآنية والزمانية منهجين لدراسة اللسان.

خاتمة

تمهيد:

يروم هذا الفصل، المعقود لرسم مسار انتقال الاستدلال (parcours inférentiel) الّذي سلكته الأقوال السُوسيرية في تدرّجها للوصول إلى الأقوال الهدف أي النتائج، فحص المنطق المفاهيمي الداخلي للخطاب موضوع التحليل، حيث يندرج في الهدف العام للدراسة الّتي مدارها على الانسجام الحِجاجي للخطاب السُوسيري، وذلك من خلال محاولة ردّ التعارض الحِجاجي في المحاضرات في نسختها الشائعة 1916 إلى وحدة وصورة واحدة في كُلّيتها في ضوء المخطوطات والكتابات المنشورة حديثا دون تعسف في التأويل.

وإذا كان الخطاب ينبني، كما ألمحنا، في المدخل على مُقاربة لغوية وعقلية، فإنّنا نهدف إلى إعادة ترتيبه والوقوف على المقصد الكُلي منه. حيث يتجاوزّ هذا التحليل الكُليّ للحجاج السُوسيري ـ في تصوّرنا ـ النّظر إلى القضايا والحجج الّتي يسوقها المُحاجج بطريقة ذرية ؛أي باعتبارها قضايا مُستقلة بذاتها قائمة برؤوسها، إلى النّظر إليها في داخل منظومتها، ويكون ذلك بفحص طرق الانتقال من حُجّة إلى أخرى، والانتقال (progression) كما هو معلوم هو الّذي يُخوّل تسلسل الاستدلال الحِجاجي؛ أي تقدم الخطاب وتناميه و تكاثره.

وبعبارة أخرى توجيه كل الأفعال الحِجاجية إثباتاً وإبطالاً صوب تدعيم دعوى العقلانية التاريخية، بمعنى أنّ الحجج تتساند وتتعاضد وتتعاون لتدعيم وإسناد هذه الدعوى الكُليّة وتسويغها حيث يمكن اعتبار الفكرة النّاظمة (idée directrice) بوصفها ضامنة للانسجام الضمني للخطاب إلى جانب العوامل والروابط الحِجاجية التي تظهر على السطح أداة من أدوات تدرّج الخطاب واسترساله، حيث تصبح دراستنا الّتي تفحص مدى معقولية الحِجاج السُوسيري دراسة تسعى إلى وصف، وكشف وبيان مدى معقولية الخطاب الّذي قدّمه سُوسير في مقابل لا معقولية خطاب شلايشر(Scheicher) وأتباعه، كما سبق بيان تصنيف الخطاب اللساني المعاصر لسُوسير في الفصل الأول إلى عقلاني وغير عقلاني، وعلى الرغم من وصف خطاب وايتني (Whitney) بالمعقول إلاّ أن سُوسير قد خالفه.

يتّضح لنا الدور التوجيهي للمكوّن المفهومي في الخطاب الحِجاجي السُوسيري في تعبيره الوارد في خطابه عن مفهوم الفكرة الناظمة المُوجِّهة بقوله: « التصوّر [أو الفكرة أو المفهوم] الّذي يوجهنا على الدوام « dans la conception qui nous guide constamment »[1] كما يعبر عنه في سياقات أخرى بالمبدأ المُوجه (principe directeur)، حيث يظهر لنا من خلال الموجِّه الزمني "على الدوام" مدى سعي سُوسير للالتزام بمفاهيمه وتصوّراته (stock d'engagement) الّتي يبنيها في خطابه من خلال التعريفات والقضايا المُثبتة، كما أنّه يشير إلى الوظيفة التوجيهية للتصّور أو الفكرة الناظمة الّتي نرجّح أنّها هي الحُجّة العليا والمقصد الجامع الّتي انعقد من أجلها خطاب سُوسير وأنها الدّعوى الرئيسة والكُليّة الّتي يحاول إثباتها.

وهذه الدعوى الكُلية المتمثلة في العقلانية التاريخية هي المقصد الوحيد الجامع الّذي انتظمت في سلكه وخيطه كلّ القضايا السُوسيرية وتدرجت بغية تحصيل هدف االخطاب الّذي هو بناء منظومة من المفاهيم الإجرائية القادرة على تفسير ووصف المظاهر الأساسية للموضوع المدروس وهو اللسان البشري، الّذي تتولى المنظومة الإجرائية تعريفه إذ يلزم مباشرة من مفهوم المنظومة سمة الاستمرارية الدّلالية الّتي تعني أنّ الخيط الواصل بين الإجراءات التحليلية (الأدوات) وبين الأهداف المُتوخاة لم ينحل مما يدفع الخلل عن المنطق الداخلي للخطاب.

كما أنّ المعقولية هي سمة كلّ دليل مُنضبط خالٍ من الغموض والإيهام والمغالطة ومن أيّة بنية ميتافيزيقية، وأنها هي القدرة على التّدليل المُسند ؛أي توليد الدّليل المعقول والبحث عن سنده، وبناء صدق الرّأي ومقبوليته على سلطة العقل.

1. ترتيب الحِجاج السُوسيري

إنّ الاشتغال المُثمر على الحِجاج، في تصور البحث، لا يقتصر على تتبع تقنيات الحِجاج واحدة واحدة ودراسة خاصة لكل حُجّة بعزلها عن السياق العام للخطاب في كُليّته،

[1] F De Saussure, Écrits de linguistique générale, ibid, pp250.146.

بناء على أن الحُجّة قد أضحت فعلاً لا يتعلق بالجُملة الواحدة بوصفها فعلاً كلامياً، بل بحقيقة خَطابية مُتميزة تتمثل في النص[1]، وعليه امتد الاشتغال إلى الكشف عن الخطاطة الحِجاجية العامة للخطاب (Schématise)، حيث ستكون دراسة الحُجّة ضمن اعتبارها وحدة منطقية ومرحلة في بناء المنطق الداخلي للخطاب. وذلك عن طريق بيان ترتيبها بناء على قوتها ووثاقتها في إسناد الدعوى الكُلية.

يروم الفصل الذي نحن بصدده، بناء تمثّل تأليفي يهدف إلى الاشتغال المُتكامل على الخطاب اللساني الواصف، الذي سيكون شاهداً يقوم مقام القراءة التأليفية للخطاب المستند إلى النص باختلاف عناصره ومراحله، حيث يغدو نظام الحِجاج بمنزلة الخيط الناظم لوحدته المُحقق لتجانس طرق تفكير المُحاجج والمضامين المعرفية الحاملة لها.

يقتضى فعل الحِجاج من حيث المبدأ الادعاء ببعض القضايا التي يختار المحاجج أن نؤلف بينها، وفق ترتيب مخصوص، هذا الاقتضاء يمكن اعتباره إجراء عرفانيا[2]، لأنّه حالما يتعلق الأمر بإيراد أكثر من حجة إلاّ وتحركت مقتضيات العقل طالبة التماسك والوحدة بين الحجج، حيث لا يظهر قصور القيود اللغوية في هذا المستوى من التنظيم الذي يتعلق بالطريقة البنائية والمنطقية التي تترابط بها المُقدمات بالنتائج على المحور العمودي؛ أي من بداية الخطاب إلى نهايته.

إنّ التسلسل والترتيب المفضي إلى التدرج باعتباره التحقيق والإنجاز المحسوس للحجاج إنّما هو هيكل مُجرد وفارغ (schéma) من قبيل التجاور الذي له أثر في بيان العلاقة بين الحجج، كما أن هذا الفصل يندرج في سياق الرّبط بين المقاطع الحِجاجية السُوسيرية من خلال ترتيب قضاياه لأن ترتيب الأدلة وتسلسل الحجج من مقتضيات الإقناع الذي لا ينفك

---

[1] حسان الباهي، الحوار ومنهجية التفكير النقدي، المرجع السابق، ص151.

[2] وعلى وجه الخصوص إذا تعلق الأمر بترتيب الحُجج في الخطاب النّظري ذو المضمون المعرفي حيث لا يمكن في تصورنا الاكتفاء بآليات اللغوية للحجاج من قبيل الآليات التي وضعتها التداولية المُدمجة، لأنّها تحلل أقوالا معزولة من جهة، كما أنها تصب اهتماماتها على اللغة الطبيعية المتداولة في الاستعمال العادي.

عنهما.ومن جهة كون الترتيب هو الضامن لنجاعة المقدمات والأدلة والنتائج كما ذهب إلى ذلك بيرلمان.

تتأتى أهمية الترتيب من كونه إجراء جوهرياً يضاف إلى إحكام الحُجّة في ذاتها وتبليغها، لأنّ بعض الحُجج لا تفهم إلا بفضل الموقع الذي تشغله داخل المُتوالية الحِجاجية الكُلية المُنظِمة، حيث لا يستقيم الحِجاج إلا متى قام على منطق مُنظَم له، من هنا تّتضح أهمية التماس حسن الموقع للحجج أو كما عبّر سُوسير عنه بقوله " إيلاء الحقيقة المكانة التي تستحقها". ذلك أنّ الشرط الأساس لصحة الحِجاج حسب نظرية المعرفة هو التعبير عنه بمقطع حجاجي مُنسّق.

إنّ الحُجّة لوحدها لا قيمة لها مادامت لم تتم مُعالجتها، إذ الفرد هو الذي يملك مفتاح القدرة الإقناعية للحجة[1] كما أنّ الحجج والأدلة ـ على حدّ تعبير حسان الباهي ـ تتوالد فيما بينها فيمكن تفريعها استناداً إلى توجهها القائم على تأييد النتيجة أو إبطالها.[2]

لقد سبق و أن أشرنا إلى أنّ سُوسير في مراحل تفكيره الأولى قد توصّل إلى أفكار وقضايا أساسية منها مفهوم القيمة العلائقية وتقابل الوحدات اللسانية وفكرة النظام والتمييز بين الحالات والتعاقبات، ثم انتقل في مسيرة بناء مفاهيمه إلى نسج شبكة أو لحمة من الحجج التبريرية التعليلية الرابطة بين المفاهيم السالفة. ذلك أنّ التأليفات الذهنية، على حدّ تعبير البُعزّاتي، لا تبتدئ أبداً من أحكام مُفردة قبل ربطها بواسطة روابط منطقية بل من صورة تقريبية تتّضح مع تقدم الفحص.[3]

---

[1] حافظ إسماعيلي علوي، الحِجاج مفهومه ومجالاته، المرجع السابق، ج5، ص100.

[2] حسان الباهي، الحوار ومنهجية التفكيرالنقدي، المرجع السابق، ص، 46 .

[3] بّناصر البُعزّاتي، تكوّن المعارف، مطبعة النجاح، ط1 الرباط المغرب،2005، ص، 52.

ظهرت اللسانيات، في حدود سنة 1911م، لسُوسير باعتبارها نظاما هندسيا نحصل داخله على مبرهنات كما أثبت ذلك قودل في المصادر المخطوطة، كما تجدر الإشارة كذلك إلى ورود مُصطلح (axiom) ذي العلاقة المباشرة بمفهوم الأنساق و بنائها في الكتابات المنشورة حديثا[1]

لقد أشار شارل بالي (Ch. Bally) قبل نشر المحاضرات إلى صعوبة اكتشاف شبكة الروابط المنطقية التي يرتبط بها الفكر السُوسيري قائلا: « لا أقدّم لكم هنا إلاّ صورة ناقصة [عن الفكر السُوسيري] لأنّني لا أقدر على اكتشاف الرابط الداخلي الذي يجمع كل الأجزاء »[(2)].

وبناء على ما تمت ملاحظته من صعوبة الربط بين الأجزاء اتّخذ الناشرون المحاضرة الثالثة قاعدة استندوا إليها في إعادة تنظيم ما كان مُتاحًا بين أيديهم من أفكار سُوسير وأمالي الطلبة في نظامها المفهومي الشامل، على حد تعبيرهم[3]، لكنهم كما هو معلوم كذلك، قد ركّزوا على مفهوم واحد من المحاضرة الثالثة 1911م وهو التمييز بين اللسان والكلام الذي جعلوه في صدارة النسخة الشائعة 1916، والحال أنّ سُوسير كان قد استهل تلك المحاضرة بدروس طرق فيها تعدّد اللغات، وكذا التنوع الجغرافي والزماني للهجات، ومسألة التغيّر اللساني(mutation) بصفة عامة، حيث أقرّ سُوسير في صلب المحاضرة :« فلا وجود لأيّة خاصية لغوية دائمة وجوبا، وإن هي ثبتت واستمرت فذلك بمحض الصدفة »[4].

وانطلاقا من وجهة النّظر هذه حول الطابع التاريخي للسان البشر الذي كان من اللائق أن يأخذ مكانه في البنية الاستدلالية السُوسيرية، وذلك في حال ما اتبعنا ترتيب الحُجج الذي

---

[1] F.De Sauusre, Ecrits de linguistique générale,ibid,264

[2] C.Bally,le language et la vie,ibid,p151.

[3] ينظر مقدمة المحاضرات، الأصل الفرنسي، المرجع السابق، ص09. وهذه المقدمة لم تترجم في الترجمة التونسية التي نعتمد عليها في هذا البحث.

[4] فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، المرجع السابق، ص 343.

أعطاه سُوسير لخطابه، حيث يخول لنا هذا الترتيب أن نُحقق تسلسلا منطقيا للحجاج السُوسيري من وجهين :

- من وجهة بيداغوجية ونحن نعلم الاهتمام الكبير الذي كان يُوليه سُوسير للقضايا التعليمية[1] حيث يطّلع المتلقي على الأحداث العرضية (الخارجية) المُهيمنة على حياة اللغات .
- ومن وجهة أخرى، وانطلاقا مما سلف يصبح القارئ على علم بالقضايا اللسانية العامة (الكليات)، حيث تصبح هذه القضايا العامة وهذه الكليات مُقدمة يلجُ من خلاله الفكر (المتلقي) إلى القضايا المنهجية الخاصة اللازمة من المقدمة الأولية على سبيل الضرورة والاقتضاء.

وعلى هاتين الوجهتين يكون مسار الخطاب قد انتقل من الحديث عن الألسنة الخاصة إلى الحديث عن اللغة (langage)، غير أنّ هذا الترتيب لمسار الخطاب قد قلبه الناشرون بسبب تركيزهم على التمييز بين اللسان والكلام[(2)].

أمّا من الناحية الطوبوغرافية ذات الصلة المباشرة بالتنظيم الفني للنصوص السُوسيرية فقد كان سوسير يحبذ- حسب قودل في المصادر المخطوطة[3]- إلى عرض أفكاره الكُليّة العامة في نهاية كل مُحاضرة .

3.الاعتباطية الجذريّة مُنطلقا

إنّ المقصود بمُصطلح المُنطلق في هذا السياق هو معناه الخَطابي(lieux discursive) ؛أي اعتبار حُجّة الاعتباطية الجذرية للدليل اللغوي حُجّةً يقع الانتقال بها لبلوغ وتسوّيغ الأقوال الهدف، حيث تغدو أساساً عرفانيًا من جهة إيلائها الأولوية العرفانية (primauté

---

[1] F.De Saussure cours de linguistique générale, édition critique préparé par T.de Mouro, ibid, pp336.343.

[2] Ibid, note n^{0}.65,p 420.

[3] R.Godel, ibid, p145.

cognitive) للأقوال الهدف(الوصول)، التي يتعذر فهمها ما لم يفهم المنطلق وإلاّ امتنعت معرفيّاً ومن الأقوال الهدف التي تسوغها مقدمة الاعتباطية ما يلي:

- بناء مفهوم اللسان من جهة كون الاعتباطية خاصيته الجوهرية.
- وجوب استنهاج منهج لازم من اعتبارها صفة وخاصية جوهرية للموضوع.

وتحقيقا لمقاصد الخطاب السُوسيري النّظري كما سبق بيانه، نطرح تساؤلاً يفرض نفسه علينا فرضا، مفاده لماذا اختار سُوسير هذه المُقدمة بالذّات؟ وماهي وظيفتها التي تُساهم بها في انسجام الخطاب الحِجاجي في كُليّته؟

يذهب سُوسير في رسمه لمسار حجاجه من خلال توجيهه نحو الوجهة التي يريدها دون أن يَركَن إلى القول إنّ صحة الإثباتات غير المُعترض عليها هي كذلك بالغياب، إلى الإقرار بأنّ مفهوم الاعتباطية يحظى بقَبول جُلّ المفكرين اللسانيين، ذلك أنّ «اعتباطية الدّليل مبدأ لم ينازع فيه أحد. لكن غالبا ما يكون اكتشاف حقيقة من الحقائق أقلّ عناء من إحلالها المحل [الموضع البنيوي] الّذي يليق بها [في صلب النّظرية] »[1].

لقد اعترض جورج مونان (G.Mounin) على هذا الموضع الحِجاجي الخاص (topos scientifique) المُتعلق بأصول المعرفة العلمية من جهة تركيبها، حيث ذهب القول بمونان إلى أنّ العبارة السالفة لم تكن بهذا الوضوح العجيب في المخطوطات[2] إذ يوحي بكلامه هذا إلى أنّ يدّ الناشرين قد امتدّت إليها فهذّبتها وصاغتها صياغة ابيستمولوجية.

وممّا يفهم من كلام سُوسير السالف أن المُنازعة في مبدأ الاعتباطية لم تحصل من حيث الحُجّة المفردة، أمّا من حيث تركيبها ووظيفتها التعليلية التي تنهض بها في صلب البنية التفسيرية فثمة خلاف، حيث إنّه يمكن أن نُصحح هذه العبارة السُوسيرية وأن نعضدها

---

[1]. فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، المرجع السابق، ص 112، وينظر كذلك :الأصل الفرنسي، المرجع السابق، ص100.

[2] G.Mounin, linguistique du XX è me siècle, ibid, p63.

ونُقايسها بما ورد في المخطوطات من قول سُوسير لطالبه ريدلينجر؛ إنّ النّظرية لا بُدّ لها أن تكون نظاماً مُحكمًا [من القيم] تماما كاللسان[1]، ذلك أنّ الحوار السالف بين سُوسير وطالبه يعضد فكرة النّظرية باعتبارها نظاماً؛ أي بنية تفسيرية من الحُجج عند سُوسير حيث يستجيب نظام الحُجج بهذا الإجراء لمقتضيات ومستلزمات المعقولية (rationalité) المُتمثلة في الوحدة والانسجام، فمطلب الوحدة (unification)، على حدّ تعبير ألمو(Ullmo)، هو المُحرك الأوّل للانتقال والتدرج النّظري(progrès théorique). بمعنى أنّ الوحدة تُحرّك الانتقال لتحصيل مطلب الانسجام.

يُستفاد ممّا سلف أنّ بناء الخطاب الحِجاجي وترتيب الحجج وإحكام بنيّتها والتنظيم المنطقي الخَطابي للقضايا وفق نسق مخصوص ومنظومة فكرية وإستراتيجية قولية، وتقديمها في خطاطة حجاجية ملائمة لتحصيل المقاصد الّتي انعقد الخطاب من أجلها، لا يقل عناء عن اكتشاف الحقائق كما عبّر عن ذلك سُوسير.

ومردّ ذلك إلى أنّ العلاقات الناظمة بين الحُجج، والقضايا، واندراج بعضها ضمن بعض وتفريعاتها المُتشعبة تتطلب جُهدا فكريا مُضنيا. حيث لا يتحقق تحصيل المقاصد إلاّ بإخراج الخطاب الحِجاجي على صور وهيئات معينة. كما أنّ اختيار المُقدمات وطريقة صوغها وترتيبها له في حد ذاته قيمة حجاجية، لأنّ الفعل الحِجاجي يقوم على إيجاد ترتيبٍ للأفكار. بالإضافة إلى كون التوطئة بالمقدمات ضرورية كي يستقيم الفهم عند المعروض عليهم، لكونها من مقتضيات التبليغ المعرفي.

كما يستفاد مما تقدم كذلك أنّ سُوسير لا يدّعي السبق في القول بالاعتباطية لنفسه، وإنّما يُلحّ على مسألة في غاية الأهمية تتمثّل في الكيفية الّتي يوضع بها مفهوم من مفاهيم

---

[1] F.De Saussure cours de linguistique générale, édition critique préparé par T.de Mauro, ibid « La théorie doit être un système aussi serré que la langue, la est le point difficile, car ce n'est rien de poser à la suite l'une de l'autre des affirmations des vues sur la langue, le tout est de les coordonner en système », p 385.

المعرفة في إطار نظري مُعين، وكيفية توظيفه ؛أي البناء عليه لاشتقاق وتوليد مفاهيم أخرى أو جعله بمنزلة المفهوم الإجرائي، وبيان علاقته بالمفاهيم الأخرى في صلب بنية مفاهيمية.

فالدّليل أو الحُجّة، بناء على التصوّرات السالفة، لا يملك قيمة صدقية في ذاته، بل تتأتى قيمته من شبكة العلاقات الناظِمة لأجزاء الخطاب الحِجاجي المُحكم الّذي يندرج فيه. كما أنّ الأبنية الفكرية تتفاوت في مستويات جودة النسج والرّبط والنظام والانسجام الداخلي، على حدّ تعبير البُعزّاتي، والمناسبة (الملائمة) للمجال الّذي ترمي إلى التعبير عنه بدرجة من الصواب على أنّ بعض الأبنية الفكرية لا ترقى إلى مستوى يسمح باعتبارها نظرية مُنسجمة وهو ما سنحاول بيانه فيما يلي من خلال طرح التساؤل التالي:

فما هي الإجراءات الخطابية الّتي توسّل بها سُوسير لتحصيل وحدة القضايا (موضوعات النّظر) الّتي عرضها ؟

إنّ أول الإجراءات التي يمكن ملاحظتها هو توجيه إثبات مفهوم الاعتباطية باعتباره فعلا حجاجيا ذا مقصدية خاصة يُلزم سُوسير بتحمل عبء التماسك التوجيهي(consistance orientative) ؛أي ما هي النتيجة الّتي يخدمها هذا الفعل الحِجاجي الخاص، وما موضعه الخَطابي من البنية الكلية، وما علاقته بالمفاهيم الأخرى في صلب الخطاب الكلي؟

تُظهر المصادر المخطوطة لقودل(R.Godel)[1] أنّ سُوسير في المراحل الأولى من تفكيره كان يطلق مُصطلح إتفاقي (conventionnel) لوصف العلاقة بين طرفي الدّليل اللغوي، ثمّ انتقل إلى مُصطلح حر[2] ثم إلى مُصطلح مُستقل (indépendant)، ثمّ استقر به الأمر في نهاية المطاف على مُصطلح الاعتباطية (arbitraire)، وهذا كلّه ذو مقصدية حجاجية من جهة إحكام الصياغة والضبط المفهومي للمُصطلح احترازا من مداخل اللبس، ودليلا على

[1] Robert Godel, les sources manuscrites du cours de linguistique générale de F.de Saussure, libraire Droz, Genève.

[2] من تعريفات اللسان الواردة في الكتابات المنشورة حديثا تعريفه بأنّه نظام خاص من الرموز الحُرّة (indépendants) ينظر: F.De Saussure, Ecrits de linguistique générale, ibid, p200.

المعالجة المُصطلحية التي سخّرها سُوسير لتفادي التأويلات التي قد تقتضيها دعاويه المُتميّزة.

كما تجدر الإشارة إلى أنّ مفهوم اعتباطية الدّليل قد ورد 16 مرة في المحاضرات في نسختها الشّائعة 1916 حيث لا تتوافق كلّ هذه المواضع الواردة في النسخة الشائعة مع صياغة النّصوص الأصلية الّتي أثبتتها المخطوطات[1].

إنّ الإقرار بأنّ العلاقة (الّتي نرمز لها بالرمز التالي:) ـــالّتي تربط بين الدال (الّذي نرمز له بالحرف (د)) والمدلول(الّذي نرمز له بالحرف (م)) هي علاقة اعتباطية تلزم منه ثلاث قضايا ضمنية لزوما ضروريا تعبر عن العلاقة الاعتباطية بين الدال والمدلول[2]والّتي نمثّلها بالترسيمة التالية:

(د) ←——————— (م) .

1. هل هذه العلاقة لازمة من كون (د) لا يشبه (م) ؛أي ليس بينهما تماثل (analogie)[3]؟
2. أم عن كون (د) لا يمثّل عِلة (سببا) (cause) لـ (م) ؟.
3. أم عن كون أنّه من الممكن (الجائز) لغير (د) أن يرتبط بعلاقة مع (م)؟.

---

[1] ذُكر في تسع (9) مواضع كما قدمها الناشرون تعني مفهوم الاتفاق والمواضعة، أمّا المواضع السبع (7) الباقية فكانت من إنشاء بالي وسيشهاي، و الفقرة الواضحة الّتي تحدث فيها سُوسير عن اعتباطية الدّليل كُله (الرابط) فلم تُنشر في النسخة الشائعة.

[2] . قاموس المفاهيم الفلسفية، الأصل الفرنسي، المرجع السابق، ص145(بتصرف كبير)

[3]. ولكي نشرح جيدا هذه العلاقة في صلب الخطاب السُوسيري نلجأ إلى مفهوم القيمة التبادلية في الأقتصاد (Valeur d'échange) فالقطعة النقدية لعشرة دنانيرفي النظام النقدي المتداول في الجزائر تربطها علاقة تبادلية مع قطعة الرغيف (رغيف واحد)، ولكن هل ثمة علاقة تماثل من حيث المادة بين الشيئين؟ الجواب أنّ القطعة النقدية مسكوكة من النحاس، في حين أنّ الرغيف مادته من الدقيق و لوازمه. فلا تماثل بينهما من هذه الحيثية.فالعلاقة الموجودة بينها يتعذر إذن تفسيرها بقياس التماثل.

يتيح لنا اختلاف الألسنة (المكاني) الإجابة بسهولة عن القضية الضّمنية الثّالثة أي؛

هناك غير أو لا (د)←——————————— (م).

كما نستنتج مما سبق أنّ مُصطلح الاعتباطية[1] في المنظومة الاصطلاحية السُوسيرية يُراد به انتفاء وجود علاقة ضرورية، ومنطقية وسببية بين المفهوم (concept) والسلسلة الصوتية الّتي توافقه، بمعنى أنّ الرّابط بينهما ؛أي العلاقة الّتي تربطهما غير مُعللة تعليلا منطقيا(القضية الضّمنية الثّانية في الترسيمة السابقة أو ماديًّا ناتجاً من لازم طبيعي .والتعليل الّذي أورده سُوسير لتدعيم دعواه صورته كما يلي:

إنّ إجراء التمييز[2] بين الوحدات أي بين اتحاد واختلاف الصور الصوتية الأكوستيكية (الدوال) أو المفهومية النّفسية (المدلولات)[3] من حيث مادّتها لا يُفسر إشكالية التمييز وتحديد الوحدات اللسانية الّتي يقوم بها الأفراد في عملية التواصل، إذا ما سلمنا مع سُوسير أنّ اللسان(langue) = الفرد المتكلم (sujet parlant)[4] ؛أي كلّ ما هو ذهني حيث تجري علاقات التوافق (correspondence) والتداعي (association) بين الوحدات.

---

[1] . وهو من القضايا الّتي لم يكن تأويلها صائبا حتى من كبار اللسانيين من أمثال بنفنيست وجاكبسون، والحقيقة أنّ إساءة فهم هذا المبدأ قد انجرت عنه عواقب وخيمة على مجمل اللسانيات ما بعد سُوسير، إلى الحد الّذي نوافق فيه ما ورد في قاموس المفاهيم الفلسفية بخصوص هذه القضية (الأصل الفرنسي 1998، ص 145) حيث ورد فيه ما يلي:« تأسست المدارس [اللّسانية]الحديثة على عدم فهم عميق لسُوسير، حتى عند بعض تلامذته أمثال بالي (Bally) ».).

[2] جاء في لسان العرب في معنى التمييز لغة: ميزت الشيء أميزُه ميزاً: عزلته وفرزته وكذلك ميّزته تمييزاً [...] استماز عن الشيء تباعد منه وهو من ذلك.ج11ص459.أما في تعريفات الجرجاني، تح: إبراهيم الأبياري، بيروت: دار الكتاب العربي، 1405هـ، ص206« التمييز: الفصل بين المتشابهات [...] وتميّز الشيء انفصاله عن شئ آخر».

[3] وهذا لا يعني الترادف بين الصورالصوتية الأكوستيكية والدوال من جهة، وبين الصورالدلالية النّفسية والمدلولات، كما قدمه الناشرون، وإنما الدوال والمدلولات هي أصناف محضة.

[4] F.De Saussure, Ecrits de linguistique générale, ibid,: « la langue (c'est –a –dire le sujet parlant) », p. 39.

ولمّا كان إجراء التمييز بين الوحدات اللّسانية لا يستند إلى مادة الأصوات ولا إلى مادة الدلالة، فإنّ الدال والمدلول على هذا لا ينتميان إلى المجال الطبيعي[1] والمُعلّل (المُرجَح).

وبعد إثبات عدم انتماء الدال والمدلول إلى المجال الطبيعي، يباشر سُوسير في تقديم البديل الّذي يتمثّل في أنّ الدال والمدلول ينتميان إلى المجال العَرَضي[2] التاريخي، فهما وبعبارة أخرى اعتباطيان (الترجيح بلا مرجّح).

إلى جانب هذا الدّليل يورد سُوسير دليلا آخر لا تكثر الإحالة عليه في الشروح فحواه :« والتفسير معناه أنّك تُرجع عنصرا مجهولا إلى عناصر معلومة. وأن تفسر الكلمة، في الألسنية، معناه أنّك ترجعها إلى كلمات أخرى إذ لا وجود لعلاقات ضرورية بين الصوت والمعنى».[3]

ولمّا كان تفسير كلمة ما مُمكنا من خلال ردّها إلى كلمات أخرى يتّضح لنا بهذا قصور النّظرية المرجعية في علم الدلالة ؛أي استقلالية اللغة عن الواقع[4] الذي تحيل عليه من جهة أنّها ليست صورة طبق الأصل له، ولا بد من الإشارة كذلك مع دومور إلى أنّ القول بالاعتباطية لا يلزم منه القول بالمواضعة والإتفاق، فالجماعة اللّغوية يمكن لها أن تصطلح على جعل الرموز ؛أي الأدلة المُعلّلة (motivé) الّتي بينها وبين مفهومها مناسبة طبيعية

---

[1] والاعتراض الّذي استند إلى الأدلة المحاكية للأصوات الطبيعة قد دحضه سُوسير تماما.

[2] يشرح ألبير سيشهاي (A.Schehay) القضية جيدا في مقال له نشر في شهر جويلية من عام 1917 حيث يقول:« [إن] اللسان وفي كلّ فترة هو حالة عرضية (un état fortuit) يتكون من التركيب الاعتباطي للأصوات و الأفكار »ينظر:C.Normand,ibid,p196، وهذا القول الّذي أثبته سيشهاي يدل على أنّ الناشرين قد أدركوا الطابع التاريخي العرضي المحض للسان، لكنهم وبسبب حرصهم على بيان استقلالية اللسانيات جعلوا التفريق (الصارم) بين اللسان والكلام في صدارة المحاضرات المنشورة في نسختها الشائعة، وبهذا الصنيع قلبوا مسار تدرج الخطاب.من الحديث عن اختلاف الألسنة إلى الحديث عن اللسان وتركوا الحديث عن اختلاف الألسنة إلى نهاية المحاضرات المنشورة (الجزء، 4 و5) .

[3] فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، المرجع السابق، ص 283.

[4] وهذه المُسلمة الهامة هي من المسلمات السُوسيرية التي بنى عليها ديكرو(Ducrot) نظرية التداولية المدمجة من خلال اعتباره أن تسلسل الأقوال في الخطاب لا تنبني على ما تخبره هذه الأقوال على الواقع.

(ذاتية) مهما كانت درجة تلك المناسبة، كما هو حاصل في الأنظمة السيمولوجية الأخرى. إذ بين رمز الميزان والدلالة الّتي يحيل عليها (العدالة) علاقة اعتباطية، ولكنها ليست جذرية، إذ بينهما تناسب طبيعي مهما كانت درجته (مناسبة دلالية رفيعة أو خيط دلالي لطيف) وهو ما يوضحه سُوسير بقوله:« فلا يمكن أن نعوّض الميزان رمز العدالة بما اتفق من الأشياء الأخرى كالعربة مثلا» [1]. بالقدرالذي يتعذّر فيه وضع النسر موضع الحمامة للدلالة على مفهوم السلام.

يسترسل الخطاب الحِجاجي السُوسيري في تعضيد دعوى الاعتباطية حيث يلجأ إلى حُجّة واقعية مصدرها اللّسانية التاريخية التي هي من موراد الحُجّة عنده كما أسلفنا وفحواها :

إنّ التوافق بين الأصوات والدلالات (الأغراض) مُعرّض للتغيير على الدوام بفعل عامل الزمن.

ويلزم من هذا أنّ الصور الذهنية والصور السمعية تتغيّر هي كذلك عبر الزمن، وهذا التغيّر الحاصل عن طروء زحزحة في علاقة التوافق بين الكلمة ومعناها[2]، على سبيل التمثيل فحسب، لأنّ التغيير يمس كلّ المستويات اللّغوية ؛أي كلّ الأوضاع المفردة[3] والمركبة[4]، ولا ينحصر أمره في المستوى الإفرادي المُعجمي فحسب.[1]

---

[1] فرديناد دي سُوسير، المرجع السابق، ص113.

[2] . لكنّه من الضروري أن نميّز بين الصور الناتجة عن إجراء نفسي فردي وبين إعادة التصنيف(reclassement) الّذي تقوم به الجماعة اللّغوية آنيا، ومن هنا فلا وجود لتكافؤ بين(المفهوم) والمدلول وبين الصورة السمعية والدال كما يظهر ذلك في نصّ المحاضرات الّتي نشرها الطلبة .ينظر: برونكار، المرجع السابق.

[3] . وبدرجة أقلّ أسماء الأعلام وأسماء الأماكن.

[4] . حيث يقول سُوسير بهذا الصدد :« فالكلمات يتغير مدلولها وأبواب النحو تتطور فبعضها يندثر باندثار الصيغ الّتي كانت تستعمل للتعبير عنها كما هو الحال بالنسبة إلى المثنى في اللاتينية » ينظر: دروس في الألسنية العامة، المرجع السابق، ص.214.

كما أنّ هذا التأثير يغيب عن وعي الفرد المُتكلم، وهذا ما ماورد في الفصل الأول من كون سُوسير قد استمدّ القول بلاشعورية الظواهر اللّسانية من النحاة الجُدُد، تماماً كما تمّ ذلك في بداية توطيد العلاقة للمرة الأولى كما رأينا في الفصل الثاني. وبالنّظر كذلك إلى الانزياح المستمر للأدلة اللّغوية عبر الزمن، أي انزياح الدوال إزاء مدلولها، بمعنى انفصام الرّابط وانفراط العقد بين طرفي الدّليل اللغوي(déplacement des rapports)، فالدّليل على هذا لا يمكن إدراكه ؛أي إدراك علاقة التوافق، بمعنى تخصيص الوحدات الصوتية بالوحدات الدّلالية، إلاّ في حالة آنية وبطريقة سلبية، ؛أي أنّ الدّليل في ذاته ذا مضمون سالب، حيث يقوم على محض التقابل مع بقية الأدلة الأخرى في صلب النّظام الصّوري الآني، فالدليل إذًا لا يكتسب دلالته إلاّ بالنّظر إلى علاقته مع الأدلة الأخرى في وقت زمنيّ مّحدد.

وعلى هذا، فعندما يسمع المُستمع ويدرك صوتا ما في سياق ما، يقوم بربط الصوت والمعنى أي الدال المُحصل (المُنجر فعليا) والمدلول المحصل فيما بينهما في واقع الخطاب ؛أي يقوم بإجراء تصنيفي تجريدي (classification) وعندما يعبّر ؛أي يحصل فعلاً كلاميا، لا يتوقف عمله على مجرّد الرّبط الآلي والسلبي بين الدال والمدلول، بل يقوم بتحصيل (actualisation) ما هو موجود في ذهنه بالقوة وإخراجه إلى الوجود الفعلي. وهو ما يفسره المفهوم السُوسيري لعملية التواصل حسب دورة الخطاب الّتي اقترحها في المحاضرات.

من المرجّح أن يكون سُوسير ـ كما ذهب إلى ذلك دومورو ـ في تميّيزه السالف بين ما هو موجود بالقوة، وما هو موجود بالفعل قد استوحى مُصطلحات الفلسفة المدرسية، وذلك راجع إلى كون مُصطلح التجريد (abstraction) قد لحقت به معانٍ قدحية طيلة قرن كامل

---

[1]. أما في حالة ما إذا حافظت الأوضاع (المفردة والمركبة)على ثباتها،(وهي الظّاهرة الّتي يصطلح عليها بالمُصطلح الأجنبي (pancronie) فهذا لا ينقض مطلقا المبدأ السالف.ولا ينتقض هذا المبدأ الأكثري إلاّ إذا ثبت تجرد الألسنة كُلّيًا عن التعاقبية (التاريخية) والتزامنية (achronie).

من التّفكير الفلسفي، حيث يتجلى لنا في هذه القضية مدى تأثير السياق المعرفي في المُعالجة المصطلحية لسُوسير .

ولهذا كُلّه احترز سُوسير من إدراج مصطلح التجريد في منظومته االمصطلحية بسبب سوء الفهم الّذي لحق به[1]، على أنّ تعريفه للوحدات اللّغوية في جوهره يُبيّن الطبيعة التجريدية لها باعتبارها قضية شعورية بحتة، إذ واجهت سُوسير، كما ذهب إلى ذلك النقاد، في تحديده لطبيعة الكيانات(entites) اللّغوية مُعضلتان معرفية ومُصطلحية؛ تمثّلت المعضلة المعرفية في الجدل الفلسفي بين مثالية كانط (E.Kant) ووضعية كونت(A.Comte)، أمّا المعضلة المُصطلحية فتكمن في انعدام منظومة مُصطلحية وافية آنذاك.

لقد أرغم هذا النقص سُوسير من جهة الإقرار بأنّ الكيانات اللّغوية غير ملموسة بل صورية، و من ثمّ فهي مُجرّدة[2]، ثمّ يعود من جهة أخرى مُقرّا أنّ الكيانات اللّغوية ليست مُجردة [3] . وبغية توضح ذلك يقول إنّها روحية، دون أن يكون سُوسير روحيا لأنّه يجعل الدماغ والجملة العصبية عمادا للوجود اللغوي الحامل له [4]، وانتهى الأمر بسُوسير في نهاية المطاف إلى الحديث عن وحدة نفسية « unité psychique » وهي غير الوحدة النّفسانية psychologique .

يُفضي بنا التحليل السالف، إلى الإقرار بأنّ الحيثية الّتي يتميّز بها سُوسير عن سابقيه ومعاصريه تكمن في إيلائه حُجّة الاعتباطية الجذرية لمؤسسة اللسان بكامله مكانة جوهرية

---

[1]- F. De Saussure C.L.G ibid, p.145. et T.de .Mauro, note N° 204 : Abstraction = chose irréelle : Voir : note N° 70.

. حول استخدام سُوسير لمُصطلح (التمثيل = représentation) حسب أمالي انجلر وقسطنطيني حيث كان مُصطلح مّجرد : يعني = شيء هامشي، غير واقعي ...الخ.

[2]- F.De Saussure, C.L.G, ibid, p.157.

[3] -F.De Saussure, C.L.G, ibid, T.De.Mauro, note, N° 70 . et, p. p. 426. 427.

[4] - F.De Saussure, C.L.G, ibid, p. p. 26, 29, 30.

في بنيّته المفاهيمية الكُليّة، حتّى أصبح المبدأ الّذي تتفرع منه كلّ النتائج ذات الصلة باللغة وطبيعتها.

بمعنى أنّ حُجّة الاعتباطية بالمفهوم السُوسيري، في حال ما إذا أردنا فحص أصالتها، لم تكن مُتضمنة في إطار نظام المعرفة اللّسانية والفلسفية بصفة عامة الكلاسيكية ما قبل سُوسير، أو المعاصرة له، لسبب بسيط يعود إلى نظام المعرفة في مُجمله، وليس إلى الحُجّة في ذاتها معزولة عن منظومتها الحِجاجية، وهو ما يبيّنه تمام البيان قوله في المحاضرات في نسختها الشائعة :«نحن نؤمن بأنّ كلّ ما يتعلق باللغة من حيث هي نظام يجب أنّ نتناوله من هذه الزاوية الّتي لم تستوقف علماء اللّغة إلاّ قليلا وهي الحد من الاعتباطية .وفي ذلك أفضل المنطلقات الممكنة »[1].

يعدّ قول سُوسير مقطعه الحجاجي في السالف " أفضل المنطلقات الممكنة " مُوجهًا حجاجيًا ذَا قصد ترجيحي يدفع عن خطابه صفة القطعية (اليقينية) المُفضية إلى الوثوقية في الاعتراض كما رأينا في الفصل الأول، وفي العرض كما هو الحال في هذا المقام، لأنّ الحِجاج في الحقيقة هو بحث من أجل ترجيح خيار من بين الخيارات الممكنة، وبناء معقولية أكثر معقولية من الخطابات الأخرى، حيث تُظهر المفاضلة بين الحجج طابعها الترجيحي؛ أي أنّ سُوسير فاضل بين الحجج فرجّح ما بدا له أفضلها من حيث انسجامها الداخلي حين عطفها على حجج أخرى في صلب البنية الحِجاجية لخطابه الكُلي، وخُصوبتها أي؛ قدرتها التفريعية[2] للمناهج التحليلية، ويصبغ كذلك على تفكيره صبغة العقلانية من جانبها البراغماتي في نزوعها إلى اتّخاذ المُقدمات

---

[1] فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، المرجع السابق، ص199، وينظر إلى الأصل الفرنسي، المرجع السابق، ص183.

[2] يظهر لنا هذا الإجراء في الخطاب السُوسيري حين تقوّيمه للمبادئ التى وضعها وفق خصوبتها التفريعية الاشتقاقية ؛أي بعدد النتائج المشتقة منها في قوله: « مبدأ أساسي لا تحصى نتائجه » دروس في الألسنية العامة، المرجع السابق، ص110.

الّتي يقبض عليها الذهن وتتولد من البناء عليها درجة عالية من المعقولية. لأنّ هدف الخطاب ليس بلوغ الحقيقة التي يتعذر وجودها مُطلقة، وإنّما هدفه هو النجاعة الّتي هي تحصيل معقولية أكثر معقوليةً من الخطابات الأخرى المُشاركة له في اللحظة التاريخية.

وأمّا قوله "مُمكنة" فيقتضى تأويله الرجوع إلى الموضع الاستدلالي الخاص الذي هو من الضوابط التي حاجج من أجلها سُوسير بغية إرساء قواعد كُليّة تضبط قواعد وصحة الاستدلال في الممارسة العلمية من وجهة نظره الذي فحواه :« لا يجب أن نخلط بين ما هو ممكن الوجود وما يمكن أن نقيم عليه البرهان»[1] لأنّ حمل الممكن على القابل للبرهان مُطلقاً هو حمل فيه من التساهل الكثير، كما سبق بيانه في تعيين مجال المُحاجّة المشترك بين اللسانيات والعلوم الأخرى. على أنّ هذا الاقتضاء لا يعني، حمل البرهان الوارد في المقطع الحجاجي السالف على معناه العقلاني القطعي الضروري. وبهذا يكون سُوسير قد أسهم إسهاماً لا بأس به في تقوّيم الاستدلال في مجاله المعرفي وضبطه من خلال هذا الموضع الحِجاجي الخاص.

كما يُظهر لنا كذلك قوله السالف اعتراضه الضمني على الخطابات الّتي سبقته والّتي عاصرت المفهوم من عبارته " لم تستوقف علماء اللّغة إلاّ قليلاً " تحريراً لمحل الخلاف والتنازع بينه وبينهم، وهذا ما لا نجد له نظيراً في الخطاب السُوسيري فيما يتعلق بالفصل بين اللسان والكلام، بمعنى أن سُوسير لم يجعله محلاً للتنازع والخلاف كما صنع مع مفهوم الاعتباطية الجذرية.

على الرغم من اقتباس سُوسير لمُصطلح " الاعتباطية " من المنظومة الاصطلاحية لوايتني (Whitney) إلاّ أنّ سوسير قد أطلقه بمعنى مختلف تماما عنه[2]، حيث يكمن وجه

---

[1] فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، المرجع السابق، ص287.

[2]. غير أنّ هذا المعني لم يدركه إلاّ قليل من اللسانيين، وما زال تعليل مفهوم الاعتباطية برده إلى علة الوضع قائماً في بعض الكتابات اللّسانية العربية الحديثة، وعلى سبيل التمثيل،لا الحصر، ما ذهب إليه عبد السلام المسدي في كتابه قضايا في العلم اللغوي، تونس: الدار التونسية للنشر، 1994م. أنّ السكاكي قد اهتدى إلى مفهوم الاعتباطية ويستشهد بقول

الاختلاف بينهما في الدّليل الفيلولوجي ذي الصلة بالقرائن النصية المكتوبة، والّذي مفاده أنّ تواتر مُصطلح الاعتباطية في المدونة المصطلحية لوايتني، وفي مختلف سياقاته يردُ مُقترنا بمُصطلحي إتفاقي[1] واصطلاحي[2] وهذا الاقتران بين المُصطلحين غير حاصل في النصوص السُوسيرية سواء في المحاضرات في نسختها الشائعة أو المخطوطات القديمة منها والحديثة.ومما لا ينبغي إغفاله هو أنّ الاعتراض على قضية العلاقة بين الاسم والشيء(Objet) بهذا الطرح البسيط مرتبط بالاعتراض على مفهوم اللّغة باعتبارها قائمة، فتجاهل هذا الرّبط ؛أي عزله عن سياقه المفهومي، أدى إلى حمل أقوال سُوسير بخصوص هذه القضية على القول بالعرفية البسيطة.

السكاكي، (مفتاح العلوم ص ص168 169) « إنّ دلالة الكلمة على المعنى موقوفة على الوضع ».والتعليل المنسوب إلى السكاكي له قيمته الصدقيّة في إطاره المعرفي العام، لكن إدعاء السبق ومحاولة قياسه بما ورد عند سُوسير يفضي إلى قياس المُتباينات سياقيا.

كما ويذهب فايز الداية في كتابه ؛ علم الدلالة، دمشق، دار الفكر العربي 1996، مذهب المسدي نفسه حيث قرن الاعتباطية بالعرفية حيث يقول: « استقر لدى العلماء العرب مفهوم اجتماعية الدلالة اللّغوية وعرفيتها ». ص 17 حيث يبدو من أقوال الداية ربط الاعتباطية وتعليلها بالعرفية، كما حصر الداية الاعتباطية في مجال الدلالة فقط، كما يوضحه قوله التالي: « أما اعتباطية الدلالة فهي ظاهرة في جانبين في البحوث العربية [القديمة]: ذلك أنّ هذه الرموز اللّغوية (لفظية وكتابية) لا صلة بينها وبين مدلولها بشكل مادي أو لازم طبيعي، وإنما تقوم على أساس العرف اللغوي الاجتماعي ». المرجع السابق، ص 18 . تجدر الإشارة إلى أن الداية لم يستشهد بسُوسير إلاّ مرتين فقط في كتابه كله. وهذا الاقتران قد أثبته كذلك بسام بركة في معجمه اللساني، ص19. حيث ترجم المُصطلح الأجنبي (arbitraire) بالمُصطلحات العربية التالية:« اعتباطي، إتفاقي، كيفي » وإدراج مُصطلح إتفاقي مقابلا عربيا للمُصطلح الأجنبي في سياق معجم لساني ثنائي اللّغة (فرنسي عربي) مُتخصص يعد مرجعية مفهومية من الناحية النّظرية قد يحمل دلالة سلبية نظرا لاقتران المفهوم بسُوسير.

[1] . G.Mounin, linguistique au XX eme siècle,ibid,p. 21.

[2] . ينظر :الطبعة النقدية للمحاضرات، الترجمة الفرنسية، دو مورو، المرجع السابق، الحاشية النقدية، رقم، 137. ينظر إلى تواتر مُصطلح "الإتفاق " في المحاضرات (الأصل الفرنسي): ص23 ص25 (مرتين)، ص26،، ص101، ص108، ص112، ص 164، ص268، ص269، ص279، ومُصطلح " إتفاقي جزئي"ص 102.ومن مرادفات هذا المُصطلح الأخير مُصطلح (consentement) ينظر: ص 32، ص 157. ولا بد من الإشارة كذلك أنّ سُوسير في بعض السياقات يُعبّر عن هذا المفهوم بمُصطلح :الرابط الاجتماعي (le lien sociale).

إنّ هدف سُوسير من هذا الاحتراز المتمثل في عدم الرّبط بين المُصطلحين في خطابه يمكن تفسيره برغبته في الحفاظ على مبدأ تجانس الخطاب ذلك أنّه قد تجنّب إطلاق مُصطلح الاعتباطية مقترنا (أو مُعلّلاً) بالعرفية بداية من سنة 1894م، لأنّ التّسليم بالعرفية بمفهوم وايتني يلزم منه القول إنّ الدال والمدلول هما شيئان قائمان بأنفاسهما تُجري عليهما بعد ذلك الجماعة اللّغوية بصفة ثانوية عملية الرّبط، في حين أنّنا إذا نظرنا إلى إطلاق سُوسير مُصطلح الاعتباطية في سياق المحاضرات، تعذّر علينا نسب المفهوم العرفي إليه، فهو يطلق مُصطلح الاعتباطية ويريد به عدم وجود أسباب طبيعية ولا منطقية في إجراءات تمييز وتحديد تقطيعات (articulation) المادة الأكوستيكية والدلالية.

ومما تقدم، يخلص سُوسير إلى اعتبار العقد (contrat) الاجتماعي[1] كلّ شيء بالنسبة إلى اللسان، فحياة اللسان[2]، بالمعنى المجازي للكلمة ؛أي بغير المعنى الإجرائي الّذي يوحي بالرواسب الاصطلاحية التاريخية الفيلولوجية المقارنة، متوقفة على استعمال المجتمع له، من خلال البناء على هذا الموضع الخاص الذي يستدل به في قوله: «لجميع القيم التواضعية هذه الخاصية المتمثلة في أنّها لا تستوي بالعنصر الملموس الذي هو العماد الحامل لها»[3] ثم يُعمله على اللسان البشري باعتباره جنسا من الأنظمة التواضعيه مُنتقلا في استدلاله من مقدمة الاعتباطية إلى الطابع الاجتماعي للسان، مُوّضحا الطابع البنائي لخطابه الحِجاجي جاعلاً من هذا الموضع مُوسغاً للانتقال من خلال بناء اللاحق على السابق حيث يقول في مقطع حجاجي فحواه : « ثم إنّ اعتباطية الدليل بدورها تجعلنا نفهم بصورة أوضح لمَ كانت

---

[1]. أما مُصطلح العقد فقد ورد في الصفحات التالية من المحاضرات، الأصل الفرنسي: ص 31، ص104، ص105 ص 130. كما يربط سُوسير ربطا عضويا بين العقد الاجتماعي وعامل الزّمن حيث يقول :

F.De.Sauusre, ibid, « [...] a un moment donné les noms seraient distribués aux choses par le quel un contrat serait passé entre les concepts et les images acoustique », p. 105.

[2] - F. De Saussure, Ecrits de linguistique générale, ibid: « on peut entendre par vie du langage premièrement le fait que le langage vit à travers le temps c'est - a- dire est susceptible a transmettre»,p.53.

[3] فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، المرجع السابق، ص181.

الظاهرة الاجتماعية بمفردها قادرة على إنشاء نظام لغوي ما. فوجود المجموعة البشرية أمر ضروري لوضع عدد من القيّم ليس لوجودها من مبرر إلا في الاستعمال وفي ارتضاء عموم الناس لها. أما الفرد فإنّه عاجز وحده عن أن يضع أية واحدة من هذه القيّم»[1].

يتّضح لنا من هذه المقطع المقتبس من المحاضرات في نسختها الشائعة ربط سُوسير بين ضرورة وجود الجماعة لخلق عدد من القيم (valeur)، ليس الكلمات، من خلال تسخيره لأسلوب القصر، لأنّ القيم باعتبارها موضوعات سيميولوجية بالمفهوم السُوسيري لا يكون الاعتبار فيها بمادتها بالقدر ما يكون في حياتها الدلائلية (السيميولوجية) : «تكّون الجماعة وقوانينها أحد العناصر الداخلية وليس الخارجية [للسيميولوجيا] تلك هي وجهة نظرنا».[2] على أنّ سوسير لم يعكس الدور احترازاً من إدخال علم في آخر.

كما يُعمّق القضية كذلك في فقرة من فقرات المحاضرة الثّانية، وهي من الفقرات الّتي لم ينشرها الطلبة في النسخة الشائعة حيث يقول:« إنّ نظام العلامات (الأدلة) وضع خصيصا من أجل الجماعة تماما كما وضعت السفينة خصيصا من أجل البحر».و هذه الفقرة المقتضبة تتوسع في الكتابات المنشورة حديثا حيث يَبسطُ سُوسير القضية بقوله: « ليس اللسان أو النظام السيميولوجي مهما كان بمنزلة السفينةَ المركونة التي لم تُغادر رصيف المصنع بعد، بل هي السفينة التي تخوض البحر، حيث يتعذر علينا حال مُلامستها له، أن نُحدّد مسارها بحُجّة أننا نعرف حق المعرفة الهيكل الذي تقوم عليه، وبنيّتها وفقا لتصميم مُحدد».[3]

يقصد سُوسير في هذا التمثيل الذي شبّه فيه اللسان البشري بالسفينة بقوله "مُلامسة البحر" دخول اللسان البشري في حياته السيميولوجية (الدلائلية) الذي يصبح فيه مِلكا مشاعا للجماعة التي تستعمله (usage) في كل وقت وبدون انقطاع، حيث سيخضع لقوانين لا تمت إلى عمليات الخلق القائمة على النظر والتفكير والرّويّة بصلة، وعليه يتعذر بعدها تقديم

---

[1] المرجع نفسه، ص174.

[2] F. De Saussure, Ecrits de linguistique générale, ibid, p290.

[3] F. De Saussure, Ecrits de linguistique générale, ibid289.بتصرف

تفسير علمي نظامي مُقنع يفسر لنا المصير الذي ستؤول إليه، بل إنّ سُوسير يذهب بعيدا في استدلاله حيث يدّعي أن اللغات الاصطناعية مثل الاسبرانتو ستطالها القوانين القارّة للسيمولوجيا حال خضوعها لتداول. بناء على مقدمته الاستدلالية التي يمكن صياغتها على هذا النحو؛ كُل منظومة من الرموز لغوية كانت أم غير لغوية تَتَداولها الجماعة بصفة طبيعية عفوية مآلها التغيير لا محالة طال الزمان أم قصر.

وممّا يلزم من مفهوم الاعتباطية الجذرية على سبيل الاقتضاء، الذي يعد من أهمّ العلاقات الاستدلالية البنائية للخطاب، ويترابط معه ترابط لزوم وضرورة، مفهوم نظامية اللسان البشري.

4 . نظامية اللسان.

إنّ القول بأنّ لكل لغة نظامها الخاص بها قول قديم، لكن سُوسير أعاد بعث هذا المفهوم من جديد في ذلك السياق المعرفي بالذات حيث شهد نجاحًا باهرا للنحو المُقارن الذي بسط نفوذه المعرفي على كراسي الجامعات؛ أي هيمن على الانتقال المدرسي الأكاديمي للعلم اللساني آنذاك، بالإضافة إلى هذا، فإنّ أصالة سُوسير وتفرده حين بعثه لهذه الدعوى تكمن في الطريقة الحِجاجية الّتي عرض بها مفهوم النّظام واحتجّ بها لإثباته حين أدرجه في منظومة حجاجية كُليّة.

تعدّ قضية استقلالية اللغة عن الواقع من القضايا المحورية للاستدلال السُوسيري إذ جعلها أصلاً من أصول الاستدلال من خلال حجاجه والأدلة التي شفع بها لرأيه حين أثبت استقلال مستوى اللغة عن مستوى الواقع، وقيام كل واحد منهما بشروط لا يشاركه فيها الآخر، حيث ظلّت هذه القضية المُثبتة من بين القضايا التي لم تكن محل تنازع في أعقابه، في حدود معرفتنا إلى يومنا هذا، ومفادها أنّ اللغة ليست صورة طبق الأصل للواقع، حيث بيّن سُوسير قدرته الحِجاجية في عرض هذه القضية وحملنا على تصديقها من خلال توسله بجملة من الآليات الاستدلالية وأساليب التفسير والبرهنة، حيث استهلّ عرضه في النسخة الشائعة من

المحاضرات بإيراد التصوّر العامي لها، ووصفه بالنعت القدحي ذي الوظيفة التشكيكية الإبطالية وبيان لوازمه على صعيد النّظر اللساني حين قال: « فنحن نجد أولاً ذلك التصور السطحي المُتفشي بين الجمهور العريض من الناس. و هو لا يرى في اللغة إلاّ قائمة من الكلمات (ينظر ص 101) وهو تصوّر يقضي على كل إمكانية بحث عن طبيعتها الحقيقية ».[1]

لم يكن سُوسير أوّل من سدّد النقد على هذا المفهوم، فقد كان مفهوم اللسان باعتباره قائمة من الأسماء في التراث الغربي محل نقد في القرنين السابع والثامن عشر للميلاد، إذ من المُرجّح، حسب النقاد، أن يكون فحوى هذا الاعتراض والفحص النقدي للمفهوم السالف قد بلغ سُوسير عن طريق اللساني الروسي كروسفسكي(kruszweski) طالب بودوان دي كورتناي من مدرسة قازان[2].

لقد تعرّض الفلاسفة[3] والمشتغلون بالدراسات الأنثربولوجية إلى نقد المفهوم الّذي يردّ اللسان إلى مجرّد قائمة من الأسماء[4].

---

[1] فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، المرجع السابق، ص38.

[2] ينظر: ينظر: دمورو، الطبعة النقدية للمحاضرات، الحاشية النقدية رقم 129. وهو الرّأي الّذي يخالفه فيه سيمون بوكي في كتابه مقدمة لقراءة سُوسير،الأصل الفرنسي، المرجع السابق.

[3] . يرجع مالمبرج جذور هذه الفكرة إلى الفيلسوف الفرنسي كوندياك الّذي عرّف اللّغة بأنّها وسيلة تحليل ثمّ اقتبس الفيلسوف الألماني هردر هذه الفكرة ثمّ بعدههمبولت (V.Humboldt) ينظر:

- B.Malmger, histoir de la linguistique, ibid, p 219, et A.Schaff, langage et connaissance, ibid, p :22

. ينظر بخصوص أقوال همبولت: ميلكا إفيتش، اتجاهات البحث اللساني، المرجع السابق، ص 66.

[4] . وخلص علماء الأنثربولوجيا إلى هذا المفهوم بعدما لاحظوا في أبحاثهم الّتي أجروها على أرض الواقع تلك الاختلافات الشاسعة بين اللغات في تقطيعها للتجربة غير اللّسانية بطريقة اعتباطية، ومن قبيل هذا ما قام به العالم الأمريكي فرانك بواس (1858 . 1942) الّذي بدأ حياته بدراسة الفيزياء والجغرافيا ثم، انتقل إلى دراسة علم الإنسان (الأنثربولوجيا) وفيما بعد وجد بواس للغة أهمّية خاصة من بين شتى عناصر الثقافة (بالمعنى الأنثروبولوجى الشّامل لمُصطلح الثقافة)، وواجه بواس وفريقه مشكلة عملية في منتهى الصعوبة وهي تحديد البنية الآنية (الراهنة) لمجموعة من اللغات المختلفة الّتي كانت غريبة تماما (ذات بنية

ولعل فون همبولت[1](V.Humboldt) هو الفيلسوف الأوّل الّذي قدح في المفهوم السالف، حيث قدّم نقدا منهجيا يتلخص في أنّ الاعتقاد الشائع بأنّ اللغات لا تفعل أكثر من أنّ تُخصص عددا من الأسماء بمجموعة من الأشياء، وأن المفاهيم تُوجد وجودا مستقلا عنها إنّما هو بلاء عظيم على الدّراسات اللّسانية[2]. ويقترح همبولت[3] في مقابل تلك الدّراسة العقيمة أن تُؤَسّس الدّراسات اللّسانية بالمعني الحقيقي لها على أساس دراسة دور اللسان في خلق التصوّرات[4]، ولمّا كانت اللّغة هي الّتي تخلق التصوّرات، فإنّه يمكن تفسير التنوع والاختلاف اللغوي بكونه تنوعا واختلافا في النّظرات إلى العالَم، وليس مُجرّد اختلاف في الأصوات والدلائل ذلك أنّ اللسان هو الوسيلة التواصلية الّتي تعبّر به كُلّ جماعة عن التجربة الإنسانية بطريقة مختلفة في التحليل.

فريدة من نوعها) غير أنّ بواس وفريقه كانوا في مأمن من الوقوع في تضليل التاريخ الّذي وقع فيه أسلافهم الأوروبيون، إذ لم يكونوا لا هم ولا من يتحدث تلك اللغات يعلمون شيئا عن تاريخها. وهذه هي تماما وجهة نظر المتكلم إزاء لغته الّتي انطلق منها سُوسير في إقراره لمفهوم الآنية . وفي دراساته للغات الهندية الأمريكية دأب بواس (Boas) على التجرد من كلّ الأفتراضات المسبقة الموروثة عن الخلفية الأوروبية حيث درس في شبابه، ومن بين الافتراضات الّتي اعترض عليها بواس بشدة مفهوم اللّغة المثالية الّتي تتفاوت اللغات الأخرى في درجة القرب منها، كما اعترض بواس على التّيار الرومانسي المهيمن على المناخ الفكري للقرن19م، الّذي تزعمه الفلاسفة والمفكرون الألمان، الذين رأوا بأنّ اللّغة (كما زعم ذلك همبولت) نتاج متميز لروح أمة بعينها.ينظر بخصوص هذا المفهوم بالذات: ميلكا إفيتش، المرجع السابق، ص 66. وردّ بواس على هذه المقولة بقوله:« إنّ العرق بالمعنى الوراثي واللغة عناصر الثقافة هي ثلاث مسائل منفصلة وأن اجتماعها ليس ضروريا» ينظر: جفري سامون، المدارس اللّسانية التسابق والتطور، ص 51 إلى ص 57، بمعني أنّ بواس ينفي وجود علاقة عضوية بين العناصر الثلاثة السالفة . وكذلك فعل مالينوفسكيحين معالجته القضايا اللّسانية بينما كان يُجري أبحاثه في جزر التروبيرياند، حيث لاحظ ارتباط الأداء اللغوي والتباسه بالمحيط الثقافي الشّامل لأفراده.

[1]- N.Chomsky, la linguistique Cartésienne, ibid, p.52.

[2] . عبد الرحمان حاج صالح، البحث اللغوي وأصالة الفكر العربي، مجلة الثقافة الجزائر العدد 26 أفريل . ماي 1975.

[3] . وتمثل العلاقة الّتي تربط سُوسير بهمبولت قضية في غاية من الأهمية من حيث تفسير علاقة التأثير المحتملة، ولعل ما يدفعنا إلى فحص هذه العلاقة ما ورد في المخطوطات المنشورة حديثا (2002) من ذكر لاسمهمبولت(V.Humboldt) في سياقها.

[4] . عبد الرحمن الحاج صالح، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

كما يُفضي المفهوم الّذي يردّ اللسان إلى مُجرّد قائمة من الأسماء إلى نتائج خطيرة جدا، ذلك أنّه ينبني على فكرة في غاية من البساطة والسذاجة مفادها أنّ العالَم كُله ينتظم (structuration) على نحو سابق لتصوّر الناس[1]، وذلك في شكل مقولات تتوفر على تسمية ضرورية تدلّ عليها في جميع الألسنة البشرية [2].

إنّ ما يهمنا في هذا المقام، هو بيان مسالك الاعتراض السُوسيري على المفهوم السالف وطريقة حجاجه لإثبات مفهوم النظام باعتباره أصلا بديلا عرضه علينا، فقد ذكر مونان الطريقة الّتي احتجّ بها سُوسير في نقده لمفهوم اللغة قائمة حين قال بأنّه لا يبني نقده

---

[1] . وهذا، كما نتصور، لم يلتفت إليه بعض اللسانيين الوصفيين العرب المُحدثين من أمثال تمام حسان وكثيرون، حيث يظهر لنا تمام في هذا القضية أرسطي خالص وتظهر لنا أرسطيته ؛ في كتابه اللّغة العربية معناها مبناها، المرجع السابق، ص 318 في قوله: «من الملاحظ أنّ المسمى الواحد تختلف أسماؤه من لغة إلى لغة فالرجل في العربية يقابله Man بالانجليزية وكذلك l'homme بالفرنسية وهلم جر. وقد يقول قائل إنّ الرجل وMan و l'homme يختلفون من حيث اللون والعادات والأ خلاق والنّظرة إلى الحياة والتاريخ بقدر ما يختلف الرجل العربي عن الرجل الانجليزي والرجل الفرنسي فالمفهومات مختلفة بين الكلمات الثلاثة وهذه مبررات مقبولة لاختلاف التسمية من لغة إلى لغة .ولكن هذا ليس صوابا لأن الثلاثة تصدق عليهم بالعربية كلمة الرجل وبالانجليزية كلمة Manو بالفرنسية كلّ مة l' homme» .

حيث نستنتج من قول تمام أنّه يؤمن بتماثل المفهومات أو التصوّرات(= المدلولات) عند جميع البشر(العرب والفرنسيين والإنجليز...إلخ) وهو قول أرسطي خالص (على أنّ تمام ينتقد أشد الانتقاد مقولات المنطق الأرسطي .ينظر: المرجع السابق، ص27) وهذا الّذي لزم منه عدم إدراكه لمفهوم اللسان كصورة (وهو في ذلك يشبه أ. ميي وفندريس وكثير من المستشرقين الوضعيين) وكذا ربطه لعلم العلامات (السيميولوجية) عند سُوسير بتغير المعنى، وإلى جانب تمام يذهب فايز الداية (علم الدلالة العربي، المرجع السابق، ص19) المذهب نفسه حيث احتج للمفهوم الأرسطي . الّذي يعتبره إشارة هامة . بقول ابن سينا والغزالي: حيث يقول: « [...] نذكر الإشارة الهامة الّتي أوردها ابن سينا وأكدها الغزالي وهي أنّ الأشياء في العالم متماثلة، وكذلك انطباع صورها في التصور الإنساني والخيال لدى الإنسان أمّا الألفاظ والكتابة فهي مختلفة »، في حين ينفي الحاج صالح هذه الأقوال الّتي أثبتها الداية بخصوص التراث، ومن خلال هذا المثال يتبين لنا التناقض في تأويل التراث النتاج عن النزعة التوفيقية.

[2] -F. De Saussure, C.L.G, ibid: « Si les mots étaient chargés de représenter des concepts donné d'avance, il auraient, d'une langue a l'autre, des correspondants exactes pour le sens ;or il n'en est pas ainsi. », p.161.

ينظر ترجمة هذا القول: سالم شاكر، مدخل إلى علم الدلالة، تر: محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

للمفهوم الساذج (اللّغة قائمة) على المشترك اللفظي أو تعدّد المعنى أي وجود ألفاظ عدة لدلالة على مُسمى واحد.[1]

كما أن حجاجه يختلف اختلافا جذريا عن همبولت (V.Humboldt) الّذي جعله بعض النقاد ممّن أرّخوا للأفكار اللسانية من رواد سُوسير واحتملوا أن يكون سُوسير قد استوحى مفهوم النظام منه، غير أن تفكير همبولت في مجمله كان ناتجا عن ذلك الأثر الكبير الّذي أحدثته في التّفكير الألماني تلك الرغبة الرامية إلى إيجاد علاقات متبادلة مباشرة بين اللّغة وعقلية أصحابها.

وهذا السياق المعرفي المُؤسس للمرجعية الفكرية الّذي اصطبغ به تفكير همبولت لم يتلفت إليه تشومسكي[2]. وبسبب هذه المرجعية الفكرية نجد همبولت بخصوص مسألة الاقتراض اللغوي، على سبيل المثال، في مأزق منهجي، حيث يقول: «[...] والكلمات المُقترضة من لغة أجنبية فقط يمكنها أن تكون كلمات معزولة خارج النّظام »[3] وإنّما ألجأه إلى هذا التعليل تلك المُقدمات المُسلم بها بصفة ماقبلية (apriorismes) ؛أي إلى تعليل أقلّ ما يقال عنه أنّه تعليل مُتعالٍ بالمعنى الّذي يطلقه به يلمسليف.

والملاحظة التي يجدر بنا إبداؤها حول صنيع تشومسكي السالف، كدأب كثير من التوفيقين، المُتمثل في انتزاع أقوال همبولت من سياقها المعرفي، هو قيامه على إجراء غير منهجي يتمثل في المُغالطة الوصفية التي تُجري المُقايسة على المُتباينات سياقيا.

من البيّن أنّ همبولت في هذا الموضع بعيد كلّ البعد عن روح التفسير اللساني العلمي (النظامي) الحديث لقضية الاقتراض اللغوي فأثر الإيديولوجية[4] واضح في أقواله، فهو على هذا لم يتمثل المفهوم الإجرائي للنظام، أو مفهوم (organisme) الّذي نسبه إليه تشومسكي

---

[1] جورج مونان، تاريخ علم اللّغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين، المرجع السابق.

[2]. N.Chomsky, le langage et la pensée (tr :L.J.Calvet),Payot,1994. p33.

[3] روبنز، موجز تاريخ علم اللّغة في الغرب،المرجع السابق، ص .ص287.286.

[4] لابد من الإشارة إلى أنّه من معايير علمية الخطاب العلمي النّظري هو تجاوزه للقضايا الأيديولوجية.

بعد أن انتزعه من سياقه المعرفي، بمعنى أنّ همبولت قد لجأ إلى التعليل السالف باعتبار المنطلقات المُسلم بها ماقبليا(a priori)، ونعني بها تلك النزعات الثقافية الّتي بنى عليها استدلالاته العارية عن السند العلميّ المتين، و التي لا تتوخى قدرا من المعقولية، وتلك النزعات هي الّتي رفضها في أعقابه فرانتس بوب(F.Bopp) فاتحا بذلك مرحلة الموضوعيّة في الدّراسة اللّغوية فشكل بذلك بوب الاستثناء من بين العلماء الألمان ممن يشتغلون بقضايا اللسان البشري وما له صلة به.

بالإضافة إلى ما تقدم، فقد ساير همبولت (V.Humboldt) عُلماء عصره في القول بفضل اللّغة السنسكريتية واعتبارها أكثر اللغات تطورا من بين اللغات الّتي كانت معروفة[1]، في حين ينبذ سُوسير نبذا مُطلقا كلّ الأحكام المعيارية وكل المُقدمات أو المُسلمات الّتي تفتقر إلى مُسوّغ عقليّ مقبول، ممّا يزيد من رسوخ المعقولية في حجاجه، ويقدّم بدل ذلك تفسيرا إجرائيا لقضية الاقتراض.التي يشرحها لنا شارل بارلي من خلال اندراج الدّليل المُقترَض في نظام اللسان المُقترِض بقوله :« عندما يدخل دليل ما إلى لسان [ما] فإنّه يخضع للقانون الّذي أبدعه سُوسير باعتباره قاعدة لكل نظام من الدلائل وهو قانون التقابل (opposition) ».[2]

اعترض سُوسير بناء على مقدمة استقلالية اللغة عن الواقع على التصوّر السالف، حيث خلص سُوسير من ذلك كلّه، سالكًا لإثبات مفهوم النظام طريقا قياسيا غير مباشر فحواه إثبات القضية المطلوبة وتقوية حُجيّتها عن طريق بيان بطلان نقيضها حيث يقول: « إنّه لو وقع التّسليم بأنّ الكلمات مُسخرة للتعبيرعن مفاهيم موجودة سلفا للزم من ذلك التّسليم بأنّ كلّ

---

[1] ر هـ روبنز، المرجع نفسه، ص 286.

[2] Charles Bally, le langage et la vie, ibid, p 96, Et voir :F.De. Saussure, C.L.G, ibid : « [...] Mais sur tout les mots emprunté ne compte plus comme tel dès qu'il est étudie au sein du système ; il n'existe que par sa relation et son opposition avec les mots qui lui sont associés au même titre que n'importe quel signe autochtone. » p 42.

كلّمة ستتوفر من لغة إلى أخرى على تطابق تام من حيث المعنى، والحال أنّ الأمر ليس كذلك »[1].

فدلالة " لو" (si)[2] حرف الشرط لما كان سيقع لوقوع غيره، حيث يلزم من مقتضى التعريف أنّ جواب الشرط " كل كلمة ستتوفر من لغة إلى أخرى على تطابق تام من حيث المعنى " كان متوقعا، لكنه لم يقع لامتناع جملة الشرط " وقوع التسليم بأنّ الكلمات مسخرة للتعبير عن مفاهيم موجودة سلفا " لذلك عبّر النُحاة عن" لو" في أعقاب سبيويه بوصفها "امتناع لامتناع" أو انتفاء لانتفاء، فالتركيب بلو يدّل بالضرورة على كذب جملتي الشرط والجواب معاً، ومعنى هذا أنّ التسليم هو أن يُفرض المُحال إما منفيا أو مشروط بحرف الامتناع (لو) ليكون المذكور ممتنع الوقوع لامتناع وقوع شرطه.

حيث نقض سُوسير التصوّر الذي ينبني على الاعتقاد السائد عند بعض القدماء الّذي يُعرّف اللسان بردّه إلى مُجرّد قائمة من الأسماء تقابلها قائمة من الأشياء وتوافقها على النحو التالي:

الأشياء (objets) **الأسماء (noms)**

---

3 -F.de Saussure .C.L.G. ibid, p.161 : « Si les mots entaient chargés de représenter des concepts donnés d'avance, il aurait chaque un, d'une langue à l'autre, des correspondants exacte pour le sens ; or il n'en est pas ainsi ».p.161.

. وبهذا يكون سُوسير قد أرسى أصول علم الدلالة الحديث، عندما نفى وجود مفاهيم وتمثيلات واضحة بمعزل عن أسماء توافقها) مالبرج (1968) ص.63، ص 65. ومن ثمّ فهو يدحض المقولة الأرسطية حول تماثل المفاهيم عند جميع البشر.

. وقد بنى المشتغلون بحقل الترجمة نظرياتهم على هذه الحقائق الّتي أثبتها الفلاسفة وبشكل أوضح اللسانيون، وخاصة دوسُوسير كما أسلفنا، ولهذهالأ سباب السابقة يرجع جورج مونان صعوبة الترجمة حين يصرح بقوله :

-G.Mounin, Linguistique et traduction, Bruxelles, 1976 : « pour quoi la traduction est difficile ? (…cette difficulté vient) du fait que les langues ne sont pas des listes de mots qui correspondraient a des réalités toujours les même et données d'avance..[وهي عبارة سُوسير]. p.61.

[2] تختلف دلالة الشرط بين اللغتين العربية والفرنسية، لكنهما في هذا المقطع الحِجاجي متقاربتان (si) = condition ,supposition

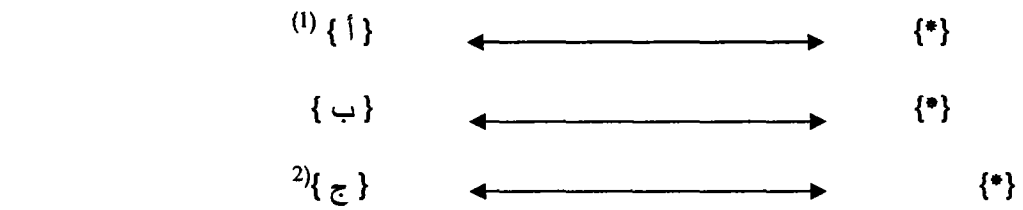

يلزم من التّسليم بالمفهوم السالف الّذي يرد اللسان إلى مجرّد قائمة من الأسماء تقابلها قائمة من الأشياء النتائج التالية :

النتيجة الأولى: وجود عالمين متوازيين، هما عالم الأشياء من جهة، وعالم الأسماء من جهة أخرى.

النتيجة الثّانية: كلّ شيء تقابله وتوازيه كلمة خاصة يُعرّف بها.

النتيجة الثّالثة: حصول المُطابقة بين الاسم والمُسمى.

لقد أفضى النّظر الاستقرائي المنهجي في تنوع الألسنة واختلافها، باعتباره حُجة تجريبية وجيهة، إلى نقد هذه النّظرية البسيطة الّتي تربط بين الاسم والمسمى[3] بهذه الكيفية البسيطة، حيث أظهرت الدّراسات الفيلولوجية للمخطوطات السُوسيرية إلحاحه الشديد على الاعتراض على هذا المفهوم الكلاسيكي الّذي يُنسب إلى الفلسفة اليونانية، وينسب على وجه الخصوص إلى أرسطو، كما وربط اعتراضه ربطا وثيقا بمبدأ الاعتباطية الجذرية للدّليل اللغوي.

---

[1]- F.De Saussure, C.L.G., T.De Mouro, ibid, p.440. (بالتصرف)

[2] . يستحيل تحقيق علاقة التناظر هذه (⟷) في الواقع، لأنّ الاستقراء لم يثبت لزومها وضرورتها، ولذلك فهي علاقة عرضية بدليل تماثل المسميات (الأشياء) في الواقع واختلاف الأسماء، بمعني أنّ العلاقة بين الاسم والمسمى هي علاقة غير ضرورية بالمعني المنطقي للمُصطلح الّذي أطلقه سُوسير في كلّ السياقات الّتي يتحدث فيها عن هذه العلاقة.

[3] ومن الفلاسفة الّذين تعرضوا لهذا المفهوم بالنقد نذكر الفيلسوف فيتجشاين (wittgenstein) حيث نفى أنّ يكون المرجع (référent) هو أساس المعنى، وإنّما المعنى عنده منوط بالأستعمال، وذلك حينما صاغ مقولته المشهورة: « ليست للكلمة دلالة بل إنّ لها استعمالات ليس إلاّ » .

حيث، قام الاعتراض السُوسيري[1]، على خلاف اعتراض الفلاسفة [2]، على أصول رئيسية هي:

- الاعتباطية الجذرية للدليل اللغوي، وتعقُّد العلاقة الصورية بين الدال والمدلول، وارتباط التمايز الصوري المحض لدلائل [3] بآلية اشتغال اللسان على المحورالآني، لأنّه يتعذر بل يستحيل شرح آلية اشتغال اللسان من مُجرد البناء على القول إنّ اللسان قائمة من الأ سماء.
- الاعتباطية الجذرية لمؤسسة اللسان بوصفه نظاما سيميولوجيا محضا وفريداً.
- اللسان نظام[4] من الدلائل الممكنة.لأنّ إمكان وجود أيّ دليل لغوي يكافئ إمكان وجود أيّ

دليل لساني آخر بالدرجة نفسها والقدر نفسه[5].

- نقد وجهة النّظر الّتي تنطلق من اعتبار العلاقة بين التصوّر والدليل خارج الزّمن وخارج التّحوّل (transmission).[6]

---

1 - ينظر إلى انتقاد سُوسير لتصور الفلاسفة دومورو، الحاشية النقدية رقم 129، ص ص 439 .440.

- F.de Saussure, C.L.G, ibid, Note critique, N° 74, p. 427.

3 . فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، المرجع السابق: « ومن العسير أن ندرك كيف تتميز الدلالة مع القيمة مع كونها في الآن نفسه خاضعة لها. ومع ذلك فمن اللازم توضيح هذه المسألة، وإلا انحصرت اللغة في مجرد قائمة من الألفاظ» ص175.

4 . وردت عبارة اللسان نظام في المحاضرات السُوسيرية (الأصل الفرنسي، المرجع السابق) في الصفحات التالية، ص26، ص29، ص32، ص33 (3 مرات)، ص35، ص42، ص37، ص40، ص43، ص44، ص45، ص56، ص101، ص107، ص112، ص152، ص153، ص182، ص185. بمعنى أنّها وردت 21 مرة من بين 139 مرة ورد فيها مُصطلح النظام، وهو ما يمثل نسبة 29,19 %.

5 كل دليل لساني بما هو علاقة في جوهره ممكن الوجود بين الدال و المدلول بالدرجة و القدر نفسهما(egalement possible) مع دليل آخردون القدرة على ترجيح الواحد منها على الآخر ترجيحا عقليا و إنّما الجماعة هي التي ترجحه.

6 . ورد هذه الأقوال في مخطوطة سُوسير نشرها إنجلر، ثمّ أعاد دومورو نشرها كاملة ينظر الحاشية رقم 129 ص 441.

- لا وجود لتصوّرات (مفاهيم concepts) مُستقلة عن الدلائل اللّغوية الّتي هي عمادها المادي الحامل لها، أي مستقلة (مستغنية) عنه [1]، وخرج سُوسير من هذا إلى القول بعدم وجود تصوّرات سابقة عن وجود اللسان حيث نفى سُوسير التّسليم بمعاني سابقة الوجود، ولا شيء يمكن تبيّنه قبل تشكّل اللسان[2] وهذا القول هو مقدمة أولية بنى عليها خطابه النّظري، بمعنى أنّه لم يجزم ولم يقطع بذلك مُطلقا، لكنّه في مقابل ذلك شكك في وجود معاني (أغراض) وأفكار ومقولات نحوية بمعزل عن الدلائل (Signes) اللّغوية وغير اللّغوية، وفي حال ما إذا افترضنا وجودها فإنّ الخوض في هذه المسألة الجدلية لإثباتها لا يدخل في نطاق بحث اللساني لوقوعه خارج مجال المُحاجّة فيها.[3] وقد ذهب سُوسير هذا المذهب محترزا من إدخال علم في آخر.

- التفسير السيمولوجي للتنوع والاختلاف اللساني(الزماني والمكاني) استنادا إلى مبدأ الاعتباطية الجذرية وملكتي التنسيق و الرّبط .

بالإضافة إلى هذا، فإنّ العلاقة بين الأسماء والمسميات تتعدى بكثير البساطة الّتي يطرحها التصور السالف الّذي يردّها إلى مجرّد التناظر، حيث لا تعدو أنّ تكون فيه الأسماء مُجرّد نظائر قائمة برؤوسها مستغنية بذاتها لمسميات موجودة سلفا في عالم الأعيان على النحو التالي:

شيء {*} ⟷ {ب} اسم

1- F. De Saussure, C.L.G, ibid : « un sens, une fonction n'existent que par le support de quelque formes matérielles », p.192.

2 - F.de Saussure,C.L.G , ibid, Note critique, N°74,p. 427, et Note N°129, p. 43.

3- F.De Saussure, Ecrits de linguistique générale, ibid : « en revanche ce qui n'excite pas] dans la langue] ce sont :

a) les significations, les idées, les catégories grammaticales hors des signes : elle existent peut-être extérieurement au *domaine linguistique* ; c'est une question très douteuse, a examiner en tout cas par d'autres que le linguiste », p .73.

وبغضّ النّظر عن تعقّد المقولات النحوية مثل مقولة المفرد، والمثنى، والجمع، والجنس واختلافها من لغة إلى أخرى، أي اختلاف تلك الإجراءات الّتي تستخدمها اللغات ذات النمط النحوي وذات النمط المعجمي لتعبر بها عن الفكر[1] من حيث اختلاف الوسائط التركيبية بين اللغات[2] وهذا الاختلاف في الوسائط ينتج عن البناء على مبدأ الحدّ من الاعتباطية، فإنّ مجرّد التسمية[3] ؛ أي إطلاق الأسماء على المسميات يطرح أكثر من مسألة، إذا ما نُظر إليها من وجهة الاختلاف الشديد في الطريقة الّتي تصوغ بها الجماعات اللّغوية دوالها (الأوضاع المفردة)، وهو ما يبيّنه المثال التالي:

(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
العربية	الفرنسية	الإنجليزية	الألمانية	الإسبانية	Làbi
سحلية	lézard	Skim	Eidechse /àyideksa/	lagarto	Gbài_dem. kà? ére

(2) جدول يبين اختلاف أسماء السحلية

إنّ مقارنة الدوال رقم (1)، و(2)، و(3)، و(4)، و(5) فيما بينها تُظهر لنا نوعا من التشابه من حيث بنيتها الصوتية (1) من جهة، ومن حيث كونها دوالاً مُستغنية بذاتها أي أنّها بُنى إفرادية، حيث يمكن لنا أنّ نعبر عن الدال رقم (1) في حالته الإفرادية (= المعجمية) إذا ما رمزنا له بالرمز (د) كالتالي :

[1]- F.De Saussure, C.L.G, ibid,:« il n'est jamais sans intérêt de déterminer le type grammatical des langues [...]et de les classer d'après les procédés qu'elles emploient pour l'expression de la pensée». p 312.

[2] -F.De Saussure, C.L.G, .ibid, p191.

[3] - F.De Saussure, C.L.G, .ibid, p p 187 309.

- حالة إفرادية = 0 + د + 0 [1].

فالأمثلة السّابقة على هذا متماثلة من هذه الحيثية، بالإضافة إلى كونها اعتباطية مُطلقا، في مقابل ما يسميه سُوسير بالاعتباطية النسبيّة، غير أنّ مقارنة الدلائل الخمسة السّابقة بالدال رقم (6) يظهر لنا اختلافا كبيرا من حيث إنّ هذه اللهجة الافريقية [2] المسماة بلهجة الـ: (Làbi) تستخدم طريقة مخصوصة لتقطيع المادّة الدّلالية، وتتمثّل هذه الطريقة بكونها تركيبية نحوية[3] للدلالة على المرجع نفسه ؛أي على هذا الحيوان الزاحف أو مادة المضمون بتعبير يلمسليف وهذا الدال المركب يتركب من أدلة إفرادية متواضع عليها في اللهجة نفسها ؛أي في صلب نظامها المعجمي فهو على هذا غير اعتباطي مُطلقا، وإنّما يتّسم بما يسميه سُوسير بالاعتباطية النسبيّة[4] كما يعتمد هذا الدال التركيبي على معايير التجربة غير اللّسانية إذ يعني هذا الدال رقم (6) إذا ما ترجمناه ترجمة حرفية إلى اللّغة العربية ما يلي: "ضرب الرأس على الحجر"، وهو ما يوحي بتقليد حركات هذا الحيوان الزاحف.

---

1 - G. Mounin, Dictionnaire de la linguistique, ibid. sous "sens lexical"

2- G.C.Giaule, langage et cultures Africaine, Paris, Libraire franco Morpero, 1977, p.139.
. كما أورد الباحث قيول في كتابه السابق أمثلة أخرى عن لهجات إفريقية في الفصل الّذي عقده لاختلاف النّظرات إلى العالم حيث تسمى لهجة« Ngbaka » القط بـ :(كلب الفئران) وهذه الأمثلة الّتي أثبتها قيول من خلال استقراء لغات إفريقية تذكرنا بأمثلة الوصفيين الأمريكيين في بداية هذا القرن في دراستهم للغات الهندية الأمريكية، ومن خلال ما تقدم تتضح لنا تلك السمة الّتي يخالف به اللسان جميع الأنظمة العلامية (السيميولوجية) الأخرى من حيث خاصيته التركيبية الناتجة عن قابليته للتقطيع الأول. Première articulation.

3 . وهذا الاختلافات في طرق التعبير عن الفكر تعود بالدرجة الأولى إلى اختلاف أنماط اللغات وهو ما يُعبّر عنه في الدّراسات النمطية باللغات المعجمية وهي الّتي تعتمد على الأوضاع المفردة في التعبير، في مقابل اللغات النحوية وهي الّتي تعتمد على الأوضاع المركبة . وهو ما ذهب إليه سُوسير في قوله: « فأنت تجد أحيانا لغة تؤدي بواسطة تعاقب العناصر فكرة تؤديها لغة أخرى بواسطة عنصر ملموس أو أكثر». ينظر: دروس في الألسنية العامة، المرجع السابق، ص207.

2 . حول اختلاف ألفاظ القرابة بين الاغريقية واللاتينية ينظر:

- E.Sapir, la linguistique , (trd: Elié Baltaneki).p.p.55. 56.

وهذا المثال يوضح لنا مفهوم الحدّ من الاعتباطية المُفضي إلى تفسير كيفية انتظام إوالية اللسان انتظاما . بغضّ النّظرعن كون هذا الانتظام راجعا إلى اختلاف النّظرات إلى العالم (= مادة المضمون) . فإنّ ما يهمنا في هذا السياق هو التأكيد وبصورة قطعية على أنّ هذا الانتظام لازم عن محض التقطيع الاعتباطي الّذي يجريه اللسان على المادة المفهومية (التصوّرات)، لأنّ هذا التأكيد في حدّ ذاته يُقدّم لنا تفسيرا مُرضيا لمسألة اشتغال اللسان من حيث كون هذا الانتظام الصوري المحض على مستوى الصورة (forme) للدلائل اللّغوية هو الذي يسمح بتميّزها في التحصيل(الكلام) ؛أي في واقع الخطاب، في حين يتعذّر شرح آليتي اشتغال وتحصيل اللسان بالبناء على مجرّد القول باختلاف النّظرات إلى العالم، بمعنى أنّ البنية التفسيرية للخطاب الحِجاجي السُوسيري تشرح لنا بصفة وافية قضية اختلاف النّظرات إلى العالم وذلك بواسطة قرائن لسانية داخلية محضة.

كما يورد سُوسير في توضيح حجاجه مثالاً آخر وذلك في معرض حديثه عن القيمة اللّسانية مُبيّنا في ذات الوقت صعوبة تحديد قيمة (valeur) الكلمة المُفردة بمعزل عن سياقها، أو كما يسميه سُوسير في هذا الموضع بالمُصطلح الأجنبي: (L'entourage)[1] حيث يقول: «ألا ترى أنّه من اللغات ما يستحيل فيها قولهم في الفرنسية (sa soir au soleil) أي حرفيا "جلس في الشمس" »[2].

يقترب سُوسير بهذا المثال الذي أورده في خطابه من أقوال الأنثربولوجيين، التي أشرنا إليها سالفا، حيث يدفع هذا المثال سمة التعالي الّتي وصم بها الخطاب النّظري السُوسيري حين وصف بأنّه يعزل اللسان البشري كُلّيًّا عن سياقه التاريخي والاجتماعي التفاعلي.وينظر إليه في

---

[1] ترجم هذا المُصطلح إلى العربية بالمعاني الحافة، وهو غير السياق اللغوي عند سُوسيرالّذي يعرفه بقوله:
« l'ensemble des circonstances morphologiques phonétique, orthographiques, qui l'entourent] la forme] et l'éclairent » voir :F.De Saussure, T.DE.Mauro, ibid, p. 342.

[2] فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، المرجع السابق، ص ص 177 178.

ذاته على أنّه بنية مجرّدة لا تمت بصلة إلى الواقع. فما مدى صحة هذه الدعوى؟.وما هي مكانة المفهومين السالفين من البنية الكلية للخطاب السُوسيري؟

4. المادة (substance) والصورة (forme)

يُدرّج سُوسير في خطابه مفهومي المادة والصورة، حيث يمكن أن ندرجهما بدورنا في المعادلة التي أقمناها في الفصل الثاني حين بسطنا قضية ضبط موضوع اللسانيات إذ يفضي إدرجهما إلى توسيع القضية على هذه الصورة التالية:

القضية الأولى: يوافق الموضوع المادة، إذا وفقط إذا، كانت وجهة النّظر صحيحة.

يستلزم التّسليم بهذه القضية الانتقال (progression) إلى القضية التالية:

القضية الثانية: يوافق الموضوع (الصورة = اللسان) المادة بما هي جملة الأحداث (faits) المادية والمحسوسة، إذا وفقط إذا، كانت وجهة النّظر (المنهج) متجانسة (نظامية).

وممّا تقدّم نخلص إلى القول إنّ الاختلاف وعدم التوافق القائم بين الدال والمدلول حين إدخاله في الإنجازات الصوتية والمعاني، أو ما يمكن أن نصطلح عليه بمُصطلح التمييز"[1] ؛أي التمييز بين الأغراض والمفاهيم من جهة، وبين الدوال من جهة أخرى، لا يمتّ بصلة إلى الخصائص الجوهرية للمادة الصوتية والمحتوى النّفسي في ذاتهما، بمعنى أنّ التمييز لا يقوم على المادة، فهو مستقل عنها [2] وبعبارة أخرى فهو اعتباطي[3].كما يلزم من التسليم بما تقدّم النتائج الاستدلالية التالية:

---

[1] وهو مُصطلح لغوي تراثي ينظر:

A.Hadj Salah, ibid, Tome III, p. 988.

[2] . بمعنى أنّ التمييز بين الأدلة اللّغوية مستقل عن العماد الصوتي والنفسي ذلك أنّها ناتجة عن محض الاتحاد والاختلاف.

[3] . أي تحكمي أو تعسفي بالمُصطلحات التراثية العربية القديمة.

النتيجة الأولى : إنّ الدليل اللغوي ؛أي الرابط (le lien) بين الدال والمدلول ليس اعتباطيا في شكله المادي (الفيزيائي) الصوتي ؛أي من حيث الدال فقط، بل هو اعتباطي كذلك من حيث المدلول، فالدال على هذا ليس مُجرّد سِمة (étiquette) تُوسم بها المفاهيم(المدلولات) الجاهزة المتماثلة عند جميع البشر حسب المفهوم الأرسطي السالف.

النتيجة الثّانية : يلزم من التّسليم بالمفهوم السالف أنّ التمييز بين الدال والمدلول في صلب اللسان مستقل عن العالم الموضوعي[1].

النتيجة الثّالثة : كما يلزم كذلك من التّسليم بالصفة الاعتباطية للدليل اللغوي مفهوم اللسان باعتباره صورة.

ويمكن لنا أن نمثّل الإجراء التفريعي السالف الّذي خلص إليه سُوسير ؛أي تفريع النتائج (الفروع) من الأصول والمقدمات المُثبتة بطريقة استنباطية[2] بالرسم التوضيحي التالي:

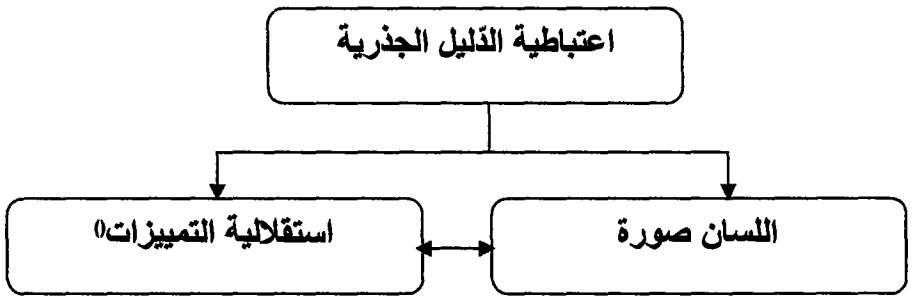

يظهر لنا مفهوم اللسان باعتباره صورة محضة الذي ستصطلح عليه المدارس البنيوية فيما بعد بمُصطلح الرسم[3](schéma) بوضوح تام في المحاضرات السُوسيرية[1]، وهو ما

---

[1]. F.De.Saussure,C.L.G , T. De Mauro, ibid, p.443, note N° 157 et, 169et, 137, 138.

[2]. يرجع أصل العلاقة الاستنباطية ومفهوم النّظام الصوري إلى الهندسة التقليدية (وهو ما يظهر لنا كذلك في المخطوطات السُوسيرية القديمة والحديثة حين وصفه للنظرية اللسانية بالنظام الهندسي)، لكن المقصود بها في هذا السياق مرتبط بمفهوم الخطاب(السُوسيري) كنظام، بمعنى أنّ القضايا الّتي يتكون منها تشكل كلاً، و من ثمّ يعدّ مفهوم الاستنباطية من بين مفاتيح التحليل، الّذي يمكن بواسطته فحص العلاقات بين قضايا هذا الكل، كعلاقة التوافق وعلاقة الفرض المسبق، وهي علاقات منطقية مستقلة عن معنى القضية أي أنّه ا علاقات صورية.

[3]. هي الترجمة الّتي يقترحها معجم اللسانيات الموّحد للمُصطلح الأجنبي(schéma) ينظر ص 126.

يشرحه الحاج صالح حين عرضه لمفهوم السمة الذاتية من خلال مناقشته لمفهوم اللسان صورةً حيث يقول:« فهذه ميزة تمتاز بها اللّغة عن غيرها وربما حَملنا هذا على القول إنّ الصفة الصوتية الفيزيولوجية physiologiqueacoustico هي أهمّ شيء في اللغة[2]، وليس الأمر كذلك لأنّ ميزة اللسان الذاتية [pertinente] لا يمكن أن تنحصر في مادّتها بل في صورتها »[3].

يرتبط الإقرار السُوسيري في هذا الموضع بمقولة الانتظام الاعتباطي للمادة الدّلالية والنفسية ومقولة الفكر كسديم[4]، وهما مقولتان تلزمان لزوما منطقيا ؛أي بمنطق نظامية المبادئ النّظرية داخل النظام الحِجاجي في كُليّته، بمقولة اللسان كصورة، بمعنى أنّ اللسان ليس أداة صوتية مادية للتعبيرعن الأفكار، إنّما هو واسطة تصل بين الفكر والصوت[5]، ثمّ تأتلف المفاهيم السالفة مع المفهوم المُوّلد لها، وهو مفهوم الاعتباطية الجذرية الّذي ينفرد به سُوسير من حيث جعله أساسا معرفيا لاشتقاق مُجمل قضاياه.

إنّ القصد من إدارج سُوسير لمفهومي المادة والصورة (forme , substance) في خطابه هو تحقيق استيفاء الصياغة النّظرية لنسقه النّظري المُوجّه، بما له من قيمة ابيستمولوجية في صياغة النّظريات واستكشاف الوقائع، حيث يُعدّ هذا التمييز المنهجي معيارا تقاس به درجة إحكام الصياغة الصورية، كما تقاس به كذلك قدرته الاستكشافية التحليلية، ومن ثمّ تجانس هذه الصياغة في ذاتها، وموافقتها للموضوع .

---

[1] -F.DE.Saussure, C.L.G, ibid, p.167.

[2] . وبناء على نفي كون الصفة الصوتية الفيزيولوجية صفة ذاتية للغة يمكن أن نناقش التعريف الّذي عرضه المنظر العربي صاحب الخصائص (ابن جنى)، والردّ على الحاج من فحوى كلامه، الذي يصفه بالوصف السالف، بالزامه بمقدمته السالفة المتمثلة في كون الصفة الصوتية الفيزيولوجية ليست صفة ذاتية للغة حين حمل تعريف ابن جني على المعنى العام للسان. ينظر مقاله في العدد الأوّل من مجلة اللسانيات.

[3] . عبد الرحمن الحاج صالح، مدخل إلى علم السان البشري الحديث، المرجع السابق، 1971ع1، ص.33

[4] . « السديم [في اللغة] هو الضباب الرقيق [...]». لسان العرب،ج12، ص284.

[5] فردينان دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، الرمجع السابق، ص 168.

يندرج الكلام على هذا تحت المادة، من حيث إنّه مجموع الصوت المحسوس، والمعنى المحسوس، في مقابل اللسان الّذي يتحكم فيما يُحصّل في الكلام، أي يقوم بتصنيفه وتعريفه، بما هو مجموع الأصناف(classes) المُجرّدة من الأدلة والمدلولات فهو إذن يندرج تحت الصورة. ويمكننا ممّا سلف أن نبيّن ترابط المفاهيم السُوسيرية فيما بينها بعد إدراج مفهومي المادة والصورة على النحو التالي:

الصورة (Forme)	المادة (Substance)
اللسان (Langue) الدال والمدلول كأصناف مقدرة في صلب النّظام (le signifiant et le signifie comme (des classes abstraites du Système كيانات مُجرّدة (entités abstraites)	الكلام (Parole) صوت محصل (Phonie) ومعنى محصل (sens) على مستوى التحصيل (Actualisation) وحدات مادية (unités concerte)

واستنادا إلى التّرابط المنطقي (نظامية النّظرية) بين المفاهيم السُوسيرية في داخل الخطاب في كُليّته يتّضح لنا مدى استحالة نسب الثنائية المفهومية السُوسيرية السالفة (اللسان، كلام) إلى علم الاجتماع الدوركايمي[1] ؟

لأنّ هذا الإدراج يُفقد الإسهام السُوسيري سمة جوهرية هي سمة الاستقلالية وهي من الدعائم الّتي تنبني عليها علميّة الخطاب السُوسيري، وإذا سلّمنا بهذا الذي تقدم يلزم منه أنّ سُوسير لم يقدّم شيئا للسانيات أكثر من مسخها بمناهج مستعارة من علوم أخرى، و من ثمّ فإنّه لا يختلف عن شلايشر إلاّ من حيث المصدر الّذي استمدّ منه النماذج النّظرية.

[1] . بمعنى أنّ سُوسير انتزع مفاهيمه الجوهرية من علم الاجتماع.على أنّ مفهوم الانتزاع (التراثي) أعمق من هذه الإطلاق البسيط الّذي نحن بصدده.لأنّ الانتزاع قريب من مفهوم هجرة الأفكار بين العلوم.ومن التصوّر الادماجي وشمولية الحُجّة في اللسانيات.

ومن المعلوم أنّ سُوسير في هذه القضية لا يتحدث عن جبرية القوانين الاجتماعية، بل عن التقليد (imitation) حيث يبدو سُوسير للوهلة الأولى بخصوص قضية التقليد أقرب إلى تارد منه إلى دوركايم، إلاّ أنّ الأمر ليس كذلك تماما، فسُوسير يفسّر قضية التقليد بردّها إلى قضية ثبات و تبّدل الدّليل اللغوي عبر الزمن، وهذا الفصل المعقود لشرح ثبات وتبّدل العلامة اللغوية هو من أعمق المفاهيم الفلسفية في المحاضرات في نسختها الشائعة، ولكنّه وللأسف الشديد لم يلتفت إليه أغلب النقاد، في مقابل ذلك يغيب مفهوم الزّمن في استدلالات علم الاجتماع الدروكايمي كما أسلفنا.

ولمّا كان انتظام اللسان غير لازم من المادة في ذاتها، ساغ لنا التساؤل عن أصل هذا الانتظام ؟

5. التاريخية الجذرية للسان والاختلاف اللغوي (diversité linguistique)

بعد أن تمّ الإقرار في صلب الخطاب السُوسيري بكون مفهومي اجتماعية اللسان وتاريخيته يلزمان من مبدأ الاعتباطية الجذرية للأدلة اللّغوية، يتوسع الاستدلال في صلب الخطاب السُوسيري توسعا نظاميا ليفسّر لنا الاختلاف اللغوي بين الجماعات اللّغوية عبر الزمان والمكان، وحقيق أنّ نبيّن مسلك إثبات التصور وصورة الانتقال، الّذي يصطلح عليه سُوسير في خطابه بمُصطلح (devloppement)، وطبيعته والحجج الّتي ساقها سُوسير لتعضيد دعواه.

الحُجّة الأولى :

إنّ الاعتباطية الجذرية للأدلة اللّغوية كما شرحها سُوسير تتفق مع الطبيعة البيولوجية الفطرية لجميع البشر، من حيث إنّها تسمح أو تفّسر لنا الكيفية الّتي يتم من خلالها لملكتي

التنسيق (coordination) والرّبط أو التداعي(association)[1]، وهما ملكتان فطريتان، بخلق أنظمة لغوية مختلفة وفق المجتمعات (الجماعات اللّغوية). على أنّ اعتبار ملكتي الرّبط والتنسيق ملكتان فطريتان هو في الحقيقة اعتبار بغضّ النّظرعن العوارض الاجتماعية والظرفية (الزمانية) الّتي تطرأ على مؤسسة اللسان. بمعنى أنّ سُوسير لم يقل بطبيعيّة هذه الملكة بصفة قطعية[2]كما أسلفنا، في الحِجاج التقويمي حين اعترض على وايتني (Whitney) بعد مُجاراته .

الحُجّة الثّانية

إذا أضفنا ما يطرأ في الزمان على اللسان، فإنّ هذه الإضافة تفضي بنا إلى تفسير الكيفية الّتي يتّم من خلالها جعل الطبيعة البيولوجية الفطرية العامة عند البشر تاريخية، وهو ما أشرنا إليه في أكثر من موضع في هذا البحث بالتفسير العقلاني لتاريخية اللسان البشري.

وهذه القضية على وجه الخصوص المتضمنة في الحُجّة الثّانية، هي من أعمق القضايا الّتي لم يكن تفسيرها وتأويلها موفّقا في الخطاب السُوسيري، حيث انجرّ عن سوء الفهم هذا انتقادات كثيرة، وهذه الانتقادات في الحقيقة يمكن أن تُفسّر بردها إلى جرثومتها المتمثلة في عدم فهم الخطاب الحِجاجي السُوسيري في نظامه المفهومي الشامل، والاقتصار بدل ذلك على بعض الفقرات المنتزعة من سياقها المفهومي العام، واجتزاؤها اجتزاء مُخلا بالعمق الفكري لها، وذلك بالاقتصار على تقديم الثنائيات المشهورة مفصولة فيما بينها فصلا تاما، حيث تُقدم في الغالب الأعم دون أي رابط منطقي يربطها؛ أي عارية من براهينها وأسانيدها.

---

[1] F.De.Saussure, C.L.G. ibid, « il faut ajouter une faculté d'association et de coordination qui se manifeste dès qu'il ne s'agit plus de singes isoles ; c'est cette faculté qui joue le plus grand rôle dans l'organisation de la langue en tant que système » p.170.

والحقيقة أنّ سُوسير من خلال قوله السالف يفسر أصل (genèse) النّظام اللغوي (انتظام الأدلة) تفسيرا فطريا، بمعني أنّه يوحي إلى المنشأ النّفسي للبنية اللّغوية.

[2] S.Bouquet, introduction a lecture de Saussure, ibid :« la question est encore ouverte de savoir jusqu'à quel point peut considérer comme naturelle la faculté du langage» p.144.

كما أنّ هناك سببا آخر متصلاً بالدراسات الفيلولوجية للنصوص السُوسيرية، ذلك أنّ تحقيق نصوص المخطوطات السُوسيرية[1] مكّن الخطاب السُوسيري من بلوغ مداه ومقاصده الحِجاجية، من خلال تصحيح النُسخة الشائعة، وهذا ما لم يتحقق إلاّ حديثا[2].

على أنّ الطابع التاريخي للسان واضح تمام الوضوح في المحاضرات السُوسيرية المنشورة[3]، فحمل سُوسير على القول بلا تاريخية اللسان[4] يوضح لنا مدى حيف التأويل وشططه الّذي لحق بخطابه بخصوص هذه المسألة حتّى من طالبه شارل بالي.

الحُجّة الثّالثة:

لكي نشرح القضية جيّدًا نحاول استقصاء المحتوى الدلالي لمُصطلحي "التاريخ" و"التاريخية" اللذين كثر دورانهما في الخطاب اللساني الإنساني، ومن ثمّ فقد حملا معان عديدة حتّى أصبحت هذه المعاني مُلتبسة، فغالبا ما يطلق المُصطلح الأوّل في اللّسانيات مرادفا لمُصطلح الزمانية، كما يطلق كذلك ويراد به التّحوّل والتطور والتغيّر، ومن المعتقدات الرّاسخة رسوخا وثوقيا في زماننا هذا، ذلك المعتقد الّذي يَنسب إلى سُوسير القول بلا تاريخية

---

[1] نشرت الأعمال الكاملة الأولى حول المخطوطات بتاريخ 1957، وكان قودل(Godel) بتاريخ 1947 قد نشر في دفاتر فرديناند دي سُوسير بعض هذه المخطوطات.

[2] أي بداية من سنة 1972 حسب تأريخ مونان، ينظر مؤلفه اللسانيات في القرن العشرين، الأصل الفرنسي الفصل المعقود لدي سُوسير، وهذا التاريخ يشير به مونان إلى توظيف المخطوطات المنشورة قبل هذا التاريخ أي تلك المخطوطات الّتي نشرها قودل سنة 1957 وإنجلر1967 الّذي جمع كلّ المخطوطات السُوسيرية وأمالي الطلبة.

[3]-F.DE.Saussure, C.L.G, ibid, « un état de langue donné est toujours le produit de facteurs historiques »p 105.

[4]. كما ذهب كثير من اللسانيين إلى حصر طرافة النّظرية السُوسيرية في هذا القول واعتبروه قطيعة معرفية مع المنهاج التاريخية المقارنة الّتي سبقته، إنّما الأمر في تصور البحث ليس كذلك.

النّظام اللغوي[1]، بمعنى أنّ النّظام اللغوي ذا طبيعة لا تاريخية (antéhistorique)[2]، وخرج المؤوّلون من هذا إلى القول بلا تاريخية اللّسانيات الآنية [3].

إلاّ أنّ فحصاً فيه قسط من التروّي لمُصطلحي التاريخ والتاريخية يظهر لنا معان أخرى غير الّتي فهمها أحد الناشرين[4] فوصفنا لنظام قانوني ما على أنّه نظام تاريخي . وليكن على سبيل المثال ذلك القانون الّذي سنّه حمو رابي . فهذا الوصف يعنى أنّ هذا النّظام القانوني متصل أشد الاتصال بالعوارض (les contingences) الزمانية والاجتماعية لتلك الفترة التاريخية، وبهذا المعنى يمكن اعتبار حالة لسان ما (état de langue) مثل حالة اللّغة العربية ما قبل الاسلام على أنّها تاريخية، فاعتبارها كذلك، لا يتأتى من حيث إنّها تتغيّر، بل من حيث كون البواعث والأسباب الّتي تعضدها، أي تُثبّتها، الّتي تقوم بتخصيص الأصوات بالمتصورات ذات طبيعة إتفاقية[5](=fortuit مصادفة) طارئة وعارضة زمانيا (ظرفيا) ومُحّددة

---

[1]. وهو ما ذهب إليه بنفتيست حين نسب إلى سُوسير هذا القول وجعله مؤسسا لطرافة وتمييز الإسهام السُوسيري ينظر :
E.Benveniste, ibid, Tome II.p.10.

[2]. وهو ما ذهب إليه شارل بالي في قوله :« وتعلمنا محاضرات سُوسير المنشورة أن لا نخلط التاريخ بدراسة الأنظمة اللّسانية » . ينظر: C.Bally, ibid, p25.

[3]. لقد أثبت تحقيق المخطوطات السُوسيرية أنّ سُوسير لم يطلق مُصطلح تاريخي (زماني) في مقابل مُصطلح آني كما يظهر ذلك في سياقات نصوص المحاضرات المنشورة 1916. ينظر دومورو الحاشية النقدية رقم 199ص ص 456 457. .

[4]-A.Schachaye, (in C.Normand, ibid) : « fais historique, c'est - a - dire des faits localisés dans le temps et dans l'espace », p .21.

[5] يحسن أنّ نشير إلى أنّ هذا المُصطلح هو ترجمة للمُصطلح الفرنسي fortuit كما ورد في أصل المحاضرات في نسختها الشائعة الّذي لا علاقة له بمذهب الإتفاق والاصطلاح كما قد يتبادر إلى الذهن، وإنّما معناه المُصادفة، وقد ورد في الترجمة التونسية للدروس التي نعتمدها في بحثنا هذا (إتفاقي =fortuit)، كما يبينه السياق في الصفحات التالية: ص 30،ص131، ص136،ص 146ص 188 ص 193ص 320. وربما أدت هذه الترجمة بالقارئ العربي إلى حمل سُوسير على مذهب الإتفاق.إلاّ انّ مفهوم الإتفاقية في هذا السياق مرتبط بمفهوم الجائزية ؛ بمعنى أن اللسان نظام من الدلائل الممكنة.لأنّ إمكان وجود أي دليل لساني يكافئ إمكان وجود أيّ دليل لساني آخر بالدرجة نفسها والقدر نفسه.

اجتماعيا فتاريخية قانون حمورابي هي تماما كتاريخية اللّغة العربية ما قبل الاسلام، وبناء على ما تقدم نميّز بين مقولتين:

1. نقول عن حالة لسان ما إنّها تاريخية لأنّها تتغيّر.

2. نقول عن حالة لسان ما إنّها تاريخية لأنّ البواعث (الأسباب) الّتي تعضدها(تثبتها) ذات طابع إتفاقي عارض.

فبعد هذا التمييز المعقود بين المقولتين نرجّح إلى جانب نُقاد المُصطلحات السُوسيرية أن يكون سُوسير قد أطلق مقولة التاريخية في خطابه بالمعني الثاني لها، وهذا الإطلاق لا يقصي المقولة الأولى إطلاقاً بل يستغرقها، ثمّ إنّ المقولة الثّانية تتفق مع ما ورد في الكتابات الحديثة2002 من قول سُوسير: « لا يُقارن اللسان إلاّ بفكرة كاملة عن لقاء في لُعبة الشطرنج [من بداية اللعبة حتّى نهايتها] الذي يحوي وضعيات (positions) ونقالات (coups) في آن واحد، أي حالات و تعاقبات [...] يضاف إلي هذا اللقاء سمةٌ جوهرية تتمثل في افتراض لاعب غبي تماما كما هو حالُ التغيرات الصوتية »[1].

كما نقرأ في مخطوطة سُوسيرية بالغة الأهمية مفادها:« كُلما درسنا اللسان كُلما توصّلنا إلى الولوج في هذا الحدث (fait)، أيقنّا بأنّ كلّ شيء في اللسان هو تاريخ ؛أي أنّ اللّسان هو موضوع للتحليل التاريخي وليس موضوعا للتحليل المُجرّد، ومن ثمّ فاللّسان يتكوّن من أحداث لا من قوانين، وكل ما يبدو عُضويّا (organique) في اللّسان هو في الحقيقة احتمالي (contingent) وعرضي بالكامل (complètement accidentel)[2]» .

والمقصود بالاحتمالي والعرضي في هذا المطع الحجاجي هو أنّهما ناتجان من محض الصدفة حيث يوضّح ذلك سُوسير مُصححا للتصورات الراسخة في قوله: « فاللغة خلافا

---

[1]F De Saussure, Ecrits de linguistique générale, ibid, p 207.

[2] F.De Saussure cours de linguistique générale, édition critique préparé par T.de Mouro, ibid, p 416, note n^{0}41.

لتلك الفكرة الخاطئة الحاصلة لدينا عنها غالبا ليست إوالية خُلقت ونُسّقت عناصرها للتعبير عن المتصورات بل نلاحظ على عكس ذلك أنّ الحالة اللغوية الناتجة عن التغيّر لم يكن القصد منها التعبير عماّ تتضمنه تلك الحالة من معان: فقد تحدث حالة لغوية عفوية عن طريق الإتفاق [fortuit] وتصبح معطى من المعطيات».[1]

ونخلص في نهاية هذا التحليل المعقود لبيان التّرابط المنطقي الّذي ترتبط به المفاهيم السُوسيرية إلى إقرار نتيجتين تلزمان من الحُجج السالفة ومؤداهما:

إنّ الطابع الاعتباطي الجذري للسان هو صفة من الصفات الكُليّة[2] الّتي تتصف بها الألسنة البشرية، حيث يندرج المبدأ السالف ضمن الكُليّات اللّسانية.

هذا على المستوي المفهومي؛ أي على مستوى المفهَمة (conceptualisation) بمعنى خلق المفاهيم القادرة على حمل تصورات المُحاجج، أمّا النتيجة الثّانية فذات صلة وثيقة بالبنية التنظيمية للحجاج السُوسيري الّذي رتّب الحُجج داخل نظامها بمقتضى وجَاهتها وقوتها الحِجاجية، من خلال بناء سُلمية الإثبات والإبطال، وفحواها أنّ الطبيعة الاعتباطية الجذرية للدليل اللغوي تشكل ما يسمى بالجزء التسليمي[3] الّذي يُستند إليه للحصول على دعاوي النظام النّظري في كُليته والدعوى الّتي خلص إليها سُوسير، بناء على كون اللسان الخاص بكل قوم مفهوم نظري يُحصل أو يُبنى من استخلاص الصفات الكُلية الأكثرية العامة الناتجة عن الدّراسة التعميمية لها، هي أنّ الألسنة الخاصة بكل قوم على مستوى الدال والمدلول هي من طبيعة إتفاقية عارضة[4] (contingente)[1]، بمعنى أنّ الصوت والمعنى هما صورتان (forme)على حدّ سواء.

---

[1] فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، المرجع السابق، ص134.

[2] -Traits typologiques

[3] . ينظر بخصوص مفهوم الجزء التسليمي : حسن الباهي، اللّغة والمنطق، المرجع السابق، ص24.

[4] . وتظهر لنا هذه العبارة بوضوح تام في المخطوطات المنشورة حديثا :

F.De Saussure, Ecrits de linguistique générale, ibid. : « en réalité tout ce qui est dans la langue vient souvent des accidents de sa transmission ».p.55.

ولا بد من الإشارة في الأخير إلى أنّ التفسير السُوسيري لهذه القضية إذا ما رمنا المُفاضلة بين الحُجج وفحص كفايتها الاستدلالية يعدّ أكثر واقعية وعُمقا وأكثر إقناعا من التفسيرات الّتي تقدّمها النّظريات الّتي جاءت في أعقابه.

6.البعدان التاريخي والاجتماعي للسان

إنّ القول بالاتفاق والاصطلاح (الوضع في التراث العربي القديم[2])، والعقد الاجتماعي قول قديم جدا، وذلك منذ أرسطو[3] في القرون الأولى للفكر الغربي، وبعدها عُرف في العصر الوسيط، ثمّ بعثه بعد ذلك جيمس هاريس (J.Harris)[4] في القرن الثامن عشر، وفي أعقاب ذلك تبناه اللساني الأمريكي وايتني (Whitney) في العصر الحديث، إلاّ أنّه يتعذر

---

[1] - اقترح بسام بركة، في معجمه، المرجع السابق، ص47. ترجمت هذا المُصطلح الأجنبي بـ : الممكن، المحتمل.وقد أورد السيوطي في المزهر، تعريف الممكن بقوله «[...] المُمكن هو الّذي لو قُدّر موجودا لم يعرض لوجوده مُحال ».ينظر: السيوطي جلال الدين عبد الرحمن، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: أحمد جاد المولى، علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل ابراهيم بيروت: دار الجيل، د.ت، ج1، ص21 .

[2]. « الوضع في اللّغة جعل اللفظ بإزاء المعنى وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء متى أطلق [...] الشيء الأوّل فهم منه الشيء الثاني والمراد بالأ طلاق استعمال اللفظ». الجرجاني، التعريفات، المرجع نفسه، ج1 ص336

[3]. ينظر كذلك تعريف النحوي بوزي(Bauzé) (الذي يستشهد به تشومسكي كثيرا) للسان الّذي تتراءى من خلاله ملامح تعريف أرسطو: «[la langue est la]totalité des usages propres a une nation pour exprimer ses pensées par la voix » dictionnaire des notions philosophique, p 1449.

[4]. اللسان عند جيمس هاريس (J.Harris) ممثل نظرية القواعد الفلسفية العامة في إنجلترا في القرن الثامن عشر :« عبارة عن نظام من الأصوات المنطوقة الدالة بالإتفاق » ينظر : روبنز، موجز تاريخ علم اللّغة في الغرب،المرجع السابق، ص252. ومما تقدم من بناء جيمس هاريس على العرفية، وكذا إتباعه في نظريته عن الكلمة لأرسطو بشكل قوي (روبنز، المرجع نفسه، ص252)، وتعريفه للجملة بأسلوب أرسطي، فهو بعيد كلّ البعد عن التحديد السُوسيري للسان على خلاف ما ذهب إليه الحاج صالح من القول إنّ جيمس هاريس حدد اللّغة « بتحديد قريب جدا مما هو عند سُوسير أي أنّها :« نظام من الأصوات المقطعة كأدلة أو رموز لأفكارنا، وبالأخص العامة والكلية منها». ينظر مقاله : " مدخل إلى علم اللسان البشري الحديث " مجلة اللسانيات، المجلد الأول، العدد 2، 1971، ص 70.وهذا الّذي أثبتناه يدل دلالة واضحة على بناء الحاج صالح على مفهوم التوفيق كإجراء منهجي في التأريخ للأفكار اللّسانية من خلال انتزاع الأقوال من سياقاتها كصنيعه مع تعريف هاريس.وانتهاج المقارنات الجزئية.

من خلال البناء على هذا المذهب كما تصوره جُلّ الفلاسفة والمفكرين القدامى تحقيق الكفاية التفسيرية للظاهرة اللسانية ومن ثمّ يفقد وجهاته، وذلك راجع إلى أنّ القول بالعرفية لا يذهب بعيداً، بسبب مداه الحجاجي(la portée argumentative) القصير حيث يفهم منه ضمنيا أنه يقف عند حدّ القول إنّ اللسان قائمة(nomenclature) تجمع عناصر أساسية هي المدلولات توافقها بالصدفة[1] أشياء في العالم الموضوعي (الخارجي، عالم الأعيان)، حيث يلزم من التصديق بالمقولة السالفة أنّ العقد الاجتماعي ليس له من عمل إلاّ تنظيم (systématisation) وتنسيق الدوال (signifiants)، فهو على هذا إتفاق بسيط، وهذا ما يعترض عليه سُوسير على مدار كلّ خطابه بشدّة، بسبب معقوليته الضعيفة فليس اللسان عنده محض عقد بسيط [2].وفي هذا يسوق سُوسير مجموعة من الحجج حيث يقول:« فلا يمكن أن نعتبر اللغة مجرد عقد بسيط فحسب. وهذا ما يجعل الدليل اللغوي جديرا جدا بالدراسة من هذه الوجهة بالذات، لأنّه إذا أردنا أن نبرهن على أن القانون المُعترف به في مجموعة بشرية ما أمر يُفرض عليها من الخارج وليس قاعدة وقع الإتفاق عليها بحرية فإنّ اللغة تُقدم لنا أوضح برهان على ذلك»[3].

والحُجّة الثانية على أنّ اللسان ليس عقدا بسيطا التي ركبها سوسير على أسلوب الشرط هي أنّه يقتضي إعمالاً للعقل لإدراكه بسبب وفرة الدلائل و تشعبها في قوله :« ولو كانت اللغة محددة العناصر لأمكنك أن تعالجها نفس المعالجة لكن الدلائل اللغوية لا يحصرها عَدّ»[4].

---

[1]. فالتسليم بهذا القول في الحقيقة هو مواصلة وفية لتقليد الّذي بدأه الفيلسوف الاغريقي بارمنيدس (Parménide) فيما يسمى بنظرية المواضعة الكلاسيكية الّتي تتلخص في أنّ الاسم والشيء تلاقى بالمصادفة.

[2]-F.De Saussure, ibid :«[...] ce qui empêche de regarder la langue comme une simple convention ,[...] » .p 113.

[3] فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، المرجع نفسه،ص116.

[4] المرجع نفسه، ص119.

كما أنّ مفهوم العقد يتعذر تصوره واقعيّا كما يقول سُوسير: « يظهر فيها عدم كفاءة الجمهور لإلحاق أي تغيير باللغة. وذلك أنّ هذا النظام يمثّل إوّالية مُعقدة ولا يمكن إدراكه إلا بإعمال الفكر وحتى أولئك الذين يستعملون اللغة يوميا يجهلونه كل الجهل ».[1]

كما أنّه متعذر من جهة كونه يؤدي إلى التسلسل إلى غير نهاية، إذا ما حاولنا أن نثبته تاريخيا، ومتعذر إذا لاحظنا الطريقة التي يتغير بها اللسان، حيث يمكن أن نمثل بذلك بانقراض الكلمات وتوليد كلمات جديدة، فكلمة "الحَرْقَة" على سبيل المثال في الدراجة الجزائرية عندما دخلت إلى الاستعمال والتداول، فهل تمّ ذلك بطريقة إرادية من خلال إجراء استفتاء لجموع مُستعمليها؟ أم أن فردا من الجماعة أو كلاهما قد أحسا بثغرة مُعجمية ومن ثمّ بضرورة جعل هذه الكلمة دالة على الهجرة غير الشرعية، وأنى للجماعة ذلك وهي لا تملك وعيا بقواعد اللهجة التي تستعملها على كل مستوياتها اللسانية باستثناء حدسها لها! وإذا كانت الجماعة لا تملك وعيا فكيف نُسلّم لها بقدرتها على تحوير اللهجة التي تستعملها؟ والتصرف فيها بتحويرها وتكيفيها بما يخدم أغراضها التبليغية.

بالإضافة إلى كون اللغة تستعملها الجماعة كُلّها على الدوام وبدون انقطاع ولو لوقت يسير جدا حيث يقول:« إنّ اللغة في كل حين وآونة من حياتها قضية تهم جميع أفراد المجموعة. وهذا الاعتبار أهمّ من أي اعتبار آخر. فهي بانتشارها بين الجمهور وبممارسته لها، تشكل شيئا يستعمله كل الأفراد طوال اليوم. ومن هذه الناحية لا يمكن أن نقيم أية مقارنة بينها وبين غيرها من المؤسسات»[2]، ثم يسوق في الكتابات الحديثة حُجة واقعية دامغة غير قابلة للدحض والإبطال على تفرّد مُؤسسة اللسان من هذه الحيثية، إذا ما قورنت بالمؤسسات الاجتماعية الأخرى[3] من خلال ملاحظة الكيفية التي تتغيّر بها، ذلك أنه لم

---

[1] المرجع نفسه، ص119.

[2] فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، المرجع نفسه، ص119.

[3] فقد يحدث، على سبيل المثال، أن يتدخل وزير في مجتمع من المجتمعات بمقتضى السلطة المخولة له فيغيّر نظام الرموز البحرية أو إشارات المرور باعتبارها علامات سيميولوجية، و لكن هذا التدخل متعذر في ميدان اللغة.

يحدث في يوم من أيام الناس أن ناموا فتبادلوا التحية " ليلة سعيدة " باللغة اللاتنية ثم أصبحوا فقالوا "صباح الخير" بالفرنسية[1] فكل فرد يتكلم لغته التي تكلم بها بالأمس؛ بمعنى أنّ اللسان يتغير دون أن يتوقف عن النهوض بوظيفة التبليغ ولو لفترة وجيزة جداً.

كما أنّ اللغة في حالتها الطبيعية لا تثير نقد الجماعة أبدًا[2] حيث وضّح ذلك سُوسير مُفسرا القضية مُستندا على حُجّة واقعية مُستمدة من ملاحظة تفاعل الناس النفسي وأحكامهم تجاه لغاتهم بقوله:« فينبغي أن لا يغيب عنّا أنّ الظواهر اللغوية قلّما تثير الانتقاد إذ تجد كُل شعب بصورة عامة راضيا عن اللغة التي تلقاها»[3].حيث يُعد الاعتزاز بتفوق وسمو لغة المرء شعورا يكاد يكون فطريا، وربما عُدّ من الكُليات الأنثربولوجية، والحقيقة أن قضية الاعتزاز يمكن ردها إلى جذور نفسية اجتماعية[(4)](psycho-sociale)، فكل شعب أو قوم يعتقد بسمو لغته أو لهجته المحلية[(5)] (idiome) ورقيها عن سائر اللغات الأخرى.

وممّا سلف نخلص إلى التساؤل عن المُقدمات الّتي انطلق منها (proposition de départ) سُوسير في استدلاله للخلوص إلى إثبات صفتي تاريخية اللسان واجتماعيته؟و إثبات التلازم بينهما، وهل تلك المُقدمات تؤدي بالضّرورة إلى النتائج التى تم إقرارها؟ لأنّ الأدبيات المشتغلة بالحِجاج قد دَرجت على اعتبار أنّ كلّ دليل إلاّ ويتألف من مقدّمات هي جِماع القوة التعليلية الّتي تختزنها الدّعوى.

---

[1] F.De Saussure, Ecrits de linguistique générale, p152.

[2] و لكن الجماعة تنتقد الظواهر الاجتماعية الأخرى من قبيل نقدها لمنظومة العادات والتقاليد التي ترتضي بعضها وترفض الأخرى،والدليل أننا لم نعد نتزوج كما تزوج آباؤنا، لكنها تتلقى اللغة بصورة سلبية تماماً ؛أي دون مناقشة بسبب قيامها على معيار غير عقلي وهذه من الصفات الخصوصية التي يتميز بها اللسان البشري عن الظواهر الاجتماعية الأخرى.

[3] فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، دروس في الألسنية، المرجع السابق، ص 118.

[4]- F.De.Saussure, ibid,«il faudrait se rappeler [d'une vérité psycho-sociale]que le faits linguistique ne provoquent guère la critique, en ce sens que chaque peuple est généralement satisfait de la langue qu'il a reçue », p.106.

[5]- F. De Saussure, ibid: « ... Ajoutons encore que chaque peuple croit a la supériorité de son idiome », p.309.

لقد التفت الخطاب السُوسيري من خلال توسّعه في مسلكه التركيبي التأليفي بناء على مبدأ الاعتباطية الجذرية للدليل اللغوي إلى عاملي الزّمن والطابع الاجتماعي للسان في آن واحد، فاللسان عنده لا يعدو أن يكون إلاّ نظاماً من الحدود (التمييزات بين الدوال والمدلولات)، حيث يغدو مفهوم العلاقة هو المفهوم الضروري والجوهري في هذا النّظام من الحدود ؛أي العلاقة الموجودة بين الأصوات بكل اختلافاتها في التأدية والنطق، وبين الدّلالات والمعاني (المدلولات)، ومن المعلوم أنّ هذا التوافق بين الدوال والمدلولات لا يدركه الفرد المتكلم إلاّ في زمن محدّد وداخل جماعة لغوية مُحدّدة، فاللسان بهذا المفهوم آني واجتماعي في أساسه.لأنّ الآنية هي الإطار الزمني لأي لسان كامل التكوين في حالة اشتغال (fonctionnement).

بمعني أنّ نظام الحدود في جوهره ذا طابع اجتماعي وتاريخي، وعلى ما تقدم، فإنّ حصول ملكة اللسان عند فرد ما يعني فيما يعنيه أن يتقاسم هذا الفرد مع أفراد جماعة لغوية محدّدة في زمن محدّد طريقة خاصة يُخصص بها الأصوات بالأغراض، بمعنى أن يتقاسم طريقة التوافق أو الإحالة ؛أي يتقاسم شبكة العلاقات الصورية المحضة بينه وبين الأفراد المنتمين إلى جماعته.

ولكي نستكشف التّرابط العضوي الداخلي في صلب الخطاب السُوسيري ودوران الحجج[1] فيه، بين مبدأ الاعتباطية الجذرية للدليل اللغوي باعتباره مقدمة وبين مقولة اجتماعية اللسان باعتبارها نتيجة يمكن لنا القول إنّ النتيجة الثّانية تلزم من التّسليم بالمقدمة الأولى، وهو ما أشرنا إليه في أوّل الفصل من كون مفهوم الاعتباطية الجذرية للدليل اللغوي هو بمثابة الفرض المسبق (présuppositions)، أي الأصل الّذي يبنى عليه في مسار انتقاله للخلوص إلى المفاهيم السُوسيرية المتفرعة منه على النحو التالي:

---

[1] اقتبسنا المُصطلح و المفهوم من أعمال الباحث التونسي عز الدين الناجح في تحليله للخطاب القانوني و الذي يعني به دوران الحُجّة في الفصل القانوني لتحقق انسجامه.ينظر كتابه الحِجاج في الخطاب القانوني.

لقد سلك سُوسير فيمسار استدلاله بغية بيان هذا المفهوم وبناء تصوّره طريق إثبات القضيتين المطلوبتين (الطابع الاجتماعي والتاريخي للدليل اللغوي) وتقويّة حجّيتها عن طريق بيان بطلان نقيضهما أو ما يصطلح عليه بالاستدلال بالخلف وصورته كما يلي:

إنّ تفاضُل الدلائل (تمايزها واختلافها) اللّغوية وانتظامها (اتساقها في نظام) غير لازمين من اقتضاء طبيعي.ولمّا كان ذلك كذلك، فإنّ التفاضل والانتظام من هذه الحيثية اجتماعيان.

التعليل: لأنّهما لازمان من محض ارتضاء المجموعة وتبنيها لهم في زمن مُحدّد.

فلو كانت المدلولات (التصورات) تعكس حدودا (distinctions) مادية (موضوعية) موجودة سلفا بصفة جاهزة؛ أي سابقة عن تكوين وانتظام[1] اللسان[2]، وليست لازمة من محض هذا الانتظام الصوري فقط من جهة، وكانت الدوال الّتي توافقها من جهة أخرى لازمة من المادة الصوتية الأكوستيكية الّتي هي عمادها الذي تقوم عليه.

ولو كان الرّابط (العلاقة) بينهما ناتج عن علاقة ذاتية (بتعبير القدامى).

بمعنى أنّه لو لم تكن الأدلة في مجمل القول اعتباطية جذريا، للزم من هذا كُلّه أنّ التقليد من جيل إلى آخر لا يملك إلاّ تحكما سطحيا. حيث يقول سُوسير في هذا الصدد : « فأيّة حالة من حالات اللغة هي دائما حصيلة عوامل تاريخية وتلك العوامل هي التي تفسّر

---

[1]. F.De Saussure, Ecrits de linguistique générale, ibid, « [...] plus l'attribution préalable de certains signification a certains signes ou réciproque »p.29.

[2]. يبني سُوسير أقواله في هذه القضية المعرفية الجوهرية على مقدمة استدلالية واضحة مفادها أنّ العلامة أو الدّليل هو الّذي يخلق الفكر ولا ينعكس الدور وهو ما توضحه المخطوطات المنشورة حديثا (2000) حيث يقول:

« ce n'est pas la pensée qui crée le signe, mais le signe qui guide primordialement la pensée dès lors la crée en réalité »p.46.

لقد سلك سُوسير فيمسار استدلاله بغية بيان هذا المفهوم وبناء تصوّره طريق إثبات القضيتين المطلوبتين (الطابع الاجتماعي والتاريخي للدليل اللغوي) وتقويّة حجّيتها عن طريق بيان بطلان نقيضهما أو ما يصطلح عليه بالاستدلال بالخلف وصورته كما يلي:

إنّ تفاضُل الدلائل (تمايزها واختلافها) اللّغوية وانتظامها (اتساقها في نظام) غير لازمين من اقتضاء طبيعي.ولمّا كان ذلك كذلك، فإنّ التفاضل والانتظام من هذه الحيثية اجتماعيان.

التعليل: لأنّهما لازمان من محض ارتضاء المجموعة وتبنيها لهم في زمن مُحدّد.

فلو كانت المدلولات (التصورات) تعكس حدودا (distinctions) مادية (موضوعية) موجودة سلفا بصفة جاهزة؛ أي سابقة عن تكوين وانتظام[1] اللسان[2]، وليست لازمة من محض هذا الانتظام الصوري فقط من جهة، وكانت الدوال الّتي توافقها من جهة أخرى لازمة من المادة الصوتية الأكوستيكية الّتي هي عمادها الذي تقوم عليه.

ولو كان الرّابط (العلاقة) بينهما ناتج عن علاقة ذاتية (بتعبير القدامى).

بمعنى أنّه لو لم تكن الأدلة في مجمل القول اعتباطية جذريا، للزم من هذا كُلّه أنّ التقليد من جيل إلى آخر لا يملك إلاّ تحكما سطحيا. حيث يقول سُوسير في هذا الصدد : « فأيّة حالة من حالات اللغة هي دائما حصيلة عوامل تاريخية وتلك العوامل هي التي تفسّر

---

[1]. F.De Saussure, Ecrits de linguistique générale, ibid, « [...] plus l'attribution préalable de certains signification a certains signes ou réciproque »p.29.

[2]. يبني سُوسير أقواله في هذه القضية المعرفية الجوهرية على مقدمة استدلالية واضحة مفادها أنّ العلامة أو الدّليل هو الّذي يخلق الفكر ولا ينعكس الدور وهو ما توضحه المخطوطات المنشورة حديثا (2000) حيث يقول:

« ce n'est pas la pensée qui crée le signe, mais le signe qui guide primordialement la pensée dès lors la crée en réalité »p.46.

لنا لم كان الدليل ثابتا أي لمَ وقف في وجه كل تعويض اعتباطي».[1] وبعد بيان بطلان الدّعوى الأولى ينتقل المُحاجج إلى الاستدلال لإثبات دعوته التي مؤداها:

إنّ الأدلة في ذاتها وليس انتظامُها ؛أي تأليفُها في نظام صوري، وفي أصلها لا تُعلل تاريخيا بمعنى أنّ اشتغال اللسان لا يتم تاريخيا، بحجتي تبدلها وعدم ثباتها، وغياب المُعطيات التاريخية عن وعي الناطقين، قلنا إنّ التقليد لا يملك إلاّ تحكما سطحيا، وكان الأمر أنّ تمييز(discrimination) كُتلة الأغراض والمعاني وجعلها في مدلولات، وتمييز الأصوات المُحصلة في دوال، لزم من هذا أنّ الرّبط (أو التداعي بعبارة علماء النّفس association) بين الدوال والمدلولات بعلاقة التداعي (التوافق) ينبني في أصله على اختيارات تاريخية وظرفية (آنية) تُجريها الجماعة اللّغوية فترتضيها وتستعملها.

وهذه الاختيارات مُحدّدة من الناحية الجغرافية (نظرا لاختلاف اللغات عبر المكان) والاجتماعية.و في هذا يقول سُوسير مُوضّحا ترابط مفاهيمه: « ثمّ إنّ اعتباطية الدّليل بدورها تجعلنا نفهم بصورة أوضح لِمَ كانت الظّاهرة الاجتماعية بمفردها قادرة على إنشاء نظام لغوي ما. فوجود المجموعة البشرية أمر ضروري لوضع عدد من القيّم [وهي غير الكلمات] ليس لوجودها من مبرر إلاّ في الاستعمال وفي ارتضاء عُموم الناس لها. أمّا الفرد فإنّه عاجز وحده عن أن يضع أيّة واحدة من هذه القيم»[2].

وبناء على ما تقدم؛ أي الاعتباطية الجذرية للأدلة، تصبح الأدلة في الوقت نفسه تاريخية جذرية لأنّ تخصيص دال ما بمدلول ما لا تفرضه مادة الأصوات من جهة ماديتها[(3)]، ولا المادة الدّلالية من جهة محتواها، كما يوضّح ذلك الرسم البياني التالي للعلاقة

---

[1] فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، دروس في الألسنية العامة، المرجع السابق، ص.117.

[2] . فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، دروس فس الألسنية العامة، المرجع اليابق،174 .

[3]. يورد دومور(الحاشية النقدية رقم 138ص ص 444.445) قولاً بليغ لبويسنس (Biyssens) في شرح الاعتباطية نورده بالفرنسية حفاظا على روح النص :

« arbitraire veut dire que le choix des sons n'est pas imposé par les sons eux-mêmes »

المنطقية الخَطابية بين المفهومين في النظام الداخلي للخطاب السُوسيري المتمثلة في التلازم أو المحمولية (dépendance) أو التوقف المُتبادل :

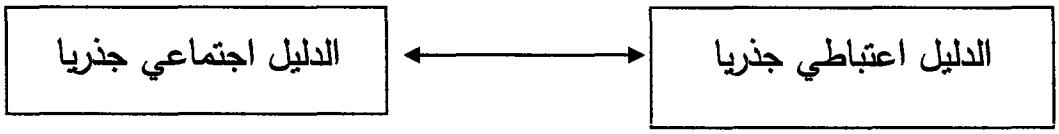

لقد أثبتُ سُوسير بما تقدم، أنّ الطابع الاعتباطي الجذري للألسنة يلزم منه الطابع الاجتماعي الجذري لكل الألسنة، ثمّ خرج سُوسير من هذا كلّه إلى الإقرار بالطابع التاريخي الجذري للسان[1].

يعود تاريخ هذا الفصل المعقود لشرح وتفسير ثبات وتبدّل الدّليل اللغوي إلى المحاضرة الثّالثة وعلى وجه التحديد إلى شهر ماي من سنة 1911، حيث يُعدّ هذا الفصل تعميقا نظريًّا هاما للخطاب السُوسيري بخصوص بناء مفهوم التاريخية الجذرية للسان وبخصوص كذلك مفهومي الدال والمدلول، وكذا مفهوم الفونيم؟، كما يُعدّ تجاوز المفهوم العرفية،[2] باعتبار التجاوز عملا حجاجيا يتم به المرور من رأي إلى آخر أو من مُساندة رأى إلى معارضته، وهو غير التخرجيات التأويلية الّتي شاعت عن سُوسير الّتي مردها، في تصور البحث إلى سببين هما :

1. عدم الاستقراء الشامل والكامل للخطاب الحِجاجي السُوسيري في كُليّته.
2. عزل الحجج عن الموضع الّذي تشغله داخل المتوالية أوالمسار الحِجاجي الكُلي ؛أي عن موضعها من الخطاب في كُليّته.

---

[1]- J.Louis Chiss in (C.Normand,ibid) p p 158 159.

[2] .ينظر حول تحقيق هذا الفصل دومور، المرجع السابق، الحاشية النقدية رقم 146 ص 448.

وعلى الرغم من الأهمية الفلسفية البالغة لهذا الفصل من المحاضرة الثالثة إلاّ أنّه يُعدّ أقل الفصول في المحاضرات إحالة عليه، كما تثبته الدراسات النقدية[1] التي أجريت حول الاقتباس من المحاضرات في الأدبيات اللسانية الغربية، حيث تُعدّ الفصول الأولى من المحاضرات أكثر الفصول مقروئية واقباساً، ممّا انعكس سلبا على فهم وتأويل الخطاب الحِجاجي السُوسيري في مجمله، حيث اتجه جلّ اللسانيين من شُرّاح سُوسير إلى القول بالفصل المُطلق بين اللسان وتاريخه إذ نُسب إليه القول إنّ اللسان نظام آنيٌّ صوري محض خارجٌ عن الظرف التاريخي وواقع خارج الحياة الاجتماعية وتفاعلاتها، وأنّ سُوسير قد فصل فصلا مطلقا بين الآنية والزمانية، فما مدى صحة هذا القول الأخير؟

7. افتراض الآنية والزمانية كمبدأ مزدوج لدراسة اللسان

ذهب سُوسير في بيانه أهمية عامل الزّمن بالنسبة للحقيقة اللّغوية [2] وبالنسبة إلى مُجمل بنائه الاستدلالي [3] إلى الإقرار بأنّ الحقيقة اللّغوية خارج الزّمن؛ أي خارج فترة زمنية مُحددة بصفة افتراضية هي حقيقة غير كاملة[4]، ومن ثمّ تتعذر أيّ نتيجة عنها[1]. بناء على حُجّة

---

[1] لقد أجرى الباحث Michel vole دراسة إحصائية للاقتباسات من المحاضرة، حيث خلص إلى أن الفصول الأولى من المحاضرات هي الفصول الأكثر إحالة عليها.

[2] ثمّ يضيف سُوسير إلى عامل الزّمن كما هو معروف عامل الجماعة اللّغوية فاللسان بمعزل عن حقيقته الاجتماعية شئ غير واقعي.فاللسان على هذا مشروط بالجماعة اللّغوية ولا ينعكس الدور(كما هو الشأن عند بعض المدارس اللّسانية وخاصة بعد نشوء علم اللّغة الاجتماعي)، وهذا ما يتبين من قول سُوسير :

F.De Saussure, C.L.G, ibid : « il faut une masse parlante pour qu'il y ait une langue »p. 112.

[3] فسُوسير على أساس عامل الزمن، والعلاقة الجدلية المعقدة الّتي تربط اللسان بالجماعة اللّغوية ينقض النقض الحاسم نظرية المواضعة، من خلال نقده مفهوم الاتفاق البسيط ينظر :

F.De Saussure, C.L.G ,ibid,p113. et Saussure, ibid : « la langue ne peut donc être assimilée à un contrat pur et simple » p104.

[4] لا بدّ لنا من أنّ نتساءل هل أدركت نظريات علم الاجتماع في عصر سُوسير هذه الحقيقة الجوهرية، ونظرية دوركايم على وجه الخصوص؟ ولكي نجيب عن هذا السؤال لا مناص من اللجوء إلى معجم علم الاجتماع: « دراسة البناء الاجتماعي (الأستاتيكا الاجتماعية):عرفها كونت (A.Comte) [وليس دوركايم] بأنها دراسة البناء الاجتماعي والعلاقات المتبادلة بين أجزائه المختلفة في لحظة معينة، وتعتبر دراسة الاستاتيكا الاجتماعية في نظر كونت مكملة لدراسة الديناميكا

التمامية (Complétude) الّتي جعلها شرطا من شروط صحة الاستنتاج و مقبوليته، حيث أقام مجمل تنظيره من تعميم النتائج الّتي خلُص إليها من أبحاثه التاريخية المُقارنة، الّتي جعلها من مصادر وروافد حجاجه، وذلك حين أعمل عامل الزّمن في استدلاله، وأنزله منزلة المفهوم الجوهري المُفسّر للحقيقة اللّغوية؛ أي المُفسّر لاشتغال اللسان على المحور الآني، والمُفسّر كذلك لتغيّر اللسان (langue)، الّذي هو مظهر قار وثابت من مظاهر اللسان البشرية[2] (langage)، لأنّ مؤسسة اللسان قد جُعلت خصيصا لتتغيّر ولم تجعل لتثبت على حال في تصوّر سوسير ، فلا وجود لأيّة خاصية لسانية دائمة (permanent) وإن هي ثَبُتت وتواصلت فذلك بمحض الصدفة، على حدّ تعبير سُوسير في المحاضرة الثالثة1911. بل لا وجود في اللسان إلا لخصائص ظرفية انتقالية (transitoire).[3] وعليه تصبح خاصية التغيّر (transmission) القانون و الناموس الأول للسان البشري في تصور سوسير.[4]

وبذلك يكون المنهج التاريخي قد أسهم ، على حدّ قول، سُوسير في تجديد اللسانيات[5] لأنّ الزّمن (التعاقب) وحده من يعلمنا تجريبياً ما هي قيمة الدّليل اللغوي[6]، ثمّ يُعمم سُوسير هذا الموضع الحجاجي الخاص حيث يقول في مقطع حجاجي ورد في الصفحة الأخيرة من المحاضرات المنشورة في نسختها الشائعة 1916 والّتي كان من اللائق أن

الاجتماعية» ينظر: محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، 1997. لقد أشار اللساني بول شوشار في تعليقه النقدي على المحاضرات سنة 1917إلى هذه الصلة بين كونت وسُوسير حيث قال:

P.Chauchard in : C .Normand, avant Saussure, ibid, « linguistique synchronique, linguistique diachronique au sens ou A. Comte faisait une distinction entre sociologie dynamique et sociologie statique », p. 177.

[1] F.De Saussuire, C.L.G, ibid : « en dehors de la durée, la réalité linguistique n'est pas complète et aucune conclusion n'est possible », p. 113.

[2] فرديناند دى سُوسير، دروس في الألسنية العامة، المرجع السابق، ص144.

[3] F.De Saussure, Écrits de linguistique générale, ibid, p165.

[4] F.De Saussure, Écrits de linguistique générale, ibid, p151.

[5] فرديناند دى سُوسير، المرجع نفسه، ص126.

[6] F.De Saussuire, Ecrits de linguistique générale, ibid ,p .231

تكون من مقدّمات[1] الاستدلال االسوسري مُبيّنا موضعا حجاجيا هو الزّمن حيث يقول:« وعلى العموم فكل ما بناه الزمان يمكن أن يهدّمه الزمان وأن يحوّله إلى حالة أخرى »[2].

ومن النتائج التي يُعلمنا إياه الزمن كذلك اعتبار اللسان نتيجة من نتائج التغيير العرضي الذي يحدث بالصدفة حيث تصبح حالة(état) اللسان على الدوام ذات طابع عفوي،على أنّ سُوسير لم يقدّم في المحاضرات المنشورة 1916 تفسيرات وافية حولهذا التمييز بين الآنية والزمانية مُبررا ذلك بقوله: « فالتمييز بين ما هو زماني وما هو آني . وهو تمييز ينبغي أن نُحافظ عليه . قد يتطلب تفسيرات على جانب من الدّقة واللّطف لا يتناسب ونطاق هذه الدروس»[(3)].

التفت الخطاب السُوسيري حين رام الانتقال(progression) في التحليل بغية استغراق مستويات الوصف المختلفة إلى عامل الزمن، وهو عامل جوهريٌّ في الظّاهرة اللّغوية[(4)]. مُتبعا في انتقاله مساراً حجاجيًّا(trajet argumentatif) قائما على وجهة النّظر التي تعني المنهج (méthode) في هذا السياق إزاء الموضوع، وسالكا في الوقت ذاته إستراتيجية المُحاصرة والتطويق التي تمنع الردّ والتعقيب من خلال سدّه لمنافذ الإفلات من التسليم على المعروض عليهم فلم يترك لهم مجالا للهروب من موضع الإلزام حين يقول:« لا وجود في

---

[1] وهذا راجع إلى موضعها الطوبغرافي من المحاضرات السُوسيرية في نسختها الشائعة، حيث جعلت آخرصفحة من النسخة الشائعة.

[2] فردينان دى سُوسير، المرجع نفسه، ص 347.

«D'une manière générale toute ce que le temps a fait, le temps peut le défaire et le transformer ».

[3] فردينان دى سُوسير، المرجع نفسه، ص 217.

[4] يقر سُوسير أنّه استوحى هذا المفهوم من اللسانيات التاريخية، ثمّ ينتقد النحو التقليدي الّذي يجهل حسبه هذا المفهوم، وكذلك ينتقد فلاسفة اللّغة بخصوص هذه القضية. ينظر : F.De.Saussure, C.L.G, ibid, p.122.

اللسانيات لوجهات نظر مختلفة حيث يسوغ لك أن تُطبقها بمشيئتك، بل هناك وجهتان (قاهرتان) مُلزمتان نابعتان من الموضوع في ذاته؛ الآنية والتاريخية (métachronique) ».[1]

يتّضح لنا من هذا المقطع الحجاجي السالف الطابع المُلزم للحجاج السُوسيري الذي صاغه في أسلوب الحصر(restriction) (لا .... بل) الذي يُقدّم التدعيم والنتيجة داخل سُلم حجاجي تنازلي حيث؛ بدأ بنفي وجود وجهات نظر في اللسانيات، ثم جاء بالنتيجة والتدعيم بعد " بل" ؛ التي تفيد الإضراب الإبطالي، والحصر من الأساليب المُهيمنة على الحِجاج السُوسيري في المحاضرات والمخطوطات على حدّ سواء، إذ لا يترك لنا سُوسير فرصة الاختيار بل يفرض رأيه علينا فرضًا عن طريق الطاقة الإقناعية لأسلوب الحصر.

إنّ التّسليم بالطابع النظامي للسان والّذي لا يكون نظاميا إلاّ في آنيته يفرض على المنهجية اللّسانية كما عرضها سوسير أن تُجري قبل كلّ شيء تحليلاتها (أبحاثها) على المستوى الّذي تظهر فيه الوحدات اللسانية والبنى التركيبية (الأوضاع) آنيا، فاللسان عند سُوسير هو كذلك نظام صوري وآني حيث يغدو مفهوم العلاقة[(2)] المفهوم الضروري والجوهري في الخطاب النّظري السُوسيري، لأنّ سُوسير يكون قد ذهب أبعد مما ذهب إليه راسل إذ هو بقلبه للخطاطة السكولائية (scolastique) أعطى أولية تكوينيّة للعلاقات على حُدودها[3] ؛أي العلاقات الموجودة بين الكلمات بكل اختلافاتها في التأدية والنطق (= التحصيل)، وبين الدّلالات والمعاني، ومن المعلوم أنّ هذا التوافق بين الكلمات والدلالات لا يُدرك عند الفرد المتكلم إلاّ في صلب جماعة لغوية محددة،و في زمن محدد[(4)] لأنّ

---

[1] F.De Saussure, Ecrits de linguistique générale, ibid, p263.

[2]. وهو ما تؤكده بكل وضوح المخطوطات المنشورة حديثا (2002) فيما ذهب جاكبسون إلى القول إنّ العلاقة الثنائية من حيث كونها إجراء نفسي تعد أوّل عملية منطقية للطفل. ينظر :

-R..Jakobson, essais de linguistique, ibid, p p. 145. 146.

[3] دوني فرنان، مدخل إلى فلسفة المنطق تر: محمود اليعقوبي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،2006، ص 64.

[4] . F. De Saussure, Ecrits de linguistique générale, ibid, « a ignorer systématiquement toute Circonstance étymologiques ou rétrospectives, les quelles absentes de la conscience », p.68.

التاريخ يغيب عن وعي الفرد المتكلم دون أن يعيق ذلك اشتغاله، فاللسان بهذا المفهوم نظام آني[1] في أصله ؛أي هو ظاهرة آنية.

وعلى ما تقدم، يخلص الاستدلال إلى نتيجة مؤداها إنّ حصول ملكة اللسان لفرد ما، تعني فيما تعنيه أن يتشارك هذا الفرد مع جماعة لغوية محدّدة، وفي زمن محدد طريقة خاصة ينسب من خلالها الأصوات بالأغراض، بمعنى أنّه يتقاسم مع أفراد الجماعة علاقات التوافق أو الإحالة. لأنّ اشتغال (fonctionnement) اللسان عند الفرد حين يُفْهِم ويَفْهَم يتّم بتقابل الوحدات اللّسانية في ذهنه، فهو يجهل التاريخ جهلاً تاماً مطبقاً، دون أن يعيق ذلك الجهل آلية اشتغال اللسان؛ أي لا يُعطّل آلية تحديد هوية الوحدات اللسانية الّتي تُمكّن الفرد من أن يُفْهِم ويَفْهَم.

ومن المعلوم أنّ سُوسير، كما قدمنا ذلك في أوّل القول، قد أسس شرعية التحليل الآني على مبدأ الاعتباطية الجذرية التّليل اللغوي، أي على مستوى التعاصر(coexistant) الوظيفي للوحدات اللّسانية، وهذا المستوى هو ما أطلق عليه سُوسير مُصطلح الآنية (Synchronie)، أو بصفة أدّق مُصطلح (Idiosynchronie)، وهذه الدّراسة الآنية في نظر سُوسير لا تُقصي إطلاقا الدّراسة الزمانية (التاريخية)، الّتي لا تدرج عامل الزّمن في التحليل كما اعتقد بعض النقاد والشُرّاح[2].

---

[1]. وصف سُوسيراللسان على أنّه نظام آنيُ في الصفحات التالية من المحاضرات(الأ صل الفرنسي، المرجع السابق): ص24 (مرتين)، ص43، ص116، ص124، ص127، ص141، ص158، ص180. وعليه فإن نسبة تواتر هذا التخصيص لمُصطلح النّظام بالمقارنة مع عدد مرات ورودها في المدونة كلّها (139 مرة) تمثل 12,51% .

[2] لقد أسس علماء براغ نقدهم واعتراضهم على الثنائية السُوسيرية على هذا الفهم، كما يتبين لنا ذلك من أقوال جاكبسون :
-R.Jakobson,une vie dans le langage, ibid, p 26 .« selon le Cours, la dualité synchronie - diachronie est source de difficulté particulière en linguistique on doit donc séparer ces deux aspects et étudier soit les relation coexistantes dans un système linguistique « d'où toute intervention du temps est exclue ».et voir : - R. Jakobson, essai de linguistique générale, p.77.

إنّ المقصود بالحقيقة اللّسانية ما أطلق عليه سُوسير مُصطلح الموضوع، فالموضوع، كما أسلفنا في الفصل الثاني، هو حاصل الصياغة النّظرية (شرط واحد + شرط ثاني) لابد له من الناحية المنهجية أن يكون كُلا بذاته، وذلك لأنّ سُوسير يستدل بالقول إنّ الزّمن هو العامل الجوهري في التغيّر اللغوي، وهو في الوقت ذاته الإطار الّذي تتثبت فيه علاقات التوافق بين الدوال والمدلولات أو ما يُعبّر عنه سُوسير بـ "نظام العلاقات" (le système des rapports). [1]

يتعذّر في الحقيقة فهم مبدأ الآنية بمعزل عن مبدأ الزمانية (التاريخية)، ذلك أنّ سُوسير كان يرى أنّ التقابل بين المفهومين ما هو في الحقيقة إلاّ تقابلاً بين وجهات النّظر إزاء الموضوع الصوري[2] الّذي هو اللسان باعتباره نظاما[3]، فالتقابل على هذا ذو طابع منهجي خالص، كما أنّه مبدأ إجرائي مزدوج لفهم[4] (classification) اللسان، يتعلق بالدرجة الأولى بالباحث وموضوع بحثه، والموضوع بالمعنى السُوسيري له، يعني أنّ التمييز بين وجهة النّظر الآنية والزمانية تجرى على الموضوع الصوري الناتج عن البناء على وجهة النّظر[5]، وليس على المادة بما هي جملة الأحداث المادية والمحسوسة.

لقد سبق وأن عقدنا تقابلاً بين وجهة النّظر من جهة، وبين الفرض النّظري من جهة أخرى، فوجهات النّظر في هذا المقام الّذي نحن بصدده، تعني أن يقوم الباحث الواصف بتعيّين فترة زمنية يُحدّدها بصرامة جاعلاً منها مجالاً للبحث الآني السنكروني، وهذا التعيين في حقيقته هو تعيين منهجي افتراضي يقوم ضمنيّا على افتراض تجانس النظام اللغوي في

---

[1] ينظر بخصوص هذا المفهوم الأخير: المحاضرات، الأصل الفرنسي، المرجع السابق ص 121.

[2] الموضوع الصوري (objet formel) هو وجهة النّظر أيّ الاعتبار الّذي يعتبر به الموضوع المادي (objet matériel) ينظر: P. Folquié, ibid, p.290.

[3] فالنظام في حقيقته هو تصوّر تقديري يدخل ضمن التصنيفات المنهجية، إذ لا يتصل بواقع الظّاهرة كما هي مُنجزة في الوجود الطبيعي ينظر،عبد السلام المسدي، قضايا في العلم اللغوي، المرجع السابق، ص94.

[4] F. De.Saussure, ibid,« une fois en possession de ce double principe de classification », p.138.

[5] F.De Saussure, Écrits de linguistique générale, ibid : «deux point de vue forcés résulte d'objet même (synchronie et métachronie) »p263.

هذه الفترة المُحدّدة، بمعنى غياب تأثير كبير للزمن فيها، تماماً كما حدّد علماء العربية عصر الاحتجاج اللغوي وحصروه افتراضيًّا بناء على افتراض تجانس بنية اللغة العربية الفصحى الموصوفة في تلك الفترة، حيث نفهم من حصرهم عصر الاحتجاج إقرارهم الضمني بأنّ اللغة العربية قد طرأ عليها تغيّير قد مسّ انتظامها الداخلي(تناسب أوضاعها)، وأنّ هذا التغيير من العمق والخطورة ما جعلهم ينتبهون إليه، حيث يمكن أن نشرح التعيين الافتراضي وفق المخطط التالي[1] :

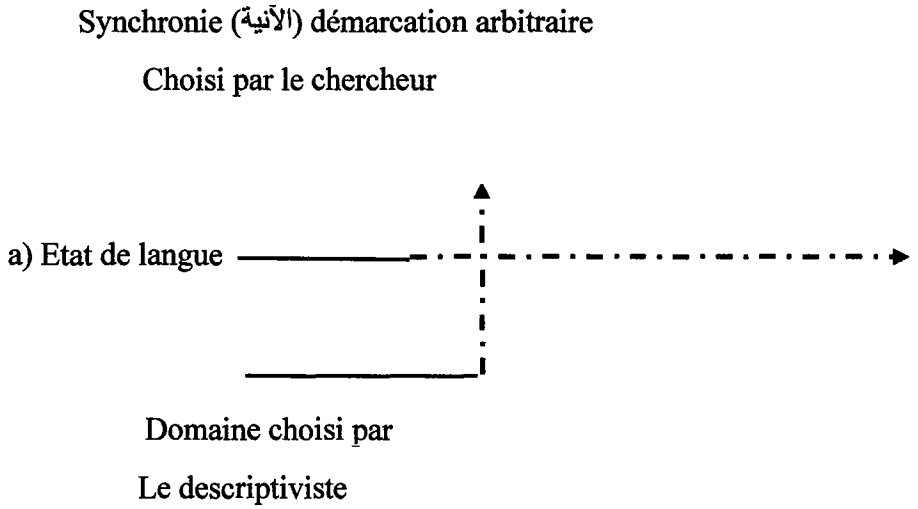

(1) مخطط توضيحي للآنية.

من أمثلة الدراسات الآنية الجيّدة ما قام به اللساني الفرنسي بيار قيرو (P. Guiraud) حين دراسته للفرنسية الوسيطة[2]، حيث حدّد مجال الوصف تحديدا صارما، وهو ما أشار إليه مالمبرج (Malmberg) في المخطط السالف بالمجال: (Domaine choisi par Le descriptiviste).

[1] B.Maimberg, analyse du language, ibid, p.31.
[2]-P. Guiraud, le moyen français, Paris, P.U.F ,1972.

حيث حدد قيرو مجال الوصف بحرب المائة عام (1328 /1346) إلى غاية نهاية الحروب الدينية 1598[1]، ثمّ وصف قيرو هذا الإجراء بقوله؛ إنّه مُجرّد معلم بسيط نظراً لصعوبة حصر التغيير اللغوي بحدود صارمة[2].

وقد خلص قيرو من بحثه المنهجي السالف إلى القول بخصوص مقولة الزّمن النحوي إنّ الفرنسية الوسيطة، والفرنسية الحديثة لغتان مُختلفتان تماما، وإذا ما حدث وتشابهت الفرنسية الوسيطة والفرنسية الحديثة في بعض الأزمنة النحوية فإنّ تلك الأزمنة النحوية تنتمي إلى نظامين نحويين مُختلفين تماما، وقد احتجّ قيرو لمذهبه بالمثال التالي[3]:

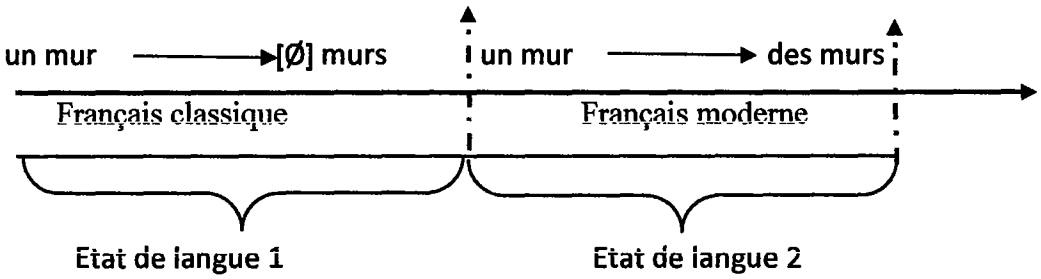

(2) مقولة الزّمن بين الفرنسية الوسيطة والحديثة.

وبهذا يكون قيرو قد أجاب سلفا عن التساؤل الّذي طرحته فيما بعد بعض الأدبيات اللّسانية الفرنسية المعاصرة[4]، كما فسّر ظاهرة تشكل الفرنسية الوسيطة بردّها إلى تلك الوظائف الثقافية الّتي كان على اللّغة الفرنسية أن تؤديها في ذلك العصر[5].

---

[1]- P.Guiraud, ibid, p.5.

[2] - P.Guiraud, ibid: « ce ne sont là que de simples points de repère, car est il impossible de dater et même d'identifier les limites de l'évolution linguistique», p .5.

[3]. الترسيمة وعلامة الموضع الفارغ من عندنا.

[4] - Sylvain Auroux et autres, Histoire et grammaire du sens, Paris, Armand Colin, 1996, «l'ancien français est - il du français », p.73.

[5]- P.Guiraud, ibid, p.121.

1.7 سند التمييز:

استند سُوسير في الفصل المنهجي الّذي عرضه بين المبدأين الآني والزماني على معرفة المتكلمين [1] باعتبارها مرجعية أو مَعلما يُبنى عليه التحليل اللساني الآني، حيث يقول: « لئن كانت الألسنية الآنية لا تقبل سوى منظارا واحدا هو منظار المتكلمين وبالتّالي لا تقبل إلاّ منهجا واحدا، فإنّ الألسنية الزمانية تفترض في الوقت نفسه وجود منظارين اثنين أحدهما استقبالي يساير مجرى الزّمن والآخر استردادي يعود فيه إلى الوراء». [2]

من الملاحظ إذاً، أنّ سُوسير قد استمدّ شرعية التحليل الآني من منظار المتكلمين بغية إضفاء واقعية نفسية على الوصف والتفسير اللسانيين.

يُعلل سُوسير مفهوم الحالة بكونه (état de langue) مفهومًا تقريبيا في اللّسانيات الآنية، مُستدعيا مرة أخرى في هذا القضية المجال الحِجاجي المشترك بين اللسانيات والعلوم الأخرى الّتي يتعذّر فيها بناء البرهان ما لم يتمّ الاتفاق المُسبق على تبسيط المعطيات (données)[3]، (données)[3]، ثمّ يحتجّ سُوسير على الطابع التقريبي لمفهوم الحالة بدليل آخر يتمثّل في كون العلوم، حتّى الدقيقة منها، تهمل بعض القيّم مثلما هو الحال في الرياضيات الّتي تهمل بعض القيّم في حساب اللوغاريتم.

2.7.موضع التمييز من البنية الكُلية للخطاب :

لقد أعطى سُوسير الأولية المنطقية للدراسة الآنية على الدّراسة الزمانية، لكن ينبغي لنا أن نفهم جيّدا أنّ سُوسير أقرّ بالأولوية المنطقية للآنية في صلب البناء العام لخطابه الواصف،

---

[1] لا بدّ من الإشارة إلى أنّ مُصطلح المعرفة (أو الوعي conscience) يُطلقه سُوسير للدلالة على القدرة الموضوعية الحقيقية لإنتاج المقاطع استنادا على قوالب (أي الصيغ بتعبير النحاة العرب) قياسية (analogique) معروفة. ينظر (سُوسير، المحاضرات الأصل الفرنسي، المرجع السابق ص ص 234 233 و (ص ص 251 258)، ودومورو ، الحاشية النقدية رقم 189.

[2] فردينان دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، دروس في الألسنية العامة، ص 319.

[3] - F.De Saussure, C.L.G, ibid, p.143.

دون أن يُعطيها التحكم والسيطرة المطلقة على مناهج التحليل اللساني، وبهذا يتميّز سُوسير عن أسلافه أصحاب المنهج التاريخي التعليلي الفيلولوجي للقرن التاسع عشر، الّذين حصروا العلميّة كما أسلفنا في الفصل الأول، في التاريخية حصرا مُطلقا، من حيث إنّهم جعلوا التاريخ مبدءا إجرائيًّا وجعلوا التاريخية المعيار الوحيد الّذي أقاموا عليه علمية الدراسة اللّسانية.

يُعلل سُوسير هذا التمييز، وهو تعليل كما يبدو أقرب إلى الميتودولوجيا، مُحافظا على انسجامه مع المُنطلقات النّظرية المُوّجهة الّتي تمّ إقرارها حيث يقول سُوسير:« وبالنسبة إلى العلوم المُباشرة للقيّم فإنّ هذا التمييز يُصبح ضرورة عملية بل ضرورة مُطلقة في بعض الحالات. ففي هذا الصدد يمكن أن نتحدى العلماء فنقول لهم تُرى من منكم قادر على أن ينظّم بحوثه تنظيما محكما دون أن يقع في اعتبار هذين المحورين أي دون أن يقع التمييز بين نظام القيّم في حد ذاتها وبين هذه القيم نفسها ناظرين فيها باعتبار الزمان؟ »[1].

يبدو أنّ الخطاب السُوسيري ـ كما يبدو لنا ـ بخصوص قضية علاقة الزّمن بالظّاهرة اللّغوية يقدّم أكثر التفاسير إقناعا وواقعية مما تقدّمه النّظرية التوليدية التحويلية على سبيل المثال حين افترضت مفهوم الأفكار الفطرية (les idées innées). فالعثرة الاستدلالية التي تستتبع عجزا إقناعيّاً في المسعى التوليدي قد ورثها من أسلافه، على أنّ تشومسكي وأتباعه يحيلون في هذه القضية على الفكر العقلاني الديكارتي، ونقصد بالأسلاف على وجه الخصوص رُهبان بورورويال، حيث فسّر الراهبان اختلاف اللغات تفسيرا أقلّ ما يقال عنه إنّه تفسير لاهوتي خالص.[2]تلك التفسيرات اللاهوتية هي التي نبذها سُوسير نبذا مطلقا في سعيه

---

[1] فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، المرجع السابق، ص، 127.

[2] « dieu est le garant [الكفيل]du sens et de la transcendance des symboles[المعاني الكلية للرموز] et par de là les langues diverses » dictionnaire des notions philosophiques ,ibid, p.145.

إلى بناء العقلانية التاريخية المُفسّرة للتغيّر اللغوي، وترسيخ التفكير العقلاني في الخطاب اللساني.

خاتمة

من النتائج التي خلصنا إليها في هذا الفصل المعقود لدراسة ترتيب الحجاج السوسيري هو أنّ انتقال الاستدلال السُوسيري في توسعه لتفسير المظاهر الأساسية للسان البشري من وجهة نظره يمكن وصفه على أنّه يشتمل على خصائص ثلاث هي:

الشمولية والانسجام (الالتئام) من خلال مُراكمة الالتزامات(stock d'engagement) المحقق للتماسك التوجيهي والموضعي والتماسك المتعدد الأصوات والاقتصاد.

فالمقصود بالشمولية في هذا السياق هو استيفاء النّظرية السُوسيرية للوصف أي استغراقها لكل للمظاهر الاساسية للظّاهرة اللّغوية، أمّا الانسجام فيتلخص في كون هذا التوسع (التفريع) لا يتناقض مع المُقدمات الّتي انطلق منها سُوسير، بمعنى أنّه توسع نظامي(progression systématique)، أمّا الاقتصاد فالمقصود منه في هذا السياق هو بناء سُوسير على مقدمة واحدة للتوسع منها، وهذه المقدمة هي الاعتباطية الجذرية للأدلة اللّغوية، لتفسير الطابع الفطري تفسيرا تاريخيا فيما يمكن الاصطلاح عليه بالعقلانية التاريخية، وبهذا يكون الخطاب النّظري المعرفي لسُوسير قد حقق ما كان ينشده الفيلسوف الفرنسي كوندياك (Condillac) في الأنظمة العلميّة بخصوص معيار الاقتصاد؛ أي الاقتصاد في المبادئ لأنّ مكمن الغلبة في دلالة الحُجّة لا في عددها بمعنى أن وفرة الأقوال ليست دليلاً على صحتها.

أمّا من وجهة نظر حجاجية إقناعية فإنّ الاكتفاء بعدد قليل من المبادئ الحِجاجية في بناء الخطاب يزيد من نجاعته التأثيرية ومن طاقته الاقناعية، وذلك لموافقته مع القدرات العقلية للمعروض عليهم ومع مجهودهم العرفاني المبذول لتحصيل مقاصد المُحاجج حيث لايَكلُ ذهن المعروض عليه في الإلمام بالعدد الهائل للمبادئ الّتي قد تُعرض عليه، ثمّ إنّ تشعب المُقدمات والمفاهيم المُفسّرة واستغلاقها على الفهم يُفضي إلى صعوبة الخطاب الواصف أكثر من الموضوع المراد وصفه (اللسان البشري) مما يجعل الدّليل أقلّ وضوحا من

المدلول من جهة، ويجعل من الخطاب النّظري التفسيري بمنزلة الآلة اليدوية الرافعة الأثقل من الحِمل المُراد رفعه حيث يحرمها من صفة البساطة، إذ قد يتحول الخطاب النّظري المُغرق في التعقيد، كما يُوصف خطاب يلمسليف على سبيل التمثيل، حائلا دون الفهم المباشر لقضايا اللسان الموصوف فيغدو اللساني الذي يتوسل بهذا الضرب من الخطاب المُعقد طالبا فهم اللسان البشري، بمنزله من بتَر ساقيه ليمشي على عُكازين.

وقد يكون مردُ هذه الصعوبة الّتي أشار إليها بالي في تحليل خطاب العلم والمعرفة إلى عدم انفصال جهازه المفهومي عن جهازه التحليلي.

كما تتجلت لنا من خلال تحليل هذا الفصل الطبيعة البنائية للخطاب المعرفي من خلال لزوم المفاهيم على سبيل الاقتضاء، إذ لا معنى للمُحاجَة باعتبارها ممارسة للفكر الصائب ما لم تكن قضاياها تلزم الواحدة منها من الأخرى.

الخاتمة

لقد خَلصنا من دراستنا لطرائق التدليل الخَطابي الحجاجي التي تسلك المسالك اللغوية والمنطقية من خلال وصف وتحليل الطريقة التي اتبعها سُوسير في عرض دَعاويه إثباتا وإبطالا إلى بعض النتائج التي تكشفت لنا من خلال هذا البحث وهي:

قام سُوسير بتغيير بؤرة الاهتمام الفلسفي اللساني من الاهتمام بالقضايا الجزئية إلى القضايا الكُلية حين أكد على ضرورة تشبع اللساني بالنّظر الفلسفي المُفضي إلى التجريد إذا أراد أن يقول شيئا عاما وكونيا حول اللسان البشري.

لكي يؤدي الحِجاج وظيفته الحقيقية في بناء المفاهيم ويحصل مقصديته الإقناعية لابد له من التوفر على شروط مُحددة يفقد نجاعته إذا تخلفت تلك الشروط، وتنقسم هذه الشروط إلى ما يتعلق بالحُجّة معزولة عن سياقها الكُلي، وما هو مُتعلق باندراجها في الخطاب في كُليته، إذ يجب أن تكون مُنسجمة مع حُجج أُخرى تتبنى الموقف نفسه حال التساند ومنسجمة مع فئتها حال التعارض، وذلك بأن تكون الأفعال الحِجاجية محمولة على وجه واحد من جهة التوجيه (coorienté) صوب إسناد دعوى من الدعاوى إثباتا وإبطالا.

ومعنى هذا أنّ سُوسير قد جعل من مَوْضعة الحُجّة وترتيبها، وإيلائها موضعها من النسق النّظري المُوجِّه في بناء تصوّراته من جهة وضع حُجّة الاعتباطية ضمن بنية مفاهيمية مُحكمة، شرطاً من شروط فعالية المُحاجّة وانسجامها، لأنّ الانسجام الحجاجي مؤذن بالخطابية، وعليه فقد أضحى من العسير التسليم بوجود الحقيقة المعزولة القائمة برأسها والتي لا تندرج في بنية مفاهيمية كُلية في ميدان الخطاب العلمي النّظري.

كما جعل كذلك من وضوح المُنطلقات (المقدمات) وتلاؤم المسار الحجاجي معها، ثم لزوم النتائج من المنطلقات شرطًا من شروط نجاعة المُحاجة وممارسة الفكر المعرفي الصائب، يُضاف إليها وضوح اللغة والأساليب التعبيرية الحاملة مفاهيم نظرية لأنّ الغموض والاشتراك الذي يمكن أن يتسبب فيه الفائض الخطابي من الصور البلاغية التي

لا تُسخر لمقاصد معرفية، قد يعوق تبليغ الدلالات المعرفية تبليغاً سليمًا ويسيرًا إلى المعروض عليهم حيث لا يجتمع حُسن التفكير مع فساد التعبير.

إنّ سعي سُوسير إلى إضفاء طابع الصرامة العقلية على حجاجه بسد ثغرات التضخم البلاغي يُعدّ سعيًا منه نحو ترسيخ النظرة العقلانية في طرائق النّظر إلى اللسان البشري ومداخله، وقد ظهر لنا ذلك من خلال القيود والضوابط والشروط التي وضعها في مناقشته لنظرية التعريف بوصفها من حُجج التأطير حفظاً لها من وجوه الاعتراضات.

بناء الاستدلال على التعريف المُترابط (conséquente) الذي ينفلت من الحلقة المُفرغة للتعريف العشوائي إذ يقع بالتعريف المنطقي المترابط الانتقال النظامي من المقدمات إلى النتائج وتحقيق وجه الانسجام، وذلك بالالتزام بفحوى التعريف على مدار الخطاب في كُليته وليس في المواضع انقياد التحليل فقط.

كما تكشفت لنا كذلك الطريقة التي دأب عليها سُوسير في عرض موضوعات نظره ؛حيث يبدأ في الغالب استدلالاته بطرح السؤال الذي هو بؤرة الحِجاج، ثم ينتقل إلى إيراد مثال له صلة بالإشكالية المطروحة وبالواقع الذي يتوجه إليه الاشتغال العلمي، ثم ينتقل إلى نقد وجهات نظر اللسانيين السابقين والمعاصرين (المحاورة بالحضور والغياب) ويُبيّن قصورها بخصوص القضية المطروحة للنقاش، وقد تكون وجهات النظر هذه منسوبة إلى الحس المشترك الذي يعبر عنه سُوسير بمُصطلح الوهم الذي يكثر دورانه في خطابه، ثم يقوم بعد ذلك بالاعتراض عليها وتضعيفها، ثم ينتقل إلى إيراد المبدأ البديل عنها أي؛ مَوضعه الحِجاجي الذي يبني عليه حجاجه سالكا في ذلك آلية البديل، ثم يعرض النتائج التي تلزم من البناء على هذا الموضع.

ظهرت لنا محاور الاشتغال الحِجاجي السُوسيري التي كانت مدار استدلاله من خلال توضيح المقاصد المعرفية والمطالب النّظرية الّتي كان سُوسير يروم تحصيلها وهذه المحاور هي :

1. بناء النسق النّظري المُوجّه.(الأصول النّظرية المُوجّهة= كل التعريفات والتحديدات).

2. تعيين الواقع الّذي يتجه إليه الاشتغال العلمي نظرا لغياب المُعطى الماقبلي الجاهز في اللسانيات تحقيقاً للوظيفة المرجعية التي ينهض بها الحِجاج من حيث كونه وسيلة لوصف العالم.(موضوع اللسانيات، الوحدات اللّسانية، الدال المدلول...).

3. بناء المناهج التحليلية الناجعة الّتي ينبغي الاعتماد عليها لدراسة هذا الواقع.

وإذا كانت هذه هي المحاور الكُبرى للخطاب السُوسيري، التي أشرنا إليها في المقدمة على أنها المبادئ المِحورية الّتي دارت حولها الاستدلالات اللّسانية قديمها وحديثها(لسانيات المحاور)؛ فإنّ سوسير كما ظهر لنا من خلال هذه الدراسة يكون قد اعتمد على استراتيجية النقد والتأسيس باعتبارها آلية توسل بها لبناء المعرفة وتصحيحها ونقدها وتبليغها،إذ سلك لتحصيلها مسلكين حِجاجيين هما:

المسلك النقدي : (méthode Critique) الذي يصطلح عليه سُوسير بالمنهج التطبيقي(التحليل) يتجلى في مراجعته للأصول المعرفية للدرس اللّغوي السّابق له والمعاصر له، وهو يوضّح إبستيمولوجية سُوسير أو موقفه الفلسفي العام من قضايا اللسان البشري موضوع الدراسة.

المسلك البِنائي: (méthode Constructive) الذي يصطلح عليه سُوسير بالمنهج النّظري(التركيبي) وهو المسلك التأسيسي المُتمثل في وضعه للحدود والأصول والتصّورات النّظرية المُوجّهة لاستدلالاته بوصفها بديلة لتلك الأصول المعترض عليها.

توجه سُوسير بفعله الحِجاجي الكُلي إلى هدم و تقويض النسق النّظري المُوجّه الذي سبقه وعاصره من خلال تحديد الدعاوى الأم الأولى بالهدم فيه، مُحدداً بذلك مركز ثقله والإجهاز عليها بجملة من الحُجج المُبطلة مما يستتبع بالضرورة هدم النسق كُله.

إنّ العقلانية التاريخية هي من المقاصد الحِجاجية التي انعقد من أجلها الخطاب السُوسيري وهي النتيجة العامة بما هي الدَعوى الكُلية التي خلص إليها، وعليه توجهت كُل الدعاوى الفرعية إلى إسنادها بغية تفسير الجانب الفطري في اللسان البشري تفسيراً تاريخياً عقلانياً.

ومن مقاصد الاستدلال السُوسيري نشدانُ العقلانية بوصفها مطلباً من مطالب التداول الحِجاجي وضابطاً من ضوابطه إلى جانب درء التعارض لتحصيل الوحدة المفهومية لنسقه النّظري المُوجِّه.

كما خلصنا كذلك في مسألة الرواد إلى نتيجة مفادها أن الخطاب المعرفي السوسري ومنطق تفكيره ليس تركيبا وتأليفًا بسيطاً لمضامين معرفية معروفة قبله (simple juxtaposition)؛ أي تجميعا بسيطاً للمعارف ورصفاً تراكمياً لها، بل هو بنية مخصوصة مُتفردة من جهة تأليفها؛ أي نسجها بتلك الشبكة من العلاقات الحِجاجية التي حاولنا استصراحها، حيث تمكنا من مُناقشة النقاد بخصوص أصالة الحُجّة السُوسيرية ممن اعتبروا سُوسير مُجرد مُنظم لمعارف عصره. فليس الحِجاج شكلاً نظّم فيه سوسير معارف سابقة، بل هو طريقة مُكونة للمعارف ومنشئة لها.

لم يكن موقف سُوسير من اللسانيات التاريخية موقفا ثوريّاً راديكاليا كما قدمتها لنا أدبيات الشُرَّاح وجل النقاد أو ما عبرت عنه الأدبيات النقدية الغربية بعبارة؛ (table rase) بمعنى أن سُوسير قد نفض يديه كُليًّا من وجهة النّظر التاريخية وهدمها هدماً كُليا، بل إنّ سوسير على النقيض من ذلك يعترف بأخذه منها المناهج وبعودته إلى وجهة النّظر التاريخية بعقلية جديدة.

إنّ نظر سُوسير في خطابات سابقيه هو نظر استدلالي من جهة تركيزه على الدليل الذي يوصل إلى الحقيقة ويوجب العلم حيث لم ينصرف نظرُه إلاّ نادراً من الدليل إلى ذات المُستدل به (العارض).

إنّ خطاب سُوسير ليس مُجرد تأمل وتخمين محض، بل هو خطاب مقامي تفاعلي تشاركي لأنّه مسبوغ بما كان قبله وبما عاصره، حين تقاسم المعرفة مع مُحاوريه من حيث إنّه اتخذ موقفا من معاصريه وسابقيه محاوراً ومناقشا لهم، ومتجاوزا في كثير من الأحايين لأفكارهم المعروضة عليه، وحتى وإن اتّخذ موقفا منهم أو مسافة منهم، فإنّه يكون قد فكر معهم بقدر تفكيره ضدهم حين قدحوا فيه طلب التفكير حيث لا حجاج في ما لا اختلاف فيه، فخطاب سوسير على ما تقدم خطاب لم يُنجز بمعزل عن التاريخ أو عن لحظته التاريخية.

اصطبغ الحِجاج السُوسيري بالطابع التشاركي والمُحاورة التناظرية إذ عددنا أنّ كُل تفكير حجاجي هو تفكير مع الآخر وتواصل معه من خلال إشراكه في بناء المعرفة وتصحيحها ومراعاة مقتضيات التبليغ التي ظهرت لنا من خلال تحرج سُوسير الشديد في المعالجة المُصطلحية من قبيل مصطلح الاعتباطية (حر، مستقل)، وكذا لجوؤه إلى التمثيل (تشبيه، استعارة) الذي يؤدي وظيفة التصوير من خلال نقل المُجرد إلى المحسوس.

الانسجام الحِجاجي لا تُحدده العلاقات الشكلية النصية بالضّرورة، وإنّما السياق والمواضع الحِجاجية الخاصة والخطاطة الكُلية للخطاب والدور الذي للمكون المفهومي في تكاثر الخطاب وتدرجه واسترساله، مما قد يقودنا إلى إعادة النّظر في التناول التجزيئي المدرسي للحجاج الذي يكتفي بإيراد الأمثلة المعزولة عن بنيتها الكُلية، وبجرد سجل للحجج (nomenclatures les arguments) لأنّ المُهم في الخطاب العلمي هي بنيته المفاهيمية التي ينهض فيها التعريف بدور إجرائي صريح أو ضمني.

تمثلت الإجراءات الخطابية التي سخرها سُوسير لتحصيل مطلب الانسجام الحِجاجي الكُلي في التزامه بمجال المُحاجّة المشترك الذي حَدده بالمعرفة العلمية المُمكنة التي يكون للمحاجج في صلبها القدرة على بناء برهان مُسند واستدلال ممكن، إعمالاً لأصله الاستدلالي

الذي مؤداه ؛ ليس كل ما هو ممكن قابلاً للبرهان، كما اتصف هذا المجال الحجاجي بالصفات والشروط التالية:

تعيين مجال المُحاجّة المشترك بين اللسانيات والعلوم الأخرى، دون أنّ يعني هذا الاقتضاء، حمل مصطلح البرهان الوارد في مقولة سُوسير على معناه العقلي القطعي الضروري. حيث يكون سُوسير بهذا قد أسهم إسهاما لا بأس به في تقويم الاستدلال في مجاله المعرفي من خلال هذا الموضع الحِجاجي الخاص بالإضافة إلى ضبطه كذلك لشروط التعريف في اللسانيات.

التزام سُوسير بمقتضى مقدمة النظامية (systématicité) التي تظهر في توجيه أفعاله الحِجاجية لتدعيم مقصده الجامع من خلال سعيه لتحقيق الوحدة المفهومية والفكرية لخطابه الحِجاجي متوسّلا في ذلك طُرقا خطابية عدة؛ منها جعله لمقدمة الاعتباطية الجذرية لمؤسسة اللسان البشري بمنزلة الفكرة والأصل النّظري المُوجِّه، حيث أصبح بمثابة الخيط الناظم والمعنى الجامع للخطاب والضامن لتسلسل الأقوال وتدرجها المُحقق لملاءمة النتائج بالمقدمات، والمُسوّغ الذي ينتقل به سُوسير من قول الانطلاق إلى قول الوصول، مُتجنبا بذلك القفز الحدسي إلى النتائج؛ أي الانتقالات(progression) المُباشر دون استدلال أو عرض الادعاءات المرسلة العارية من التسوّيغ التي لا تستجيب لشروط الادعاء العلمي من جهة افتقارها إلى السند العقلي المقبول.

بمعنى أنه جعل النظامية شرطًا من شروط صحة القول العلمي من خلال اندراج الأقوال العلمية في نظام مفهومي مُتماسك، حيث تُعدّ النظامية الصفة الجوهرية حسب سُوسير لأيّة معرفة علمية معقولة من خلال الاقتضاء الذي استنبطناه، كما أنها من القيود التي وضعها سُوسير لصحة القول العلمي حين ذهب إلى القول؛ إنّه من اليسير جدًا أن نرصف وجهات نظر إزاء اللسان، ولكن من الصعب أن نجعل منها نظاماً مُحكمًا صارمًا.

الالتزام بإحكام النظام من خلال تِعداد مبادئه وعدم تركه مفتوحا نُشداناً لمقتضيات الاقتصاد في الفكر(الذي يقابله الإيجاز على المستوي القولي التعبيري concision) من جهة وتحقيقا للانسجام المفهومي، باختيار المُقدمات المتسمة بالأوّلية أي؛ التي تستغني عن غيرها درءا للوقوع في التسلسل إلى غير نهاية، وعليه ساغ لنا اعتبار سُوسير رائدا لنظرية النظامية العلمية بوصفها حُجّة تقويمية ونقدية صحح بها استدلالات مُعاصريه وبنى عليها منهجيته النقدية في الاعتراض.

إلى جانب معيار النظامية (النسقية) فقد ضبط سوسير شروط الدعاوى التي منها:

أن تتوفر الدعوى على خاصية القابلية للبرهان ولا تكتفي بخاصية الإمكان المفهوم من قوله : « لا يجب أن نخلط بين ما هو مُمكن الوجود وما يمكن أن نقيم عليه البرهان» لأنّ حمل الممكن على القابل للبرهان مُطلقاً هو حمل فيه من التساهل الكثير.

أن تكون الدعوى تمثيلية أي تبنى على معطيات وملاحظات كافية.

أن تتصف بالشُمولية من جهة عدم تعارضها مع ما توصلت إليه العلوم المُتاخمة للسانيات الّتي تُباشر اللسان البشري من زاوية نظرها.

أن تتوخى الدعوى قدرا معتبرا من المعقولية بوصفها سمة كلّ دليل مُنضبط خالٍ من الغموض والإيهام والمغالطة ومن أيّة بنية ميتافيزيقية، وأن تتصف بالقدرة على التّدليل المُسند أي؛ توليد الدّليل المعقول والبحث عن سنده، وبناء صدق الدعوى ومقبوليتها على سلطة العقل.

تكمن الوظيفة المعرفية للخطاب العلمي في تحقيق الفهم والإفهام، حيث تدل كثرة الاستطرادات التفسيرية الانعكاسية في خطاب سوسير التي تنقلب على فكر المُحاجج فاحصة له على تحرج سُوسير بلوغ الوضوح وتحصيل الإفهام.

ومن هنا يتجلى لنا الطابع التبليغي لخطابه؛ أي تبليغ الأفكار عن طريق الشرح والتحليل مما يجعله وثيق الصلة بالحِجاج الذي هو وسيلة لعرض المفاهيم العلمية وإسنادها. حيث يُظهر لنا تحليل الخطاب السُوسيري الطابع البنائي والنقدي والعقلي والحواري له، من خلال لجوء سُوسير حين عرضه لدعاويه إلى السبيل الحواري بوصفه وسيطاً خطابيًا مما يدل على هيمنة الحوارية بوصفها أسلوبًا نمطيا(أجناسية) خاصا بالخطابات ذات الطابع النّظري في العلوم الإنسانية.

اتصفت المُحاورات الواردة في مدونتي المحاضرات والمخطوطات على حد سواء بالطابع السجالي (polémique) من خلال حضور الأصوات المتنازعة فيها ومن خلال المعجم الذي تجسد في النعوت القدحية، وألفاظ التشنيع على محاوريه على أن سجالية الخطاب وتنازعيته لم تبعداه عن الصفة التعاونية التشاركية في بناء المعرفة العلمية، كما ابتعد كذلك عن أساليب المناورة والمغالطة والإيهام والسفسطة والبنى الميتافيزيقية (أصل اللغة)، وعلاقة اللغة بالعرق مما زاد من رسوخ العقلانية فيه.

ابتعد الخطاب السُوسيري عن صفة القطعية (اليقينية) المفضية إلى الوثوقية، وقد اتضح ذلك في سعيه إلى الترجيح من خلال المُوجه الحجاجيّ ذي القصد الترجيحي "أفضل المنطلقات" لأنّ المفاضلة بين الحُجج يُظهر لنا طابعها الترجيحي؛ ويصبغ كذلك على تفكيره صبغة العقلانية من جانبها البراغماتي في نزوعها إلى اتخاذ المُقدمات الّتي تتولد من البناء عليها درجة عالية من المعقولية. لأنّ الهدف من الخطاب المعرفي ليس تحصيل الحقيقة من جهة انتفاء وجودها مُطلقة، لأن المطلقات في العلم الحديث قد أضحت دون دلالة ، وإنّما هدفه هو النجاعة الّتي هي تحصيل معقولية أكثر معقوليةً من الخطابات الأخرى.

لا يدّعي سُوسير السبق في القول بمقدمة الاعتباطية لنفسه، وإنّما يُلحّ على مسألة في غاية الأهمية تتمثل في الكيفية الّتي يوضع بها مفهوم من مفاهيم المعرفة في إطار

نظري مُعين، وكيفية توظيفه أي؛ البناء عليه لاشتقاق وتوليد مفاهيم أخرى أو جعله بمنزله المفهوم الإجرائي، وبيان علاقته بالمفاهيم الأخرى في صلب بنية مفاهيمية كلية.

كما أن مقدمة الاعتباطية الجذرية لمؤسسة اللسان البشري التي يغيب فيها التناسب بين الوسائل المُسخرة والغايات المقصودة بوصفها الدعوى الكُلية، نهضت بوظيفة خطابية تمثلت في إرساء شبكة مفهومية جمعت بينها وبين الدعاوى الجزئية.

وجماع القول في ختام هذه الدراسة ليس مهما أن نتفق أو نختلف مع سُوسير بقدر أهمّية التّفكير معه فيما فكر فيه فلسفيًا ولسانيًّا، فقد« كان سُوسير مُحفزًا بقدر ما كان مُبدعاً فكرياً »[1] حيث تتأتى صفة الباعث على التّفكير القادح له في كون سُوسير قد منحنا مداخل نظر جديدة في اللسان البشري، كما قدّم لنا فرصة المشاركة في مُناقشة موضوعات النظر التي عرضها علينا نقدا وتصحيحا، وفي حال ما سَلَّمنا مع بعض النُقاد على سبيل المُجاراة والاستدراج بتجاوز المفاهيم السُوسيرية، فإنّ ذلك لا يفرغها من قيمتها إطلاقا، بل يجعل الاختلاف معه تنازعيّا مبنيا على أدلة وليس مطلوبا لذاته، لأنّ الغاية من الحجاج هي الاشتراك في الوصول إلى الحقيقة والصواب.

[1] جون ليشته، خمسون مُفكرا أساسيا معاصراً، تر: فاتن البستاني، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2008، ص 307.

قائمة المصادر والمراجع

1.المصادر والمراجع باللغة العربية:

1.1 المعاجم

1-ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، 1990م.

2-أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، 1986م.

3-الأعسم عبد الأمير، المصطلح الفلسفي عند العرب، الدار التونسية للنشر، 1991م.

4-باتريك شارووردو ودومينيك منغو، معجم تحليل الخطاب ، تر. عبد القادر مهيري وحمادي صمّود، المركز الوطني للترجمة، تونس، 2008م.

5-بسام بركة، قاموس اللسانيات، الجزائر، د.ت.

6-جرجاني علي بن محمد، التعريفات، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، 1405هـ.

7-جميل صليبا، المعجم الفلسفي، دار الكتب اللبناني، بيروت، 1986م.

8-رازي محمد أبو بكر عبد القادر ، مختار الصحاح، تح: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 1995م.

9-محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، 1997م.

10- المسدي عبد السلام ، قاموس اللسانيات، دار المعرفة للكتاب، تونس، د.س.

11- يعقوبي محمود، معجم الفلسفة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997م.

2.1 ترتيب قائمة الكتب:

1-إفيتش ميلكا، اتجاهات البحث اللساني، تر: سعد عبد العزيز مصلوح وفاء كامل فايد، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1996م.

2-بن ناصر البعزّاتي، تكوّن المعارف، ط1، مطبعة النجاح، الرباط، المغرب، 2005م.

3-تمام حسان، الأصول، عالم الكتب، القاهرة، 2000م.

4-ـــــــــ، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، د.ت.

5-ـــــــــ، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، المغرب، 1986م.

6-جبلي عبد الرزاق وآخرون، نظرية علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1989م.

7-جفري سامسون، المدارس اللسانية التسابق والتطور، تر: محمد زياد كبة، جامعة الملك سعود للنشر والطباعة، المملكة العربية السعودية، 1417هـ.

8-جلال الدين عبد الرحمان السيوطي ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: أحمد جاد المولى، وآخرون، دار الجيل، بيروت، د.ت.

9-جورج مونان، تاريخ علم اللغة منذ نشأتها إلى غاية القرن العشرين، تر: بدر الدين القاسم، مطبعة جامعة دمشق، سوريا، 1982م.

10- جون تريكو، المنطق الصوري، تر: محمد يعقوبي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992م.

11- جون ليشته، خمسون مفكرا أساسيا معاصراً، تر: فاتن البستاني، ط1، مركز دراسات الوحدة، 2008م.

12- جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، تر: حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، 1985م.

13- حافظ إسماعيل علوي وامحمد الملاخ، قضايا إبستمولوجية في اللسانيات، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2009م.

14- ـــــــــــــــ، الحجاج مجالاته ومفهومه، ط1، عالم الكتب الحديث، الأردن، إربد، 2010م.

15- حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ط1، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1995م.

16- خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ اللسانيات، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2000م.

17- دوني فرنان، مدخل إلى فلسفة المنطق، تر: محمود اليعقوبي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006م.

18- ديكارت، مقالة الطريقة، تر: جميل صليبا، الجزائر، 1991م.

19- ر.هـ.روبنز، موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، تر: أحمد العوض، عالم المعرفة، الكويت، 1997م.

20- رشاد الحمزاوي، المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية، حوليات الجامعة التونسية، تونس 1997م.

21- طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت/الدار البيضاء، 1998م.

22- ـــــــــــــــ، فقه الفلسفة، ج1، المركز الثقافي العربي، 1995م.

23- عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، تونس، 1986م.

24- عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية للنشر ، تونس، 1986م.

25- ـــــــــــــــ، قضايا في العلم اللغوي، الدار التونسية للنشر، تونس، 1994م.
26- عبد القادر الفاسي الفهري، عن أساسيات الخطاب العلمي والخطاب اللساني، ط1، دار توبقال، 1986م.
27- عبد اللطيف عادل، بلاغة الإقناع في المناظرة، ط1، الاختلاف، 2013م.
28- عبد الهادي بن ظافر الشّهري، الخطاب الحِجاجي عند ابن تيمية: مقاربة تداولية، ط1، الانتشار العربي، بيروت، لبنان، 2013م.
29- فايز الداية، علم الدلالة العربي، دار الفكر العربي، دمشق، 1996م.
30- فرديناند دي سُوسير، دروس في الألسنية العامة، تر: محمد الشاوش وآخرون، الدار العربية للكتاب، ليبيا، 1985م.
31- كريستيان بلانتان، الحجاج، تر: عبد القادر المهيري، المركز الوطني للترجمة، تونس، 2008م.
32- محمد عابد الجابري، تطور الفكر العربي والعقلانية المعاصرة، دار الطليعة للنشر، 1982م.
33- محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار الفكر العربي، 1998م.
34- نوام تشومسكيي، المعرفة اللغوية طبيعتها وأصولها واستخدامها، تر: محمد فتيح، دار الفكر العربي، 1993م.

3.1.ترتيب قائمة المقالات

1- أوزفلد دوكرو، نظرية الأفعال الكلامية من سوسير إلى فلاسفة اللغة، مجلة الفكر العربي، العدد 10، المركز ليبيا، الفرع لبنان، 1990م.
2- عبد الرحمان الحاج صالح، مدخل إلى علم اللسان الحديث (1)، مجلة اللسانيات، المجلد الأول، العدد 1، 1971م.
3- ـــــــــــــــ، مدخل إلى علم اللسان الحديث (2)، مجلة اللسانيات، المجلة 1، الجزائر، 1971م.
4- ـــــــــــــــ، مدخل إلى علم اللسان الحديث (3)، مجلة اللسانيات، المجلة 2، 1972م.
5- ـــــــــــــــ، مدخل إلى علم اللسان الحديث (4)، مجلة اللسانيات، العدد 4، الجزائر، 73. 1974م.

6-ـــــــــــــــــــ، مدخل إلى علم اللسان الحديث، الباب الثاني في المذاهب والنظريات اللسانية الحديثة، مجلة اللسانيات، العدد 7، الجزائر، 1997م.

2.المراجع باللغة الفرنسية:

2. 1.المعاجم:

1.B. Kédrov, Classification des sciences, U.R.S.S.,Progrès, Moscou, 1980.

2. Dictionnaire des notions philosophiques, sous la direction d'A. Jacob, Paris,

P.U.F.1998.

3. Dictionnaire La rousse de citation, 2000.encyclopédie universalis, 2001.

4. Encyclopédie de la pléiade, Gallimard, vol N°2, 1971.

5. Encyclopédie philosophique universelle, vol, notions, tome1, Paris. P.U.F. 1990.

6. G. Mounin, Dictionnaire de la linguistique, Paris, P.U.F, 1974.

7. J. Dubois et autres, Dictionnaire de la linguistique, Paris, Larousse, 1973.

8._____, Dictionnaire étymologique, Larousse, 1964.

9. P. Fauliquié, Dictionnaire de la langue philosophique, Paris, (P.U.F) 1962.

2.2. الكتب:

10. A. Hadj-Salah, linguistique arabe et linguistique générale, Paris, 1979.

11. A. Martinet, éléments de linguistique générale, Paris, Armand Colin, 1979.

12. A. Schaff, langage et connaissance, (tra : C.Brendel), Paris, Anthropos, 1969.

13. A. Schleicher, les langues dans l'Europe moderne, (traduit de l'allemand par H.

Ewerbeck), Paris : la drange & Garnier, 1983.

14. B. Malmberg, analyse du discours au XXème siècle, Paris, P.U.F., 1983.

15. _____, histoire de la linguistique de Sumer à Saussure, Paris, P.U.F., 1991/

16. _____, la phonétique, Paris, P.U.F., 1994.

17. _____, les nouvelles tendances de la linguistique, Paris, P.U.F., 1968.

18. B. Pottier, les sciences du langage en France au XXème siècle, Paris, Peeters, 1992.

19. C. Bally, le langage et la vie, Genève, libraire Droz, 1952.

20. C. Géraud, histoire de la sociologie, Algérie, Dar el Afak (P.U.F.), 1997.

21. C. Nique, initiation méthodologique a la grammaire générative, Paris, Armand

Colin, 1974.

22. C. Normand et autres, avant Saussure (choix de texte), Bruxelles, 1979.

23. C. Perlman et L. Olbrechts Tyteca, traité de l'argumentation, (coll. Logos), Paris,

1958.

24. E. Benveniste, problème de linguistique générale, Tunis, Cérés, 1995.

25. F. De Saussure, cours de linguistique générale, édition critique préparé par : T.de

Mauro, Paris, Payot,1979.

26. _____, Ecris de linguistique générale, texte établie et édité par : Simon

Bouquet et Rudolf Engler, Editions Gaillmard, janvier 2002.

27. _____, mémoire sur le système des voyelles dans les langues indo-

européennes, Leipsick,1879.

28. F. Gadet, Saussure une science de la langue, Pais, P.U.F., 1987.

29. F. Bopp, grammaire comparée des langues indo-européennes, tra :M. Bréal , Paris,

B.N.F., 1866.

30. G. C . Giaule, langage et culture Africaine, Paris, Morpero, 1977.

31. G.C. Lepsehy, la linguistique structurale, (tra : L.J.Calvet), payot, 1976.

32. G. Gangembre, le romantisme, Paris, Ellipses, 1995.

33. H. Flèsch, traité de philologie arabe, Beyrouth, imprimerie Catholique, 1961.

34. H. Brreau, l'épistémologie, Paris, P.U.F., 1998.

35. J.E.Boltanski, la linguistique diachronique, Paris, P.U.F., 1995.

36. J.G.Herder, traité du l'origine du langage, (traduit et suivi de)

37. J.L. Duchet, la phonologie, Algérie, Dar el Afaq (P.U.F.), 1995.

38. J.P. Bronckart, le fonctionnement des discours, Paris, 1985.

39. J.P. Bronckart, théories de langage, Buxelles, Galeries des princes, 1977.

40. J. Perrot, la linguistique, Paris, P.U.F., 1989.

41. J. Piaget, psychologie et épistémologie, Paris, Genthie, 1970.

42. J. Ullmo, la pensée scientifique moderne, Paris, Gallimard, 1969.

43. L.Hjelmslev, essais linguistique, Paris, Minuit, 1971.

45. _____, le langage, Paris, Minuit, 1971.

46. L.J.Calvet, pour et contre Saussure, Paris, Payot, 1975.

47. N. Chomsky, la linguistique Cartésienne, (tra : Delanoe et D.Esperber), Paris, le

Seuil, 1969.

48. _____, le langage et la pensée (tra: L.J.Calvet), Payot, 1994.

49. N. Ruwet, introduction a la grammaire générative, Palon.

50. N.S. Troubetskoy, principes de phonologie (tra : J.Cantineau), Paris, klinchscik, 1986.

51. O. Ducrot, le structuralisme en linguistique, Paris, le Seuil, 1968.

52. _____, logique structure énonciation, Paris, Minuit, 1989.

53. P. Guiraud, la sémantique, Paris, P.U.F., 1953.

54. _____, le français moyen, Paris, P.U.F., 1972.

55. P. Swiggers, histoire de la pensée linguistique dans la culture occidentale de

l'antiquité au XX ème siècle, Paris, P.U.F., 1997.

56. P. Seriot, au sources du structuralisme : une contreverse biologique en Russie,

études de lettres, Lausanne, jan-mars 1994.

57. _____, la double vie de Troubetskoy, ou la clôture des systèmes, le Gré des

langues, Paris, l'Harmattan, n°5, 1993.

58. P. Seriot, et N. Bocadovora,« une familière étrangeté : la linguistique Russe et

Soviétique » in histoire épistémologie langage TXVII, fasc2, 1995.

59. R. Jakobson, six leçons sur le son et le sens, Paris, Minuit, 1976.

60. _____, une vie dans le langage, traduit part : Pascal Boyer, Paris, Minuit,

1984.

61. R. Robin, histoire et linguistique, Paris, Armand Colin, 1973.

62. S. Aroux, histoire des idées linguistiques, Bruxelles, P. Mardaga, 1989.

63. S. Aroux et autres, histoire et grammaires du sens, Paris, A. Colin, 1996.

فهرست الموضوعات

مقدّمة ---------- 03
مدخل ---------- 14

الفصل الأوّل: السياق المعرفي للحجاج السُوسيري.

1. نبذة عن سيرة سُوسير ---------- 52
2. بواعث الحجاج السُوسيري ---------- 55
3. مصادر النظر السُوسيري ---------- 60
1.3. مكتبة سُوسير ---------- 62
4 .أطوار تكوين الفكر السُوسيري ---------- 63
5. سُوسير و تاريخ اللسانيات ---------- 69
1.5. في حد العلم ومفهومه ---------- 69
2.5. التأريخ لمفهوم العلمية ---------- 72
3.5. سوسير و اللسانيات الهندو أوربية ---------- 86
1.3.5. سوسير و اللسانيات التاريخية المقارنة ---------- 86
2.3.5. سوسير و النحاة الجدد ---------- 95
2.3.5. سُوسير ووايتني ---------- 101
6 اللسانيات السلافية ---------- 104
7 .سُوسير ودوركايم ---------- 112
خاتمة ---------- 118

الفصل الثاني: أصول الاستدلال الحجاجي

1.تعريف الأصول ---------- 127
2. التعريف بما هو حجة ---------- 132
3. تعيين مجال المحاجة المشترك ---------- 137
4. الخطاب بما هو نظام ---------- 140
5.ترتيب أجزاء المعرفة ---------- 145

6.ضبط الموضوع العلمي ---------- 154
6.تحديد الوحدات اللسانية ---------- 181
7.الدال و المدلول ---------- 192
خاتمة ---------- 206

الفصل الثالث : ترتيب الحجاج السُوسيري

تمهيد
1.ترتيب الحجاج ---------- 210
2.الاعتباطية الجذرية مُنطلقا ---------- 214
3.نظامية اللسان ---------- 229
4.المادة والصورة ---------- 242
5.التاريخية الجذرية للسان والاختلاف اللغوي ---------- 247
6.البعدان التاريخي والاجتماعي للسان ---------- 253
7.افتراض الآنية والزمانية ---------- 261
خاتمة ---------- 271
الخاتمة ---------- 273
قائمة المصادر والمراجع ---------- 283
فهرست الموضوعات ---------- 292